



أطر نظرية ونماذج تطبيقية

دكتور

عيسى عبد الباقي

كلية الآداب - جامعة بني سويف

دار
المعروف

الصحافة الإستقصائية

أطر نظرية ونماذج تطبيقية

دكتور

عيسى عبد الباقي
كلية الآداب جامعة بنى سويف

د.عيسى

2013م-1434هـ



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى : 1434 هـ / 2013 م

العنوان : 29 شارع 9 ثكنات المعادي

هاتف وفاكس : 18 235939 (00202)

الموقع الإلكتروني

www.dareloom.com

البريد الإلكتروني

daralloom@hotmail.com

فهرسة أثناء النشر

موسى / عيسى عبد الباقي موسى

الصحافة الاستقصائية - أطر نظرية ونماذج تطبيقية / د. عيسى عبد الباقي موسى ، ط 1 .
(القاهرة) : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2013 .

304 صفحة ، 1.9 سم

الرقيم الدولي : 978-977-380-338-4

1. الصحافة . أ. العنوان

رقم الإيداع : 2013 / 2778

التاريخ : 2013 / 01 / 14

المقدمة العامة للكتاب

تعد الصحافة الإستقصائية واحدة من أكثر الأنماط الصحفية المثيرة للجدل وأكثرها تكلفة ، إذ تتطلب المزيد من الالتزام والوقت والاستثمارات ، فهي تضطلع بدور أكثر تحريضا للرأى العام تجاه أية انحرافات تحدث فى المجتمع ، بالإضافة إلى دورها فى تحليل المعلومات وممارسة الدور شبه القضائى فى تحديد جهات الاتهام للانحرافات التى يتم تحديدها ، ويتجاوز هذا الدور كما يرى De. Burgh (21 : 2000) مجرد الاقتصار على الوصف ، أو رد الفعل ، على غرار ما يحدث فى الأنواع الأخرى من الصحافة ، ومن ثم فهي تحظى بالمزيد من الإطراء والتشجيع باعتبار أنها تساهم فى تعزيز الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى الرقابة على الحكومات ، والشركات الكبرى التى تتمتع بنفوذ هائل فى تلك المجتمعات.

ويوضح De. Burgh (15 - 3 : 2008) أن هناك مفهوماً شائعاً للصحافة الإستقصائية يتمثل فى الماضى خلف ما يريد بعض الأشخاص إخفاؤه ، وهى بذلك تقدم المسودة الأولى من التشريعات بجذبها الانتباه إلى مظاهر الإخفاق فى نطاق الرقابة بالمجتمع ، وكيف تم اختراق هذه النظم من جانب الأغنياء وذوى النفوذ والفسادين.

ويصف كل من Benjamin son and Anderson (156 : 1990) الصحافة الإستقصائية بأنها صحافة المعلومات المخفية ، أى الصحافة التى تهدف إلى الكشف عن المعلومات التى لا يتاح الإطلاع عليها لكافة الأشخاص ، ويشير Aucoin (2 : 2005) إلى أن الصحافة الإستقصائية هى النمط الذى يتميز بالفضرة الشمولية وبذل الجهد المضنى تجاه القضايا التى تؤثر على حياة المواطنين ، بينما يرى Defleur (18 : 1997) أن الصحافة الإستقصائية تتعامل بكل ما يعد ذا أهمية للرأى العام ، ولا يمكن الكشف عنه بسهولة.

وذهب كل من Leonard Dowie and Robert Kaiser (5 - 4 : 2004) إلى أن الصحافة الإستقصائية تساهم بدور لا يمكن الإستغناء عنه فى المجتمع الحديث ، خاصة أن تعرية القصور والفساد فى الحكومة يمكن أن يؤدى إلى تغيير السياسات الحكومية العقيمة ، ومن ثم حماية أموال دافعى الضرائب من التبدد والإهدار وبالتالي إنهاء خدمة المسئولين الذين يسيئون التصرف فى الأموال العامة ، كما أن عملية الكشف عن الممارسات غير الأخلاقية لرجال الأعمال يمكن أن ينقذ صحة وأموال المستهلكين.

ويشير Protess ورفاقه (12 : 1991) إلى أنه غالباً ما يقوم المحررون المتخصصون فى

الصحافة الإستقصائية بإيضاح وتفسير العمل الذى يقومون به من خلال رسم ما يعرف بنموذج الحشد والتحرير Mobilization Model ، ووفقاً لهذه النظرة التى تتسم بالإبداع المتميز ، يعمل الصحفيون الإستقصائيون بصورة مستقلة فى الكشف عن الأخطاء فى المجتمع ، ومن ثم تتسبب التقارير التى يعدونها فى حشد وتأييد الرأي العام من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير ، مع دفع صانعى القرار لتقديم مشروعات القوانين التى تنظم المقترحات الإصلاحية ، ومن خلال هذا النموذج يمكن أن يؤثر المحررون بصورة ايجابية على العملية السياسية ، كما ذهب البعض من الباحثين (Charles H. Raphael , 1983:58 – 59 , 1997 : 28) إلى أن الصحافة الإستقصائية فى كثير من الأوقات تقوم بوضع أجندات العمل العام دون ممارسة أية أدوار تهدف للحشد والتعبئة و التحرير من قبل الرأي العام ، فهى تسلط الضوء على الأخطاء التى يتم ارتكابها بدون الدعوة المباشرة للمطالبة بالإصلاح والتغيير ، وفى أحيان أخرى تقوم الصحافة الإستقصائية ببناء الأولويات العامة كعملية جماعية يمكن أن يتبادل التأثير فيها كل من الحكومة ، ووسائل الإعلام ، والرأي العام ، من أجل خلق وإيجاد نتائج إصلاحية ، وتغييرات فى السياسات العامة ، يمكن أن تعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ويوضح Andrew D.Kaplan (2 : 2008) أن تاريخ الصحافة الإستقصائية فى الغرب ، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص حافل بما لديها من ثراء فى عدد المحررين المتمرسين الذين تمكنوا من الكشف عن الجوانب غير المنظورة فى المجتمع ، ومن ثم إعداد التقارير عن أوجه القصور وتقديمها إلى العالم الخارجى ، ومثل هذا النوع من الصحافة أدى إلى إحداث تغييرات عميقة فى تلك الأنظمة ، وساهم فى تخليص المجتمع من العيوب المستترة التى قد لا تثير الانتباه فى معظم الأحيان.

وقد بدأت الصحافة الإستقصائية فى المرحلة الأولى من ظهورها باعتبارها نوعاً من الصحافة يبحث عن تعقب الفساد والمضائى Muckraking من خلال التيار الرئيسى لممارسة مهنة الصحافة فى الولايات المتحدة بدءاً من سنوات القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914م ، مما أدى إلى تأثيرها على العديد من الأفراد ذوى التوجهات السياسية ، وقد حظيت الصحافة الإستقصائية بدور مهم وإن لم يكن محورياً خلال الفترة من عام 1920 وحتى عام 1960 ، ومنذ عام 1960 وحتى عام 1975 ، برزت

الصحافة الإستقصائية مرة أخرى كعنصر متميز خلال التيار العام لممارسة وسائل الإعلام (James L. Aucoin, 1993:122).

وفي بريطانيا ينظر إلى سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بإعتبارها تمثل نمطاً من العصر الذهبي Kind of golden age للصحافة الإستقصائية، فقد خصصت في تلك الفترة الكثير من الصحف البريطانية القومية مجموعات من العاملين بها للعمل الإستقصائي، ومنها صحيفة صنداي تايمز Sunday Times فقد خصصت مجموعة إستقصائية أكثر شهرة وتميزاً عرفت بإسم إنسايت Insight وقد أنشأت هذه المجموعة عام 1963، وكان لها السبق في الكشف عن مجزرة ماى لاى التى وقعت خلال حرب فيتنام وتم فيها قتل خمسمائة مدنى أمزل من قبل مجموعة من الجنود الأمريكيين كانوا في مهمة بحث وتدمير في مارس 1968 من خلال فيلم تسجيلي وكتاب بعنوان : أربع ساعات في ماى لاى ، وتدمير في الصحف البريطانية الشهير مايكل بيلتون Michael Bolton.

فعملية كشفت الأخطاء من خلال الصحافة الإستقصائية يمثل قوة يمكنها أن تؤثر على السياسات العامة ، ففي الحقبة الأولى لظهور هذا اللون من الصحافة كان لها الفضل في فضح جرائم الرشوة ، والفساد ، والجريمة المنظمة ، وهدر الموارد ، والوحشية من جانب أجهزة الشرطة في التعامل مع المواطنين ، وكان الإحساس بالمسئولية الاجتماعية الدافع وراء هذه التوجهات من جانب المحررين (Martin , Linsky , 1986 : 35).

ومن أكثر النماذج شهرة آبان تلك الفترة ، سلسلة التقارير التى أعدها Lincoln Stiffens عام 1904 ، بعنوان " عار المدن Shame of the cities "والتي تصدت بالتوثيق لكشف الفساد في الحكومات المحلية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكذا التقارير الإستقصائية التى كتبها Rachal Carson بعنوان " الربيع الصامت Silent spring " والتي كشفت فيها عن الآثار المدمرة لاستخدام المبيدات الحشرية السامة Frank E. Fee. (Jr, 2005: 77-102).

وفي أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين تسبب الكشف عن الفضائح التى ارتكبتها القوات الأمريكية في حرب فيتنام في تحويل توجه الرأي العام الأمريكى إلى معارضة تلك الحرب ، مما أدى إلى ادخال بعض التغييرات في السياسة

الخارجية الأمريكية ، وبالمثل فإن نشر القصص الإستقصائية عن المسؤولين في البيت الأبيض أبان فضيحة ووترجيت Watergate تسبب في فقد الثقة في إدارة الرئيس الجمهوري السابق ريتشارد نيكسون Nixon ، مما أسفر عن أرغام نيكسون على الإستقالة من منصبه قبل أن يتم فترة رئاسته الأولى.

وكانت هناك بعض العوامل التي ساعدت في ازدهار الصحافة الإستقصائية في تلك الفترة منها : الاضطراب السياسي بسبب الحرب غير الأخلاقية في فيتنام ، والتنافس بين المؤسسات الصحفية ، والدعم المالي الذي حصلت عليه الصحافة من خلال إنشاء صندوق مستقل للصحافة الإستقصائية تموله المؤسسات والأفراد ، وتأسيس اتحاد المدونين والمحررين الإستقصائيين (IRE) عام 1976 كجماعة صحفية لاتهدف إلى الربح لتشجيع الصحافة الإستقصائية وتنميتها ، ومشاركة عدد من الصحفيين الأكفاء والمتمرسين وكان أبرزهم سيمور هيرش Seymour Hersh الذي كشف الجرائم التي ارتكبتها الجيش الأمريكي في قرية Mai lai في فيتنام 1969 ، ويوب وودوارد ، وكارل برنشتاين Bob Woodward , Carl Bernstein اللذان تمكنا بطريقة مثالية من تفجير فضيحة ووترجيت Watergate ، فقد كانت هذه الاعمال بمثابة بحث للصحافة الإستقصائية مرة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد قدم Harsh كما يقول Shapiro ، درساً بالغ الأهمية ، يتمثل في أن أحد التقارير الإستقصائية يمكن أن يغير بصورة واضحة محددات الرأي العام خلال عدة سنوات تالية.

وفي المرحلة الراهنة هناك العديد من الموضوعات الإستقصائية الرصينة التي توضح بقوة الأثر الذي أحدثته أجهزة الحاسبات الآلية في تطور تقنيات العمل الإستقصائي ، فقد خرجت إلى النور العديد من التقارير الإستقصائية بفضل المساعدة التي قدمتها أجهزة الحاسوب.

فكما يبدو من العرض السابق ، فإن الصحافة الإستقصائية يمكنها أن تترك أثراً واضحاً على السياسات العامة ، في حين أن البعض منها قد يترك تأثيراً ضخماً على الرأي العام ، وعملية صنع القرار ، فيما البعض الآخر قد يتراجع تأثيره إلى حد الطفيف ، الأمر الذي يوضح أن هناك عناصر مهمة تحدد مدى وعمق هذا التأثير.

وتتبع هذه العوامل كما يرى (Doris A. Graber, 1994 : 5) من العوامل السياسية ، وطبيعية وأهمية تلك التقارير ، ودرجة المصداقية التي تتمتع بها وسائل الإعلام ، ومعدو

التقارير ، وتوقيت النشر ، ومحتوى تلك التقارير ، وتوجهات الرأي العام ، وتعتبر هذه المتغيرات بمثابة المقاييس التي تؤكد مدى فاعلية وتأثير الصحافة الاستقصائية ، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها.

وفى البيئة العربية فقد ظل هذا النوع من الصحافة غائباً بشكل واضح بمفهومه المنهجي والعلمي الدقيق والمتعارف عليه فى أدبيات مهنة الصحافة (*) رغم التحديات التي تواجهها ، والبحث عن تقديم ماهو مختلف للحفاظ على القراء من جهة ، وضمان قدرتها على البقاء فى السوق الإعلامية من جهة أخرى وفى ظل تسيد وسائل الإعلام المرئية والشبكات الإخبارية واجهة المشهد الإعلامى بعد أن أصبحت المصدر الرئيسى للأخبار عن مختلف الأحداث، ودخول وسائل الإعلام الجديدة والتي ساعدت شبكة الإنترنت على وجودها قد جعلت وسائل الإعلام التقليدية خاصة الصحافة المطبوعة أمام تحدى الإستمرارية بتقديم ماهو مختلف، وهو ما تنبهت إليه بعض المؤسسات الصحفية خاصة الخاصة ، فكان تركيزها على العمل الإستقصائى المثير كمادة أن تنافس بها وسائل الاتصال الحديثة.

فلم تعرف الصحافة المصرية والعربية هذا النمط من الصحافة بشكل منهجى إلا فى السنوات الأخيرة من القرن الحالى ، ويقدر هامش الحرية المتاح فى كل دولة ، مما جعل المشهد متفاوتاً من بلد إلى آخر.

وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب نتلخص فى: القيود التشريعية المنظمة للعمل الصحفى والإعلامى بشكل عام فيما يتعلق بقانون حق الحصول على المعلومات ، وعدم توفير المؤسسات الصحفية والإعلامية البيئة المناسبة للصحفيين لديها لتنفيذ مشاريع استقصائية ، وغياب الصحفي المثرب بسبب إهمال تلك المؤسسات تدريب العاملين

(*) هذا اللون من الصحافة مارسته الصحافة المصرية والعربية بشكل غير منهجى وبدرجات متفاوتة عبر تاريخها ، وقد ازدهر خلال النصف الأول من القرن العشرين أبان عهد الاحتلال الانجليزى فكانت تجلياته الكدغ عن فضيحة الأسلحة الفاسدة التي تم تزويد الجيش المصرى بها فى مواجهته مع الكيان الصهيونى بفلسطين عام 1948م ، تلك الفضحية التي فجرها الكاتب الصحفى أحسان عبد القدوس عام 1949م فى مجلة روزاليوسف ، وقد اعتبر بعض المحللين هذا التحقيق من أسباب انتقام تنظيم الضباط الاحرار ، وارهاسات التغيير فى مصر عام 1952م ، حيث نجحت روزاليوسف فى تكوين ضغط شعبى كبير اضطر معه وزير الحربية مصطفى نصرت فى ذلك الوقت أن يقدم بلاغا للنائب العام لفتح تحقيق فيما نشر بمجلة روزاليوسف فى العدد رقم 149 بتاريخ 20 يونيو 1950م من صفقات الأسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين ، وقيام النائب العام محمود عزمى بفتح باب التحقيق فى القضية من خلال توجيه اتهامات لأفراد الحاشية الملكية ، وأفراد من الجيش والمدنيين.

لديها، بالإضافة إلى العقلية التي تتحكم في القائمين على أمر هذه الوسائل وعدم الرغبة في تقديم ماهو مختلف.

إلا أنه في ظل تسيد وسائل الإعلام المرئية خاصة الشبكات الإخبارية الفضائية لمواجهة المشهد الإعلامي العربي ، بحيث أصبحت المصدر الرئيسى للأخبار عن مختلف الأحداث ، بجانب دخول وسائل اتصال جديدة ساهم الإنترنت على وجودها وسرعة انتشارها بين مختلف الأوساط والفئات في المجتمع - باتت الصحافة المطبوعة أمام تحدى الاستمرارية بتقديم ماهو مختلف لضمان عدم الخروج من حلبة المنافسة ، وهو ما تبهت إليه بعض الصحف المصرية والعربية خاصة المؤسسات الصحفية الخاصة (*) فكان تركيزها على التحقيقات الإستقصائية المثيرة كمادة يمكن أن تنافس بها وسائل الاتصال الحديثة والإعلام الفضائي ، وتضمن لها الوجود على الخريطة ، مستمدة دعمها من المنظمات التي لا تهدف إلى الربح ، والتي أنشأت من أجل تدعيم هذا اللون من الصحافة بمساعدة وتمويل من المؤسسات الدولية(*) ، ومن هذا المنطلق يأتي هذا الكتاب ليقدم رؤية نظرية وتطبيقية وتفسيراً شاملاً

(*) كانت جريدة المصري اليوم وهي صحيفة مصرية خاصة أول من قامت بتأسيس وحدة للتحقيقات الإستقصائية أيماناً منها بأهمية الصحافة الإستقصائية ودورها في كشف قضايا الفساد ، ومواطني الخلل في المجتمع ، بالتعاون مع منظمة أريج للصحافة الإستقصائية ، وهي منظمة لا تهدف للربح وتمول من المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال ، وقد قامت الجريدة بنشر عدد كبير من التحقيقات الإستقصائية في مجالات مختلفة ، كشفت فيها المناطق الرمادية والسوداء في الأداء السياسى والتقىدي للحكومة المصرية ، وممارسات النظام السابق ، وكان لتلك التحقيقات تأثير لدى الرأي العام ومتخذي القرار ، حيث قامت الجريدة بنشر أول تحقيق استقصائى لها عام 2009 م تحت عنوان "موظفون فى الصحة يهرون انفذايات الخطرة إلى ورش تصنيع الاطباء وعقب الزيدى" للمحرران ، هبة عبد الحميد ، وولاء تبهل ، وحصلتا من خلاله على جائزة دبي للصحافة العربية ، وفى نفس العام نشرت الصحيفة تحقيقاً آخر بعنوان "المصري اليوم تجرى أول تحقيق استقصائى يثبت تلوث مياه النيل من خلال أحد المجمعات الصناعية فى الحوامدية" للمحرران ، هشام علام ، ودارين فرغلى ، وحصلتا من خلاله على جائزة أريج الدولية للصحافة الإستقصائية ، وجائزة دبي للصحافة العربية ، وقد حصلت الوحدة الإستقصائية بالمصري اليوم على ثماني جوائز دولية فى ثلاثة أعوام متتالية لموضوعات استقصائية مختلفة ، كما أنشأت جريدة اليوم السابع وهي صحيفة خاصة وحدة للصحافة الإستقصائية ونشرت مجموعة من التحقيقات الإستقصائية المهمة منها : صناعة الموبيليا القاتلة فى دمياد ، للمحررة سهام الباشا 2010 م ، والعالم السرى لسماسرة الهجرة غير الشرعية ، للمحرر اسلام النحرأوى ، ومافى دولة لتهديب المبيدات الى مصر ، للمحرر كمال مراد 2011م ، وخبايا سرقة أعضاء أفارقة حللوا التسلل الى اسرائيل ، وغيرها من التحقيقات الإستقصائية ، وقد فازت هذه التحقيقات بجوائز دولية هي الصحافة الإستقصائية ، وجريدة الدستور المصرية الخاصة ، حيث فازت الجريدة بجائزة أريج للصحافة الإستقصائية لعام 2010 م عن تحقيق بعنوان "موت انسجون.. أنين بلاداوى" للمحررة أيمن عبد المنعم ، كما قامت جريدة الأهرام انقوعية بمجموعة من التحقيقات الإستقصائية المهمة لموضوعات خاصة بتجارة السلاح ، وصناعة الألبان وغيرها ، ثم جريدة الوطن ، والصباح ؟ حدث الإصدارات اليومية الخاصة.

(*) دخلت المنظمات التي لا تهدف إلى الربح كعنصر فاعل ودعم رئيسى لتطور الصحافة الإستقصائية وممارستها وفقاً لمنهجية علمية بالصحف والمؤسسات الإعلامية العربية ، ومن هذه المنظمات ، شبكة أريج

لصحافة الاستقصائية من خلال سبع فصول ، يعرض الفصل الأول للصحافة الاستقصائية كمدخل تاريخي ومراحل تطورها حتى العصر الرقمي ، ويناقش الفصل الثاني الصحافة الاستقصائية المفهوم والخصائص بإعتبارها نمطاً متميزاً عن الصحافة العامة ، ويوضح الفصل الثالث المداخل النظرية المفسرة للصحافة الاستقصائية ودورها الرقابي في المجتمع ، بينما يقدم الفصل الرابع الأسس والمبادئ الخاصة بالصحافة الاستقصائية كممارسة مهنية ، ويبحث الفصل الخامس دور الصحافة الاستقصائية في صناعة الرأي العام بإعتبارها قوة دافعة للحشد والتحريض ، ويشرح الفصل السادس التقنيات المستخدمة في الصحافة الاستقصائية ، وبناء الفرضية في العمل الاستقصائي ، ويعرض الكتاب من خلال الفصل السابع والأخير بعض النماذج من الصحافة الاستقصائية التي تم تنفيذها بالصحف المصرية بإسلوب منهجي يعتمد على فرضيات العمل الاستقصائي كما هو موجود في الصحافة الغربية.

وآمل أن يكون هذا الكتاب هو الخطوة الأولى في هذا الحقل الحيوي الذي غاب عن الإعلام العربي والصحافة العربية بشكل خاص لفترات طويلة : خاصة مع حركة التغيير

(ARIJ) إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية Arab Reporters For Investigative Journalism وهي أول منظمة غير ربحية تهتم برسم طريق الصحافة الاستقصائية بمنهجية متقدمة في المنطقة العربية ، وأنشأت الشبكة في عمان بالأردن مع مطلع عام 2005م بهدف دعم الصحافة الاستقصائية المستقلة ذات المهنية العالية والتنوعية المتميزة وذلك من خلال تمويل مشاريع استقصائية في الصحف ووسائل الإعلام المرئية ، مع توفير مشرفين محترفين للصحفيين الشبان في الوطن العربي ، وتقديم الشبكة خدماتها للإعلاميين في الصحافة المطبوعة ، والإذاعات ، والتقنوات التليفزيونية ، وكذلك الإعلام الإلكتروني ، في مناطق عربية تشمل : الأردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، مصر ، العراق ، البحرين ، اليمن ، تونس ، وتعمل الشبكة على تحسين مهارات المتخصصين في العمل الاستقصائي من خلال توفير الورش التدريبية ، والموارد والدعم المجتمعي للمحررين الاستقصائيين ، بجانب المساهمة في إنشاء وحدات استقصائية داخل المؤسسات الإعلامية العربية ، وتمول الشبكة من البرلمان الأندماركي من خلال برنامج دعم الإعلام الدولي (IMS) ، ونقابة الصحفيين الدنماركية (JIAA) ، ومنظمة اليونسكو ، والمركز الدولي للصحفيين بواشنطن (ICFJ) ، والوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (STDA)

وكذلك مؤسسة محمد حسنين هيكل للصحافة العربية ، حيث أنشأت المؤسسة في مجبر عام 2007م ، وهدفها السعي من أجل الرقي بمهنة الصحافة وتقديمها ، والمساهمة في تحقيق أعلى قدر ممكن من تعريف العاملين في الصحافة العربية على آخر التطورات في ميدان الصحافة في العالم ، خاصة صحافة العمق أو الاستقصاء ، وقد بدأت المؤسسة نشاطها بمحاضرة للصحفي الأمريكي الشهير سيمور هيرش Seymour Hersh رائد الصحافة الاستقصائية في العالم ، وكذلك ورشة عمل حول التغطية الصحفية لنفساد ، للصحفي البريطاني الشهير ديفيد لي ، رئيس قسم التحقيقات الاستقصائية بجريدة الجارديان ، وأستاذ الصحافة الاستقصائية بجامعة لندن ، كما قامت المؤسسة بإنشاء برنامج زمالة مؤسسة هيكل The Heikal Fellowship في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة والتي بدأت مع بداية عام 2008م لشباب الصحفيين.

السريعة التي تمر بها المنطقة العربية ، وسعى شعوبها للتحول نحو الديمقراطية... كما أمل أن يلقي هذا الكتاب قبولاً لدى القارئ على شرف الكلمة.... وحماة الضمير العام.... من شباب الصحفيين، وشيوخهم ، المرابطين لحماية المجتمع من الفساد والانحراف ، والقضاء على الأمراض المجتمعية الناتجة عن سوء استخدام السلطة... كما أمل أن يكون هذا الكتاب دليلاً ومرشداً للباحثين من طلاب الصحافة والإعلام : والمهتمين بالصحافة الإستقصائية كنمط مستحدث في البيئة الصحفية العربية.

دكتور : عيسى عبد الباقي

الهرم - 1 يناير 2013م

الفصل الأول

الصحافة الإستقصائية

مدخل تاريخي

مقدمة:

لم يتطور تاريخ الصحافة الإستقصائية في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مستمرة ومتتابعة ، Linear ، فيما يتعلق بقبول الرأي العام لهذا النوع من الصحافة ، أو أن تتضح من خلاله زيادة شعبيتها ، وبدلاً من ذلك فقد اتسم معدل التقدم بالتذبذب بين الصعود والهبوط خلال فترات متعاقبة من تاريخ الصحافة الإستقصائية ، ففي غضون السنوات الأولى من القرن العشرين ، لم تكن صحافة التفتيش عن الفساد ، والتي تعد أحد أنواع الصحافة الإستقصائية بصورة أوبأخرى ، تحظى بالقبول بمعدلات متزايدة من الشعب الأمريكي ، وبالتحديد أثناء السنوات السابقة والثالية على الحرب العالمية الأولى ، وذلك بسبب تزايد الثقة في الحكومة ، مع تأجيج الروح الوطنية الأمريكية ، في حين وجهت انتقادات إلى الصحافة الإستقصائية واتهامها بإمكانية التسبب في تدهور المشاعر الوطنية أثناء الحرب ، إذ تساءل منتقدو الصحافة الإستقصائية ، عما إذا كانت الصحافة الإستقصائية ستؤدي إلى إصابة المجتمع الأمريكي بالعلل السياسية والاجتماعية المدمرة أثناء التآهب للحرب (Armao, 2000:39) ، وعلى امتداد عدة عقود في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استمر الصحفيون العاملون في مجال الصحافة الإستقصائية في نشر العديد من التقنيات الإستقصائية ، التي أصبحت أداة مهمة ونموذجية في إرساء الأسس المؤسسية والمنهجية في مجال صحافة الإستقصاء التي تتسم بالاحتراف.

وعلى سبيل المثال افتتحت جامعة ميسوري Missouri أول مدرسة للصحافة الإستقصائية في الولايات المتحدة عام 1908 ، ولكن تقنيات الصحافة الإستقصائية استخدمت بصورة محدودة ، وركزت على القصص ذات الطابع المحلي ، ولكن في غضون سنوات الستينيات من القرن العشرين ، عاودت الصحافة الإستقصائية الاهتمام بالتقارير ذات الاهتمام القومي في الولايات المتحدة بأكملها ، وقد بلغت هذه الموجة أعلى معدل لها خلال عقد السبعينيات.

وبدأت الصحافة الإستقصائية في المرحلة الأولى من ظهورها بإعتبارها نوعاً من الصحافة يبحث عن تعقب الفضائح والفساد ، مما أدى إلى تأثيرها على العديد من الأفراد من ذوي التوجهات السياسية ، بالإضافة إلى أفراد كثيرين من الأعضاء في

المجتمع، ولكن طبيعة ونفوذ الصحافة الاستقصائية تغير مع مرور الوقت، وذلك وفق الأدوار التي اضطلعت بالقيام بها، ففي بعض الأحيان فإن المحررين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية، يقومون بدور الحشد من خلال حفز الرأي العام، وذلك لاتخاذ تحركات ضد الانحرافات التي تحدث في المجتمع، بينما في أحيان أخرى يحدد المحررون أولويات (أجندات) العمل العام، دون ممارسة أي دور يهدف إلى تحفيز وحشد الرأي العام.

وكان الصحفيون المتخصصون في صحافة التنقيب عن الفساد Muckrakers في طبيعة الذين كشفوا عن انحرافات السياسة، بإعتبارهم المحررين الأوائل في الصحافة الاستقصائية، الذين كشفوا عن الانحرافات وساهموا في معالجة وإصلاح تلك الانحرافات، وبهذا النمط من الفكر، فقد اعتبر هؤلاء الصحفيون أن الهدف الأول لهم، ينحصر في تصحيح المشكلات، وإحداث تأثير عميق في السياسات العامة.

وبالطبع فإن المحررين في الصحافة الاستقصائية، تلقوا بعض الانتقادات، بسبب الواجبات والأعباء التي ينهضون بها، وخلال الفترة التي سادت فيها صحافة الكشف عن الفساد، فقد كان الرئيس الأمريكي الأسبق ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt، رئيس الولايات المتحدة السادس والعشرون في مطلع القرن العشرين هو أول من صاغ مصطلح صحفيو التنقيب عن الفساد أو الصحافة الاستقصائية، وذلك في واحد من خطاباته الشهيرة التي وجهها إلى مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1906، والتي ألهم فيها المحررين في صحف التنقيب عن الفساد والمضائق، بتضليل الرأي العام، وخلق الاضطرابات والمشاكل للحكومة الفيدرالية والمحلية، فضلاً عن عدم مساهمة الصحفيين في عملية بناء المجتمع (Robert, Miraldi, 2000: p. xii)، واستتبع ذلك إدعاء مفتقدى الصحافة الاستقصائية بأن المحررين في الصحافة الاستقصائية، تتعدى لديهم الأسس الأخلاقية للاهتمام بالناس، بالإضافة إلى إيدائهم المجتمع، ولكن من جهة نظر أخرى فإن مؤيدي الصحافة الاستقصائية، أكدوا أنه من خلال الكشف عن الأخطاء والانحرافات، فإن الصحافة الاستقصائية ساهمت بدور فعال في تعميق الديمقراطية الشعبية في الولايات المتحدة.

الجدور التاريخية للصحافة الإستقصائية:

غالباً ما يشير المؤرخون إلى أن عملهم يختص بدراسة الأحداث الماضية ، وينطبق هذا القول أيضاً على الصحافة الإستقصائية ، حيث يستمر تأثير الصحفيين من العاملين في الصحافة الإستقصائية في الوقت الحاضر ، بتجارب زملائهم في الماضي ، وترصد المجلة العلمية الرئيسية ، التي تصدرها رابطة المحررين والصحفيين في مجال الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة Investigative Reporters and Editors والتي تعرف اختصاراً بالأحرف الأولى بإسم (IRE) أن أعمال إيدا تاربييل Ida Tarbell,s في مطلع القرن العشرين في مجال الصحافة الإستقصائية ، لا يزال يعد مثلاً للعاملين في هذا القطاع من الصحافة (Brady ، 2008:12-13) ، ويشير أرمو Arnaeo (2000:36) أن الأدب الأمريكي في مجال الصحافة الإستقصائية يعد نموذجاً للصحافة الإستقصائية في جميع أنحاء العالم ، وفي الولايات المتحدة يمكن الرجوع بسوابق الصحافة الإستقصائية إلى السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر ، بالرغم من أن بدايات الصحافة الإستقصائية الحديثة ترجع إلى مطلع القرن العشرين.

ويكشف تاريخ الفترة الأولى من الصحافة الإستقصائية في الولايات المتحدة عن استخدام العديد من المناهج المتداخلة في التأريخ لهذا النوع من الصحافة ، فعلى سبيل المثال يطبق كل من واينبرج ، وواينبرج Weinberg and Weinberg في الكتاب المنشور عام 1964 ، المنهج التاريخي التقليدي الذي يعنى بسرد الأعوام ، وأهم الشخصيات المؤثرة في سير وصياغة الأحداث ، في حين يركز هويج Whig في كتابه المنشور عام 1974 على إبداعات الصحفيين المتخصصين في صحافة التحقيق عن الفساد ، والسيرة الشخصية لأبرز المحررين في هذا المجال ، وفي نفس السياق أيضاً يركز فرانك Francke في الكتاب المنشور عام 1974 على نتاج ما يقدمه الصحفيون المتخصصون في صحافة الفضائح والفساد ، بالإضافة إلى السيرة الذاتية لكل منهم ، وذلك من أجل إثبات أن الصحافة الإستقصائية وجدت بالفعل كنمط متميز من الصحافة ، وذلك قبل الفترة التي عرفت بمرحلة صحافة التحقيق عن الفساد بين أعوام 1902 ، 1912 ، 1914 ، بينما يطبق فيلر Filler في كتابه المنشور عام 1976 المدخل الثقافي ، وذلك عندما ربط بين ظهور الصحافة الإستقصائية ، والحركة التقدمية السياسية ، وسيطرة الطبقة الوسطى على الحياة السياسية في الولايات

المتحدة وغيرها من الدول الغربية، وعلى نفس النمط قام ميرالدى Miraldi في الكتاب المنشور عام 1990 بالربط بين القيم والأفكار التي تلتزم بها صحافة الكشف عن الفساد، مع الأفكار والقيم التي تشتمل عليها التقارير الاستقصائية الحديثة الهادفة، وهناك العديد من البحوث المتعلقة بصحافة التنقيب عن الفساد التي نشرت عام 1973 تحت عنوان، صحافة الكشف عن الفساد والفضائح ماضيها وحاضرها ومستقبلها Muckraking: Past, Present and Future، وقد التزم معدي هذه البحوث بصرامة المنهج الثقافي للتأريخ للصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة، ولكن جهداً ضئيلاً من تلك البحوث تم توجيهه إلى تطبيق المنهج الاجتماعي في دراسة تاريخ صحافة الكشف عن الفساد، ولكن هناك استثناء وحيد يتمثل في المعالجة التي قدمها شودسون Schudson في كتابه المنشور عام 1978 عن الصحافة الاستقصائية، والذي يحمل عنوان "استكشاف الأخبار: تاريخ اجتماعي للصحف الأمريكية Discovering the News: A social History of American Newspapers"، بينما تمت دراسة المرحلة الأولى من تاريخ صحافة التنقيب عن الفساد بدقة متناهية، إلا أن المرحلة الحديثة من الصحافة الاستقصائية، لم تحظ إلا بجهد محدود من جهود الباحثين، وقد جمع هاريسون وستاين Harrison and Stein في كتابهما الصادر عام 1973 العديد من البحوث ذات التوجهات التاريخية والثقافية للصحافة الاستقصائية، وذلك حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن تلك البحوث تعد نتيجة جهود عدد من الباحثين، في حين أن العمل كككل الذي أعده ستاين وهاريسون يفتقر إلى العمق والترايط، بينما قام لامبث Lambeth في كتابه المنشور عام 1983، بإعادة كتابة سيرة حياة الصحفي بول واى أندريسون Paul Y. Anderson (1993:10-11 James. Aucoin).

فالصحافة الاستقصائية في أمريكا قديمة قدم الصحافة ذاتها، ففي عام 1690 نشر بنجامين هاريس Benjamin Harris صحيفته التي حملت إسم، الأحداث العامة The Public Occurrences، وتعد هذه الصحيفة الأولى من نوعها في الولايات المتحدة، قبل أن تحصل على الاستقلال عن الإمبراطورية البريطانية، في أعقاب الحروب الدامية التي شهدتها الثورة الأمريكية.

وقد كشفت هذه الصحيفة عن تعرض الجنود الفرنسيين للتعذيب الوحشي، على أيدي القبائل الهندية الحمراء المتحالفة مع الجيش البريطاني الموجود في الأراضي الأمريكية، وذلك أثناء الحرب التي اندلعت بين الجنود الفرنسيين في المقاطعات التي

كانت فرنسا تحتلها في العالم الجديد، وهو الاسم الذي حملته قارتا أمريكا الشمالية والجنوبية حينذاك، ولكن رد الفعل الصادر عن المسئولين الإنجليز في العالم الجديد، كان فظاً وباطشاً، فقد تم إلغاء رخصة الطباعة التي سبق أن منحت لبنيامين هاريس، خاصة أن الحصول على إذن بالطباعة كان إجبارياً حتى عام 1720، وأرغم هاريس على التخلي عن نشر أية تحقيقات أخرى لتعلق بهذه الفضيحة (Greenwald, Bernt, 2000: 36) وتسبب رد الفعل العنيف من جانب السلطات البريطانية في منع أية تحقيقات استقصائية أخرى خلال الفترة الكولونيالية (الاحتلال العسكري ذي الصيغة السياسية)، وذلك خلال مدة استمرت ثلاثين عاماً من نشر التحقيق الأول في تلك الفضيحة.

وكانت صحيفة الأحداث العامة عملاً متميزاً حيث ساعد هاريس الضوء على أدلة محددة تكشف انحراف قيادة الجيش البريطاني في أمريكا الشمالية، وطالب بإرساء سياسة محددة، كما كشف عن حساسيته للرأي العام بعد أن ترك واحدة من الصفحات الأربع التي كانت تضمها الصحيفة خالية من أية مواد تحريرية حتى يشارك فيها القراء بأرائهم (Protest, 1991: 30).

وخلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، قام جيمس فرانكلين James Franklin، شقيق الزعيم الأمريكي الشهير بنيامين فرانكلين، بنشر تحقيق استقصائي في الصحيفة التي كان يصدرها تحت اسم New England Courant عن دور السلطات في الكنيسة البيورقانية (مذهب أنجليكاني متشدد للغاية) في نشر اللقاحات المضادة للإصابة بمرض الجدري، في حين أدى التلقيح ضد الجدري إلى أحداث مدمرة، بمعدلات تفوق أية آثار إيجابية، وقد ارتأى بعض المؤرخين أن نشر هذه الفضيحة، يعتبر بداية الصحافة التي تسخر من السلطة في الولايات المتحدة، وقد حكمت السلطات بالسجن على جيمس فرانكلين بسبب نشر هذا التقرير.

وفي واحدة من أشهر القضايا في تاريخ الصحافة، قام جون بيتر زينجر John Peter Zinger في عام 1735 بنشر عدة تقارير عن الفساد في إدارة وليام كوسبي William Cosby حاكم مدينة نيويورك المؤيد من جانب ملك بريطانيا، وقد تم تقديم زينجر للمحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية، على أساس أن من أهان ممثل الملك، فقد أهان الملك شخصياً.

بينما قام أندرو هاميلتون Andrew Hamilton محامى زينجر بتقديم دفاع

مبتكر وغير تقليدي من زينجر، فقد أشار هاميلتون إلى أن هيئة المحلفين، يمكن محاكمتها بالعيب في الذات الملكية أيضا، إذا استطاع المحلفون إثبات أن التقرير الذي نشره زينجر يستند إلى معلومات سليمة، ومن ثم كسب هاميلتون القضية، وأنقذ موكله زينجر من حكم مؤكد بالسجن، ومن ثم، تم إرساء إحدى السوابق القانونية، وهي أن من الممكن الدفاع عن الحقيقة بصورة عملية ضد تهمة العيب في الذات الملكية.

ورغم خروج جون بيتر زينجر من السجن إلا أنه قد متع من كتابة أية تقارير استقصائية خلال ما تبقى من سنوات حياته، ونتيجة لرد الفعل المعادي من جانب السلطات البريطانية تجاه الصحفيين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية خلال تلك الفترة فقد التزم هؤلاء بالمزيد من الحذر أثناء إعداد التقارير الاستقصائية وحتى اندلاع الثورة الأمريكية ضد الاحتلال البريطاني لشمال أمريكا (Protest, 1991:31).

وبحلول العقد الأخير من القرن الثامن عشر وفي غضون السنوات التالية على 1790، أدى التوجه نحو الاستقلال إلى أن انقسمت الحكومة إلى اثنين من الأحزاب هما الجمهوريين The Republicans في الشمال، والاتحاديين أو الفيدراليين The Federalist في الجنوب، وقد كان التنافس والصراع بين الحزبين بالغ الشراسة، واستخدمت الصحافة كسلاح في هذه المواجهات، ونظراً لأن الصحف كانت في تلك الفترة تحظى بدعم ورعاية الأحزاب السياسية، فإن التقارير التي كانت تنشرها تميزت بعبارة استفزازية عالية للغاية، بما في ذلك الكشف عن الانحرافات التي يتورط فيها الأعضاء في الحزب المنافس، ومن ثم حرص هؤلاء الصحفيون على الترويج لوجهة النظر التي يساندونها.

وقد ارتفع توزيع الصحف خلال الفترة التي تزامنت مع الحرب الأهلية بين ولايات الجنوب التي تسعى إلى الانفصال، والولايات الشمالية المؤيدة لاستمرار الرابطة السياسية للولايات التي شكلت ما يعرف بالولايات المتحدة الأمريكية حالياً، وتميزت تلك الفترة بالصحف التي تدعم وجهة نظر كل من المعسكرين (D.kaplan, 2008:16).

وفي عام 1973 قام فيليب فرينو Philip Freneau، محرر الصحيفة الرئيسية التي يصدرها معسكر الجمهوريين بنشر تفاصيل القضية المالية التي تورط فيها العاملون بوزارة الخزانة الأمريكية (أي في معسكر الشمال حينذاك) وقام الكونجرس الأمريكي بالتحقيق في تلك الإدعاءات مع عدد من كبار المسؤولين، وقد أدين البعض منهم، وصدر الحكم بإعدام المدانين بمن فيهم مساعد وزير الخزانة، الذي أعدم رمياً بالرصاص.

ولكن حدث نوع من الثورة خلال السنوات التي أعقبت عام 1830 ، أي خلال القرن التاسع عشر ، وقد أذكت هذه الثورة التطورات التي شهدتها صناعة الطباعة ، وخصص أسعار الورق ، وانتشار التعليم في صفوف المواطنين الأمريكيين ، فضلاً عن التغيرات الاجتماعية ، وهكذا ظهرت الصحف الزهيدة السعر Penny Press ، وسيطر هذا النوع من الصحف على مهنة الصحافة خلال الأعوام التالية ، وبدأت هذه الموجة من الصحف في الولايات المتحدة مع صدور صحيفة New York Sun ، والتي كانت تباع ببس واحد (في الولايات المتحدة يعادل سنتاً واحداً أو واحداً من المائة من الدولار الأمريكي ، على النقيض من البنس في بريطانيا الذي يعادل واحداً من مائتين وأربعين جزءاً من الجنيه الإسترليني).

وبالتدريج بدأت الصحف في الإستقلال عن الأحزاب السياسية الأمريكية ، بعد أن تمكنت من تدبير نفقاتها من خلال عائد الإعلانات والتوزيع بين جمهور القراء . ومن ثم أصبح ما ينشر يتفق مع اهتمام الرأي العام بصرف النظر عما يتطلع الناشر إلى نشره في الصحف التي يملكونها (37: 2000 ,Bernt Greenwald) ، واستطاعت الصحف التي تحررت من هيمنة الأحزاب ، أن تطبع المواد التحريرية التي ترغب فيها ، وانجذب الناشر مثل وليم راندولف هيرست William Randolph Hearst وإي دبليو سكريبس E. W. Scripps وجوزيف بولتزر Joseph Pulitzer ، وغيرهم ، إلى التقارير ذات النزعة الإستقصائية ، من أجل العمل على زيادة التوزيع ، وربما استخدمت هذه التقارير الإستقصائية من أجل تعزيز النفوذ الشخصي لهذه المجموعة من الناشرين حينذاك ، إذ أن معظم الناشرين اهتموا بزيادة المبيعات من الصحف التي يقومون بنشرها ، بصورة أكبر من التزام العدالة ، ومع ذلك فإن العديد من التحقيقات الإستقصائية قد نشر خلال هذه الفترة.

ففي سنوات عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر ، نشرت نيويورك تايمز بدءاً من عام 1870 وما بعدها العديد من التقارير الإستقصائية ، عن الفساد في إدارة قاعة تاماني هول Tammany Hall التابعة للبلدية في مدينة نيويورك ، والأضرار التي لحقتها الحاكم بوس تويد Boss Tweed بالمدينة حينذاك ، ولكن هذا التقرير الإستقصائي ، كان مؤثراً ودافعاً إلى اتخاذ قرار يقضي بتخفيف قبضة تاماني هول على الشؤون السياسية بالمدينة ، مع إدانة بوس تويد كـ مجرم ، بل أن هناك مجموعة من الرسوم الكاريكاتيرية الأكثر شهرة قد تناولت هذه القضية ، وهناك مثال أكثر يميز بالشهرة في تلك الفترة ، وهو خاص بنيللي بلاي Nellie Bly ، التي كانت تعمل في صحيفة نيويورك وورلد New York World ، التي كان ينشرها

بوليتزر Pulitzer ، وقد استطاعت نيللى بلاى التسلل إلى ملجأ للمصابين بأمراض عقلية ، وكشف التقرير الذى أعدته عن الظروف المأساوية التى يعيشها المرضى ، وقد حمل التقرير عنوان (عشرة أيام فى مستشفى المجانين Ten Days in A Madhouse).

كما تصدرت تلك الصحف لصالات القمار وبيوت الدعارة التى تفتت فى المدن الأمريكية خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وفى أعقاب هذه التطورات فإن الكثير من القصص الإخبارية المعروفة والتي لم تكن تنشر ، أصبح يتم تقييمها كأخبار صالحة للنشر ، ومن ثم ، تم نشر بعض من هذه القصص بدون أية محاذير ، مثل العملات التى يقدمها المصرف الوطنى National Bank ، بين عامى 1830 ، 1840 ، كذلك نشر الفضائح الخاصة بمساهمة مصرف كريديت موبيلير Credit Mobilier فى الحملة الانتخابية التى خاضها الرئيس اويسيس اس. جرانث Ulysses S. Grant ، كما كانت الافتتاحيات المناهضة للرق ، التى يكتبها هوراس جريلى Horace Greeley لصحيفة نيويورك ويكلى تريبون New York Weekly Tribune ، بمثابة تقارير إستقصائية وذلك خلال سنوات (1850 - 1860) ، ونتيجة للنشر ، ظهرت بعض محاولات الإصلاح السياسى والاجتماعى فى الولايات المتحدة حينذاك (Martin.Linsky, 1986:32).

وبصورة عامة فإن القرن التاسع عشر ، لم يكن فترة ملائمة تماماً لانتشار صحافة الإستقصاء فى الولايات المتحدة ، إذ أن الصحافة الأمريكية فى تلك الفترة لم يكن لديها إدارك قوى للمسئولية الاجتماعية ، فى حين أن الصحافة فى تلك الفترة كانت تحاول تلبية الرغبات الضيقة للقاعدة المحدودة من القراء حينذاك ، وبمعدل يفوق الاهتمام بمصالح المجتمع ككل ، أيضاً لم يكن المجتمع مستعداً للتجاوب مع الحملات التى تقوم بها الصحف ، وكان انعزال الصحافة عن ممارسة مسئوليتها واضحاً ، فقد كان رأى العام يفضل التعبير عن عدم الرضا من خلال الاحتجاجات المباشرة ، دون أن يقتصر الأمر على كشف الأخطاء التى تتصدى لها الصحافة آنذاك (Russell A.Mann, 1977:1-10).

علاوة على ذلك فقد اتسمت بنية الصحف فى تلك الفترة بالمحلية والتفتت ، ولم تكن شبكة قوية من الصحافة القومية على مستوى الولايات المتحدة ، كذلك شكل الخوف من مواجهة قضايا التشهير عائقاً آخر عمل على الحد من انتشار الصحافة الإستقصائية خلال القرن التاسع عشر ، ولم يحاول المحررون التصدى لهمة تغيير العالم المحيط بهم ، بكل ما فيه من أخطاء وأوجه القصور ، ولذا فإن الكشف عن الأخطاء ، من أجل حشد رأى العام لم يكن يمثل الأولوية لدى المحررين.

لذا فإن متابعة تطور الصحافة الإستقصائية خلال الأعوام الماضية، يستلزم ملاحظة بعض التغيرات في المجتمع الأمريكي، والتي شكلت فكرة الصحافة الرقابية watchdog press، فالثراء الواضح خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ساهم في التغطية على الجرائم التي ارتكبتها المكارثية McCarthyism في جميع مجالا الحياة الأمريكية (تسبب المكارثية إلى السيناتور جوزيف مكارثي الذي شن حملة ضارية استهدفت المفكرين وأساتذة الجامعات. وزعم مكارثي أنه يسعى إلى تطهير الحياة الأمريكية ممن تحوم حولهم شبهات الانتماء إلى الفكر الشيوعي، ولكن اتضح بعد ذلك أن كثيرا من الضحايا الذي فصلوا من أعمالهم كانوا أبرياء من تلك الاتهامات التي استندت في معظمها إلى وشايات، وقد بدأت المكارثية خلال السنوات الأخيرة من عصر الرئيس السابق هاري ترومان الذي تولى مسئولية الرئاسة بعد وفاة سلفه هيرانكلين ديلا نوروزفلت، وترومان، هو صاحب قرار قصف اليابان بالقنابل الذرية).

في عام 1950 تم تمرير قانون مكاران McCarran Act الذي بموجبه تم تشديد القيود على الشيوعيين، وتبع ذلك تغيرات درامية في ميزان القوى الدولية، بينما حدثت تغيرات داخلية متسارعة في الولايات المتحدة، ومن أهم تلك التغيرات الداخلية في الولايات المتحدة، إنتهاء الفصل العنصري ضد السود، وحركة الحقوق المدنية، وسلسلة من الاغتيالات السياسية، سقط ضحيتها في غضون عقد الستينيات داعية الحقوق المدنية الشهير مارتين لوثر كينج، وكذلك الأخوين كيندي، وإبان انعقاد المؤتمر القومي الذي مقره على العاصف عام 1968 بمدينة شيكاغو، تهددت بصورة حادة المواجهة المستقرة والخادعة عن إمكانية تحقيق الحلم الأمريكي The American Dream (فكرة تسيطر على الأمريكيين منذ تأسيس الولايات المتحدة، بإمكانية تحقيق الرفاهية والثراء غير المحدود في مجتمع يقدم فرصاً هائلة للجادين والفواغب في كافة المجالات).

وفي ذروة الأحداث الدرامية في تلك السنة، وعد ريتشارد نيكسون بإنهاء الحرب في فيتنام، مما أدى إلى فوزه بالرئاسة في العام التالي، أي عام 1969، بهامش طفيف للغاية لم تشهد الانتخابات الرئاسية الأمريكية منذ عام 1912، ولكن سقوط نيكسون المندوي عام 1974، بسبب فضيحة ووترجيت، أدى إلى انطلاق طوفان من الاهتمام مرة أخرى بالصحافة الإستقصائية الهادفة إلى الإصلاح، وشهدت كليات الصحافة في الولايات المتحدة إقبالا هائلا على الالتحاق بها، بالرغم من أن الحماس لاحتراق الصحافة كان قد بدأ في التراجع أثناء الفترة الانتقالية التي عاشتها الولايات المتحدة في الثمانينيات (Laura McCreery, 1995: 17-18).

أشار إتيما وجلاسر Ettema , Glasser (1998:11-12) إلى علاقة الصحافة الإستقصائية المعاصرة بالروح الإصلاحية للأسلاف الصحفيين المعاصرين من المتخصصين في صحافة الفضائح والفساد ، وعلى غرار صحفي التنقيب عن الفساد . خلال المرحلة المبكرة من ظهور هذا النوع من الصحافة - فإن إنجاز التقارير الإستقصائية المتميزة ، التي قام بدراستها كل من إتيما وجلاسر ، لم يكن الدافع إليها ارتكاب خطأ منعزل عن المجتمع أو تورط فيها أحد الأشخاص من المفحرفين ، وبنفس الدرجة تقريباً يميل كل الصحفيين إلى ذكر المشاكل المتعلقة بالنظام العام ، باعتبارها المحفزة لإعداد التقارير الإستقصائية.

ومن الواضح أن الكشف عن العلل المجتمعية Societal ills ، من خلال الصحافة لا يزال مزدهراً في هذه المرحلة ، وبالرغم من أن مصطلح صحافة الفضائح يستخدم غالباً في إطار المدلول التاريخي في الأدب الصحفي ، ومن ثم اعتبار الصحفيين الإستقصائيين في العصر الحديث ، بمثابة سلاسل ممتدة لصحفي الفساد والفضائح ، وهناك أدلة متوافرة على ذلك في كل المجالات ، حتى بدون التقييد اللصيق Cohesiveness ، مع تجربة صحافة الفضائح في النصف الأول من القرن العشرين.

في عام 1990 قام التشول Altschull (316-318) بدراسة تسع من الحركات الأساسية في الصحافة الأمريكية الحديثة ، وقال إن كلا منها كانت بمثابة رد فعل في عصرها على المعايير الشائعة في الصحافة ، باعتبار الصحفي مجرد مرآة تنعكس عليها الأحداث ، وكأنه شخص غير مشارك في صناعة الخبر ، ولكنه أقرب إلى أن يكون شخصاً ينساب الخبر من خلاله ، لدى تقديمه إلى القارئ ، وكانت الحركات التسع التي درسها التشول ، هي :

- الصحافة الإستقصائية Investigative Journalism.
- صحافة المغامرة Enterprise Journalism.
- صحافة تفسير الأخبار Interpretive Journalism.
- الصحافة الجديدة New Journalism.
- الصحافة السرية Underground Journalism.
- الصحافة المدافعة Advocacy Journalism ، أي الصحافة التي تتبنى الدفاع عن

وجهة نظر معينة أو عن فئة من المجتمع.

- الصحافة المعادية Adversary Journalism : أى الصحافة التى تتقيد بالخصومة تجاه حزب أو تيار سياسى معين.

- الصحافة المدققة Precision Journalism.

- صحافة المشاهير Journalism -- Celebrity : أى التى تهتم بتتبع ونشر أخبار المشاهير من نجوم الفن والسياسة والرياضة.

وبعض هذه الحركات تشترك فى هدف توخى الموضوعية ، بينما البعض الآخر من تلك الحركات لم يكتفِ أو تجاهل الموضوعية بزعم أنها فكرة غير واقعية unrealistic ، أو أنها مثيرة للفتنة ، وقد أثارت القائمة التى اختارها التسول ، نقطة أن إعداد التقارير الحديثة ، وحتى التقارير الاستقصائية ، يأخذ العديد من الأشكال ، وبما يسمح بملح من العديد من وجهات النظر.

العصر الذهبى للصحافة الاستقصائية:

دخلت الصحافة الاستقصائية عصرها الذهبى مع بداية السنوات الأولى من القرن العشرين وكانت هناك اثنتان من القوى شكلت الحافز الرئيس للصحافة ، وكانت القوة الأولى تتمثل فى زيادة الانعزال عن السلطة العامة فى المجتمع الأمريكى فى تلك المرحلة ، خصوصاً من جانب الطبقة الوسطى المتعلمة ، وقد أدت الثورة الصناعية إلى مضاعفة تأثير ونفوذ هذه الطبقة على الحكومة والاقتصاد فى نفس الوقت ، وتمثلت القوة الثانية فى وصول المهاجرين إلى ائدن الأمريكية ، مما أدى إلى نزوح القوى المؤثرة من المناطق الإقليمية إلى تلك المدن ، فضلاً عن ذلك ، فإن زيادة التضخم ساهم فى تعميق مشاعر الإحساس بالعزلة لدى المواطنين الأمريكين ، وفى النهاية أدت هذه التطورات إلى اتساع تأثير الطبقة التقدمية فى الولايات المتحدة ، مع ملاحظة أن الحكومة الأمريكية كانت قد أوشكت على التحول إلى الشيوعية أبان فترة الحساد العظيم فى عام 1929.

ومع انتشار النزعة التقدمية ذات الصبغة اليسارية فقد أصبحت صحافة إشارة الفضائح والكشف عن الفساد ، من الأدوات السياسية المستخدمة فى إدارة الصراع مع

المعسكر الرأسمالي داخل الولايات المتحدة نفسها، وهكذا أعيد طرح نموذج الصحافة الاستقصائية التي تسمى إلى الحشد والتحريض، وعهد المحررون إلى فضح جرائم الرشوة، والفساد، والجريمة المنظمة، وهدر الموارد، والوحشية، من جانب أجهزة الشرطة في التعامل مع المواطنين، وكان الإحساس بالمسئولية الاجتماعية الدافع وراء هذه التوجهات من جانب المحررين، واتجه المحررون إلى دفع الرأي العام لتحريك ضد هذه الانحرافات، وأسفرت بعض هذه التحركات في تحقيق عدة نتائج إصلاحية (Martin .Linsky, 1986:35-37).

وبالتوازي مع هذه الحركات الاجتماعية، فقد كان هناك العديد من التطورات في وسائل الإعلام الأمريكية، فقد شهدت تلك الفترة زيادة في أعداد الصحف اليومية التي تصدر بصورة منتظمة في الولايات المتحدة، وبلغ عدد هذه الصحف حوالي 2461 صحيفة عام 1916، وهو أكبر عدد من الصحف ظهر في التاريخ الأمريكي؛ وترقب على ذلك بزوغ فترة المنافسة بين الصحف، وأصبحت المجالات قوة جديدة منافسة، ومن ثم، تأسيس شبكة من الصحف على المستوى القومي الأمريكي، وبدأت الصحف الكبرى في نشر وإعادة نشر التحقيقات التي تهم القارئ المحلي في الولايات المتحدة التي تصدر فيها تلك الصحف الكبرى طبعات إقليمية، وعملت التقنيات الحديثة على خفض التكلفة مع زيادة معدلات سرعة نقل الأخبار اليومية، ومن ثم الوصول إلى جمهور أكثر اتساعاً لوسائل الإعلام.

وباختصار فإن التفاعل بين القوى الاجتماعية الثلاث السابق الإشارة إليها، أسفر عن ظهور وتدعيم الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة، إذ أن الطلب المتزايد من المنعزلين عن الانحرافات التي يتم ارتكابها في المؤسسات الحكومية، والخاصة، عمل على زيادة عدد القراء، فضلاً عن التنافس بين المؤسسات الصحفية في نشر المزيد من الأخبار عن الفساد، وقد تمتع المحررون المتخصصون في صحافة كشف الفساد في هذه الفترة بفرصة فريدة، فقد كان الجناة والضحايا في المضائق التي انتشرت في تلك السنوات في كل مكان، وقد ركز محررو تلك الصحف على استهداف ثلاث فئات، هي: الشركات الكبرى، والسياسات العامة، وانعدام العدالة الاجتماعية، ومن وجهة نظر هؤلاء المحررون، فقد عملت الشركات الكبرى على إفساد السياسات العامة في الولايات المتحدة، مما أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية.

ومع بداية القرن العشرين، شهدت الصحافة الإستقصائية العصر الذهبي 'The Golden Age of Muckrakers' فقد نشرت الصحف مثل، ماك كلوير McClure العديد من التقارير التي تناولت الفضائح السياسية في الولايات المتحدة، وأشرف على تحرير عدد من تلك التقارير، عدد من الصحفيين الذين أصبحوا يتمتعون بمكانة أسطورية في تاريخ الصحافة الأمريكية مثل لينكولن ستيفنز Lincoln Stiffens، وإيدا ترايبل Ida Tar bell، وروي ستانارد بيكر Roy Stanard Baker، وفي العدد الصادر في يناير من عام 1903 من صحيفة ماك كلوير، على سبيل المثال تم نشر تقرير عن الفضائح التي تورطت فيها شركة ستانارد أويل Standard Oil الأمريكية العملاقة للنفط، وكان التقرير بقلم إيدا ترايبل، في حين نشر لينكولن ستيفنز عدداً من التقارير عن الفضائح والفساد في المدن الأمريكية بعنوان "العار في مدينة مينا بوليس Shame in Minneapolis"، كما أصدر روي ستانارد بيكر عدداً آخر من التقارير التي تناولت فضائح استغلال الطبقة العاملة في الولايات المتحدة، وهذه التقارير الرائدة مهدت الطريق أمام الكثيرين من الصحفيين الذين سلكوا درب الصحافة الإستقصائية فيما بعد، كما أدت هذه التقارير كذلك إلى إدخال إصلاحات جوهرية.

فعلى سبيل المثال، أدت سلسلة التقارير التي كتبها إيدا ترايبل بعنوان تاريخ شركة ستانارد أويل The History of The Standard Oil Company، إلى صدور قرار من المحكمة العليا The Supreme Court في الولايات عام 1911 بتفكيك الشركة، ومن ثم انقسمت الشركة إلى عدد من الكيانات الاقتصادية الأصغر حجماً مثل إكسون Exxon وموبيل Mobil (Brady, 2008: 12).

ولكن على العكس من الأسطورة المنتشرة لدى الرأي العام، فإن صحافة التنقيب عن الفساد Muckrakers لم تكتسب بتقديم المبررات الخاصة باختيار بعض المخصص المحددة، دون غيرها من أجل معالجتها، إذ أن الفضائح لا تقتصر على التقارير المنشورة وحدها، ففي حالة إيدا ترايبل فقد راهنت ومعها هيئة التحرير، على إمكانية اجتذاب المزيد من القراء الذين يتقبلون على شراء المجلة، من خلال نشر هذه التقارير في تلك المجلة التي يتولون تحريرها، وفي خطاب تكتبه إيدا ترايبل إلى الناشرة أليس رايس Alice Rice، بعد ذلك بعدة سنوات، أشارت إلى أن أي شخص

بتوهم أننا كنا نجلس معاً أثناء نشر التقارير عن فضائح الفساد في المجتمع الأمريكي، وقد عقدنا جباهتنا من التفكير العميق في كيفية إصلاح العالم بأسره - فإن هذا الشخص سوف يبعد كثيراً عن الحقيقة، بل كانت الأسباب المهنية وحدها الحافز وراء النشر في تلك الفترة، ولكن محرري تلك التقارير قاموا بقراءة مادة ضخمة، وتصوروا أنهم إذا قاموا بنشر هذه المادة فإنهم بذلك يساهمون في إصلاح المجتمع وتعزيز الصالح العام.(Brady, 2008:13)

ولكن أصداء صحافة الكشف عن الفساد لا تزال تتردد أصدائها بقوة في هذه الفترة، وطبقاً لما ذكره ستيف واينبرج Steve Weinberg في كتابه الصادر عام 2008، فإن الأساليب التي اتخذتها إيدا ترايبل لكشف روكفلر Rockefeller الملياردير الأمريكي اليهودي المعروف الذي يعد من الرواد الأوائل في صناعة النفط بالولايات المتحدة وفي العالم، وشركة ستاندرد أويل التي أسسها، فقد استخدمت أساليب الصحافة الإستقصائية، وأوضح واينبرج أن تلك التقارير كتبتها إيدا ترايبل قبل عام 1900، ولكنها عملياً بدأت على إعادة النظر فيها بدقة متناهية، إذ أن التصدي لروكفلر لم يكن عملاً سهلاً على الإطلاق.

ولذا تتبع ترايبل الدعاوى القضائية، التي أقامها العديد من الشركات والأفراد ضد شركة ستاندر أويل، فضلاً عن الإطلاع على المذكرات التي تضمنت آراء القضاة في تلك القضايا، وجلسات الاستماع التي عقدتها لجان الكونجرس، والدراسات والمراسلات التجارية، بجانب عدد لا يحصى من أنواع البيانات الأخرى، كما أجرت لقاءات مطولة مع عدد من الأشخاص الذين سبق لهم العمل في الشركة، بالإضافة إلى الذين لم يزالوا في الخدمة.

وبحلول عام 1912، نشرت الصحف والمجلات في جميع أنحاء الولايات المتحدة حوالي 2000 تقرير استقصائي، حول موضوعات مثل، التزيف في أعمال البنوك، واغتصاب النساء من الأقليات العرقية والدينية في الولايات المتحدة، وانعدام الأمان في صناعة تعليب اللحوم (Kaplan, 2008:18)، وقد كانت الحركة التقدمية لها دور في غاية الأهمية في تلك الفترة، وأدى نشر التقارير الإستقصائية إلى فرض إصلاحات تشريعية، منها على سبيل المثال، القوانين التي تحظر عمل الأطفال، وتنظيم قطاع التجارة والاستثمار، وكذلك إصلاح نظام الانتخابات، وتنظيم صناعة الدواء.

أهم رواد العصر الذهبي للصحافة الإستقصائية و

لينكولن ستيفنز Lincoln Steffen's:

قد تكون الحلقات التي نشرها لينكولن ستيفنز Lincoln Steffen's بعنوان ،عار المدن Shame of the Cities في مجلة ماك كلوري McClure's Magazine بمثابة نقطة انطلاق الصحافة الإستقصائية في الولايات المتحدة، فمحرر تلك الحلقات وجه انتقادات إلى سلسلة طويلة من الأشخاص، من هم في موقع المسؤولية، وحرص كاتيب تلك الحلقات على أن يكتشف الأخطاء التي وقع فيها الأشخاص كما هي، وفي الواقع فقد كتب ستيفنز أنه، لم يكن يقصد أن يكون صحفياً متخصصاً في صحافة كشف الفساد، وأنه لم يكن يعرف أنه ينتمى إلى هذه الفئة من الصحفيين، حتى التقط الرئيس فرانكلين روزفلت Roosevelt هذا الاسم Muckrakers، أي صحفيو الفضائح أو المنقبون عن الفساد، من رواية جون بنيان التي تحمل اسم رحلة الحاج Bunyan's Pilgrim's Progress (رواية رحلة الحاج من أشهر الروايات التي كتبها أحد الرهبان الهواة، من الذين لم تعترف بهم الكنيسة رسمياً، وقد كتبها جون بنيان في صورة رمزية تشير إلى تخلص الإنسان المسيحي الذي أطلق عليه لقب الحاج من الخطايا التي تعرقل تقدمه باتجاه الملكوت)، وأضاف ستيفنز أن الرئيس الأمريكي لم يقصده بالتحديد، ولكن قبل فترة طويلة فإن الصحفي الذي يتبنى قضية ذات طابع جماعي، تتعدى معه المصلحة الشخصية Crusader (كلمة تعني في الأصل المحارب المسيحي، ويقصد بها هنا الصحفي الذي يتولى الدفاع عن المجتمع بدون أية مصالح شخصية، على غرار ما كان يقوم به الفرسان الصليبيون)، وقد كان ستيفنز يفضل خوض الصراعات لصالح المجتمع من خلال الصحافة، فقد كان يريد مجالاً أوسع للمطالبة بالإصلاح الاجتماعي.

وقد قالت أيدا تاربيل Ida.Tarbell منذ فترة مبكرة أي حوالي عام 1908، أنها أدركت أن ستيفنز لم يكن مقتنعاً بمرور الوقت بالقيود التي تحكم الصحافة، بل كان يريد مجالاً أكثر اتساعاً، أي مجال يمكن من خلاله التأثير بصورة مباشرة على القادة السياسيين، والشخصيات البارزة في المجتمع، وقد دافع ستيفنز بصورة أكثر مباشرة عن القاعدة الذهبية Golden Rule، التي تخيرها في تلك الفترة لحكي تصبح مرشداً له، وتقول تاربيل أن الجمهور الذي كان يستهدفه ستيفنز تمثل في،

القادة السياسيين، وكبار رجال الأعمال الذين يتمتعون بنفوذ هائل في المجتمع في حي المال والأعمال Wall Street بمدينة نيويورك الأمريكية، وعائلة براهمن Brahmins التي ترجع أصولها إلى مدينة بوسطن بالولايات المتحدة.

في السيرة الذاتية لستيفنز ، وفي العديد من الخطابات التي قام بتحريرها ، برهن باستمرار على اهتمام واضح في الكشف عن المسؤولين المتورطين في الفساد ، وفي عام 1903 كتب ستيفنز لوالده ، عن الحلقات التي نشرها عن قضايا الفساد في إحدى المجلات ، وقد لاحظ ستيفنز أنه سوف يتسبب في خلق المشاكل للبعض من كبار الأوغاد المتورطين في ارتكاب قضايا الفساد ، الذين يتوهمون أنهم فوق أن يتعرضوا للخطر (Frank E, 2005: 80).

إيدا. أم. تاربييل Ida.M.Tarbell:

إن المفارقة paradox التي تنطوي عليها تجربة إيدا. أم. تاربييل ، تعد واحدة من أشهر التجارب التي تنتمي إلى هذا النمط من الصحافة ، فقد كانت من الصحفيين المتخصصين في صحافة الكشف عن الفساد والفضائح ، وبالفعل كانت من الصحفيات الشهيرات عندما نشرت تقريرها الاستقصائي عن شركة ستاندرد أويل Standard Oil وجون دي روكفلر John D. Rockefeller ، والذي نشر على حلقات في مجلة ماك كلوري عام 1902 ، ومع ذلك فقد استمرت تاربييل في اعتبار أنها واحدة من الصحفيات ، أو المؤرخات وبدرجة تفوق اعتبار أن ما نشرته ينتمي إلى صحافة التتقيب عن الفساد ، وذلك خلال الفترة التي شهدت نشر العديد من الأعمال الصحفية التي تعتبر من صحافة الاستقصاء ، وقد بدأت الكتابة لمجلة ماك كلوري منذ عام 1893 ، بإعتبار أنها محررة متجولة Stray Journalist من العاصمة الفرنسية باريس ، وقد ظلت على ارتباط بالمجلة ، حتى اضطرت إلى الاستقالة مع عدد من زملائها ، من جراء رفض أحد المشروعات التي كان اس اس S.S ماك كلوري ناشر المجلة يعترض تنفيذها ، وقد غادرت تاربييل مجلة ماك كلوري ، لكي تلتحق بالعمل في مجلة The American Magazine في مارس من عام 1906 ، وقد كتبت تاربييل عن الفترة التي أمضتها في مجلة ماك كلوري ، قائلة ، أنها لم تكن ذات نزعة تميل إلى التبرير Apologist أو الانتقاد Critic ، ولكنها كانت صحفية تسعى فقط إلى اكتشاف الأسباب التي جعلت شركة ستاندرد أويل للنقط ، تتحول إلى نمط من الاحتكار الكامل لصناعة النفط التي كانت وليدة في الولايات المتحدة حينذاك.

وقد كانت مجلة The American Magazine مكرسة أيضا للصحافة ، وليس لصحافة الإستقصاء ومن ثم تقول تاربييل أنه في الواقع أن مجلة The American Magazine كان لديها قدر ضئيل من التوجه الأصيل Genuine نحو صحافة التنقيب عن الفساد ، وقد كان لدى إدارة المجلة اهتمام في الدفاع عن النزاهة والمصداقية في ممارسة الوظيفة العامة في الولايات المتحدة ، ومن ثم التصدى للفساد ، وكان من المفترض أن تقدم المجلة الوقائع كما هي ، وليس كما يتطلع بعض الأشخاص إلى ما يجب أن تكون عليه تلك الأحداث ، إذ أننا كنا صحفيين ، ولم نكون من المحرضين propagandists من ذوي الأجندات السياسية المعارضة ، وقد كنا نرى الصحفيين كملائكة يتصدون لقضايا تتعلق بمواجهة الفساد (Louis Filler: 1993:105) ، وتقول تاربييل عن أسلوب المحررين المسئولين عن إعداد التقارير الصحفية في مجلة The American Magazine ، أن الحماس للكشف عن الانحرافات ، كان مرشداً للصحفيين لدى إعداد تلك التقارير ، فقد كانت هناك إرادة لاستخدام أية أدوات ، وبطريقة استخدام الأدوات المرتبطة بمشروعية ممارسة مهنة الصحافة في الولايات المتحدة.

تمثل تاربييل ، وفيليبس ، وستيفنز Tarbell ,Phillips,Seffens ثلاثة من الموضوعات التي ترتبط بحركة صحافة التنقيب عن الفساد في الولايات المتحدة ، وأيدت تاربييل الأهداف الصحفية لتلك الحركة ، والتي تمثلت في ، الموضوعية ، وجمع المعلومات الوفيرة كما هي في الواقع ، مع إتاحة الفرصة للحقيقة لكي تتحدث عما وقع بالفعل.

ومن ناحية أخرى فإن فيليبس كان يعتقد أنه لكي يتم الإبلاغ عن الحقيقة فإنه يتعين جمع المزيد من المعلومات ذات الطبيعة الهادفة ، وهي فكرة ترددت أصداؤها لدى جاي روزين Jay Rosen المشاركون في تأسيس الصحافة العامة في التسعينات من القرن العشرين ، ولكن صحافة كشف الفساد أدت إلى ابتعاد ستيفنز عن المماركة الخاصة بالبحث عن الحقائق أو الموضوعية ، بل ابتعاده عن الصحافة ذاتها ، وذلك عندما حاول أن يكون عضواً نشطاً في الحركات الإصلاحية في مناطق متعددة من الولايات المتحدة (Patrick F.Palermo,1978:74) .

بالنسبة لكل من تاريل وستيفنز وفليبس ، انحصرت مهمة الصحافة الإستقصائية في الكشف عن الفساد من خلال الإقدام على عمل محظور لا تجيزه القوانين في الحياة العامة ، والهدف من التصدي لهذا الانحراف يتمثل في إسناد الوظائف العامة إلى أشخاص يتمتعون بالكفاءة والظاهرة وعدم التورط في الفساد ، ووفق ما ذكره كابلان Kaplan فإن الصحفي المتخصص في صحافة الفضائح ، يدرك أن الديمقراطية تعاني من البطء لدى محاولة تطهير الإدارة الحكومية ، ومن ثم يتطلع أفراد هذه الفئة من الصحفيين إلى الرجال الأقوياء الذين يضعون أنفسهم فوق القانون (وَمَا يَدْعُهُمْ إِلَى التورط في الانحرافات) ، ومهمة هؤلاء القادة تتمثل في تقديم برامج ورؤى تتعلق بتحقيق طموحات المواطنين ، وفق تدفق عملية الاتصال من أعلى إلى أدنى ، وبالعكس (Sloan, 1991: 271, Patrick, 1978: 74, Kaplan, 1974: 119) وقد توصل سلور Sloan من خلال التحليل الذي قام به ، على أن الحركة التقدمية ومحاولتها السيطرة على الحكومة ، تسعى بالدرجة الأولى إلى محاولة انتزاع السيطرة من الشركات الكبرى في المجتمع ، مع إعادة هذه السيطرة إلى الطبقة الوسطى (William David Sloan, 1991: 271).

ملكة صحافة التنقيب عن الفساد جيسكا ميتفورد Jessica Mitford:

أمضت جيسكا ميتفورد Jessica Mitford فترة تزيد على خمسة وثلاثين عاماً في تأليف الكتب ، وتمكنت هذه السيدة الإنجليزية المولدة ، من أن تؤكد مكانتها كصوت غير مألوف في المشهد الأمريكي ، وقد تركت الأعمال الصحفية الإستقصائية والنشاط السياسي لها ، تأثيراً عميقاً على المؤسسات الاجتماعية في الولايات المتحدة ، خصوصاً خلال فترة الحرب الباردة ، بجانب الدور المهني الكبير الذي لعبته في تطور صحافة الكشف عن الفساد ، ومن أعمالها كتاب الطريقة الأمريكية للموت The American Way of Death ، ويركز الأسلوب الذاتي المتميز للسيدة ميتفورد على كل من كشف المعلومات غير المعلنة عن المشاكل الاجتماعية ، والدفاع الصريح عن بعض وجهات النظر المتعلقة ببعض القضايا ، ومنها : الجنازات وما صاحبها من عادات اجتماعية ، وكذلك التعديل الأول الذي أدخل على الدستور الأمريكي ، وبالرغم من أن ميتفورد تتقاسم فلسفة الإسلاخ مع الصحفيين

المتخصصين في صحافة الكشف عن الفساد، من الذين خاضوا حرباً ضارية خلال الفترة التقدمية، التي عاشت فيها صحافة التتقيب عن الفساد أوج ازدهار لها، ومن ثم أطلق على جيسكا ميتفورد، لقب ملكة صحافة الكشف عن الفضائح Queen of Muckrakers (Laura McCreery, 1995:12-16).

وقد تحول اسم جيسكا ميتفورد بصورة ما إلى مرادف مصطلح الصحفي المتخصص في الكشف عن الفساد والفضائح Muckraker، ويظهر الأدب الصحفي أنها تتقاسم بعض السمات المميزة، مع الصحفيين الأصليين في الحقبة التي ازدهرت فيها صحافة التتقيب عن الفساد بين عامي 1902، 1912، حيث يكشف الأدب الصحفي المتواجد، عن العديد من الموضوعات المثيرة للاهتمام، والكثير من الكتب والمقالات العلمية تفترض أن السيدة ميتفورد قد أحرزت مستوى متميزاً من الاعتراف بها في المجال الصحفي، والبروز المهني Prominence، ولكنها مع ذلك أيضاً لم يتم اعتبارها بصورة مستمرة كواحدة من الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية، وذلك من جانب الصحفيين أو بعض الباحثين.

وبرزت مكانة ميتفورد كصحفية متخصصة في الصحافة الإستقصائية بصورة ممتدة، من خلال الأنشطة الشخصية، والحضور المؤثر لها في الأوساط الصحفية والسياسية، بالإضافة إلى الإنجازات الصحفية التي حققتها، ففي الصحافة الشعبية الأكثر انتشاراً في الولايات المتحدة، تذكر جيسكا ميتفورد جنباً إلى جنب مع جاك أندرسون الذي يعد واحداً من أهم الكتاب الصحفيين الأمريكيين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك وفق ما يتضح من كتابه الشهير أوراق جاك أندرسون، كما يتم تصنيف ميتفورد إلى جانب عدد من أبرز الناشطين السياسيين الأمريكيين، منهم راكيل كارسون واللبناني، رالف نادر، فضلاً عن عدد آخر من الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية الذين كانوا من معاصري ميتفورد، ولكن من وجهة نظر الأدب الأكاديمي، فإن العمل الذي قامت به ميتفورد لا يحظى بالاعتراف الجاد الذي يمكن أن يقارن بالباحثين، فعلى سبيل المثال لم يظهر اسم ميتفورد في الدراسة الأكاديمية التي أعدها ستاين Stein ونشرت عام 1975، وقد تصدت تلك الدراسة لتحليل عشرة من الكتب التي تنتمي إلى صحافة التتقيب عن الفساد، والتي نشرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد خلال الفترة من الأربعينات وحتى السبعينات من القرن الماضي.

وبالرغم من أن كتاب الطريقة الأمريكية للمسوت والذى نشر عام 1963 ، جيسكا ميتفورد ، يعد أكثر شهرة من بعض الكتب التي قام ستاين بمراجعتها ولكن هذا الاختيار من جانب ستاين ، ربما يعكس وجهة نظر أكاديمية يار ، ومنتشرة لدى الباحثين تجاه أعمال جيسكا ميتفورد ، ولكنها قد تشير إلى وجه النظر الشخصية الخاصة بستاين (Stein, 1975: 297-303) ، ولذا يظل من الصعب التعبير interpretation بصورة واضحة عن مكانة ميتفورد في الأدب الأكاديمي وتأثيرها ، على الصحفيين المعاصرين المتخصصين في صحافة الفضائح.

ومع أن ميتفورد كان لديها عدد من الناشرين الذي ينشرون أعمالها بصورة منتظمة خلال الأعوام التي احترفت فيها الصحافة الإستقصائية ، إلا أنه لم يتم توظيفها لدى أي من المؤسسات الصحفية ، وطالما تأكدت مكانتها كصحفية ناجحة غير مرتبطة بمؤسسة محددة Freelancer ، فقد أصبحت أكثر قدرة على اختيار موضوعاتها ، والمحتوى الوارد في تلك الموضوعات ، وقد كان القلم الجريئ Poison Pen الذي تتمتع به ميتفورد ، مطلوباً بشدة لكتابة المقالات التي تظهر في المجلات الأمريكية ، ولكنها في بعض الأحيان كانت ترفض طلبات النشر التي تطلب أحياناً إدخال بعض التغييرات على محتوى تلك المقالات.

فترة الهدوء النسبي:

ولكن هذا الازدهار في الصحافة الإستقصائية ، لم يستمر طويلاً ، فمع تحقق نذر الحرب العالمية الأولى ، حلت فترة من الهدوء النسبي Period of Relative Quiet ، وكان هناك العديد من العوامل التي ساهمت في ذلك الهدوء ، فقد فقدت المجلات والصحف مصادر التمويل ، ويرجع ذلك بصورة أو بآخرى إلى سوء الإدارة في تلك المؤسسات ، ومن ثم توقف العديد منها ، كما هدد المعلنون بوقف مساندة المجلات والصحف التي تقوم بنشر الفساد والكشف عن الفضائح ، كذلك فإن الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ازدهار صحافة التحقيق عن الفساد أصبحت أقل إثارة ، كما ساهم اندلاع الحرب العالمية الأولى في خلق حالة من الروح الوطنية المتشددة في جميع أنحاء الولايات الأمريكية ، ومن ثم مساندة الحكومة ، ولم يكن هذا المناخ مواتياً للصحافة الإستقصائية على الإطلاق ، ومن ثم تراجعت الصحافة الإستقصائية عن الاهتمام بالشئون القومية الأمريكية إلى القضايا المحلية ، وكانت الفترة بين الحرب

العالمية الأولى وعام 1960 من وجهة نظر الكثير من الباحثين، أمثال (أرميو Armaeo 2000، وبروتيس Protess 1991، وأكوين Aucoin 2005) مرحلة الهدوء النسبي، ولم تشهد هذه الفترة أيّاً من تقارير الصحافة الإستقصائية الشهيرة.

وإن كانت هذه النظرة الشائعة لا تحظى بالقبول من جانب شاپيرو Shapiro (2003) إذ يرى أن هذه الآراء أثرت على العديد من البحوث التي أعدها المؤرخ ريتشارد هوفستيدز Richard Hofstadter، والتي تناولت تاريخ صحافة التتقيب عن الفساد، والتي تحولت بعد ذلك إلى تناول القضايا التي تتنافى مع الأخلاق العامة في المجتمع الأمريكي بالتحديد، وبالرغم من الآراء السابقة، فإن هناك عدداً من التقارير الإستقصائية تم نشرها بين عامي 1960، 1917، بما في ذلك التقارير التي نشرتها صحيفة Saint Louis Post Dispatch عام 1922، والتي تناولت فضيحة تي بوت دوم Tea pot Dome، والتي تورط فيها وزير الداخلية في عهد الرئيس الأمريكي هاردينج Harding، وهناك سلسلة من التقارير الإستقصائية الأخرى التي كتبتها كيري ماك ويليام Carrey McWilliams عن العلاقات بين الأجناد في الولايات المتحدة، والعمل الشاق والمرهق في المزارع الأمريكية، بين عامي 1930 و1940، وقد نشرت هذه التقارير مجلة The Nation، وبدأ من عام 1930 وعلى امتداد عشرات السنين، حقق الكاتب درو بيرسون Drew Pearson، شهرة مدوية منذ أن بدأ في كتابة سلسلة من المقالات عن تعاقب الأحداث بشكل سريع في واشنطن، وقد كانت تلك المقالات بمثابة نمط من الصحافة الإستقصائية، وقد خلفه في كتابة مقالات مشابهة تلميذه جاك اندرسون Jack Anderson.

كما قام الصحفي إدوارد ر. مورو Edward R. Murrow's بالتحقيق في الاتهامات التي أطلقها السناتور جوزيف مكارثي أحد أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري، وقد فرض حالة من الإرهاب والرعب استهدفت النخبة السياسية والمثقفة في الولايات المتحدة بزعم حماية البلاد من المد الشيوعي في الخمسينات من القرن الماضي، بدأ من عام 1954، وكذلك التقارير الإستقصائية التي حملت عنوان حصاد العار The Harvest of Shame، وفي عام 1960 تم بث إثنتين من أهم الأعمال في التقارير الإستقصائية بعنوان، انظر إليها الآن See It Now، بواسطة شبكة سي بي اس نيوز CBS News (Andrew D, 2008:19-20).

ويعتد آي إف ستون I.F.Stone ، واحداً من أبرز الصحفيين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية خلال الفترة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وعام 1960 ، وقد كان ستون يحرر بنفسه تلك الصحيفة ، التي تحمل اسم ، آي إف ستون الأسبوعية . I. F. Stone Weekly ، وقد تركت المجلة تأثيراً واضحاً على الرأي العام ، وبالتحديد على سبعين ألفاً من القراء في غضون الفترة بين عامي 1953 ، 1971 ، ولكن خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عمر المجلة كانت تصدر كل أسبوعين ، وكانت هذه المطبوعة التي تصدر في صورة نشرة من أربع ورقات ، تعد من صحف التقريب عن الفساد ، وقد تناولت ما يحدث في العاصمة الأمريكية واشنطن وبالتحديد ما يجري في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ، ومن خلال مصادر موثقة أظهرت صحيفة آي إف ستون كيف تقوم واشنطن بتضليل وسائل الإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة .

وبالرغم من أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، كانت مرحلة هادئة نسبياً ، إلا أنها أفرزت إثنين من الأعمال المذهلة وعالية التأثير ، وقد صدر هذان العملان في صورة كتابين ، ولكن تتوافق في كل منهما معايير الصحافة الاستقصائية ، والكتاب الأول يحمل عنوان الربيع الصامت The Silent Spring ، الذي ألفته راشيل كارسون Rachel Carson عام 1962 ، والذي قام بتعرية المخاطر الناجمة عن استخدام المبيدات الحشرية ، مما أدى بصورة مؤكدة إلى حظر استخدام مادة دى دى تى DDT ، فقد تم الاعتراف بأن هذا الكتاب يمثل طليعة الحركة الداعية إلى حماية البيئة ، بينما قام رالف ندر Ralph Nader ، ناشط سياسي أمريكي من أصل لبناني عام 1965 بنشر كتابه ، غير آمن عند أي سرعة Unsafe at Any Speed ، والذي اشتمل على نظرة انتقاد عالية النبرة ، موجهة إلى صناعة السيارات في الولايات المتحدة ، مع الكشف عن بعض التصميمات غير الآمنة في بعض الأنواع من السيارات ، وقد لاحظ شابيرو Shapiro (xviii: 2003) أن تلك الكتب تحدد بوضوح الانحرافات البيئية التي تتورط فيها بعض الشركات والوكالات الفيدرالية في الولايات المتحدة ، ففضلاً عن فضح هيمنة نزع جنى أكبر قدر من الأرباح من الشركات الصناعية في الولايات المتحدة ، بما لا يمثل خطراً على المواطنين الأمريكيين وحدهم ، ولكن بها يعني اغتصاب الأسس التي قامت الديمقراطية الأمريكية ذاتها عليها .

فترة الإزدهار وظهور التقنيات الحديثة لصحافة الإستقصاء:

بحلول عقد التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت الصحافة الإستقصائية نمطاً متميزاً من الصحافة، وقدمت كليات الصحافة والإعلام، وأقسامها المتخصصة في الصحافة مناهج دراسية تتناول ممارسة الصحافة الإستقصائية، والمبادئ التي يتم الاعتماد عليها لدى إعداد التقارير الإستقصائية، فضلاً عن تاريخ هذا النمط من الصحافة، وتحفل المراجع الدراسية (James W. Carey, 1974: 3-5) في تخصص الصحافة بالتنوع حول كيفية إنجاز هذه التقارير، وأطرى مؤلفو المراجع على المحررين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية، بإعتبار أنهم يقومون بدور البطولة في الذاكرة الشعبية الحديثة بدلاً من الفريسيان الذين كانوا يدافعون عن حقوق الفقراء والمعدمين في التاريخ القديم والوسيط، وقدمت الطبقات الشعبية من الكتب الأكثر تداولاً، والبرامج التي تبثها شبكات التليفزيون في الولايات المتحدة على وجه الخصوص روايات شيقة عن المغامرات التي يقوم بها المحررون في مجال الصحافة الإستقصائية.*

بينما قام الأساتذة المتخصصون في الصحافة بدراسة تقنيات إعداد التقارير الإستقصائية، مع رصد ما يحظى به هذا النوع من الصحافة من القبول لدى الرأي العام الأمريكي، وفي مناطق أخرى من العالم، بالإضافة إلى التقاليد المنبثقة في كتابة التقارير الإستقصائية، ومدى تأثيرها في المجتمع، وعلى أجنحة صناع القرار.

واكتشف الباحثون أن الصحافة الإستقصائية لا تزال قائمة وتحظى بالاحترام والمصداقية في المجتمع الأمريكي، خاصة مع نشر المزيد من التقارير الإستقصائية أو يث هذا النوع من التقارير من خلال شبكات التليفزيون المنتشرة في مختلف الولايات الأمريكية، وذلك في عام 1989، بمعدلات تزيد عما تم نشره قبل ذلك بعشر سنوات، وفي عام 1975 تم تأسيس منظمة تهتم بشئون المحررين المتخصصين في مجال الصحافة الإستقصائية، وقدمت المنظمة خدماتها إلى نحو 3300 من الأعضاء من المحررين ورؤساء التحرير في العديد من المجلات التي تصدر في الولايات المتحدة، ودول العالم الأخرى حتى عام 1993.

وقد ازدهرت الصحافة الإستقصائية في نهاية السبعينات وخلال التسعينيات من القرن العشرين ويعتقد Armoa أن هناك العديد من العوامل ساهمت في هذا الازدهار، بما في ذلك الاضطراب السياسي في تلك الفترة بسبب الحرب غير الأخلاقية

فى فيتنام، فضلا عن التنافس بين المؤسسات الصحفية، ومشاركة عدد من الصحفيين الأكفام المتمرسين. ومن أهم أهم التقارير الإستقصائية فى تلك الفترة ما كتبه سيمور هيرش Seymour Hersh's، عن الجرائم التى ارتكبها الجيش الأمريكى فى قرية ماي لى My Lai فى فيتنام عام 1969، مما أدى إلى تغذية مشاعر الغضب لدى الأمريكين بسبب استمرار الحرب فى فيتنام، والذي لا يزال يعد نموذجا لما يجب أن تكون عليه الصحافة الإستقصائية، وقد كانت أعمال هيرش بمثابة إعادة بعث للصحافة الإستقصائية فى الولايات المتحدة مرة أخرى Michael G. (Powell, 2006: 241-242).

وصف هيرش فى تقريره أنه فى مارس من عام 1968 قام الجنود الأمريكيون من كتية شارلى بنديج 567 من القرويين سكان قرية ماي لى، وكانت التفاصيل التى كشفها هيرش لحظة فاصلة فى تاريخ الصحافة الإستقصائية، إذ لم يعد التركيز محصوراً فى أعمال صفار المسئولين فى المدن الإقليمية النائية، ولكن تم فضح أعمال المؤسسة العسكرية الأمريكية، التى لا تزال تعد واحدة من الأبقار المقدسة فى الولايات المتحدة، ومن هنا دفع هيرش الصحافة الإستقصائية إلى تقديم تقارير عن الجرائم البشعة التى يتعرض لها المدنيون خلال فترات الحروب، خاصة أن المخررين شاهدوا ما يحدث فى فيتنام، ولكنهم لم يكتبوا عن حصيلة ما شاهدوه هناك من الجرائم الدامية التى الحقت أبلغ الأذى بالمدنيين، ومن ثم تم اعتبار عمليات قتل المدنيين أخبار بالغة الأهمية، ولا يجب تجاهلها على الإطلاق.

ومن وجهة نظر شابيرو Shapiro، فإن هيرش قدم درساً بالغ الأهمية يتمثل فى أن أحد التقارير الإستقصائية، يمكن أن يغير بصورة واضحة محددات رأى العام خلال عدة سنوات تالية. إن تأثير المخررين فى الصحافة الإستقصائية بدأ فى التزايد، عندما قام دانييل اليسبرج Daniel Ellsberg، المحلل المتخصص فى الشؤون الدفاعية، بتسريب وثائق سرية من وزارة الدفاع الأمريكية عن تاريخ، وأحداث الحرب فى فيتنام، إلى المخررين فى صحيفة نيويورك تايمز، وبعد أن قام المخررون بتحليل هذه الوثائق بعناية بالغة، نشرتھا الصحيفة على حلقات فى يونيو من عام 1971، بعنوان "أوراق البنتاجون The Pentagon Papers"، وأظهرت تلك الوثائق أن المسئولين فى الحكومة الفيدرالية يكذبون باستمرار وبإصرار على رأى العام، لدى محاولة تبرير أسباب التدخل فى فيتنام، كما أدى ذلك إلى إرساء سابقة مهمة وذلك من خلال

السماح لوسائل الإعلام الأمريكية بنشر أسرار الحكومة بالرغم من عدم رغبة الحكومة في طرح مضمون هذه الوثائق على الرأي العام.

وفيما يتعلق بالصحافة الإذاعية والتلفزيونية ، أى التقارير التي يتم نشرها عبر موجات الإذاعة وقنوات التلفزيون بدلا من الصحف والمجلات ، فإن أحد العروض المؤثرة تم بثه اعتباراً من عام 1968 ، مع ولادة برنامج (60 دقيقة Minutes 60) ، الذي تبثه شبكة CBS الأمريكية المتخصصة في الأخبار ، وساهمت مواهب مايك والاس Mike Wallace وهاري ريزونر Harry Reasoner في تحقيق هذا البرنامج شهرة مدوية ، فضلاً عن الجرأة الأسطورية التي تميز بها مخرج البرنامج دون هيويت Don Hewitt ، وسرعان ما استحوذ هذا البرنامج على اهتمام الشعب الأمريكي ، من خلال التقارير التي تصدرت بقوة للفساد ، بالإضافة إلى الصياغة المحكمة والإعداد الجيد لتلك التقارير ، وعلى مدار عشرات السنين ظل برنامج (60 دقيقة) على قمة أكثر البرامج مشاهدة في الولايات المتحدة ، وظل يحظى بالشعبية والإقبال حتى يومنا هذا.

كما لعب التلفزيون دوراً هائلاً في تقديم فكرة ديمقراطية وسائل الإعلام ، فالشبكات الإخبارية التلفزيونية أضفت على التغطية الاستقصائية المزيد من المعاني والنزعة الشخصية ، من خلال المتابعة الدرامية المؤثرة واللقطات المعبرة التي تتم معالجة القصص الإخبارية من خلالها ، فالسرعة التي تتم بها إعداد التقارير التلفزيونية ، تدفع المسؤولين إلى تقديم إجابات فورية حول القضايا التي تهم الرأي العام ، مع تضاد الوقوع في أية أخطاء أخرى.

وبالمثل فإن أفضل التقارير الاستقصائية كانت بقلم بوب وودوارد Bob Woodward وكارل برنشتاين Carl Bernstein ، في صحيفة واشنطن بوست ، عندما تمكنا بطريقة مثالية من تضجير فضيحة ووترجيت Watergate ، وقد أصبحت هذه الفضيحة معروفة في جميع أنحاء العالم ، وقد ساعد وودوارد ، وبرنشتاين من كشف الأساليب غير الأخلاقية لإدارة الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون ، ومحاولة كبار المسؤولين في تلك الإدارة ، التغطية على الانحرافات التي ارتكبوها ، خاصة أن رئيسهم غاص في المناورات الانتخابية القدرة ، فضلاً عن انتهاك معايير تمويل الحملة الانتخابية ، وكذلك الأنشطة الإجرامية ، بما فيها تضليل العدالة.

وقد كانت فضيحة ووترجيت العامل الرئيسى فى إرغام نيكسون على الإستقالة من الرئاسة الأمريكية ومغادرة البيت الأبيض قبل أن يتم فترة رئاسته الأولى ، وقد تركت فضيحة ووترجيت تأثيراً عميقاً على مهنة الصحافة ، واندفع الشباب الذين تأثروا بأسلوب وودوارد ، وبيرنشتاين ، إلى الالتحاق بأقسام الصحافة الإستقصائية بالمؤسسات التي يعملون بها ، وشهدت كليات الصحافة Journalism Schools إقبلاً كاسحاً من المتقدمين الراغبين فى التخصص بهذا القسم من الصحافة.

أيضاً أثرت فضيحة ووترجيت على جيل من الصحفيين الأمريكيين وغيرهم ، من الذين استغلوا الفضائح لتبرير التطفل بصورة مستفزة على أسرار الآخرين ، مما أدى إلى أن انتزعت وسائل الإعلام قدراً من نفوذ السلطة التنفيذية الحاكمة فى الولايات المتحدة ، ويرى بعض النقاد أن تداعيات فضيحة ووترجيت ، جعلت بعض الصحفيين أكثر تشككاً فى الحكومة ، مع افتراض أن أى سياسى أو مؤسسة بالضرورة تعاني من الفساد أو عدم الالتزام بالقواعد السليمة للحكم والإدارة ، والتقارير الإستقصائية التى ظهرت فى أعقاب ووترجيت جعلت الرأى العام يميل إلى التشكك فى نوايا الحكومة ، مما أدى إلى أن يصبح الرأى العام أكثر سلبية وأقل فعالية فى الشئون العامة (Andrew. Kaplan, 2008:22).

وتناول عالم الاجتماع مايكل شودسون Michael. Schudson (1992:103-125) تأثير فضيحة ووترجيت على الذاكرة الأمريكية ، وقد كرس المؤلف اهتماماً خاصاً لدور الصحافة الإستقصائية ، وناقش بصورة موسعة قضية التأثير الهائل لفضيحة ووترجيت على الصحافة الأمريكية ، وبصرف النظر عن تأثير تلك الفضيحة على الممارسات الصحفية التى تتسم بالاحتراف فإن شودسون يضع ووترجيت كاسطورة محورية ، على أساس أنها أصبحت جزءاً من الجهاز المؤسسى لمهنة الصحافة فى الولايات المتحدة وفى غيرها من دول العالم ، وتحولت القضية إلى أحد المعالم المميزة للصحافة الإستقصائية الحديثة ، مثل اسم الشهرة الذى يتحقق لدى المتاجر الكبرى ، بل أن الفضيحة أصبحت سمة مميزة مثل اللغة ذاتها ، بالرغم من أن صحافة الفضائح التى سبقت ووترجيت ، قد منحت الصحافة الإستقصائية الهيكل الأساسى لها ، إلا أن تلك الفضيحة ، حققت انتصاراً فى مجال الصحافة الحديثة ، بعد إرغام الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون على الإستقالة من منصبه ، ويعزى هذا النجاح بصورة مطلقة للصحافة.

وتم تعزيز أسطورة ووترجيت من خلال ثقافة الموسيقى الشعبية الأمريكية والأغاني التي انتشرت في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، فقد تم تصوير الصراع بين الصحافة والبيت الأبيض ، على غرار الصدام غير المتكافئ الذي وقع بين النبي داوود البطل الفلسطيني ، والملاحق القديم جالوت (الصراع بين قوة الحق والباطل) والذي استطاع فيه أن يقضى داوود الشاب الصغير المسلح بالمقلاع على جالوت المدجج بالعتاد ، في إشارة ذات مغزى إلى أن الضعيف (هنا هو الصحافة) ، تمكن من التغلب على القوى (وهو هنا المؤسسة الأمريكية) بكل مألديها من امكانيات ، حيث تحولت أسطورة ووترجيت إلى إبراز الدور الذي اضطلع به اثنان من الصحفيين الشبان ، ممن لم يتلوثوا بعد بالعوامل المادية ، وليكنهما ظلال على درجة من النقاء والبراءة المثالية ، وقد انتهى بهما الصراع إلى القضاء على الرئيس الذي يتمتع بأكبر قوة في العالم ، والذي كان يساعده عدد من أعوانه الأشرار ، في إعادة تجسيد لأسطورة داوود وجالوت.

وتتبع شودسون Schudson بدأب بالغ ووترجيت كأسطورة ، تتطوى على العديد من المعاني في حد ذاتها ، مما يتطلب استحضار العديد من الأسئلة المعقدة ، حول دور الصحافة في المجتمع ، وهو ما يعنى إعادة إنتاج الأسطورة مرة أخرى ، لكنى تتناسب مع الفترة المقبلة.

حتى قبل أن يتم التعامل مع ووترجيت كأسطورة يمكن أن تنضم إلى تراث الصحافة الإستقصائية الخالد ، حاول بعض النقاد التشكيك في الدور الذي اضطلعت به الصحافة في كشف فضيحة ووترجيت ، فعلى سبيل المثال يتساءل إدوارد جى إيبينشتين Edward Jay Epstein في كتابه الصادر عام 1974 ، والذي يحمل عنوان "هل كشفت الصحافة فضيحة ووترجيت did the press uncover Watergate ؟" ، وقد جاءت الإجابة بالنفى ، وعلل إيبينشتين هذه الإجابة بأن كلا من بوب وودوارد ، وكارل بيرنشتاين أنهما نشر الحقائق الإستقصائية عن فضيحة ووترجيت ، قبل أن تبدأ لجنة الاستماع في مجلس الشيوخ عملها ، وقبل أن يتم الكشف عن التسجيلات الصوتية المطولة التي تكشف تورط الرئيس الأمريكى السابق في التجسس على الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي المنافس في الانتخابات الرئاسية آنذاك ، خلال النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين ، وأيضاً سبق تاريخ إنهاء نشر حقائق ووترجيت قيام المحقق أرشيبالد كوكس Archibald Cox بمصادرة الشرائط المسجلة ، وتزامن إنهاء النشر أيضاً مع الحكم الذي أصدره

القاضي جون سيركا John Sirica بضرورة أن يخضع الرئيس نيكسون لمذكرة الاستدعاء إلى المحكمة التي أصدرها المحقق كوكس ، علاوة على ذلك فقد تزامن نشر حلقات بوب وودوارد ، و كارل بيرنشتاين مع التحقيقات التي أجراها المحققون في مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية (Edward Jay. Epstein, 1974: 12-24).

والآن أصبح بمقدورنا أن نتعرف على الشخصية الحقيقية للرجل الذي ورد في حلقات وودوارد ، وبيرنشتاين ، تحت اسم حركي هو انطلق العميق Deep Throat ، والذي تبين أنه كان أحد كبار المسؤولين في مكتب التحقيقات الفيدرالية ، وهو الذي قام بتسريب المعلومات الأولى إلى وودوارد ، وبيرنشتاين ، وقد كان المسئول في مكتب التحقيقات الفيدرالية على اطلاع واسع بهجريات التحقيق التي يجريها الخبراء في المكتب ، والأمر الأكثر أهمية يتبلور في أن الموظفين والمسؤولين وحتى المصادر المجهولة الهوية قدّمت معلومات معينة إلى كل من وودوارد ، وبيرنشتاين ، بالإضافة إلى المعلومات التي قدمها أعضاء لجنة الاستماع في مجلس الشيوخ ، وهو ما قد يستحق الكثير من الإطراء ، بصورة تفوق ما حصلت عليه الصحافة من إطراء (Michael G. Powell, 2006: 242-243).

ومع ذلك فإن الكتاب الذي أصدره إدوارد جي إبيشتاين والفيلم الذي تم تصويره عن فضيحة ووترجيت بإسم " كل رجال الرئيس All the President's Men " ، قد ساهم في تعزيز أسطورة ووترجيت ، مع الإعراف بالدور الذي اضطلع به كل من بوب وودوارد و كارل بيرنشتاين في التحقيقات الخاصة بفضيحة ووترجيت ، وبدرجة تفوق مجرد أنهما أثنان من الصحفيين ساهما في كشف واحدة من أخطر الفضائح السياسية والأخلاقية في التاريخ الأمريكي بأكمله.

ومن ثم اعتبر مؤرخو الصحافة الإستقصائية أن وودوارد وبيرنشتاين قاما بالدور الأكثر تأثيراً في دفع الرئيس الأمريكي الأسبق إلى الاستقالة ، ففي الفيلم الذي أنتجته هوليوود عام 1976 ، تحت عنوان " كل رجال الرئيس " يمكننا أن نرى على سبيل المثال الإطار الرمزي للقصة الأصلية ، وذلك من خلال المقارنة بين المشاهد الهراقة في قسم الأخبار في صحيفة واشنطن بوست التي كان يعمل بها كل من بوب وودوارد وبيرنشتاين ، والمشاهد المظلمة التي يخيم عليها السواد والظلال في العاصمة الأمريكية واشنطن دي سي (Leuchtenburg, 1995: 288-291) ، مع ملاحظة أن معظم أجزاء الفيلم الذي تم تصويرها داخل قسم الأخبار في صحيفة واشنطن بوست ،

التي شهدت بداية حملة التحقيقات الإستقصائية التي شنها كل من بوب وودوارد وكارل بيرنشتاين ضد الرئيس السابق ريتشارد نيكسون، وأمضى المخرج ساعات طويلة للغاية في محاولة مضاهاة الوقائع الفعلية التي تزامنت مع إعداد ونشر حلقاته ووترجيت، ولم يغفل المخرج حتى الاستفادة من الدلالة الرمزية لسلة المهملات في إبراز ما يرمى إليه من أهداف، على اعتبار أن قسم الأخبار يمثل المكان الذي يعمل به من ينشرون الحقيقة، ولتكن من جهة أخرى، فإن البيت الأبيض، يمثل المكان الذي يستتر على الحقيقة، ويسعى إلى إخفائها بشتى السبل، وقد تم إظهار المدينة الشمسية بشوارعها الفسيحة والبنائيات البيضاء والزهور البنفسجية اللون، وقد اختفت وراء ظلام يثير في النفس الحزن والانقباض، وأشار الفيلم إلى أن بوب وودوارد التقى الحلق العميق في أحد مواقف انتظار السيارات النائية، وفي هذه الفترة كانت الحقيقة تتعرض لمحاولة التمس والإخفاء من جانب السلطة الذين يعملون في الظلام.

إن تأثير تراث فضيحة ووترجيت لا يزال يحتل مكانة أسطورية في إعلام الصحافة المعاصرة، في ضوء الدراسات الحديثة التي تصدرت بالنقد للسياسات المفرطة في السرية والتكتم التي تتقيد بها الحكومات حتى في أبسط الأمور، وهو ما يدفع البعض إلى محاولة تسريب المعلومات المشينة إلى خارج الدوائر الحكومية.

وخلال سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، تحولت الأضواء الساطعة المرتبطة بالصحافة الإستقصائية من الأشخاص، إلى المؤسسات الإخبارية، وبالتحديد تميزت اثنتان من المؤسسات الصحفية بالتقارير الإستقصائية وهما، صحيفة فيلادلفيا إنكوآيرر Philadelphia Inquirer، تحت رئاسة تحريرها يوجين روبرتس Eugene Roberts، وكذلك صحيفة أتلانتا جورنال كونستيتوشن Atlanta Journal-Constitution، تحت رئاسة تحريرها بيل كوفاك Bill Kovach، وقد كان كوفاك وروبرتس من المتزمين بالصحافة الإستقصائية، وقد جمعا فريقاً عالي الكفاءة من المحررين المتميزين بالخبرة والموهبة، وقد كشفت الصحيفتان الكثير من الانحرافات في المجتمع، وتحت رئاسة روبرتس قامت صحيفة فيلادلفيا إنكوآيرر بالتحقيق في قانون الضرائب الأمريكي، وعمليات التدليس في إدارة أجهزة الفسيل الكلو، و ممارسات الشرطة في مدينة فيلادلفيا، وعالم صناعة النفط الأمريكية.

وفي ظل إشراف كوفاك على تحرير صحيفة أتلانتا جورنال، تم تنفيذ عدد من المشاريع المميزة، بما في ذلك التحقيقات الصحفية الإستقصائية التي حظيت بمساعدة الحاسوب، حيث تم الكشف عن الممارسات الإجرامية للبنوك الأمريكية، ضد

الأمريكيين من ذوي الأصول الأفريقية السوداء، وبالتحديد لدى تقديم القروض على هذه الفئة من الأمريكيين.

وبالرغم من هذه الإنجازات المؤثرة، فإن كلا من كوفاك ورويرتس غادر منصبه في رئاسة تحرير صحيفتي فيلادلفيا إكوايرر وأتلانتا جورنال، وذلك في نهاية عقد الثمانينيات، ويرجع قرار مغادرتهم إلى التغيرات التي طرأت على صناعة الصحافة آنذاك، حيث تم التركيز على تحقيق الربح، بصورة أكبر من الاهتمام بالمحتوى التحريري، وهكذا فإن المؤسسات الإعلامية الضخمة ومجموعات الصحف التي تصدر من إحدى تلك المؤسسات، أصبحت لا تدعم الصحافة الاستقصائية.

وبحلول عقد التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت الصحافة الاستقصائية نمطا متميزا من الصحافة، وقدمت كليات الصحافة وأقسامها المتخصصة في الصحافة، مناهج دراسية تتناول ممارسة الصحافة الاستقصائية، والمبادئ التي يتم الاعتماد عليها لدى إعداد التقارير الاستقصائية، فضلا عن تاريخ هذا النمط من الصحافة.

وتحفل المراجع الدرامية في تخصص الصحافة بنصوص مفصلة حول كيفية إنجاز هذه التقارير، وأطرى مؤلفو المراجع الصحفية على المحررين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية، بإعتبار أنهم يقومون بدور البطولة في الذاكرة الشعبية الحديثة بدلاً من الفرسان الذين كانوا يدافعون عن حقوق الفقراء والمعدمين في التاريخ القديم والوسيط، وقدمت الطبعات الشعبية من الكتب الأكثر تداولاً، والبرامج التي تبثها شبكات التلفزة في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، روايات مشوقة عن المغامرات التي يقوم بها المحررون في مجال الصحافة الاستقصائية.

بينما قام الأساتذة المتخصصين في الصحافة بدراسة تقنيات إعداد التقارير الاستقصائية، مع رصد ما يحظى به هذا النوع من الصحافة من القبول لدى الرأي العام الأمريكي وفي مناطق أخرى من العالم، بالإضافة إلى التقاليد المتبعة في كتابة التقارير الاستقصائية ومدى تأثيرها في المجتمع.

واكتشف الباحثون أن الصحافة الاستقصائية لا تزال قائمة وتحظى بالاحترام والمصداقية في المجتمع الأمريكي، ، خاصة مع نشر المزيد من التقارير الاستقصائية أوبث هذا النوع من التقارير من خلال الشبكات الإخبارية التلفزيونية المنتشرة في مختلف الولايات الأمريكية، بمعدلات تزيد عما تم نشره قبل ذلك بعشر سنوات ، وفي عام 1975 تم تأسيس منظمة تهتم بشئون المحررين المتخصصين في مجال الصحافة الاستقصائية ، وتقدم المنظمة خدماتها إلى نحو 3300 من الأعضاء من المحررين ورؤساء التحرير في العديد من المطبوعات التي تصدر في الولايات المتحدة ، ودول العالم الأخرى (4-1: 1993 James L. Aucoin).

الصحافة الاستقصائية بين الماضي والحاضر:

يعد المحررون المتخصصون في التحقيق عن الفساد بمثابة الرواد الأوائل للصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة، فقد كانوا يقومون بدور الخطباء ضد الإنحرافات، بالإضافة إلى قيامهم بالتحري وتتبّع مظاهر الفساد، كذلك قام هؤلاء المحررون بدور المعلمين والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وتمكن هؤلاء من كشف الجوانب الخفية لأداء الحكومات الأمريكية، مع إطلاع الرأي العام عليها، وأدى الكشف عن الإنحرافات في الأداء الحكومي، والمؤسسات الخاصة إلى ظهور الحقبة التقدمية، ومن ثم تعزيز الحركة الإصلاحية التي استحوذت على السنوات العشر الأولى من القرن العشرين، وأستهدف المحررون الأوائل للصحف المتخصصة في كشف الفساد إدخال تغييرات ملموسة في المجتمع الأمريكي، وذلك من جراء المعاناة التي كانت تسيطر على المواطنين الأمريكيين، ومشاعر الغضب التي كانت تستحوذ على دعاة الإصلاح والتغيير، ولم يتردد المحررون في الاستعداد للتضحية من أجل حملات الإصلاح التي يؤمنون بها، وتطلّعوا إلى أن إثارة الرأي العام، سيؤدي إلى تجاوب السلطات الأمريكية مع الحملات المطالبة بالإصلاح والتغيير، ولكن كان تجاوب الحكومات مع الحملات التي شنتها الصحافة على الإنحرافات، أكبر بكثير من تجاوب الرأي العام مع تلك الحملات، ومن ثم أقدمت الحكومات على اتخاذ إجراءات فعالة لتصحيح تلك الأخطاء.

وبمرور الوقت، فقد تغيرت القسيم والأهداف التي سيطرت على الصحافة الاستقصائية، واستحوذت أجواء من التردد والخوف والنزعة التجارية على التقارير الاستقصائية التي يتم نشرها حالياً، وفي المرحلة الراهنة تميل الصحافة الاستقصائية إلى الكشف عن الانحرافات لأهداف مجردة، دون أن تسعى إلى التفسير

أو الإصلاح، خاصة أن كشف هذه الانحرافات يتسبب في إحداث الابتهاج لدى البعض مع خلق أجواء من الإثارة والاهتمام، مع ملاحظة أن الروائح غير المستحبة المرتبطة بنشر الفضائح يؤدي إلى زيادة اهتمام الرأي العام بالصحف التي تنشر هذه النوعية من التحقيقات الإستقصائية، ومن ثم تحقق تلك الصحف المزيد من الأرباح.

وتم استبدال مشاعر الغضب والألم، التي كانت تسيطر على المحررين في صحف التحقيق من الفساد خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، بأفكار أخرى تتعلق بضرورة توافر عنصر التوازن في أية تقارير إستقصائية يتم نشرها خلال المرحلة الراهنة، بزعم التزام الموضوعية والبعد عن الإثارة.

ولعل هذا الموقف مرتبط بالنزعة الهجومية التي ارتبطت بالتقارير الإستقصائية، مما أدى إلى انتشار الامتناع لدى الرأي العام، إذ أن المواطنين الأمريكيين لم يقبلوا تركيبة الكاميرت المخفية بطرق سرية، فضلا عن كشف دقائق الحياة الخاصة، أو الثورط في الأكاذيب، من أجل الكشف عن الحقائق، وقد كانت ظروف الوفاة المروعة التي أنهت حياة الأميرة ديانا - الزوجة السابقة لولي عهد بريطانيا عند مدخل نفق ألما في مدينة باريس أغسطس من عام 1997، وهي بصحبة عماد الفايد نجل رجل الأعمال المصري المغترب محمد الفايد، من العوامل التي ساهمت في تأليب الرأي العام ضد الصحافة المتخصصة في نشر الفضائح والفساد، ومن ثم تزايدت الشكوك التي تتسائل حول مصداقية وسائل الإعلام، وتطلقها على أسرار الحياة الخاصة للمشاهير في الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، أيضا شككت القضايا التي يقيمها المتضررون من نشر الفضائح عاملا آخر تسبب في تراجع العديد من الصحف عن نشر قضايا الفساد، ونتيجة لذلك، ومن جراء المخاوف الناجمة من ردود الأفعال المتوقعة من الرأي العام، والأضرار المتوقعة من الحكم في قضايا التشهير المقامة ضد وسائل الإعلام - لجأت الصحف إلى تقديم أسلوب متوازن وبناء لدى إعداد التقارير الإستقصائية، وبدلا من اللجوء إلى الحقائق التي يمكن أن تثير الغضب لدى الرأي العام، أو استهداف إدخال إصلاحات في المجتمع الأمريكي، يعتقد القائمون على الصحافة المعاصرة في الولايات المتحدة في أن الحقيقة المجردة تمثل قوة في حد ذاتها، ومن ثم تقتصر على سرد الحقائق الهادفة، مع عرض وجهة نظر الطرفين في أية تقارير إستقصائية، دون الإكتفاء بأحد الطرفين، كما كان يحدث في السابق.

وفي هذه المرحلة حددت الصحافة الإستقصائية الأمريكية عدداً من الأولويات، التي يمكن الالتزام بها في ضوء احتياجات واهتمامات المجتمع الأمريكي، ومن ثم تترك الفرصة للرأي العام لكي يتخذ ما يراه مناسباً تجاه الانحرافات التي تشهدها الصحافة الإستقصائية.

ومن خلال هذا التوجه، تقوم الصحافة الإستقصائية بنشر التقارير عن الانحرافات انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي تلزم بها، ولكنها تخلت عن المطالبة بالإصلاحات التي يمكنها أن تحدث تغييرات ملموسة في المجتمع الأمريكي، وتركت هذه المهمة للرأي العام، ولذا، ومع أن القيم، وتقنيات إعداد التقارير الإستقصائية، تغيرت مع مرور الوقت، فإن الصحافة الإستقصائية في الماضي والحاضر تشترك في هدف واحد، وهو فتح النوافذ التي كان من المحتمل أن تظل مغلقة، ومساعدة المصلحين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لاتخاذ مواقف تصحح الأخطاء التي تقع في مؤسسات المجتمع.

الصحافة الإستقصائية في العصر الرقمي:

خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، أدت شبكة الإنترنت إلى تغيير كيفية تقديم القصص الإستقصائية، وتظهر هذه الدراسات، أنه بالرغم من أن حجم ومضمون القصص الإستقصائية على الشبكة العنكبوتية، لم يرتفع بصورة ثابتة خلال تلك السنوات، إلا أنه قد تطورت القدرة على القص Storytelling، أي القدرة على عرض المعلومات بصورة مترابطة ومشوقة، ويعنى هنا تحسين مستوى صياغة التقارير الإستقصائية، حيث تتيح التكنولوجيا الحديثة للقراء تتبع المسار الخاص بها، من استخدام المعلومات وروابط الوثائق وروابط اللقطات المصورة بالفيديو أو المسجلة صوتياً، وكذلك الخرائط والرسوم الجرافيكية ذات الصور التفاعلية، وبحلول نهاية العقد الماضي حددت الأدوات الرقمية كيفية قيام المحررين بجمع المعلومات من خلال تقنيات مثل دوائر المعارف المتعددة مثل الويكيبيديا - Wiki، وقدمت الإنترنت للصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية أدوات جديدة ومؤثرة، فضلاً عن استنزاف الموارد من الصحف.

وقد اتاحت شبكة الإنترنت المشاركة بين الصحفيين، وبين المحررين والقراء، كما لم يحدث مطلقاً من قبل، فاستخدام الأشكال التفاعلية عبر الشبكة العنكبوتية، وقدرتها على المشاركة بمقاطع الفيديو والصور والقطاعات المسجلة بالصوت والبيانات والوثائق الأصلية والروابط وغيره من المصادر الأخرى، وكذلك الصور الجغرافية التفاعلية، قد أدى إلى أن تصبح الإنترنت الأكثر ثراء وتنوعاً، من أي شيء آخر ظهر من قبل.

فقد بحث Jon Marshall (2010:21-23) في دراسته بعنوان " تحول الصحافة الإستقصائية في العصر الرقمي " التعرف على التغييرات التي أحدثتها شبكة الإنترنت في تقديم القصص الإستقصائية الفائزة عانية بدءاً من عام 1999م وحتى عام 2009 ، وتوصلت الدراسة إلى أن العصر الرقمي المصاحب لظهور شبكة الإنترنت قد أدى إلى إعادة تشيكل الصحافة الإستقصائية ، حيث اتاحت الشبكة فرص المشاركة والتسيق والتعاون بين المحررين والمحررين من جانب ، وبين المحررين والقراء من جانب آخر ، كما لم يحدث مطلقاً من قبل.

وخلال الحقبة الأولى من القرن العشرين أصبحت الموضوعات الإستقصائية المقدمة عبر الشبكة العنكبوتية الأكثر ثراءً وتنوعاً من الوسائل الاتصالية الأخرى نظراً لقدرة الإنترنت على المشاركة بمقاطع الفيديو والصور والقطاعات المسجلة بالصوت ، والبيانات والوثائق الأصلية ، والروابط وغيرها من المصادر الإخرى بجانب للصور والخرائط والرسوم الجغرافية التفاعلية وأرضحت الدراسة أنه على الرغم من أن حجم ومضمون الموضوعات الاستقصائية على الشبكة العنكبوتية لم يرتفع بصورة ثابتة خلال تلك السنوات – إلا أن القدرة على القص Storytelling ، وعرض المعلومات بصورة مترابطة ، ومشوقة ، قد شهد تطوراً كبيراً.

وبحث David Glenn (2007:22-27) الدور الذي يساهم فيه المدونون Bloggers على شبكة الإنترنت في الصحافة الإستقصائية المعاصرة من خلال دراسة حالة على مدونة جوش مارشال Josh Marshall بعنوان مذكورة بنقاط الحوار Talking Points Memo-Blog ناقش الباحث من خلالها الدور الذي قام به Marshall من خلال مدونته في إثارة قضية المدعين الأمريكيين الذين تعرضوا للفصل من عملهم وذلك على المستوى القومي الأمريكي ، حيث تميزت معالجة Marshall بالبراعة والمهارة مما أدى في

النهاية إلى أرغام المدعى العام الأمريكى Alberto Gonzales على الإستقالة من منصبه مع عدد آخر من كبار المسئولين فى الحكومة الأمريكية.

فقد حظيت المدونة بتصفح ما لا يقل عن 400 ألف شخص فى الولايات المتحدة وفى مناطق أخرى من العالم على مدار معظم أيام الأسبوع مما اتاح لهذه القضية متابعة - تفوق حجم ما كان يمكن أن تظفر به لو نشرت فى إحدى المطبوعات الورقية ، كما توصلت الدراسة الى أن المدونة قد خصصت قسما لنشر التقارير الإستقصائية التى تتناول الشئون السياسية الأمريكية بعنوان TPM Muckrakers (ت.ب أم لصحافة الفضائح أو الفساد) وقد كان هذا القسم مسئولاً عن نشر القصة المثيرة عن صفقة الأراضي المثيرة للشبهات التى تورطت فيها Lisa Murkowski عضو مجلس الشيوخ عن ولاية الاسكا Alaska الأمريكية.

ولكن هل تمثل مدونة جوش مارشال التى تحمل عنوان مذكرة بنقاط الحوار، مستقبل الصحافة، بعد أن تحل الصحافة الإلكترونية بدلاً من الورقية؟ أم أن المدونات ستظل نتذكرها باعتبارها شيئاً مماثلاً للصحف التى كانت تكتب بخط اليد وتوزع على أضيق نطاق، مثل صحيفة آي اف ستون ويكلى I.F. Stone's Weekly.

ويعتقد باحثون آخرون مثل تشارلس لويس Charles Lewis (2007:32-36)، أن الصحافة التى لا تهدف إلى الربح، يمكن أن تمثل مصدر لدعم إعداد التقارير الإستقصائية خلال المستقبل، وأشار إلى أن هناك حاجة ماسة إلى المعلومات الأصلية والمستقلة والموثوق بها عن المجتمع المعقد والعالم الخارجى بعبارة أكثر اتساعاً، وذلك بدرجة لم يسبق لها مثيل، فضلاً عن ذلك، لم يشهد العالم وسائل اتصال تتميز بالمقدرة التى تتيح نقل الصور والأصوات والنصوص المكتوبة فى نفس اللحظة إلى مختلف أنحاء الكرة الأرضية، وهو ما يمكن من إعداد التقارير فى أى مكان من العالم.

ولكن هذه التطورات حدثت فى وقت غاب فيه الملاك المباشرون لشبكة الانترنت، وفى وقت لم تعد فيه أقسام الأخبار فى الصحف والمجلات تزدهم بالمحررين، ومن ثم تراجعت قدرة المحررين على العثور على القصص الإخبارية أو إعداد التقارير عنها.

ويعتقد لويس Lewis) أن هناك عدداً متناقصاً باستمرار من المحررين الإستقصائيين، الذين يمكنهم الإسهام في توجيه المجتمع، ومن ثم قامت الكثير من الصحف بتعديل أوضاعها، لكي تظهر في نمط هجين Hybrid، بين النمط المطبوع والإلكتروني، ففي حين أن الإعلانات الإلكترونية يمكن أن تساعد في دفع رواتب المحررين، بالرغم من أنه من غير المتوقع في هذه المرحلة أن تتجه الصحف إلى الإغلاق - إلا أن هذه التغيرات أدت إلى تراجع حجم وخصائص القصص الإخبارية، خصوصاً لدى الصحف الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولكن أي نوع من الصحافة يمكن أن يعمل على إنقاذ الموقف؟ بالنسبة لتشارلس لويس يمكن الحل في الصحافة التي لا تهدف إلى الربح nonprofit journalism، وفي هذا السياق فإن الأشكال الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تنتج صحافة موضوعية بديلة، تبدو فجأة أكثر إثارة واقترباً من مهنة الصحافة التي تعاني الآن من الخضوع للحصار) بسبب تغير البيئة الثقافية والوسائط المطبوعة وانتشار الصحافة الإلكترونية)، وبالرغم من أن الكثير قد كتب خلال الفترة الأخيرة، عن الحالة المزرية للصحافة ذات الأغراض التجارية، أي التي تهدف إلى الربح - إلا أن القليل قد كتب عن الأنواع الأخرى من المبادرات المستقلة والتي لا تسعى إلى تحقيق الربح، خصوصاً المبادرات المكرسة لإنتاج الصحافة البديلة.

وتحمل موقع جوش مارشال أيضاً المسئولية بصورة جزئية، عن التعليقات العنصرية التي أدلى بها تيرنت لوت Trent Lott، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، مما أدى إلى سقوطه من موقع قائد الحزب الجمهوري.

كما سعى Defleur , Margaret Hanus (1994:1) من خلال دراسته بعنوان "تطور أساليب إعداد التقارير الإستقصائية المستعينة بالحاسبات الآلية" إلى تحقيق اثنين من الأهداف، الأول منهما وصف تطور طرق إعداد التقارير الإستقصائية بمساعدة الحاسوب (أو ما يعرف اختصاراً باسم (CAIR-- Computer-Assisted investigative reporting، وذلك من خلال تحليل السجلات العامة باستخدام الوسائل الإلكترونية بواسطة الصحفيين، والهدف الثاني، يتمثل في إيضاح وتقديم أسباب وضع النظم لإعداد التقارير الإستقصائية بمساعدة الحاسوب، كما قام بفحص خلفية الأحداث التاريخية في مجال السياسة العامة وفي الصحافة وتكنولوجيا الحاسوب، وذلك منذ إدخال الحكومة لأجهزة الحاسوب.

وأوضح كيف أن هذه العوامل تتفاعل معاً ، كهيئة مساعدة لتنفيذ التقارير الإستقصائية خلال السنوات الأخيرة من عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، وفي البداية فإن عدداً قليلاً فقط من المطورين استخدموا الحاسب الآلي ، في إجراء العمليات الإستقصائية على السجلات الالكترونية للوكالات الحكومية والمسؤولين العاملين بها في الولايات المتحدة ، وذلك من أجل تطوير قاعدة بيانات يمكن أن تكون مفيدة لدى إجراء أية دراسات إستقصائية عن مشروعات محددة ، وبحلول منتصف الثمانينيات أصبحت هذه المشروعات أكثر شيوعاً ، والآن أصبحت التقارير التي يتم إعدادها من خلال مساعدة الحاسوب جزءاً مهماً من الصحافة الأمريكية ، كما ، تمت دراسة الممارسات المرتبطة بإعداد التقارير الإستقصائية بمساعدة الحاسوب ، وقد أعدت إستراتيجيات نظامية Systematic للتحليل مع غيرها من الأبعاد الأخرى المحددة لتناسب تنظيم إجراء التقارير الإستقصائية من خلال الحاسوب ، وذلك لكي تفي باحتياجات الصحفيين التي تم اقتراحها وإبرازها.

ويستند هذا المجهود بدرجة كبيرة إلى الدراسة التي تناولت 5,5 ملايين ووثيقة من سجلات نظام المحاكم الفيدرالية الأمريكية ، بالإضافة إلى 130 من التقارير التي تم تنفيذها بمساعدة الحاسوب ، وتم نشرها في كل من الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى ، خلال فترة تصل إلى سبع سنوات ، والإجراءات التحليلية التي استخدمت في إعداد تلك القصص ، تمت مقارنتها بالأشكال الأخرى من تحليل البيانات ، مثل تلك الأساليب المستخدمة في بحوث علم الاجتماع والصحافة المدققة precision journalism ، وقد ظهرت نتيجة محورية من هذا العمل ، تشير إلى أن إعداد التقارير الإستقصائية باستخدام الحاسوب ، يعتبر توجهها mode فريداً من التحليل ، والذي يختلف عن نماذج التحليل الأخرى في بحوث علم الاجتماع ، إذ أن هذا التوجه له أهدافه الخاصة والقواعد المنظمة والمتطلبات والمسؤوليات المرتبطة به ، وقد أدى تنفيذ التقارير الإستقصائية من خلال مساعدة الحاسوب ، إلى تغيير توصيف جمع الأخبار للأغراض المرتبطة بالصحافة ، باعتبارها السلامة الرابعة The Fourth Estate في المجتمع ، وهكذا فإن النظام الذي تم تصميمه لكي يلاءم إعداد تحليل

السجلات الإلكترونية الخاصة بالحكومة، يعد أمراً حساساً للغاية في استمرار الصحافة في القيام بدورها الرقابي في المجتمع، وذلك لمصلحة المواطنين، وهو ما يعد جزءاً محورياً من دورها النظم الديمقراطي منذ ظهورها.

كما وجد كل من جوستين وليشنر Justin , Leshner (2000:68-81) أن القصص الاستقصائية التي يتم إعدادها بالاستعانة بالحاسبات الآلية، تحظى بالثقة والمصداقية لدى الرأي العام، مثل القصص التي تم تأسيسها استناداً إلى مصادر موثوقة Authoritative أو استناداً إلى أدلة لا يمكن الطعن فيها على الإطلاق، وبأى وسيلة من طرق الطعن، بل أن المحررين الاستقصائيين يقدمون موضوعات تستند إلى خبرات داخلية، ومن ثم فإن القراء يمكنهم متابعة ثلاثة أنماط من الموضوعات الصحفية لدى الإطلاع على أية قصة استقصائية تم إعدادها من خلال الاستعانة بالحاسوب، وهذه الأنماط هي: بيانات تستند إلى أدلة موثوقة، وتقارير تم إعدادها بالاستعانة بالحاسوب (مثل البيانات والأرشيف الإلكتروني وغيرها)، والنمط الثالث يتمثل في البيانات الرسمية أو البيانات التي يقدمها الخبراء.

وقد وجد جوستين وليشنر أنه بالرغم من المصداقية والثقة وجدارة الأنباء التي يتم الحصول عليها من الحاسوب للنشر Newsworthiness، إلا أن هذه المعلومات لا تختلف كثيراً عن الأدلة التي يمكن الحصول عليها بالطرق التقليدية، ولكن التقارير التي يتم إعدادها استناداً إلى الحاسوب تواجه بصورة عامة بالاستهجان، ويتم تقييمها بدرجة من حيث قيمتها، لدى مقارنتها بالتقارير التي تعتمد على المصادر الموثوقة.

وتوصل Jin grng tong and Colin sparks (352 - 337: 2009) إلى أن الإنترنت قدمت مساندة قوية للصحافة الاستقصائية في الصين، فقد قدمت مصدراً جيداً للقصص الاستقصائية بالإضافة إلى إفساح المجال أمام نشر المواد التي لم يكن من الممكن نشرها في وسائل الإعلام التقليدية وكذلك التأكد من إطلاع جمهور أكثر اتساعاً على القصص ذات الأهمية الخاصة، ومن ثم دفع القادة السياسيين إلى التجاوب السريع مع أية مشاكل اجتماعية، وإتاحة الفرصة للمواطنين لكي يعبروا

عن آرائهم ومن ثم المساهمة في بناء نظام اجتماعي أكثر انفتاحا وشفافية وإدراكا
للمسئولية في الصين ، وتعزيز حكم القانون.

الفصل الثاني

الصحافة الإستقصائية

المفهوم والخصائص

مقدمة

تعد الصحافة الإستقصائية واحدة من أكثر الأنماط الصحفية المثيرة للجدل وأكثرها تكلفة، بين الأنواع الأخرى التي تشملها مهنة الصحافة، إذ تتطلب المزيد من الالتزام والوقت والمزيد من الاستثمارات، ولكنها مع ذلك ذات تأثير أكبر ونتائج أعلى، من كافة الأنواع الأخرى في الممارسات الصحفية، وتهدف الصحافة الإستقصائية إلى الكشف عن الفساد والأخطاء التي يتم ارتكابها، وأية ممارسات أخرى قد تحيد عن الهدف المحدد لها، مع ملاحظة أية أخطاء قد يتم الكشف عنها، والتي قد تتنافى مع المعايير الأخلاقية أو القانونية (Benjaminson, Anderson, 1990:156)، ومن هذه الناحية، فإنه يختلف إعداد التقارير الإستقصائية عن العديد من الثقافات الصحفية الأخرى حيث تركز على الموضوعية وإعداد تقارير متوازنة.

ووفق التقاليد المستقرة عن إعداد التقارير الإستقصائية، يبحث الصحفيون المتخصصون في هذا النوع من الصحافة عن كشف الأخطاء وتقديمها إلى دائرة اهتمام الرأي العام، وقد يتجاوب الرأي العام مع تلك التقارير، من خلال المطالبة بالإصلاحات من المسؤولين في الحكومة، وأخيراً فإن صانعي السياسة مطالبون باتخاذ الإجراءات التي تصحح تلك الأخطاء والتجاوب مع مطالب الرأي العام (Protest, 1991:3) وتفترض هذه الفكرة المباشرة عن الصحافة الإستقصائية، أن وسائل الإعلام لديها القدرة على الحشد والتأثير، وبالتالي يمكنها أن تحدث تأثيراً كبيراً على الرأي العام والأجندة السياسية، وعلى الرغم من ذلك يظل تعريف الصحافة الإستقصائية، عملاً شائكاً منذ فترة طويلة، فكثير من الصحفيين والباحثين في مجال الصحافة يؤكدون أن جميع أنواع الصحافة تكتسب صفة الصحافة الإستقصائية، بينما يستهجن البعض فكرة أن هناك نوعاً محدداً، يمكن أن يوصف بأنه صحافة إستقصائية، خاصة أن هذه الصفة يمكن أن تطلق على جميع أنماط التحرير الصحفي المتميز.

بينما يؤمن الغالبية العظمى من الصحفيين والباحثين بوجود هذا النمط من الصحافة، ويرون أنه بسبب النقص في المحررين المدربين، وبسبب المطالب اليومية للنشر، فإن كثيراً من المادة التحريرية، تفتقد أحد جوانب الصحافة الإستقصائية، علاوة على ذلك فإنه إذا كانت الصحافة الإستقصائية تتعلق بالكشف عن

الانحرافات التي يحاول البعض إخفائها ، فإن الأغلبية العظمى من التقارير الصحفية المنشورة ، لا تنتمي إلى الصحافة الإستقصائية ، كما يرون أن العمل الإستقصائي يمثل مصدراً لإنفاق الموارد في المؤسسات الإعلامية ، ولهذا السبب تتضمن التقارير الإستقصائية تحقيق دوراً أكثر أهمية لكل من الصحفي ، والمؤسسة التي يعمل بها ، وبدرجة تفوق مجرد إنجاز خبطة صحفية.

ويرى بعض الباحثين أمثال (Ettema ,Glasser,Tuchman) أن تحديد مفهوم الصحافة الإستقصائية يتطلب توضيح وبحث العلاقة التي تربطها مع الأشخاص في مواقع السلطة ، مع مقارنة هذه العلاقة مع العلاقة التي تربط الصحفيين في الصحف اليومية مع شاغلي مراكز السلطة ، إذ أن المحرر في الصحف اليومية ، يتلقى المعلومات من المصادر الرسمية الموثوق بها ، مثل الحكومات والمحاكم وأجهزة الشرطة والموظفين في المصالح العامة ، مع تطبيق التقييم الخبري ، ومن ثم تحديد أولويات الأخبار التي تستحق النشر ، مع تنظيم تقديم هذه المعلومات للقارئ ، بينما وظيفة الصحفي الإستقصائي ، هي النظر إلى ما وراء ما يمكن قبلوه في المعتاد ، وأن ينظر إلى ما وراء التفسير الذي تقدمه السلطات الرسمية للأحداث .

وعلى الصحفي الإستقصائي أيضاً أن يفحص مزاعم الأشخاص الذين في موقع السلطة بعيداً عن الإدعاء وإنكار التورط في الأخطاء ، ويميل المحرر في الصحف اليومية إلى قبول البيانات الرسمية باعتبارها حقيقية ، أو حتى إذا لم تكن حقيقية ، فإنها تستحق أن يتم إدراجها على الأقل ، في التقارير الإخبارية المعتادة ، وعلى النقيض من ذلك فإن دور الصحفي الإستقصائي يتمثل في فحص المزاعم التي تصدر عن الأشخاص الذين في موقع السلطة (Marni Cordell ، 2009:120- 123) .

وقد كتب إتيماوجلاسسر Ettema . Glasser (1998:158) ، بأن المحررين في الصحف اليومية لا يقررون في الغالب ماذا يعتقدون أنه الحقيقة بنفس الطريقة التي يقرر بها الصحفيون المتخصصون في الصحافة الإستقصائية ، والمحررون في الصحف اليومية يتحملون المسؤولية عن دقة تحرير الخطاب الرسمي ، ولكنهم لا يتحملون المسؤولية veracity لهذا الخطاب ، وتقوم الصحافة الإستقصائية بالكشف عن المعلومات الجديدة ؛ وذلك من خلال البحث الأصلي ، الذي يمكن أن يثير انتباه الرأي العام بواسطة المبادرة التي يقوم بها الصحفيون ، ومع ذلك فإن تلك المعلومات الجديدة ، لا تكون دائماً نتيجة مماثلة لنموذج تسريب المعلومات التي قام بها المصدر السري الذي

حمل كنية الحلق العميق Deep Throat في فضيحة ووترجيت التي تسببت في الإطاحة بالرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون من البيت الأبيض في منتصف السبعينيات، بعد أن نقل هذا المصدر إلى كل من بوب وود وراد ، وكارل بيرتشتاين المحرران في صحيفة واشنطن بوست، معلومات عن قيام نيكسون بالتجسس على الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي المنافس في الانتخابات الرئاسية التي كانت وشيكة آنذاك.

تعريف الصحافة الإستقصائية:

ويوضح De.Burgh (15 - 3 : 2008) أن هناك مفهوماً شائعاً للصحافة الإستقصائية يتمثل في المضي خلف ما يريد بعض الأشخاص إخفائه ، وهي بذلك تقدم المسودة الأولى من التشريعات بجذبها الانتباه إلى مظاهر الإخفاق في نطاق الرقابة بالمجتمع ، وكيف تم اختراق هذه النظم من جانب الأغنياء وذوى النفوذ والفسادين .

ويصف كل من Benjaminson and Anderson (1990:156) الصحافة الإستقصائية بأنها صحافة المعلومات المخفية ، أي الصحافة التي تهدف إلى الكشف عن المعلومات التي لايتاح الإطلاع عليها لكافة الأشخاص ، ويشير Aucoin (2005:2) إلى أن الصحافة الإستقصائية هي النمط الذي يتميز بالنظرة الشمولية وبذل الجهد المضني تجاه القضايا التي تؤثر على حياة المواطنين.

بينما يرى Defleur (18:1994) أن الصحافة الإستقصائية تتعامل بكل ما يعد ذا أهمية للرأي العام ، ولا يمكن الكشف عنه بسهولة .

وذهب كل من Leonard Dowie and Robert Kaiser (4-5:2002)، إلى أن الصحافة الإستقصائية تساهم بدور لا يمكن الإستعاضة عنه في المجتمع الحديث ، خاصة أن تعرية القصور والفساد في الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تغيير السياسات الحكومية العقابية ، ومن ثم حماية أموال دافعي الضرائب من التبيد والإهدار وبالتالي إنهاء خدمة المسؤولين الذين يسيئون التصرف في الأموال العامة ، كما أن عملية الكشف عن الممارسات غير الأخلاقية لرجال الأعمال يمكن أن ينقذ صحة وأموال المستهلكين.

ويرى بول ويليامز Paul. Williams (1978:5-6) ، أن الصحافة الإستقصائية هي عملية عقلية تقوم على جمع وتخزين الأفكار ولتحقائق وبناء لأنماط صحفية ، وتحليل للبدائل المتاحة أمام المحرر ، واتخاذ قرارات قائمة على المنطق أكثر من قيامها على العاطفة ، مما يمكن الصحفي من نقد الأوضاع السيئة في أى وقت طالما توافر لديه الحقائق والمعلومات.

أما كلارك مولينهوف Clark.Mollenhoff الصحفي الأمريكى الشهير ، فيعرف الصحافة الإستقصائية بأنها ، هي التغطية التى تتجه مباشرة إلى كشف السلوك ، والتصرفات غير السليمة ، والتى تمس الراى العام كالرشوة ، والفساد ، والانحراف ، والإهمال ، فى الأماكن العامة (1981:v).

وذهب Protess ورهافة (1991:12) إلى أنه غالباً ما يقوم المحررون المتخصصون فى الصحافة الإستقصائية بإيضاح وتفسير العمل الذى يقومون به من خلال رسم ما يعرف بنموذج الحشد والتحريض Mobilization Model ، ووفقاً لهذه النظرة التى تنقسم بالإبداع المتميز ، يعمل الصحفيون الإستقصائيون بصورة مستقلة فى الكشف عن الأخطاء فى المجتمع ، ومن ثم تسبب التقارير التى يعدونها فى حشد وتهيج الراى العام من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير ، مع دفع صانعى القرار لتقديم مشروعات القوانين التى تنظم المقترحات الإصلاحية ، ومن خلال هذا النموذج يمكن أن يؤثر المحررون بصورة ايجابية على العملية السياسية ، وذهب البعض من الباحثين ، ومنهم (1983: 58 – 59 Lang , 28 : 1997 Charles Raphael) ، إلى أن الصحافة الإستقصائية فى كثير من الأوقات تقوم بوضع أجندات العمل العام دون ممارسة أية أدوار تهدف للحشد والتعبئة والتحريض من قبل الراى العام ، فهى تسلط الضوء على الأخطاء التى يتم ارتكابها بدون الدعوة المباشرة للمطالبة بالإصلاح والتغيير ، وفى أحيان أخرى تقوم الصحافة الإستقصائية ببناء الأولويات العامة كعملية جماعية يمكن أن يتبادل التأثير فيها كل من الحكومة ، ووسائل الإعلام ، والراى العام ، من أجل خلق وإيجاد نتائج إصلاحية ، وتغييرات فى السياسات العامة ، يمكن أن تعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وتعرف رابطة المحررين والصحفيين العاملين فى الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة الأمريكية (Investigative Reporters and Editors) والتى تعرف اختصاراً

بالأحرف الأولى باسم (IRE)، الصحافة الإستقصائية، بأنها " إعداد التقارير من خلال المبادرة الفردية ونتيجة للعمل الذي يقوم به المحرر، والذي يكتسب أهمية خاصة لدى القراء أو المشاهدين أو المستمعين، وفي كثير من الحالات فإن القضايا التي تتطرق إليها الصحافة الإستقصائية تتصل بالملفات التي يتطلع البعض إلى إبقائها في حيز السرية والتكتم"، ووفقاً للتعريف الذي قدمته رابطة الصحفيين والمحررين الإستقصائيين في الولايات المتحدة، فإن العمل الإستقصائي يستهدف الكشف عن المعلومات أو الأحوال الاجتماعية التي لاتعرف على نطاق واسع، ولكنها تمثل مصدراً لاهتمام الرأي العام؛ كما أن هذا العمل الصحفي يمثل مصدراً لإنفاق الموارد في المؤسسات الإعلامية، ولهذا السبب تتضمن التقارير الإستقصائية تحقيق دوراً أكثر أهمية لكل من الصحفي والمؤسسة التي يعمل بها، وبدرجة تفوق إنجاز خبطة صحفية مميزة (Charles H. Raphael, 1997: 25).

وقدم روبرت دبليو جرين Robert W. Green (1983: vii-viii) تعريفاً شاملاً للصحافة الإستقصائية بأنها " إعداد التقارير نتيجة الجهد الشخصي وبمبادرة ذاتية، وتهتم بالمعلومات ذات الأهمية التي يسعى البعض من الأشخاص أو المنظمات إلى الاحتفاظ بها سراً"، فالعناصر الثلاثة الأساسية في التعريف السابق هي من عمل المحرر المتخصص في الصحافة الإستقصائية، إذ أن التقارير الإستقصائية لا يعدها أي شخص آخر، وأن موضوع القصة الإستقصائية يتضمن شيئاً ذا أهمية نسبية لكل من القارئ، والمشاهد الذي يتابع شبكات التلفزيون، في حين أن الآخرين يسمعون لإخفاء هذه القضايا عن الرأي العام، أما أوكوين Aucoin (2005:91) فقد كتب يقول أن الصحافة الإستقصائية تنقسم بخمسة مكونات مميزة، هي:

1. الكشف عن المعلومات.
2. معلومات تتعلق بقضية تهم الرأي العام.
3. معلومات تتعلق ببعض الأشخاص أو المنظمات التي تسعى إلى عدم نشر هذه المعلومات.
4. يتم الكشف عن هذه المعلومات خلال عملية تثقيب تستغرق الكثير من الوقت من جانب المحرر.
5. نشر المعلومات بهدف الإيحاء بأفكار لإصلاح الأوضاع المغلوطه.

إن العنصر الأول يتم التعبير عنه في الغالب بهدف الكشف عن السلوك غير القانوني أو غير الأخلاقي والذي يمكن أن يؤثر على الرأي العام بصورة سلبية ، ولكن الكشف عن تلك المعلومات ، يمكن أن يتضمن الكشف عن أوجه القصور وانعدام الكفاءة أو العدالة من خلال التحليل المنهجي ، علاوة على ذلك ، فإن المهارات التي يتم توظيفها من جانب المحررين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية ، قد ينظر إليها على أنها مهارات تقليدية يشترك فيها أغلب الصحفيون ، ولكنها تستخدم من جانب المحررين الاستقصائيين بصورة أكثر تكثيفاً وأكثر ميلاً إلى النزعة الهجومية ومنهجية أكثر تميزاً.

يشدد أكوين Aucoin (2005:2) على أن هناك جانباً مهماً ، يمكن من خلاله التمييز بين الصحافة الاستقصائية الجادة ، والتحقيقات الصحفية غير الرصينة التي تنشرها صحف التابلويد ، ويحدد النوع الجاد من الصحافة الاستقصائية ، بأنه النمط الذي يتميز بالنظرة الشمولية وبذل الجهد المضمّن ، تجاه القضايا التي تؤثر على حياة المواطنين في أي مجتمع ، وذلك على النقيض من استخدام الكاميرات التي يتم زرعها سرا ، وغيرها من الأدوات الأخرى المرتبطة بتقنيات التحري المشيرة للجدل ، والتي تعد ذات تأثير محدود على الرأي العام ، خاصة أن استخدام مثل هذه الأدوات يرتبط بقيم وأغراض أخرى لا تخدم الصحافة ، مثل أعمال الشرطة الجنائية أو الرقابة في العمل فضلاً عن التسلية والإمتاع في بعض الأحيان.

من أجل المضي في وضع مصطلح أكثر تحديداً للصحافة الاستقصائية ، يحدد كل من كوفاك Kovach وروزنتيل Rosenstiel (116-118 :2007) ثلاثة أشكال مميزة للصحافة الاستقصائية ، وهي : الصحافة الاستقصائية الأصلية ، وإعداد التقارير الاستقصائية ، وكتابة التقارير عن العمليات الاستقصائية حتى في غير المجال الصحفي ، وتضم أنشطة الصحافة الاستقصائية الأصلية ، قيام المحررين بعمليات البحث والتوثيق للانحرافات التي تقع فيها السلطة التنفيذية ، وبالتحديد الانحرافات غير المعروفة للرأي العام ، وتشمل هذه الأنشطة أيضاً البحث في السجلات العامة ، عن أية انحرافات ربما وقعت في الماضي ، دون أن تثير ما يكفي من الانتباه ، أو رد الفعل من جانب السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون ، وكذلك الاستفادة من خدمات شركات التحريات الخاصة خارج أجهزة الشرطة الرسمية ، وفي بعض الحالات يقوم المحرر بهذه التحريات بنفسه.

وهناك بعض الأمثلة الأكثر شهرة في مجال الصحافة الإستقصائية، منها سلسلة التقارير التي أعدها لنكولن ستفنز Lincoln Steffen's عام 1904، بعنوان عار المدن Shame of the Cities، التي تصدت بالتوثيق لكشف الفساد في الحكومات المحلية بالولايات الأمريكية، وكذلك التقارير الإستقصائية التي كتبها راشيل كارسون Rachel Carson's بعنوان الربيع الصامت Silent Spring، والتي كشفت فيها عن الآثار المدمرة لاستخدام المبيدات الحشرية السامة، وفي الوقت الحالي فإن هناك العديد من التقارير الإستقصائية الرصينة، التي تتناول بصفة وقوة الأثر الذي أحدثته أجهزة الحاسوب، بما يمكن أن يتطور إلى التحكم في حياة البشر، وبالفعل فإن كثيراً من التقارير الإستقصائية خرجت إلى النور بفضل المساعدة التي قدمتها أجهزة الحاسوب (Andrew D.Kaplan:2008:8).

كما أن الفئة الثانية من الصحافة الإستقصائية يمكن توصيفها بأنها كتابة وبلورة التقارير الإستقصائية، أو الجانب التحريري الذي يسبق عملية النشر ذاتها، والذي يتضمن أيضاً تنسيق المعلومات التي تم جمعها في مرحلة سابقة، من أجل صياغتها في صورتها النهائية، قبيل تقديمها إلى الرأي العام، وتشمل هذه العملية كذلك تحليل المعلومات واستخلاص الحقائق المركزة منها، مع تتبع بعض المعلومات التي بحاجة إلى المزيد من العناية والاهتمام والبحث العميق، ومن ثم التوصل إلى فهم أشمل وأكثر دقة للمعلومات المتعلقة بالتقارير الإستقصائية.

وربما كان قيام مؤسسة نيويورك تايمز بنشر أوراق ألينتاجون The Pentagon Papers عام 1971 المثال الأكثر شهرة في هذا المجال، فالمعلومات التي تم استخدامها في إعداد تلك التقارير الإستقصائية، قام المحررون في مرحلة لاحقة بتبويبها وتصنيفها وترجمة ما فيها من بيانات، لكي تصبح قابلة للنشر والفهم من جانب المواطنين في الولايات المتحدة، والفئة الثالثة من الصحافة الإستقصائية، تشمل إعداد التقارير عن التحقيقات التي تقوم بها بعض الجهات الأخرى خصوصاً الجهاز القضائي والشرطة وغيرهما من مؤسسات الحكومة المعنية بتطبيق القانون، ورصد أية انحرافات قد تمثل محاولة الخروج عليه، ومثل هذا النوع من الصحافة الإستقصائية، يرتبط بتسريب بعض المعلومات من جهات التحقيق إلى المحررين، حتى أتمام العمل على استكمال التحقيق، وقبل أن يصل إلى نتيجته الأخيرة.

ويحدد هنري ديماريسست لويد Henry Demarest Loyd الصحافة الإستقصائية الحديثة بأنها "تمثل عكس قيام الصحفيين باستخدام التقنيات التي يستخدمها المحققون من رجال الشرطة واثضاء بها في ذلك الاستدلال بأقوال الشهود والخبراء مع تعقب دورة المستندات مع نشر نتائج ما يتوصل إليه من معلومات تعزز موقفه (Armao, 2000: 38)،

ويرى كل من بنجامينسون Benjaminson وأندرسون Anderson الصحافة الإستقصائية بأنها "صحافة المعلومات المخفية ، أي الصحافة التي تهدف إلى الكشف عن المعلومات التي لا يتاح الإطلاع عليها لكافة الأشخاص ، أما فيدلر وويغر Fielder (1982: 57) Weaver فيشيران إلى أن الصحافة الإستقصائية تعنى البحث عن القضايا التي تمثل مصدر اهتمام للرأي العام في المجتمع المحيط بتلك الصحف، وذلك من خلال التعرف على ما إذا كانت المؤسسات الاستثمارية أو الحكومة أو الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون أو أية قضايا أخرى يتم تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها بصورة ملائمة، وفي بعض الأحيان فإن بعض التقارير الإستقصائية تشمل الكشف عن معلومات أو تصرفات تتعلق بالفساد يحاول البعض التستر عليها بصورة أو بأخرى.

إن النقطة المحورية في هذا التعريف تتمثل في فكرة قيام الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية بالكشف عن المعلومات التي تخص إحدى المنظمات أو الوكالات الحكومية، التي قد لا تكون معروفة للغير، ولكنها تؤثر بصورة فعالة على المواطنين في المجتمع، فعلى سبيل المثال فإن حادث تحطم إحدى الطائرات قد يشمل قيام مسئول الحكومة بإجراء تحقيقات لمعرفة سبب الحادث ، وقد يعد الصحفيون تقريراً عن النتائج التي توصلت إليها التحقيقات الرسمية ، ومن ثم يمكن اعتبار هذه المعلومات مجرد أنباء خالصة ، ولا تتميز بالملامح الإستقصائية ، ولكن أحد الصحفيين قد يحصل على بعض المعلومات من أحد المصادر ، ولذا يسعى إلى الكشف عن المزيد من الأسرار التي قد تكون مرتبطة بالسبب الفعلي لحادث التحطم ، وهو ما قد يعني أن شركة الطيران المالكة للطائرة المنكوبة ، ربما تقاعست عن اتباع معايير الأمان مع إهمال الصيانة ، وهي معلومات قد تسعى شركة الطيران إلى إخفائها عن الرأي العام ، وقد تظل هذه المعلومات مجهولة حتى يتمكن أحد الصحفيين من الكشف عنها ، وهو ما يمكن أن يمثل مصدراً للعديد من التقارير الإستقصائية.

ويعرف رئيس المركز الدولي للصحفيين ديفيد نابيل الصحافة الإستقصائية بأنها "سلوك منهجي ومؤسسي صرف ، يعتمد على البحث والتدقيق والإستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة ، والتأكد من صحة الخبر ، وما قد يخفيه انطلاقاً من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد ، والتزاماً بدور الصحافة ككلب حراسة على السلوك الحكومي ، وكوسيلة لمسائلة المسؤولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة ، ووفقاً لمبادئ وقوانين حق الإطلاع وحرية المعلومات (عيسى عبد الباقي ، 2004: 188 - 189). ويرى الصحفي الانجليزى نيك جوردن أن التحقيق الإستقصائي هو الذي يفرض عناوين الصحف الأخرى في صباح اليوم التالي.

ويرى بول ويليامز أن التغطية الإستقصائية هي "عملية عقلية حيث تقوم على جمع ، وتخزين الأفكار والحقائق وبناء أنماط صحفية ، وتحليل البدائل المتاحة أمام الصحفي ، واتخاذ قرارات قائمة على المنطق أكثر من قيامها على العاطفة ، والتي تمكن الصحفي من نقد هذه الأوضاع السيئة في أي وقت طالما توافر لديه الحقائق والمعلومات (Paul N. Williams, 1978: 5-6). ويرى جوديس بلوك Judith Bloch أن الصحافة الإستقصائية هي الصحافة التي تكشف الأخطاء والانحرافات والفساد وتقتب في الماضي ، وتحلل القضايا المعاصرة ، وترشد وتهدى لما يجب أن نعمله في المستقبل ، فهي ضمير الحكومة ووجدان المحكومين ، مما يجعلها مجال اهتمام الجمهور والحكام معاً (Judith Bloch, Kay Miller, 1978: 1-10)، كما يصفها وليام ريفيرز William Reveres بأنها "مهنة فتح الأبواب المغلقة" William L (Reveres, 1982: 119).

ويرى دي بيرج De Burgh (2008: 15) أن هناك مفهوماً آخر شائعاً للصحافة الإستقصائية ، وهو المضي خلف ما يريد بعض الأشخاص إخفائه ، فالصحفي الإستقصائي يبحث عن كشف الحقائق التي يحاول البعض التمسك عليها ، ويشير سبارك (Spark, 1999: 6) أن الصحفي الإستقصائي لا يستخدم المصادر المباشرة من المعلومات ، ولكن أيضاً المصادر الأقل وضوحاً ، فهم الذين يطلعون على الأسرار المثيرة للأنزعاج ، ويشعرون بالغضب أو القلق بدرجة تكفي لدفعهم إلى تسريب هذه الأسرار ، ومن ثم فقد تكون مناقشة أن الكتمان المتعمد للمعلومات بحاجة إلى أن يتم تحديثه ،

إذ أنه ضيق للغاية ، بسبب حصره في إعداد التقارير الاستقصائية كما تطورت عليه الآن.

ويوضح دى بيرج^٢ قد يقال أن جمع المعلومات التي يرغب بعض الأشخاص في إخفائها ، أو يصعب العثور عليها من جهة أخرى ، تعتبر ضرورية للغاية بالنسبة لأحد الأنماط من الصحافة الاستقصائية لكي تتبعه Pursue ، هنا ، يكون من الضروري أن نميز بين الصحافة الاستقصائية ، وصحافة الكشف عن الفضائح ، وهذا النوع من الصحافة - أي صحافة الفضائح ، أكثر انتشاراً في القنوات ذات الأغراض التجارية Commercial أي التي تسعى إلى تحقيق الربح بصرف النظر عن الجدية أو القيمة الأخلاقية لمحتوى الرسالة الإعلامية التي تنبثها هذه القنوات.

ويقترح الآن روسبريدجر Alan Rusbridger ، رئيس تحرير صحيفة الجارديان البريطانية السابق ، أن تكون قيمة الهدف Quality Of the target ، هي ما يمكن أن يميز بين الصحافة الاستقصائية ، وصحافة الكشف عن الفضائح ، ويشير دى بيرج ، أن الصحفيين الاستقصائيين يقومون بالكشف عن الفضائح والفساد ، ولكن هذا الكشف لمصلحة الرأي العام ، وهو اختبار جيد لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تم الكشف عنها ، تساهم في فهم الرأي العام لهذا الهدف ، بطريقة سوف تقدم الآراء الخاصة بالصحفيين الاستقصائيين إلى الرأي العام الرسمى ، وهو الدور النموذجي للصحفيين الاستقصائيين.

ويؤكد كل من إتيما وجلاسر (Ettema, Glasser, 1998:3) أن الصحافة الاستقصائية تستخدم الذكاء الأخلاقي من أجل البحث عن أي خروج على النظام الاجتماعي أو ، أي اضطراب في المؤسسات العامة ، والذي يسبب انعدام العدالة ، وفي معظم الحالات ، وبدرجة تتجاوز التركيز على الحالات الفردية من تجاوز القانون ، فإن الصحفي الاستقصائي ، سوف يختار القصص التي ينقل الحقائق من إحدى الحالات الخاصة ، مع تصوير التوجهات الأكثر اتساعاً أو الكشف عن فشل أحد النظم القائمة في المجتمع.

ويوضح دى بيرج De Burgh أن الصحفيين الاستقصائيين يقومون بدور أكبر من الكشف عن حدوث أي انحراف عن قيم المجتمع ، ويشيرون إلى أن الفشل الذي حدث في المجتمع ، وقع في ضوء المعايير السائدة في هذا المجتمع ، وبهذه الطريقة يطالب

الصحفيون الاستقصائيون المسئولين في المناصب العامة وأعضاء المجالس التشريعية ؛ وكذلك الرأي العام نفسه ، ليس فقط بالاهتمام بحالات انعدام العدالة ، ولكن أيضا بإتخاذ قرارات بشأن هذه الحالات ، ويرى دى بيرج أن الهدف الذى يسعى إليه العمل الذى يقوم به الصحفيون الاستقصائيون ، من الناحية النموذجية يتمثل فى مواجهة المنحرفين من شأغلى السلطات العامة ومن إليهم من المسئولين ، ويمكن مواجهة المنحرفين بصورة جماعية ، وبالتحديد فى الحكومة أو أى كيان آخر يتمتع بالقوة والنفوذ مثل الشركات الكبرى ، وهناك دائما ضحايا ، حتى لو كانوا مجموعة ، كما أن هناك أشراراً ينبغي أن يوجه إليهم اللوم (D. Burgh, 2008: 3-14-23).

ولستخلص من التعريفات التى قدمها ، إتيما وجلاسز 1998 ، ودى بيرج 2008 ، وسبارك عام 1999 ، ودى فلير عام 1997 ، أن أى مادة صحفية يمكن أن تصنف بإعتبارها قصة تنتمى إلى الصحافة الاستقصائية ، يجب أن تتوافر فيها الخصائص التالية :

1. المستهدف من القصة يجب أن يكون شخصية عامة أو شخصاً أو مجموعة فى موقع السلطة ، وأن المعلومات المتعلقة بالهدف والتى يتم الكشف عنها يجب أن تنهم الرأى العام.
2. إن القصة تكشف المعلومات التى يرغب البعض فى التكتّم عليها ، أو يسعى إلى إخفائها عن الرأى العام ، وأن هذه المعلومات يتم الكشف عنها فقط بمبادرة من الصحفى.
3. إن الصحفى يستمر فى متابعة القضية بما يتجاوز محاولات إنكار المعلومات أو الإدعاء بعد التورط.
4. إن القصة يجب أن تكشف معلومات جديدة ، أو تجمع بين المعلومات التى لا تزال لدى السلطة العامة ، وأن يتم الجمع بصورة تكشف عن الترابط بين هذه المعلومات.
5. إن القصة يجب أن تشير الانتباه إلى الفشل فى النظام العام ، أو تشير إلى مواضع الخلل والإخفاق فى نظام المجتمع وفق المعايير السائدة.

عناصر الصحافة الإستقصائية:

وفق ما ذكره أنشيل وآخرون Ansell and et.al (2002:4-5)، فإن إعداد التقارير الإستقصائية، يشمل العناصر التالية:

1- تتناول البحث العميق حول أحد الموضوعات أو القضايا؛ فكما تشير كلمة إستقصاء investigative، فإنها تعني ببساطة الاعتماد على بعض الموضوعات فمثلاً خبر إقامة سوق الماشية في قرية ما، خلال الشهر القادم، لا يمكن أن ينتمى إلى الصحافة الإستقصائية.

2- تتناول قضية أو موضوعاً يحظى باهتمام الرأي العام؛ فاهتمام الرأي العام يعني أن المجتمع لن يتمتع بمزايا الاطلاع على تلك المعلومات؛ أو لن يستفيد منها، سواء صورة مادية أو من خلال إطلاع صانعي القرار على المعلومات التي تكشف عنها التقارير الإستقصائية، وهي بعض الأحيان، فإن ما يمثل بعض المزايا في مجتمع، قد يعد مصدراً لتأصب في مجتمع الآخر، فمثلاً، فإن سكان مناطق الغابات التي تكثر بها الأشجار، يمكن أن يطلبوا سعراً أفضل لو أنهم علموا أن السوق العالمية للأخشاب التي تقوم الشركات الاستثمارية بتسويقها يتجه إلى الارتفاع، ولكن هذه الشركات لا تميل إلى انتشار المعلومات الخاصة بارتفاع السعر، إذ أن ذلك سوف يكلفهم المزيد من الأعباء المالية، ولكن المحررين بحاجة إلى إدراك واضح لما تعنيه المهمة التي يطالعون بها المجتمع؛ وبأية طريقة يمكن أن يقوموا بهذه المهمة، وهو ما يمكن أن يقود إلى مناقشات حامية داخل قسم الأخبار.

فالمصلحة العامة تعني المصالح التي يتأثر بها المجتمع وهو ما لا يعني مصلحة دولة بأكملها؛ وبالفعل قد تكون المصلحة العامة مختلفة عن المصلحة القومية، ومصطلح المصلحة العامة، قد يستخدم بصورة غير قانونية من جانب الحكومات، من أجل تبرير التصرفات غير القانونية أو التي تفتقر إلى الأبعاد الأخلاقية، وذلك بذريعة مناصرة بالادى سواء كانت على صواب أو خطأ، وربما تم استخدام مصطلح المصلحة العامة، من أجل العمل على تراجع المحررين الإستقصائيين عن تناول بعض المشاكل الحقيقية.

3- إعداد التقارير الاستقصائية عملية وليست محدثاً؛ لا تقدم الصحافة الاستقصائية على الإطلاق قصة استقصائية على الفور، بل إن إعداد تلك القصة، يمر بمراحل معترف بها من التخطيط وإعداد التقارير، كما يجب العمل وفق معايير من الدقة والمصداقية.

4- عمل أصلي يتطلب نشاطاً زائداً؛ يجب أن تستند القصص الاستقصائية على عمل الصحفيين (أو فريق عمل مساعد له أو لها) عندها تسمح موارد المؤسسة التي يعمل بها، وبالرغم من أن القصة الاستقصائية، يمكن أن تبدأ بمعلومة أو فكرة صغيرة، أوقد تبدأ القصة الاستقصائية بعد تلقي نسخة من وثيقة سرية من مصدر مجهول أو قد يتم إرسالها بالفاكس، أو بآلية وسيلة أخرى - إلا أن مجرد هذه الوثيقة أو تلقيها لا يعتبر ضمن أنشطة الصحافة الاستقصائية.

وفي الواقع فإن أداء مثل هذه الأنشطة يعد مثالا للكسل وعدم الاكتراث، وهو ما قد يتضمن مخاطرة هائلة، وبالتحديد من جرم عدم التحقق من صحة Authenticity الوثائق، إذ أن المحرر إذا لم يتحقق من هوية مرسل تلك الوثيقة، والدافع الذي جعله يرسل هذه الوثيقة، ومدى أصالة الدليل الوارد في تلك الوثيقة، ربما أنتهي به الأمر إلى التشهير defaming بأحد الأشخاص، أو ربما تتورط في طباعة أكاذيب، أو قد تتعرض أنت للتشهير بك من جانب عملاء بعض الأشخاص، وبدلاً من ذلك يتعين أن تطور فروضاً دقيقة عما تعنيه المعلومات، مع تخطيط المزيد من البحث، وتحديد التساؤلات المرتبطة بالمعلومة الأصلية، مع الانطلاق في محاولة الحصول على إجابات عن هذه الأسئلة، ويجب أن ترى الدليل، وأن تسمع وتحلل الإجابات التي تحصل عليها بنفسك، مع المضي قدماً إلى أبعد من مجرد تحليل المعلومة أو الفكرة الأصلية.

5- يجب أن تقدم معلومات جديدة، أو تضم المعلومات المتاحة من قبل معاً، وذلك في نمط جديد من أجل الكشف عن تميزها؛ فالمعلومات أو إدراك أهميتها لا يعد أمراً جديداً، فماذا تستقصى عنه بالضبط.

6- يجب أن تكون الصحافة الاستقصائية متعددة المصادر؛ المصدر الوحيد قد يكشف عن معلومات مثيرة (وهو ما يعتمد على شخصية المصدر)، وقد يتيح لك المصدر إلقاء نظرة على المعلومات التي قد تكون محجوبة hidden عن الآخرين، ولكن القصة التي يمكن الحصول عليها من ذلك المصدر، أو حتى مع اختبار صحتها

من خلال مقارنتها بمصادر أخرى سواء كانت هذه المصادر بشرية أو وثائقية، أو حتى مع استكشاف المغزى الحقيقي لتلك المعلومات من المصدر الأخرى ، فإن هذا لا يعد عملاً إستقصائياً.

7- تتطلب الصحافة الإستقصائية موارد كبرى وفريق عمل بدرجة تفوق إعداد التقارير الإخبارية المعتادة؛ فمعظم الحالات الدراسية، التي يتم تقديمها كنماذج للتقارير الإستقصائية، تعد نتيجة فريق الإستقصاء، ولكن هذا يطرح مشاكل بالنسبة للمطبوعات الصغيرة والمحلية، التي تعاني من العدد المحدود من العاملين بها والوقت المحدود أيضاً، وكذلك ندرة المال أو أصحاب المهارات المتخصصة، وقد يبحث الصحفي الحصول على منح أو هبات، لدعم قيامه بإجراء التحقيقات الإستقصائية، كما قد يتعلم الحصول على مهارات من الآخرين من خارج الصحيفة التي يعمل بها، لمساعدته من ذوي الخبرات المتخصصة.

ملامح وخصائص الصحافة الإستقصائية :

تعد الصحافة الإستقصائية الحديثة نملاً متسقاً ومعقداً من النشاط الاجتماعي والتي تختلف عن الصحافة التقليدية المتعارف عليها ، وذلك من حيث تركيزها على تطبيق الطرق التقليدية لإعداد التقارير، وكذلك في مفهوم التجهيز لمشروع إعداد التقارير، فكما يشير Paul . Williams (1978:12) إلى أن الصحافة الإستقصائية تعد عملاً ذهنياً مثلها مثل جميع المهارات التي تتطلب حذقاً عقلياً.

ويوضح Michael.Schudson (1978:187) أن الصحافة الإستقصائية قد ازدهرت من التقاليد المرتبطة بـ الصحافة الكشوف عن الفضائح والفساد Muckraking ، وإعداد التقارير عن الانحرافات التي يتورط فيها بعض الأشخاص أو المؤسسات ، وقد بذل القائمون على الصحافة الإستقصائية جهوداً دؤوبة ظهرت بوضوح وبصورة عامة خلال أواخر العام للممارسة الصحفية اعتباراً من سنوات القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، وقد عززت دورها ولكن بصورة أقل محورية خلال الفترة من عام 1920، وحتى عام 1960، وفي غضون المرحلة بين عامي 1960-1975 عاودت الصحافة الإستقصائية الظهور مرة أخرى بصورة أكثر بروزاً في التيار العام من الصحافة الأمريكية.

ويمكن توضيح الملامح والخصائص التي تتميز بها الصحافة الإستقصائية من خلال الايضاحات والشروح التي تتعلق بالممارسة والنماذج المنشورة عنها وذلك كالتالى:

التقارير الإستقصائية كأداة لكشف الإنحرافات:

فى عام 1962 كتب جون هونبيرج John Hohenberg (1962:14-17)، عن الطلبات المقدمة للفوز بجائزة بولتيزر Pulitzer Prize الأمريكية التي تمنح لأفضل الموضوعات الصحفية المنشورة عن قطاع الخدمة العامة، وقد عزل هونبيرج نمطا من التقارير المرفقة بطلبات الترشح للجائزة، أطلق عليه اسم التقارير الإستقصائية، وقال عن هذا النوع من التقارير أنه من إعداد محررين متخصصين فى التنقيب Digging عن المعلومات ولديهم مهارات الغوص وراء الأسرار التي لم تكن معروفة من قبل ومنهم: كلارك مولنهوف Clark Mollenhoff الذي كان يعمل فى صحيفتى Des Moines Register، Tribune، وقد حصل على اعتراف رسمى بمكانته فى عالم الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة، بعد أن تمكن من الكشف عن الفساد فى قضية تمس تريونيون Teamster Union، والتي تم نشرها فى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى، بالإضافة إلى رائد آخر فى مجال الصحافة الإستقصائية هو جاك نيلسون Jack Nelson من صحيفة Atlanta Constitution الذي تمكن من تتبع فضائح الرشاوى التي يحصل عليها رجال الشرطة فى مدينة بيلوكسى Biloxi بولاية Mississippi الأمريكية، فى مقابل التفاوض عن نوادى القمار غير المرخص بها فى تلك المدينة، والتي تسبب انتشارها فى إلحاق الخراب بمئات الأسر التي حاول أربابها تحقيق ثروة وهمية من خلال الاشتراك فى عمليات المضامرة، وقد نشرت هذه السلسلة من التحقيقات الإستقصائية عام 1948.

كما قام جاك نيلسون بتغطية أعمال العنف المصاحبة لحركة الحقوق المدنية Civil Rights فى نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضى أيضا (James.Dygert, 1976:50-52)، والعنصر الذى يجمع بين هذه التقارير الإستقصائية، يتمثل فى الكشف عن الفضائح أو الانحرافات، سواء فى الأجهزة الحكومية أو فى المؤسسات التي يديرها القطاع الخاص، مع التركيز على جرائم الفساد والسلوك الإجرامى والرشوة التي يستحوذ عليها بعض ضعاف النفوس من المسئولين.

وخلال عام 1964 استمر عنصر الكشف عن الانحرافات يمثل العامل الأكثر أهمية الذي يميز الصحافة الاستقصائية عن غيرها من الأنواع الأخرى من الصحافا ، وذلك عندما وصف هونبيرج Hohenberg الأمثلة التي تنطرق إليها هذه النوعية من الصحافة المميزة مثل ، التقارير التي تنشرها صحيفة Newsday ، والتقارير التي أعدها الصحفي روبرت كارو Robert Caro ، من عمليات التدليس والخداع في بيع الأراضي بـكـل من ولايتي فلوريدا وأريزونا بالولايات المتحدة من خلال صفقات وهمية يتم الاتفاق عليها من خلال البريد والتي اشرفت على الترويج له شركة كليفلاند بلين ديلر Cleveland Plain Dealer العقارية ، وقد نشرت التقارير الاستقصائية بعد جهود مضنية في تتبع المتورطين في تلك الفضيحة ، التي شملت عددا كبيرا من الضحايا من المواطنين الأمريكيين من البسطاء ، الذين لم يتمكنوا من مقاومة الإغراء الذي عرضته الجهات التي تقف خلف هذه الفضيحة.

كما كشفت صحيفة Philadelphia Bulliten العديد من الصور التي تفضح رجال الشرطة في مدينة فيلادلفيا في المنطقة الجنوبية وهم يتلقون رشاي من عصابات الجريمة المنظمة ، مما أدى إلى إحداث هزة عنيفة في جهاز الشرطة بالمدينة ، وقد ألقى القبض على أربعة من المشتبه بهم ، وقدموا إلى المحاكمة.

وإذا كان لأحد أن يقوم بفحص ودراسة أنواع القصص الإخبارية التي تابعها المحررون المتخصصون في الصحافة الاستقصائية في منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي ، فإن القصص المتعلقة بالرشوة والفساد المالي والإداري والهيئات غير المشروعة التي يحصل عليها موظفو السلطات المدنية في الدولة ، وسوء استغلال السلطة - كانت الملامح الأكثر انتشارا في التقارير الاستقصائية التي تم نشرها في تلك الفترة ، ففي حوار مع بيهرنز Behrens عام 1977 ، تناول بيل أندرسون Bill Anderson من صحيفة Indiana polis Star طبيعة سلسلة القصص الاستقصائية التي قام بإعدادها مع غيره من المحررين المتخصصين في هذا النوع من التقارير ، ومن أهم من تزامنوا مع أندرسون في إعدادها كل من ريتشارد كادي Richard Cady ، وهارلي برايس Harley Pierce ، وتمكنت هذه المجموعة من المحررين الاستقصائيين من الكشف عن الفساد المتغلغل في صفوف جهاز الشرطة في مدينة انديانا بوليس الأمريكية (John. Behrens, 1977:15-23).

بينما أبلغت جينى كاتنجهام Gene Cunningham من صحيفة Milwaukee Sentinel بيهرنز Behrens بأنه فى مقدمة التقارير الاستقصائية التي قامت بإعدادها والتي حازت على رضاها ، يتمثل فى الفساد لدى أعضاء مجلس إدارة إدارة المقاطعة التي تقيم بها ، فقد كان رئيس المجلس أكثر الأعضاء فسادا ، وقد أدين بالسجن بعد نشر التقرير الذى يكشف انحرافه ، بينما أبلغ جيم بولك Jim Polk - وهو أحد المحررين الاستقصائيين بصحيفة Washington star ، ومن الذين سبق لهم العمل فى وكالة الأسوشيتدس برس Associated Press وشبكة NBC News الإخباري بالولايات المتحدة ، عن إحدى القصص الاستقصائية التي تم بثها عبر شبكة NBC ، وقد تناول التقرير ، تورط اثنين من الأعضاء فى مجلس الشيوخ الأمريكى بقبول رحلات مجانية للترجلج على الجليد فى أحد المنتجعات ، من إحدى الشركات الخاصة ، وذلك فى مقابل محاولة التأثير على وزارة الإسكان الأمريكية ووكالة التخطيط العمرانى فى الولايات المتحدة ، للإسراع فى عملية إقرار منحة معالجة مياه الصرف الصحي على المستوى الفيدرالى الأمريكى.

وقد كان الرصد بين إعدادات التقارير الاستقصائية وسوء التصرف من جانب اثنين من الأعضاء فى أعلى سلطة تشريعية بالولايات المتحدة أمراً فى غاية الوضوح ، وفى عام 1971 قام كل من مايك باكستر Mike Baxter ، وجيم سافيدج Jim Savage بتشكيل فريق استقصائى للعمل فى صحيفة Miami Herald .

ووفق ما ذكره دوانى Downie فإن القصة الاستقصائية الرئيسية الأولى التى قام بنشرها كل من باكستروسافيدج فى تلك الصحيفة ، تتعلق بقيام أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى بابتزاز إحدى شركات المقاولات من أجل طلب الحصول على قرض من الشركة بمعدل فائدة يقل كثيراً عن السعر المتداول فى الأسواق المالية ، بالإضافة إلى محاولة العضو المذكور الحصول على المزيد من الامتيازات من إدارة الإسكان الفيدرالية (Downie, 1976: 138-140) ، ويتضح من ذلك أن مصطلح الصحافة الاستقصائية يرتبط بالكشف عن الانحرافات والفساد الذى يرتكبه الأشخاص فى مواقع المسئولية فى جهاز السلطة العامة.

• الصحافة الإستقصائية والكشف عن الأسرار المهمة :

من أولى المحاولات المبكرة التي استهدفت التوصل إلى تعريف للصحافة الإستقصائية ، تم تقديمه عام 1972 فى مقال نشرته صحيفة كويل Quill ، بقلم كى سكوت كريستانسون K.Scott Christianson والذي عرف الصحافة الإستقصائية بأنها ، جمع المعلومات المهمة التي يحاول البعض إخفائها أو تظل فى نطاق السرية ، ويضيف هذا التعريف اثنين من العناصر ، هما ، طبيعة الموضوع ، والذي يجب أن يمثل مصدراً لاهتمام الرأى العام، والعنصر الآخر، يتمثل فى الكشف عن المعلومات التي يسعى البعض إلى أن تظل على الكتمان بعيداً عن متابعة الرأى العام.

وتشمل أمثلة الصحافة الإستقصائية التي قدمها هونيبرج بين عامى 1962 ، 1964 ، هذين العنصرين السابق الإشارة إليهما ، فمثلا الرشاوى المقدمة إلى رجال الشرطة فى مدينة بيلوكسى ، والعنف المضاد من جانب الشرطة أثناء حركة الحقوق المدنية فى ولايات جورجيا وميسسى ، وفساد المسئولين فى أجهزة الحكومة فى ولاية أوهايو ، وكذلك خداع المستهلكين وتغاضي الأجهزة الحكومية عن ذلك فى نيويورك ، وانعدام النزاهة والأمانة لدى رجال الشرطة فى مدينة فيلادلفيا.

كل هذه الانحرافات تشير العديد من التساؤلات الجادة حول اهتمام الرأى العام بالسلوك المنحرف الذي تصدرت الصحافة الإستقصائية للكشف عنه ، منذ أن أصبح سراً غير معلن للرأى العام، قبل أن تقوم الصحافة بنشر هذه الانحرافات ، ومع ذلك فإن التعريف الذى قدمه كريستانسون Christianson للصحافة الإستقصائية يتسم بالانساع بما يكفى لكى يشمل التقارير الإستقصائية التي تتجاوز مجرد الكشف عن الفساد الحكومى أو الانحراف أو السلوك الإجرامى من جانب المسئولين فى مختلف الأجهزة التابعة للحكومة أو السلطة التشريعية أو القضائية.

فعلى سبيل المثال يتضمن تعريف كريستانسون ، العمل الذي قام به توم ميللر Tom Miller لحساب صحيفة Herald .Dispatch التى تصدر فى منطقة ويست فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان هذا العمل من عدة حلقات استقصائية بعنوان "من يهلك غرب فيرجينيا؟" ، وقد حصل ميللر عنه على جائزتي جيرالد لوب وجون Gerald Loeb ، وجون هانكوك John Hancock عام 1974.

واشتملت تلك الحلقات على تحليل أنماط الملكية المعروفة في منطقة غرب ولاية فيرجينيا الأمريكية الغنية بمناجم الفحم التي يمكن استغلالها على أسس اقتصادية مريحة للغاية، مع ملاحظة أن تلك الحلقات لا تتضمن الكشف عن أية وفائع انحراف أو فساد من جانب المسؤولين في أي من الأجهزة الحكومية أو القضائية أو التشريعية.

وقد أدت هذه السلسلة من التقارير الإستقصائية إلى دفع الأعضاء في الكونجرس المحلي والفيدرالي إلى تعديل قوانين الضرائب في الولاية من أجل منع المضاربة على الأراضي المملوكة للحكومة الفيدرالية، مع القضاء على مظاهر انعدام العدالة والمساواة في ملكية الأراضي، فضلاً عن محاولة التخلص من ظاهرة المضاربة على الأراضي من خلال شرائها بأسعار متدنية، ثم انتظار تحريك الأسعار لاتخاذ قرار البيع من جانب الملاك الذين لا يشاركون عادة في هذه الممارسات الملتوية، ولكن تتولاها المكاتب المتخصصة في الأنشطة العقارية (Behrens, 1977: 148).

ففي حين استهدفت الصحافة الإستقصائية بالدرجة الأولى في المرحلة الأولى من تاريخها الكشف عن سوء التصرف من جانب المسؤولين الحكوميين وغيرهم، فإنها أيضاً قد تقدم الأدلة الموثقة على مظاهر انعدام الكفاءة أو غياب العدالة في السياسات العامة، وذلك من خلال القيام بعملية تحليل منهجية لتلك الممارسات.

ففي عام 1974 ألقت كاترين جراهام Katherine Graham ناشرة صحيفة واشنطن بوست خطاباً مهماً قامت من خلاله بالتمييز بين اثنين من أنواع الصحافة الإستقصائية، الأول: وفق ما قالت يحظى بقدر من السعة والانتشار، وذلك نظراً لارتباطه بالسعي إلى الكشف عن الممارسات غير القانونية والتصرفات غير الملتزمة لكبار أو صغار المسؤولين في الأجهزة الحكومية أو المؤسسات الخاصة، والنوع الثاني: من تلك التقارير الإستقصائية يتمثل في الأداء السلبي للغاية في المؤسسات العامة أو الخاصة في المجتمع، بما يهدد مصالح الغالبية العظمى من المواطنين، أي محاولة التعرف على الطريقة التي تعمل بها المؤسسات العامة أو الخاصة، والتي قد تتنافى مع القوانين أو المعايير الأخلاقية السليمة السائدة في المجتمع، وفي هذه الحالة يسعى المحررون إلى محاولة التعرف على آليات ممارسة السلطة، ومدى تضرر بعض المواطنين من تلك الممارسات.

بالإضافة إلى العمل الذي قام به ميلر Miller's work، فإن هناك العديد من الأمثلة الأخرى المنشورة لهذين النوعين من الصحافة الإستقصائية، ففي عام 1974، نشرت صحيفة واشنطن بوست التي أشرفت كاترين جراهام على إصدارها وتحريرها، دراسة مطولة ومفصلة عن الخدمات التي يضطلع بها نظام البريد في الولايات المتحدة، وكشفت هذه الدراسة عن انعدام الكفاءة والفاعلية في أداء تلك الخدمات، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإدارة وتعذر تدبير الموارد اللازمة لإنجاز الأنشطة المطلوبة منها، بالرغم من عدم وجود أية شبهات بالفساد في إدارة مرفق البريد، الأمريكي (James Aucoin, 1993:126).

وفي هذا السياق، فإن فريق التحقيق الإستقصائي التابع لصحيفة Philadelphia inquirer الذي شارك في عضويته كل من، دونالد بارليت Donald Barlett، وجيمس ستيل James Steele، وقد قام الفريق بتحليل النظم المطبقة في المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية بالمدينة، بما فيها النظام المطبق في المحاكم، وكذلك صناعة استخراج وتكرير النفط، وقد أوضح ستيل: أن أعضاء الفريق لم ينظروا إلى عملهم باعتباره بمثابة تصحيح لأخطاء الآخرين، ولكنه مجرد متابعة للقضايا العامة التي تقسم بالتعقيد، من أجل اكتشاف أية نماذج لم تكن موجودة من قبل (Downie, 1976:118).

إعداد التقارير الإستقصائية كمهمة مستقلة للتقريب عن المعلومات:

في المقالات التي نشرها هونينبرج برج بين عامي 1962 - 1964، قام بتحديد أحد العناصر المهمة التي تتميز بها الصحافة الإستقصائية، ويتمثل هذا العنصر في التقريب الدؤوب Digging عن المعلومات التي لا تحتاج للجميع، ويشمل هذا العنصر اثنين من الأبعاد هما:

1 - البعد الأول: يشير إلى أن عملية إعداد التقارير تعد عملية مطولة تشمل بذل جهد ممتد ودؤوب من أجل الكشف وإزاحة حاجز السرية عن المعلومات التي لا يحتاج غالباً للجمهور الاطلاع عليها.

2- البعد الثاني: يشير إلى قيام المحررين المتخصصين في العمل الاستقصائي بأنفسهم بعملية التنقيب عن المعلومات، دون أن يرتبط عملهم بنتيجة التحقيقات التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون مثل الشرطة والقضاء، أو دون الاقتصار على التحقيقات التي تجريها اللجان المختلفة التابعة للكونجرس.

ويأثيره أحد المحررين الاستقصائيين المخضرمين، كتب كلارك مولينهوف Clark.Mollenhoff (1976:37) أن الجانب الأكبر من إعداد التقارير الاستقصائية يتمثل في قضاء ساعات طويلة وربما أيام أوحى أسابيع في بعض الأحيان، ويجهد خارق في عملية جمع السجلات أوحى التسجيلات الصوتية، وكذلك عدد لا يحصى من المقابلات الشخصية مع الأفراد الذين قد لا يرغبون بالفعل في الحديث معك، ومراجعة عناوين لا تنتهي من الوثائق، والعمل على اختراق الجدران الصماء لعالم المسؤولين في الحكومة، فقد أمضى ميللر عامًا كاملاً في جمع المعلومات عن نمط الملكية في منطقة غرب فيرجينيا، وقد أمضى الفريق التابع لصحيفة فيلادلفيا إنكوايرر ستة أشهر في جمع المعلومات عن إدارة العوائد الداخلية بالولايات المتحدة، وقد حصل الفريق بقيادة ستيل وبارليت على جائزة بولتزر للصحافة الأمريكية عام 1974، نظراً للكشف عن عيوب نظام الضرائب الأمريكي.

وبالإضافة إلى الجهد المبذول أثناء جمع المعلومات، فإن التقارير الاستقصائية تعد نتاج عمل المحررين أنفسهم، وكما يؤكد كل من بارليت وستيل إنهما أمضيا معظم الوقت في جمع المعلومات ومحاولة تركيب صورة تقريبية من تلك المعلومات، مع الاستعانة بالإحصاءات المختلفة وفي بعض الأوقات استخدم فريق البحث القدرات المعلوماتية التي يتيحها الحاسوب، بما في ذلك تحليل (20) ألف قضية من قضايا الحجز في مدينة نيويورك، التي عجز الحاصلون على قروض الرهن العقاري عن سداد مقابل القرض، ودرس بارليت وستيل (30) ألف صفحة من أحكام القضاء في تلك القضايا في ثمانى من الولايات الأمريكية المختلفة، كما قاما بفحص (5000) وثيقة من سجلات العقارات وكذلك الإنذارات التي وجهت إلى المحكوم عليهم قبل صدور الأحكام، وكذلك سجلات لجان الكونجرس التي تصدت لبحث هذه القضايا وجلسات الاستماع التي عقدتها اللجان الحكومية المختصة.

في عام 1976 كتب ديجرت Dygert قائلا " إن الصحافة الاستقصائية ازدهرت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، وتحولت إلى قوة متماسكة تتولى إبلاغ الرأي العام عن الانحرافات التي تنورط فيها الحكومة، مع حث الوكالات التابعة للحكومة لاتخاذ إجراءات حازمة ضد الجريمة والفساد في المجتمع الأمريكي، واستمر قائلا: أن المحررين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية في العقود السابقة كانوا بمثابة مقاتلين ذوي نزعة أخلاقية وإدراك للمسئولية الاجتماعية التي يتعين على الصحافة أن تضطلع بها، وقد أبدى هؤلاء المحررون حماساً لا يكل في متابعة قضايا الفساد والمطالبة بالإصلاح، في حين أن المحررين الجدد في الصحافة الاستقصائية، يتميزون بالاحتراف، مع قضاء وقت مطول من الجهد الميقظ للكشف عن المعلومات الكامنة تحت سطح الأحداث العامة، ويسعى هؤلاء المحررون إلى الكشف عن الحقيقة الكاملة والدوافع المحركة للانحرافات والفساد".

وفي مقابلة شخصية منفصلة أجراها دايجرت مع كل من روبرت جرين Robert Greene عام 1976، وميج وليامز Williams عام 1975، اقترح جرين تعريفاً للصحافة الاستقصائية والجهود المرتبطة بها، وذلك في صيغة تقترب من التعريف الذي قدمه كريستيانسون في مقاله الذي نشر عام 1972، وقد أبلغ جرين وليامز، بأن الصحافة الاستقصائية تعد بمثابة كشف للمعلومات السرية التي يحاول بعض الأشخاص إخفاؤها، أو بعبارة أخرى إخراج بعض المعلومات التي يسعى بعض الأشخاص أو المؤسسات إلى التستر عليها، إذ أن جرين من رواد الصحافة الاستقصائية، وقد أسس في صحيفة Newsday للمرة الأولى أول فريق دائم من المحررين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية، وأضاف محمداً هاماً للصحافة الاستقصائية، على أساس أن تكون التقارير الاستقصائية نتيجة عمل المحررين، ولا تستند إلى التحقيقات التي تجريها أجهزة الشرطة أو أحد أجهزة التحقيقات الخاصة التي تنتشر في الولايات المتحدة، وغيرها من الدول الغربية (Dygert: 116).

وكما أبلغ جرين وليامز فإن بعض المحررين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية، من الذين تربطهم علاقة جيدة ببعض المصادر المهمة، يمكن أن يعد بعض التقارير الاستقصائية استناداً إلى التحريات التي تقوم بها أجهزة الشرطة، أو العاملون في الهيئات القضائية أو حتى في مؤسسة معهد راند Rand Institute، الذي

يعد واحداً من أهم المؤسسات البحثية في الشئون الاجتماعية والسياسية بالولايات المتحدة.

ويؤكد جرين أن التقارير من هذه النوعية تتميز بالجودة، ولكنها لا تعد تقارير إستقصائية مستوفية لكافة الشروط المطلوبة للاعتراف بها، وبعد أن انتهى من اللقاءات التي عقدها مع المحررين الإستقصائيين أثناء الإعداد لكتابه، توصل دايجريت إلى استنتاج مضاد، أن الجانب الأكبر من الصحافة الإستقصائية يستهدف كشف الأخطاء والانحرافات التي تحدث في المجتمع، ومن أجل تشجيع المحاولات الرامية إلى الإصلاح، وكشف أوجه انعدام العدالة وتوير الرأي العام، والقضاء على محاولات بعض الجهات ممارسة الخداع، والاحتيال لتضليل المواطنين، ومن ثم فإن الصحافة الإستقصائية تعد بمثابة مجال لتطبيق التقنيات الصحفية ولكن على نحو أكثر تركيزاً وعلى نحو أكثر عمقا بما يتطلبه ذلك من البحث الموسع عن كافة المعلومات، بصورة تفوق المعتاد، فضلاً عن ذلك فإن دايجريت يشير إلى أن البحث الدائب عن المعلومات يجب أن يقوم به الصحفيون أنفسهم، وبعبارة جازمة يؤكد دايجريت أنه إذا لم يرق الصحفي بنفسه بالكشف عن المعلومات المطلوبة، فسوف نظل المعلومات في طي الكتمان من الجهات التي تحاول إخفائها أو التستر عليها.

• الصحافة الإستقصائية كصحافة تهدف إلى الإصلاح:

من جهة أخرى فإن العناصر التي تتضمنها الصحافة الإستقصائية مثل، كشف الانحرافات، وقضاء وقت طويل في البحث عن المعلومات، والكشف عن القضايا التي تهم الرأي العام، والتقييم المستقل عن المعلومات، وتشمل هذه العناصر أيضاً العمل على إدخال إصلاحات تغير من الانحرافات التي يعاني منها المجتمع، أو كما أشار إليها بروتيس Protess وآخرون (David. Protess, 1991: 215)، بإعتبار أنها مطالب صريحة أو ضمنية، وكما لاحظت ليزويتن Les Whitten زميلة جاك أندرسون Jack Anderson، فإن الصحفيين الإستقصائيين لديهم الرغبة في الكشف عن الأشخاص الذين يتورطون في ارتكاب التصرفات المشينة، سواء كانوا من المسؤولين في المؤسسات الحكومية أو الخاصة، ومن ثم تتعين الإطاحة بهم من المناصب التي يشغلونها.

وكما تقول ويتن فإن الصحفيين الاستقصائيين يجب أن يتمتعوا بحاسة إثارة الغضب تجاه التصرفات غير السوية من جانب المسؤولين، إن هذا العنصر الإصلاحي يعد الأكثر صراحة في الربط بين التقارير التي تضمنتها صحف الفضائح والتتقيب عن الفساد في مطلع القرن العشرين، ويفترض كاري ماك وليامز Cary McWilliams رئيس تحرير صحيفة The Nation عام 1970، أن كلا من الصحافة الاستقصائية والصحافة التي تهدف إلى الإصلاح أو، صحافة الكشف عن الفساد، تعد كلاهما بمثابة نوع واحد من الصحافة (1970:8-15).

وفي مقال أعده للنشر في مجلة Colombia Journalism Review، استخدم ماك وليامز مصطلح صحافة التتقيب عن الفساد في الإشارة إلى وصف الصحف التي تسعى إلى الإصلاح السياسي أو الاجتماعي، وكذلك الصحف الاستقصائية أيضاً، إذ أن هناك اهتماماً متجدداً لدى الصحافة لكشف أسرار الشخصيات التي تتمتع بالنفوذ وانعدام العدالة أو التصرفات غير السليمة، وتستخدم الصحافة في هذا الصدد تدابير قد تتسم بالعدوانية والتزام النزعة الهجومية.

ويعد دراسة عدد من التطورات التي شهدتها الصحافة الاستقصائية في غضون الفترة بين عام 1960 وحتى عام 1970، توصل ماك وليامز إلى استنتاج يشير إلى أن من المتعين إيضاحه أن صحافة الاستقصاء، أو الصحافة التي تهدف إلى الإصلاح، تمثل عنصر حيوياً في الصحافة الأمريكية.

ويتفق الباحثون الآخرون مع هذه الاستنتاجات، ومن هؤلاء جيسكا ميتفورد Jessica Mitford التي كانت تعمل صحفية غير مرتبطة طوال الوقت مع عدد من الصحف الأمريكية، ومن واقع خبراتها في مجال الصحافة الاستقصائية، أعدت اثنين من الكتب هما، الطريق الأمريكي إلى الموت الذي كشفت فيه عام 1963 عن الممارسات غير الأخلاقية للعاملين في مستودعات الموتى (المشرحة) في عدد من المدن الأمريكية، والكتاب الآخر بعنوان، العقاب الرحيم غير المألوف، الذي نشر في أوائل سنوات السبعينيات، وقد وجهت المؤلفة انتقادات قاسية إلى قانون العقوبات المطبق في الولايات المتحدة، نظراً لما فيه من أوجه القصور، وقد أعيد نشر الكتاب عام 1979 مرة أخرى، بعنوان، الفن المهدب للبحث عن الفساد The Gentle Art of Muckraking (Mitford, 1979:4) وهو ما اعتبره الباحثون بمثابة كتاب في

الصحافة الإستقصائية، مع تقديم إضافة جديدة إلى الصحافة الإستقصائية في الولايات المتحدة.

وأكدت جيسكا ميتفورد أنها لا تزال تعد عملها بمثابة استكمال للتخصص في الصحافة الإستقصائية، وذلك بعد أن وصفتها صحيفة تايم الأمريكية الشهيرة بأنها ملكة صحافة الفساد الأمريكية، بعد أن نشرت مقالها عام 1969 عن التزوير في إدارة مشروع ما يعرف بمدارس كبار الكتاب Famous Writers School، وبصورة مماثلة يشير جاك اندرسون إلى نفسه باعتباره صحفياً متخصصاً في الكشف عن الفساد، بينما يرى كلارك مولينهوف في سلسلة مقالاته التي نشرها في صحف Cowles، أن المقالات التي كان ينشرها تعتبر مجرد مقدمة للإصلاحات التي يتعين على الحكومة الفيدرالية المبادرة إلى تطبيقها، وقد كانت تلك المقالات تظهر قبيل أن تقوم اللجان المنبثقة من الكونغرس بتقديم مشروعات قوانين للإصلاح.

ولكن الدرجة التي تصبح فيها الحاجة إلى المطالبة بالإصلاح صريحة، تعتمد على الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية، فعلى سبيل المثال يرى رونالد كيسلر Ronald Kessler من صحيفة واشنطن بوست، أن من الخطر على المحرر أن يعتقد أن التخصص في الصحافة الإستقصائية، يعد بمثابة تعهد بالقيام بحملات شخصية أو الدفاع عن أفكار خاصة يعتقها المحرر، إذ أن المحرر لا يعنيه ما يحدث في أعقاب عملية النشر، ولكن ما يعنيه هو ظهور الحقيقة، وعلى المدى الطويل فإن استمرار نشر التقارير الإستقصائية سيؤدي إلى الإصلاح، حتى لو لم يحدث ذلك على الفور، وحتى بالنسبة للمحررين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية من الذين يتفقون مع كيسلر، فإن الذين يتطلعون إلى الإصلاح، يرون أن التقارير الإستقصائية تعد حافزاً إلى الإصلاح، ويقول جيم بولك Jim Polk الصحفي المتخصص في الصحافة الإستقصائية، أن اغتباط المحرر المتخصص في الصحافة الإستقصائية، يتحقق عندما يرفع جانباً من الستار عن الأنشطة المختلفة التي تسعى الحكومة أو أحد المسؤولين إلى إخفائها عن الرأي العام، الذي تخدمه تلك الحكومة.

• الصحافة الإستقصائية كما سبق تعريفها:

بإختصار، فإن تعريف الصحافة الإستقصائية كما يقول جيمس أكوين James

Aucoin، وكما ظهرت من الإيضاحات التي قدمها الصحفيون المعاصرون المتخصصون في هذا النوع من الصحافة، ومن الأمثلة التي تضمنتها القصص الإخبارية التي تنتمي إلى الصحافة الإستقصائية أيضا، تتسم بخمسة عناصر مميزة لها (Aucoin, 1993: 131-132)، وهي:

- ❖ الكشف عن المعلومات.
 - ❖ معلومات تتناول قضية تهم الرأي العام.
 - ❖ بعض الأشخاص أو المؤسسات لا يود إعداد تقارير عن تلك المعلومات.
 - ❖ الكشف عن هذه المعلومات من خلال عملية تققيب تستغرق وقتا طويلا وجهدا أصليا من جانب المحررين.
 - ❖ الكشف عن المعلومات بهدف إلى الإيعاز بأفكار للإصلاح.
- إن العنصر الأول يمكن ترجمته إلى أن الكشف عن المعلومات يعني تعرية السلوك غير القانوني أو غير الأخلاقي، الذي يؤثر على المصلحة العامة بصورة سلبية، ولكن الكشف عن تلك المعلومات يمكن أن يتضمن الكشف عن أوجه القصور وانعدام الكفاءة أو عدم المساواة من خلال تحليل المنهجى للنظم العامة القائمة في المجتمع، علاوة على ذلك فإن تلك المهارات التي يتم توظيفها من جانب الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية، يمكن النظر إلى تشابهها مع المهارات الأخرى، التي يتم تطبيقها في الأنواع الأخرى من الصحافة التقليدية، ويشارك فيها أغلب الصحفيين، ولكن التقنيات المستخدمة في الصحافة الإستقصائية تبدو أكثر تركيزا وأكثر ميلا للنزعة الهجومية وأكثر تنظيما ومنهجية في استخدام ما يتاح لها من معلومات.

أهمية الصحافة الإستقصائية:

الصحافة الإستقصائية هي نمط خاص من الصحافة، تقدم تقارير يمكن الاعتماد عليها من جانب المسؤولين في مواقع السلطة، بصرف النظر عن طبيعة هذه السلطة في الحكومة أو قطاع الأعمال أو الجيوش أو حتى المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، إن التقارير الرقابية التي تعدها الصحافة الإستقصائية، التي يمكن الاستناد إليها،

تحدد الانحرافات في تلك المؤسسات، دون أن يتعرض المتورطون في تلك الانحرافات للعقاب، وهناك وسائل أخرى من الرقابة يقوم بها المجتمع.

ففي الولايات المتحدة يقوم الكونجرس بمراقبة الوكالات الفيدرالية التابعة للسلطة التنفيذية، بينما تتابع المجالس التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية أداء عمل الوكالات الحكومية المحلية، وتسعى الأقسام المعنية بحماية المستهلك إلى حماية المستهلك من أية ممارسات، يمكن أن تحاول خداع العملاء، ومع أن تلك الأنشطة الرقابية، يمكن أن تقدم المساعدة، إلا أنها ليست كافية لإنقاذ المجتمع من المتحرفين.

فقد أوضح كل من بيل كوفاك Bill Kovach وتوم روزنستيل Tom Rosenstiel في كتابهما الذي يحمل عنوان عناصر الصحافة The Elements of Journalism (2007:142) أن الدور الذي يضطلع به الصحفيون يعد رقابة وتوجيها مستقلا للسلطة، وهو أحد أهم المساهمات التي تقدمها الصحافة للمجتمع، ويعتقد المؤلفان أن الصحافة الإستقصائية من الأسس الرئيسية التي تجعل من الصحافة الرقابية، خصائص متميزة عن وسائل الاتصال الأخرى.

ووفق العبارة التي صاغها جيمس ماديسون James Madison، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، فإن الصحافة تعد الحصن المنيع للحريات في المجتمع، علاوة على توجيه أصحاب النفوذ والمؤسسات الكبرى والقوية في المجتمع.

وتاريخ الصحافة الإستقصائية حافل بما لديها من ثراء في عدد المحررين المتمرسين الذين تمكنوا من الكشف عن الجوانب غير المنظورة في المجتمع، ومن ثم إعداد التقارير عن أوجه القصور وتقديمها إلى العالم الخارجي، ومثل هذا النوع من التقارير يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة في النظام، كما يقوم الصحفيون في الصحافة الإستقصائية بتخليص المجتمع الإنساني من العيوب المستترة التي قد لا تثير الانتباه في معظم الأحيان.

يناقش كل من ليونارد دوني Leonard Downie، وروبرت كايزر Robert Kaiser، في كتابهما المنشور عام 2002 مقولة أن الصحافة الإستقصائية تساهم بدور لا يمكن الاستغناء عنه في المجتمع الحديث، خاصة أن تعرية أوجه القصور

والفساد في الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تغيير السياسات الحكومية العقيمة، ومن ثم حماية أموال دافعي الضرائب من التبيد والإهدار، وبالتالي إنهاء خدمة المسؤولين الحكوميين، الذين يسيئون التصرف في الأموال العامة، أيضا فإن الكشف عن الممارسات غير الأخلاقية لرجال الأعمال يمكن أن تقف صحة وأموال المستهلكين، كذلك فإن الإفصاح عن زيادة الوصول إلى قواعد البيانات، يمكن أن يعمل على حماية خصوصية وأسرار العملاء، علاوة على أن الكشف عن الأخطار الكامنة في البيئة أو المنتجات الغذائية أو الصحة، يمكن أن تساهم في إنقاذ حياة الملايين. واختبار الوسائل التي يمكن أن يعتمدها المجتمع لرعاية الفقراء والمشردين والسجناء وضحايا الاغتصاب والمرضى العقليين والمتخلفين عقليا، بما يمكن أن يمثل أداة للتعبير عن لاصوت لهم (Downie, Kaiser, 2002: 4-8-31).

أيضا يشدد كل من كايزر ودوني على أهمية الاعتماد والثقة بالتقارير التي تنشرها الصحافة الاستقصائية، ومن ثم جعل الديمقراطية عملية سياسية أكثر فعالية وإيجابية، ويؤكد كايزر ودوي أن الثقة والمصداقية يعدان الجانب الأكثر حيوية وخطورة في الأيدلوجية الليبرالية السائدة في الولايات المتحدة، وتعتمد هذه المصداقية على رفض فكرة الطغيان السياسي، والتي حددها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة، بأنها الاستخدام غير العادل للسلطة.

ويشددان على أن الصحافة المتميزة تجعل من المصداقية أداة فعالة للرقابة، إذ يمكن أن تحدث في الواقع، ويبيدي كايزر ودوي بالغ الأسف نظرا لعدم توفر ما يكفي من هذه المصداقية حاليا، إذ أن كثيرا من المعلومات يتعين أن تظل طلي السرية، وهناك حالات لا تحصى من إساءة استخدام السلطة والممارسات التي تفتقر إلى العدالة، والتي لم تعرف بعد، ولذا لم يتم تصحيحها، ويعتقدان أن السبب في ذلك يرجع إلى صعوبة إعداد أية تقارير صحفية استقصائية عن تلك الانحرافات، خاصة أن تلك العملية تعد مرهقة وتتسم بالملل أحيانا، فضلا عن استنزاف الوقت والجهد للمحررين، بالإضافة إلى المخاطر المكلفة للمؤسسات الصحفية، التي يمكنها أن تفقد علاقتها الطيبة مع مصادر الأخبار أو مؤسسات السلطة في المجتمع، من جراء نشر التقارير الاستقصائية.

وبالرغم من استنزاف الوقت والمتاعب التي تواجه الصحفيون، فإن إعداد التقارير الإستقصائية، من وجهة نظر جيثي روبرتس Gene Roberts مديرة التحرير السابقة في صحيفة Philadelphia Inquirer، يعد نمطا محددًا لاختبار مدى التزام المؤسسات الصحفية بالجدية لتقديم المعلومات إلى الرأي العام، إذ ينبغي أن يقوم قسم الأخبار في المؤسسات الصحفية بالبحث المتعمق عن الأنباء، على التقيض من الفكرة الشائعة: عن أن أهم الأنباء تبدو قريبة من متناول المحررين، فهذه المقولة عن سهولة الحصول على الأخبار، تتناقض مع المنطق والرأي العام.

علاوة على ذلك فإن التقارير الإستقصائية، يمكن أن تقود إلى الإصلاح في أي نظام سياسي أو استثماري فاسد، كما يمكن للصحافة الإستقصائية أن تقدم معلومات يمكن الوثوق بها، من جانب المسؤولين في السلطة، كما يمكنها أن تعبر عن الذين لا يمكنهم التعبير عن تطلعاتهم المشروعة، وبعض مشروعات التقارير الإستقصائية قد يتطلب استكمالها قضاء عدة أشهر من البحث الدقيق، بل إن بعض التقارير الإستقصائية، تشبه عملية صيد الأوز البري بكل ما يرتبط بها من صعوبات.

إن القيام بدور الرقيب المدني يعد واحداً من أهم الواجبات الكبرى، التي يتعين على الصحفي إنجازها وهو ما يتطلب غالباً عمل الإستقصاء الصحفي في العمق، وهكذا فمن المعتاد أن تكون جميع القصص الصحفية، ذات طبيعة إستقصائية، نظراً لأنها تتطلب البحث والتقصي عن المعلومات غير المعروفة Digging، وإجراء المقابلات الشخصية، وتحرير المعلومات التي يتم جمعها.

ووفق ما ذكره إتيول وأندرسون Itule and Anderson في كتابهما الصادر عام 2007، فإن جميع المحررين يمارسون الصحافة الإستقصائية، نظراً لأنهم تلقوا تدريبات على توجيه الأسئلة مع كشف المعلومات، مع تحرير القصص بأفضل صورة مكتملة قدر الإمكان، إلا أن بعض المحررين يركزون فقط على التحقيقات الإستقصائية ذات الطبيعة الرقابية، ولذا يتعاملون مع العلاقات المغايرة adversary التي يعقدها المحررون مع الجهات موضع التحقيقات الإستقصائية، وما لا يوجد لدى الحصول على خيطات صحفية beat أو أثناء التغطية العميقة للموضوعات الصحفية.

والهدف الذي يسعى إليه الصحفيون الإستقصائيون، يتمثل في الحصول على المعلومات، التي يتم حجبها بصورة محكمة، من المصادر المعادية في الغالب، وهو ما يمكن أن يمنح المحررين الفرصة للابتكار، وأن يصبحوا جزءاً من الحياة المثيرة لدى

القراء الذين يتابعون أعمالهم، وفي أحيان أخرى يمكنهم اكتشاف انعدام العدالة والعمل على تصحيح الخلل (Itule and Anderson, 2007:397).

أهمية التقارير الإستقصائية في المجتمع:

إن أهمية التقارير الإستقصائية هي أمر لا يمكن التقليل من قيمته ، ووفق ما ذكره أنشيل وآخرون فإن تعريف الصحافة الإستقصائية أشتق من النظرة التقليدية للصحفيين بإعتبارهم مراقبين (لما يحدث في المجتمع من أية انحرافات) ، ومن ثم فإن دور الصحفيين هو تشم sniff أية أخطاء ، مع الإشارة إلى الذين يستحقون اللوم، مع إعداد التقارير عن الطريقة التي يمكن أن يتحقق بها التغيير، وعندما ينجح الصحفيون في جهودهم، للتأكيد على هذه المهمة ، فإن حياة الأفراد في المجتمع قد تتغير بصورة جذرية إلى الأفضل، ومن هنا يتعزز تقدير الرأي العام لأهمية حرية الصحافة، وارتباطا مع ذلك ، يؤكد نوبيز Nwabueze (2006:14) أن أهمية الصحافة الإستقصائية للمجتمع تشمل قدرتها على تحقيق الآتي:

• الإيحاء بالتغيير inspire changes:

من خلال المضمون الذي تنشره الصحافة الإستقصائية ، وهو ما يمكن أن يقود إلى تغيير في السياسات العامة ، وكذلك تحقيق تطورات واضحة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى في المجتمع.

• تعزيز الشفافية والثقة encourage transparency في المناصب العامة:

ومن ثم إلزام شاغلي المناصب العامة بالمزيد من اليقظة.

• جعل وسائل الإعلام أكثر مصداقية في أعين المجتمع:

فعندما يتم الكشف عن وجه انعدام العدالة والتأثيرات السلبية لسياسات وتصرفات الحكومة على الشعب، تكون وسائل الإعلام أكثر مصداقية في أعين المجتمع Make the media more credible.

• مساعدة وسائل الإعلام على الاضطلاع بالدور الرقابي :

فمن خلال الجهود المضنية التي يتم بذلها لدى إعداد التقارير الاستقصائية والكشف عن الفساد في المجتمع، من خلال إطلاق الحرية لوسائل الإعلام ومساعدتها على القيام بدورها الرقابي Help the media to play the watchdog role .

• زيادة المنافسة بين وسائل الإعلام :

إذ يميل الرأي العام إلى أن يصبح أكثر أنجذابا نحو وسائل الإعلام، التي تحظى بالاهتمام بسبب دورها في نشر التقارير الاستقصائية، وبالتالي تحدث المنافسة بين مختلف الوسائل Increases competition among the media .

• التسبب في زيادة المبيعات Brings about an increase in sales :

بسبب أن القصص الاستقصائية تميل إلى زيادة اهتمام الرأي العام، من تفضيل القراءة أو الإصغاء إلى التقارير الاستقصائية، وهذا الاهتمام، سوف يجذب المعلنين أيضا.

• توسيع مجال حرية الصحافة widen the scope of journalistic freedom :

إذ أن المحرر الاستقصائي لديه القدرة على استكشاف مجالات وأماكن متعددة في سبيل البحث عن الحقائق.

• التسليح بالمهارات من أجل الاستمرار في الاتصال بالمجتمع :

أي إلزام الصحفيين والمؤسسات التي يعملون بها، بضرورة تنمية مهاراتهم من أجل الاستمرار في الاتصال بالمجتمع، حيث تكون المؤسسات الإعلامية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للاحتفاظ بجمهور القراء والمعلنين لديها.

• تغذية عملية التطور في المجتمع :

بالتأكيد على أن الأموال العامة funds : لم يتم اختلاسها، وأن شاغلي الوظائف العامة يكرسون أنفسهم لعملهم، مع تقديم الاحتياجات التي يطلبها الشعب إلى اهتمام الحكومة القائمة، فإن جوهر الصحافة الاستقصائية يتمثل في الكشف عن

المعلومات التي تهم الرأي العام، وهذه المعلومات تم تحديدها ، لتشمل :

❖ كشف أو فضح جريمة أو جنحة خطيرة .

❖ حماية الصحة والأمن العام.

❖ حماية الرأي العام من أن يتعرض للتضليل من خلال بعض البيانات الصادرة عن بعض الأفراد أو المنظمات.

❖ الكشف عن الفساد والمشاكل التي يمكن أن تثير اهتمام الرأي العام. وكذلك جشع الشركات الكبرى ونفاق الأشخاص الذين في السلطة.

الفصل الثالث

المداخل النظرية المفسرة

للصحافة الإستقصائية

المدخل الرقابى لوسائل الإعلام:

يرى هذا المدخل أن الصحافة تتميز على مدى تاريخها عن وسائل الإعلام الأخرى بقدرتها على ممارسة الوظيفة الرقابية Watchdog ، والنقدية Critical من خلال قيامها بنقد السياسات والتوجهات القائمة ، وطرح الرؤى البديلة التى تستهدف إصلاح أوضاع المجتمع وتطويره جتنباً إلى جنب مع قيامها بمراقبة أداء هيئات الدولة ومؤسساتها المختلفة ، والكشف عن أوجه القصور والانحرافات التى تشوب أداء هذه المؤسسات والمسؤولين عنها.

وتعد هذه الوظيفة امتداداً لمفهوم السلطة الرابعة Fourth Estate ، أى أن وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيباً على كل ما يدور فى المجتمع من مداخلات ومخرجات ، بما فى ذلك مراقبة المؤسسات الإجتماعية النافذة فى المجتمع (Jenieferwhitten,2009,McLeod Douglas,1989) ، إذ يربط العديد من الباحثين بين الوظيفة والدور الرقابى الذى تلعبه وسائل الإعلام ، وبين حركة التغيير والإصلاح التى يشهدها المجتمع على اعتبار أن هذا الدور يعد رافداً أساسياً فى حركة التغيير والتحديث والتطور الديمقراطى .

كما يصف البعض وظيفة المراقبة بالمثل النموذجى لقوة ونفوذ الصحافة فى متابعة من فى السلطة ، خاصة المسؤولين الحكوميين للمسائلة عن تصرفاتهم (Marsha A.Ducey,2011:ix-14)، فالوظيفة الرقابية للصحافة تمتد بجذورها إلى النظريات الكلاسيكية الخاصة بالليبرالية الديمقراطية ، التى تتناول الدور الذى تضطلع به وسائل الإعلام فى المجتمع ، ووفق هذه الرؤية ، فإن المهمة الأولية للصحافة تتمثل فى القيام بدور رقابى على الحكومة والبحث عن أية انتهاكات لدى ممارسة السلطة العامة ، وتعرية الفساد فى المجتمع ، وتزويد المواطنين بالمعلومات الكافية لتساول الشئون العامة.

ويقال أن القيام بالدور الرقابى ، يتطلب الملكية الخاصة لوسائل الإعلام ، نظراً لأن أية سيطرة مالية من جانب الحكومة على وسائل الإعلام ، سيحد من قدرتها على الاستقلال وتقديم الصحفيين لأنماط من الصحافة ذات الخصائص المتميزة ، وبالنسبة

لمن يدافعون عن هذا المدخل في هذه المرحلة الراهنة، فإن إعداد التقارير في الصحافة الإستقصائية، قد أصبح المثال النموذجي للمساهمة التي تشارك بها الصحافة في الحياة العامة (Charles.Raphael, 1997:26)، وهو السبب الرئيسي الذي يفرض تحرير وسائل الإعلام من الخضوع لأية قيود.

فعلى سبيل المثال يتساءل ستيفن هولمز Stephen Holmes (1990:51)، عن ما إذا كانت جميع القيود، يمكن أن تحول الصحافة إلى مجرد منتدى محايد لتبادل الأفكار، وهو ما يعمل على الحد من قدرتها على القيام بالدور الرقابي المزعج بالنسبة للمؤسسات الحكومية والخاصة التي تتورط في بعض الانحرافات وقضايا الفساد، واعتبرت بعض الدراسات (PatrickLee, 2003) أن زيادة توجه الصحف نحو توسيع دورها الرقابي والنقدي وقيامها بالتعبير عن احتياجات الجماهير وهمومها في مواجهة السلطة السياسية وتحول الصحف من نمط تيار الصحف السائدة Mainstream إلى نمط صحافة المواطن Civic Journalism، يعد الضمانة الأساسية للحفاظ على صناعة الصحافة التقليدية، وتطويرها، وتعميق قدرتها على المنافسة في مواجهة البدائل الإلكترونية المستحدثة.

كما تمثل الصحافة الغاضبة Outrage journalism عنصراً محورياً وظيفية الرقابة للسلطة الرابعة، وغالباً ما يتم تقديمها باعتبارها الركن الأساسي في الديمقراطية الليبرالية ليس من جانب الصحفيين وحدهم، وهذا المفهوم يبدو واضحاً بدرجة ملحوظة منذ أن قام شولتز Schultz (1998: 17-332) بصياغته في كتابه، وقد تم تطويره بإعتباره مبدأ للرقابة غير الرسمية informal regulatory principle لدى ممارسة الصحافة والسياسات الديمقراطية.

مفهوم الرقابة The Watchdog Concept:

تؤكد نظرية صحافة الرقابة أن الصحافة يتعين عليها أن تقوم بانتقاد Criticize وتقييم evaluate أداء الحكومة والمؤسسات الأخرى، وذلك من أجل التأكد من أن أحداً لم يتورط في الفساد، أو يتجاوز مهام منصبه والصحافة الحرة يمكنها أن تقوم بدورها الديمقراطي بتقديم المعلومات المفيدة للناخبين، من أجل تشجيع الرأي العام على النقاش، ونظراً لأن الدور الأساسي للحكومة ينحصر في حماية حرية المواطنين،

فإنه ستكون هناك حاجة إلى نمط من الرقابة لحماية المواطنين من أية انحرافات. Deviation لدى ممارسة الحكومة دورها الأساسي -Lichtenberg, 1990:102 (135). فالفكرة الرئيسية لنظرية الرقابة للصحافة تتمثل في أن الصحافة يتعين عليها أن تقوم بحماية المواطنين من أية انتهاكات يمكن أن تقوم بها الحكومة أو الأفراد الآخرين من ذوي النفوذ أو المؤسسات في المجتمع.

ويرى ألكسندر ميكل جون Alexander Meikle john، أن المواطنين وبالتحديد صانعي القرار السياسي Decision makers في أي نظام ديمقراطي، بحاجة إلى مجموعة متزايدة من المعلومات، لكي يتم اتخاذ قرارات سياسية، تتسم بالوعي بمشكلات المجتمع، ويعتقد ميكل جون أن الصحافة تقوم بدور الرقيب لمصالح المجتمع، إذ تقتطع وتقتطع وتقتطع السلطة الحكومية القائمة (GretaK. Weiderman, 2009:42)، وهي بذلك تعبر، تعبيراً مباشراً عن دور الصحافة كسلطة رابعة Fourth Estate، ومفهوم السلطة الرابعة يدافع عن فكرة استقلال وسائل الإعلام، ويؤكد هذا المنظور لوسائل الإعلام أنها تعبر عن مصالح الشعب، وليس مصالح المجموعات التي تتمتع بالنفوذ والسيطرة في المجتمع (Donohue, et. al, 1995: 115-132)، ويوضح أسستون ورفاقه Stone, et. al (1997:86-102) أن واضعي النظريات في مجال الإعلام يشيرون إلى عمال إذا كانت الرقابة من بين الوظائف التي تقوم بها الصحافة من عدمه، بإعتبارها أنها تمثل النخبة في المجتمع، وأن الصحافة تقوم بدور الوسيط بين الشعب والنخبة، وتمتد جذور نظرية الدور الرقابي للصحافة إلى نظرية الحرية الخاصة بالصحافة، التي تتضمن عدد من الفروض الأساسية، هي:

❖ أهمية الأفراد.

❖ الاعتماد على قوة العقل والتصرف العقلاني في المجتمع، أي أن كل التصرفات التي تقوم بها السلطة يجب أن يتم تأطيرها في حدود المنطق السليم.

مفهوم الحق الطبيعي Concept Of natural right

❖ حرية التدين والتعبير، وهو ما أصبحت الصحافة جزءاً منه.

والفكرة المحورية من تلك النظرية تبلور في أن الناس يريدون أن يتعرفوا على الحقائق، باعتبار أن السبيل الوحيد للوصول إلى الحقيقة، ينحصر في مفهوم حرية الرأي في سوق الأفكار marketplace of ideas، والغرض الأخير من هذه المجموعة يتمثل في أن الفكرة الأكثر موضوعية، أو الرأي الذي سوف يتفوق على غيره من الآراء، سيكون الرأي الأكثر قبولاً من أغلبية المواطنين. وبعبارة أخرى، فإن حرية الصحافة تبدو ضرورية لحصول المواطنين على المعلومات التي يحتاجونها، لكي يتم اتخاذ قرارات بالتصويت تستند إلى معلومات (Glowaki, 2004: 40-54)، وتشتمل نظرية الحرية على اثنتين من الأفكار الرئيسية عن مسئولية الصحافة، هما: على الصحافة أن تقدم المعلومات إلى الرأي العام، وأن تمارس دوراً رقابياً في النظام الديمقراطي، من خلال التأكد من أن المسؤولين في الحكومة، لا يتورطون في أية تجاوزات خاصة بالمناصب التي يشغلونها، أو يرتكبون impinge أية انتهاكات للحقوق الطبيعية للأفراد.

فنظرية الحرية الخاصة بالصحافة ومفهوم الرقابة يتضمن كل منهما فكرة أن الصحافة لها الحق والواجب في تقديم فحوص تزيد على الفحوص القانونية لنشاط الحكومة، وبالفعل ووفقاً لما ذكره سيبرت Siebert في كتابه الصادر عام 1956: إن الصحافة تعمل على إبقاء المسؤولين في الحكومة بعيداً عن التورط في أية انتهاكات تتجاوز سلطاتهم، وتمارس الصحافة دوراً رقابياً على الأعمال الحكومية في أي نظام ديمقراطي، أو حتى اليقظة Vigilant من أجل تسليط الضوء وتحديد أية تجاوزات في ممارسة السلطة، ولكي تتم ممارسة هذه الوظيفة بصورة كافية، يتعين أن تتمتع الصحافة بالحرية الكاملة، وعدم التورط لسيطرة السلطات التي يفترض أن تمارس الرقابة عليها (Greta K, 2009: 43-44).

وفي حين تمتد نظرية الحرية إلى العصور القديمة، إلا أنها شهدت توسعاً ملحوظاً خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، وقد تغيرت تلك النظرية من الارتباط بالمبادئ السلطوية Authoritarian المستبدة إلى المبادئ الليبرالية، وقدم ثلاثة من الباحثين الإنجليز وأحد الأمريكيين المساهمة باتجاه هذا التغيير، وهؤلاء الثلاثة هم جون ميلتون John Milton في القرن السادس عشر (كان جون ميلتون 1608 - 1674، شاعر الثورة الإنجليزية التي أطاحت بالملك شارل الأول وأعدمته، وأقامت

حكما جمهوريا لم يستمر إلا فترة لم تزيد على ستة عشر عاما تقريبا ، بقياد
كروموويل ، الذي عادت الملكية إلى بريطانيا بعد وفاته) ، وجون إرسكين n .
Erskine ، وتوماس جيفرسون Thomas Jefferson في القرن الثامن عشر ، فضلا
عن جون ستيورات ميل John Stuart Mill ، في القرن التاسع عشر ، وكتب ميلتون
مؤيداً حرية التفكير، وناقش ضرورة أن يميز الناس بين الحق والباطل لدى مواجهه
أفكار ومعتقدات الآخرين.

وقد تطورت نظرية ميلتون في مرحلة لاحقة ، وأصبحت الآن تمثل أهم مفاهيم
السوق المفتوحة للأفكار ، وعملية التصويب أو التصحيح الذاتي self righting
process ، وهو ما يعنى أنه في السوق الحرة للأفكار وبدن تدخل الحكومة ، فإن
الحقيقة سوف تبرز بصورة حتمية ، في حين تموت الأفكار الزائفة ، بينما ناقش
توماس جيفرسون أن الشخص يمكن أن يقدم على التوصل إلى تقديرات judgments
سيئة وغير سليمة ، فإن المجموعات قد تتوصل بالضرورة إلى أفكار صائبة .

وقد أوضح جيفرسون مفهوم الرقابة عندما رأى الصحافة ينبغي أن تكون حرة
من سيطرة الدولة ، وذلك من أجل انتظام الحكم الديمقراطي بصورة مناسبة ، بل ربما
أعلن جيفرسون أن الدولة لا يمكنها أن تنصل من تحمل نتائج الانتقادات التي توجه
إليها ، وقد ناقش جون ستيوارت ميل أهمية تمتع الأفراد بحرية التعبير ، واعتقد ميل أن
من المهم أن يتم التعبير عن الآراء مع مواجهة التحديات الناجمة عنها ، فضلا عن
الدفاع عنها ، وذلك من أجل التوصل إلى الحقيقة.

ويؤمن واضعو النظريات المتعلقة بالحرية بأنه بعيداً عن تعدد الأصوات في
الصحافة ، وبينما تصل بعض المعلومات الزائفة إلى الرأي العام ، فإن الحكومة لا
تتمتع بالحق في فرض أية قيود على المعلومات ، وإذا أقدمت على خطوة من هذا
النوع ، فإنها قد تفرض قيوداً على المعلومات التي قد تكون مهمة للحكومة ذاتها.

في الغالب تعرضت نظرية الحرية لانتقادات حادة ، وذلك بسبب دفاعها عن حرية
التعبير غير المقيدة ، التي يجب أن تتوازن مع الحقوق الأخرى ، مثل ، الحق في الحفاظ
على خصوصية الأفراد ، وكذلك الأمن القومي على وجه الخصوص ويتمثل الحل غالباً
في المجتمعات التي تعترف بحرية الصحافة ، في عدم السماح للحكومة بأن تبادر إلى
فرض القيود أو الرقابة على الصحافة.

ولكن يتعين على الحكومة أن تترك الصحافة تتحمل المسؤولية أمام القانون .
بسبب أية تداعيات قد تتعرض لها بعد النشر، خصوصا إذا ما كان يمس الأمن
القومي، أو حقوق الأفراد الآخرين، أو تعارض المادة المنشورة مع الشرعية القائمة في
المجتمع (McQuail, 2000: 129).

وهناك انتقاد آخر يوجه إلى نظرية الحرية، ويتمثل هذا النقد في أن تلك النظرية
تتحدث عن حقوق الصحافة، ولكن دون الحديث عن مسؤوليات الصحافة، ومن هنا
تحل نظرية المسؤولية الاجتماعية بصورة عامة، كبديل عن نظرية حرية
الصحافة، وتنادي نظرية المسؤولية المجتمعية بأن تستخدم الصحافة مواردها بطريقة
تتسم بالأخلاقية والمسؤولية .

تاريخ الدور الرقابي للصحافة:

يعد الدور الرقابي للصحافة واحداً من أقدم الأدوار المنوطة بالصحافة، ويرجع هذا
الدور، إلى إعلان إدموند بورك Edmund Burk's في القرن السابع عشر، عندما
أكد أن الصحافة أصبحت السلطة الثالثة Third Estate (في تلك الفترة لم تكن
المجالس النيابية قد تبلور دورها المعروف، بل كان الملك يمارس السلطة التنفيذية
والتشريعية في نفس الوقت، وذلك على جانب رجال الدين، الذين كانوا بمثابة
السلطة الدينية والروحية في المجتمعات الأوروبية حتى اندلاع الثورة الفرنسية في نهاية
القرن الثامن عشر تقريبا).

وفي القرن الثامن عشر ظهرت مجموعة من الخطابات طالبت بضرورة أن تتمتع
الصحافة بالحرية، وعرفت تلك الخطابات باسم خطابات كاتو Cato's Letters،
وقد أعيد طبع وقراءة تلك الخطابات مرات عدة في أمريكا التي كانت إحدى
المستعمرات التابعة للتاج البريطاني في تلك المرحلة، وقد أثرت بصورة ملموسة في
الثورة الأمريكية American Revolution، وقد عبرت خطابات كاتو عن
الالتزامات التي يجب أن تتقيد بها الصحافة، والحقوق التي يمكن أن تتمتع بها، لدى
المشاركة في النقد السياسي، ولدى التنديد بالإجراءات التي تتخذها السلطات
العامة، والتي يمكن أن تلحق الضرر بمصالح الشعب، وكذلك لدى الكشف عن
فساد المسؤولين في الحكومة (Levy, 1985: 117).

وقد أدت تلك الخطابات إلى ترسيخ الفكرة الأمريكية عن أن تصبح الصحافة السلطة الرابعة Fourth Estate في المجتمع الحديث ، أو الرقيب على الحكومة لصالح الشعب ، وخلال حروب الثورة الأمريكية أثارت الصحافة الأمريكية اهتمام القراء عن الممارسات المستبدة tyranny للحكم البريطاني والانتهاكات التي تمارس ضد الشعب الأمريكي في المستعمرات ، ونصبت الصحافة نفسها كصوت للشرعية ضد السلطات المتعسفة للحكم البريطاني .

وبالرغم من استمرار النقاش ، حتى أدرك واضعو وثيقة الحقوق Bill of Rights أن هناك حاجة إلى إدخال التعديل الأول على الدستور The First Amendment الذي أدخل على الدستور الأمريكي ، واعتبر المشرعون الأمريكيون أن الاستقرار الدستوري في الولايات المتحدة ، يمكن أن يمثل ضمانا لقوة الصحافة لكي تمارس الرقابة على الحكومة ، وقد كانت الصحافة الأمريكية خلال الحقبة الاستعمارية الكولونالية أداة للرقابة القوية على السلطات السياسية في المستعمرات ، كما قامت الصحافة بدور رقابي بالغ القوة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

في سنوات عام 1830 ، وحتى سنوات 1870 ، فقد اتجهت الصحف إلى توسيع الدور الرقابي الذي تضطلع به ، لكي تتحول من مجرد مراقبة الحكومة ، إلى الكشف عن المشكلات التي تحدث داخل المؤسسات القوية في المجتمع الأمريكي .

وقد كانت الصحف الأمريكية الرخيصة الثمن أولى الصحف الأمريكية التي تتمتع بنسبة مرتفعة من القراء ، واعتبر معظم محرري تلك الصحف أن ، أن عليهم إنجاز واجب ينحصر في تقديم الأخبار وكشف الانتهاكات التي تصدر عن المسؤولين ، دون التقيد بخدمة أي من الأحزاب السياسية أو الطبقة التي تعمل بالتجارة والاستثمار mercantile class (Dicken-Garcia, 1989:106).

وقد بدأت الصحافة الصفراء yellow journalism خلال سنوات عام 1890 ، وتعتبر هذه الصحافة بمثابة ميلاد لإصلاح الصحافة في الولايات المتحدة ، بما في ذلك الكشف عن الفساد في الحكومة ، وقد كشفت الصحافة التي تقوم بدور رقابي في تلك الفترة عدداً من الفضائح المشينة ، بما في ذلك فضيحة حلقة الويسكي Whiskey Ring ، وترتبط تلك الفضيحة بقيام عدد من الشركات التي تقوم بتقطير الويسكي في الولايات المتحدة ، بتقديم رشاوى إلى المسؤولين في الحكومة

الأمريكية، من أجل التهرب من الخضوع للضرائب الفيدرالية المفروضة على المواد الكحولية ، وكشفت الصحافة أيضا عن شراء أصوات الأعضاء في الكونجرس بمجاسيه لحساب شركة باسيفيك يونيون للسكك الحديدية Pacific Union Railway (تعد من أكبر شركات السكك الحديدية في العالم، وتدير شبكة من السكك الحديدية تقدر ما يقرب من عدة مئات من الأميال، وتعمل على الساحل الغربي الأمريكي المطل على المحيط الهادى).

وتعد السنوات التي ظهرت فيها صحافة الكشف عن الفساد Muckraking، بمثابة مرحلة الذروة في ممارسة صحافة الرقابة في الولايات المتحدة، نظراً لأن الصحافة استهدفت بوضوح أن تثير رد فعل الشعب الأمريكي، ضد التجاوزات الحكومية والفساد في كفاءة مستويات السلطة.

وقد كان الصحفيون العاملون في صحف التنقيب عن الفساد يبحثون عن الفساد ويتمكنون من اكتشاف الفضائح في معظم الأحوال، إذ كانوا يهدفون إلى تقديم المعلومات المفصلة عن انتهاكات السلطات ، مع الإيعاز برّد فعل صادر عن الرأى العام، الذى تمكن هؤلاء الصحفيون من الكشف عنه ، والنموذج الأكثر شهرة، يرتبط بكتاب أوبتون سنكلير Sinclair Upton الصادر عام 1906، والذي حمل عنوان الغابة The Jungle، وقد وصف أوبتون في هذا الكتاب الظروف التي تفتقر إلى العقلانية، التي تتم فيها عمليات تعليب وتغليف المنتجات الغذائية في المصانع بالولايات المتحدة حينذاك ، وقد بدأت المجالات الشعبية في استقصاء هذه القضية لدى كل من الحكومة ومصانع التعبئة والتغليف، وقد نشرت مجلة ماك لوري McClure سلسلة التحقيقات الاستقصائية التي أعدها إيدا تاربيل Ida Tarbell بعنوان، تاريخ شركة ساندرد أويل History of Standard Oil Company، وذلك في عام 1904، وكشفت تاربيل عن الممارسات التي تفتقر إلى الرحمة، تجاه الشركات الأخرى المنافسة في عالم إنتاج النفط الخام، أو ضد العاملين، التي ارتكبتها جون دينيد روكفلر، والعنصر الأكثر أهمية خلال سنوات صحافة التنقيب عن الفساد، يتمثل في إدراك الكتاب أن الرأى العام ، سوف يتمكن من تصحيح الأمراض التي يعاني منها المجتمع، بمجرد أن تقوم صحف الفضائح والفساد بالكشف عن تلك الانحرافات .

أدت القرارات التي اتخذتها المحكمة العليا في الولايات المتحدة خلال سنوات السبعينيات، إلى تعزيز الدور الرقابي الذي تضطلع به الصحافة في المجتمع الأمريكي، فالبعض من القضايا التي فصلت فيها المحكمة تعلق بالأمن القومي الأمريكي، والتعقيدات الخاصة بتغطية حرب فيتنام، وكذلك فضيحة ووترجيت، وأوراق البنتاجون.

وقامت الصحافة بدورها الرقابي من خلال الكشف عن حقائق الحرب في فيتنام في القضية التي حملت اسم أوراق البنتاجون (أي مجموعة الوثائق الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية)، وقد كانت الأوراق بمثابة وثائق سرية Classified، تتضمن تقارير وزارة الدفاع عن الحرب في فيتنام، والدور الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، وكشفت الوثائق عن تعمد المسؤولين في الحكومة الكذب عن التورط في حرب فيتنام، وقد قامت المجموعة المكلفة بإعداد تاريخ عن حرب فيتنام، بإعداد 7000 صفحة، يضمها 46 مجلداً من الوثائق التي توضح كيفية تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام (JR.Powe, 1991:97-102).

وقد أقدمت كل من صحيفتي نيويورك تايمز وصحيفة واشنطن بوست على إعداد تقارير صحفية تتضمن بعض الحقائق الواردة في تلك الوثائق، وشكلت تلك القضية سابقة قضائية في التاريخ الأمريكي، حيث قررت المحكمة أنه ليس بمقدور الحكومة الأمريكية أن تمارس حظراً مسبقاً على نشر المعلومات، أو تمنع الصحف من نشر المعلومات التي يمكن أن توصف بالسرية، ما لم تقدم الحكومة أدلة كافية على أن الأمن القومي للولايات المتحدة يمكن أن يتعرض لتهديدات وشيكة، وقد ردت الحكومة بأن الاستمرار في نشر المعلومات عن أوراق البنتاجون، يجب أن يخضع للمنع نظراً للأضرار البالغة التي تتعرض لها علاقات الولايات المتحدة مع عدد من الدول، بالإضافة إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي (تضمنت تلك الوثائق الكشف عن انجوانب الخفية من العلاقات العسكرية والسياسية مع عدد من الدول الأوربية منها فرنسا التي كانت تحتل منطقة الهند الصينية في جنوب شرق القارة الآسيوية، فضلاً عن العلاقات مع بعض القوى الآسيوية المجاورة لفيتنام، والتي ساهمت بصورة غير معلنة في دعم المجهود الحربي الأمريكي، ولم تكن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتم إزاحة الستار عن تلك الأسرار).

ولكن بالرغم من الدفع التي قدمها ممثلو الحكومة الأمريكية، إلا أن أغلبية آراء القضاة في المحكمة، أصرت على تقديم الحكومة لأدلة موثقة تبرر أي حظر مسبق على نشر أية معلومات من أوراق البنتاجون، وغيرها من الوثائق التي توصف بالسرية والحساسية، ونظراً لأن الحكومة لم تقدم ما يكفي من الأدلة لتبرير الطلب الذي تقدمت به، فقد قررت المحكمة العليا رفض طلب الإدارة الأمريكية، وخلال الفترة التي لم تقرر فيها المحكمة العليا في الولايات المتحدة، أن تتخذ قراراً بالانحياز إلى حرية الصحافة، أو منح الأولوية للأمن القومي الأمريكي، فقد تخوف كبار المسئولين في صحيفة نيويورك تايمز من خسارة تلك القضية، ومن ثم تقدموا بطلب أقل طموحاً، من أجل أن تحصل المحكمة فيما إذا كان لدى الحكومة من المبررات الكافية، لكي تفرض حظراً مسبقاً على نشر أية معلومات، وفي تلك الحالة المتعلقة بذلك القضية على وجه الخصوص.

تعد فضيحة وترجيت نموذجاً أكثر بروزاً يكشف عن الدور الرقابي الذي تضطلع به الصحافة، بالرغم من أن الصحافة لم تعمل بمفردها على إسقاط الرئيس الأمريكي حينذاك ريتشارد نيكسون، وقد عملت الصحافة على ترديد أصداة التحذيرات التي انطلقت في المجتمع الأمريكي، بشأن المخاطر التي تتعرض لها الديمقراطية الأمريكية، من جراء الممارسة المشوهة للمنافسة الحزبية التي تورط فيها الرئيس القائم آنذاك، ومن ثم تابع Scrutinize الرأي العام باهتمام تصرفات الرئيس الأمريكي، وقد قام كل من بوب وود وراي، وكارل بيرنشتاين بالبحث الدقيق dug deep عن تورط الرئيس نيكسون في السطو والتجسس على مقر الحملة القومية للحزب الديمقراطي في مينى ووترجيت (الذي ترجع إليه تسمية تلك الفضيحة) في الانتخابات التي كانت مقررة عام 1972، ولم تحاول أي من الصحف الأخرى أن تشارك في تغطية الفضيحة حتى شهرى يناير وفبراير من عام 1973.

وقد رأى بعض الباحثين أن عدم مشاركة الصحف الأمريكية الأخرى في تغطية وقائع فضيحة وترجيت، يرجع إلى الدور الرقابي المحدود الذي تضطلع به الصحافة الأمريكية خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي.

نستخلص من ذلك، أنه خلال السنوات الأربعين الماضية تابع الأمريكيون نماذج من أفضل وأسوأ أنماط الصحافة الرقابية في الولايات المتحدة، والنموذج الأفضل في هذا

الصدد ، يتمثل فيما قام به كل من بوب وود ووراد وكارل بيرنشتاين ، لدى تغطية ، فضيحة ووترجيت لحساب صحيفة واشنطن بوست ، ففي يونيو من عام 1972 ، قام فريق من المخبّرين المتخصصين في المراقبة والتجسس وبموافقة شخصية من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون باقتحام مقر اللجنة القومية للحزب الديمقراطي في مجمع مباني وترجيت (في يونيو عام 1972) ، وكانت خطة التجسس بزرع أجهزة في المكتب ، ولكن تم اكتشاف المخبّرين والقي القبض عليهم ، وبمساعدة من مصدر لم يكشف عن هويته الحقيقية ، وأطلق عليه لقب ، الحلق العميق Deep Throat ، فجر كل من بوب وود ووراد وكارل بيرنشتاين ، واحدة من أكبر وأهم وأخطر القصص السياسية في جميع العصور ، وقد حققت شهرة طاغية لكل منهما ، وأشارا إلى أن ما حدث في وترجيت لم يكن قضية منعزلة ، وقدا تفصيل عن عمليات التجسس والألاعيب القذرة التي تورطت فيها إدارة ريتشارد نيكسون ، وبسبب تلك الفضيحة ، أصبح نيكسون أول رئيس أمريكي يتقدم باستقالته ، وأصبح كل من بوب وود ووراد وكارل بيرنشتاين بمثابة نموذج للصحافة الرقابية ، بل إن ما قاما به كل منهما يمثل الصحافة الاستقصائية كما ينبغي لها أن تكون ، ومن ثم تسليط الضوء على الأخطاء والانتهاكات التي يتورط فيها أصحاب النفوذ في المجتمع ، والأمرا المثير للسخرية أن عدد الصحفيين عام حتى 2011 يكاد يقترب من عدد الصحفيين إبان اندلاع فضيحة ووترجيت ، بالرغم من زيادة عدد سكان في الولايات المتحدة بنسبة لا تقل عن 50٪ خلال الفترة بين عامي 1972 - 2011 ، أي أن الزيادة في عدد السكان ، لم تقابلها زيادة موازية في عدد الصحفيين

وقد حدث الإخفاق في الوظيفة الرقابية للصحافة في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر ، وخلال الأشهر التي سبقت الحرب على العراق ، فالمقالات الوثائقية التي يعدها بعض الصحفيين مثل بيل موير Bill Moyer في مقاله شراء الحرب Buying The War ، وكذلك القصص الإخبارية في بعض الصحف ، التي أقبل على قراءها الصحفيون والتي نشرت في مرحلة لاحقة من أجل توثيق فشل الصحافة في القيام بالدور الرقابي ، وكما كتب ريم ريدر Rem Rieder (2004:6) ، المشرف على تحرير تقرير مراجعة الصحافة الأمريكية American Journalism Review لعام 2004 ، والذي تناول فيه التغطية الصحفية ، التي كان من المفترض أن تتم لقضية أسلحة الدمار الشامل في العراق وفضيحة انتهاك حقوق

الإنسان في سجن أبو غريب بالعراق، باعتبار أن عدم تغطية هذه الوقائع، تمثل أوجهاً من القصور الذي عانت منه الصحافة الأمريكية، وأن من المهم أن لا يتكرر ذلك مرة أخرى، مع ضرورة تحديد أسباب هذا القصور، وهناك الكثير من الدروس المهمة التي يجب أن يتم استيعابها، وهي دروس يمكن أن تمنع مثل هذا الفشل من جانب الصحافة خلال المستقبل.

نقد المدخل الرقابي للصحافة:

في حين أن الدور الرقابي للصحافة، يعد واحداً من أقدم المبادئ المعروفة في الصحافة وأكثرها احتراماً، إلا أنها تخضع خلال السنوات الأخيرة لانتقادات حادة ومتابعة مدققة من الباحثين، بل يرى الباحثون ومنهم ستون ورفاقه أن الرأي العام لم يعد يقتنع بدور وسائل الإعلام كرقاب، ولذا لم يعد يساند هذا الدور (Stone, et.al, 1997:86-103)، في حين يرى شودسون (Schudson, 2004:1231-1238) أن تغطية وسائل الإعلام لفضيحة وترجيت، لم تبرهن على الاضطلاع بقوة الدور الرقابي، إذ أن صحيفة وحيدة (هي صحيفة واشنطن بوست) وليست الصحافة الأمريكية، هي التي قامت بالدور الرقابي.

كما رأى شودسون أن الكونجرس ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI ساعدا الصحافة في القيام بالدور الرقابي، إذ أن الكثيرين من الصحفيين كانوا يبدون الكراهية والاحتقار للرئيس نيكسون.

ويرى منتقدو الدور الرقابي للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام، أنه منذ فضيحة وترجيت فإن الصحافة لم تمارس الدور الرقابي، الذي ارتبط بالشهرة التي حققتها في هذا الصدد، وقد حدد فرانكي (W. Francke, 1995:109-121) العديد من العوامل التي عملت على الحد من فعالية تأثير الدور الرقابي للصحافة، وتشمل تلك العوامل: التعارض بين القواعد المهنية Professional Norms، والمبيعات المحققة من الصحف، ودرجة الثقة التي تتمتع بها كل صحيفة على حدة، والأرباح التي تحققها كل مؤسسة صحفية أو تسعى إلى تحقيقها، وكذلك القيم التي تحدد صلاحية الأخبار للنشر، ومدى كفاءة العناصر الصحفية التي تعمل في كل صحيفة على حدة.

ويرى منتقدو الدور الرقابي للصحافة ، أن الصحافة لم تمارس هذا الدور خلال سنوات الحرب الباردة ، وقد لخص بوب جيلز Bob Giles (3:2001) ذلك بصورة مناسبة بقوله : أنه خلال الحرب الباردة فقد دفع الشعب الأمريكي ثمنًا باهظًا للحفاظ على سرية المعلومات ، والخداع التي تم استخدام كل منهما ، من أجل تبرير الأعمال الحربية ، بينما فرضت الصحافة الأمريكية رقابة ذاتية على ما تنشره ، ولم تكن الصحافة راغبة في التحدي أو معارضة التفسير الرسمي للأحداث.

وهناك قضايا أخرى تجاهلتها وسائل الإعلام بدرجة كبيرة خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي ، بما في ذلك كارثة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة ، وقضية إيران - كوندرا Iran - Contra affair (فضيحة إيران كوندرا التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن الماضي ، عندما استخدمت إدارة الرئيس الجمهوري رونالد ريغان حصيلة شحنات السلاح السرية التي حصلت عليها إيران من الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب مع العراق ، في تمويل عمليات المجموعات اليمينية المسلحة المناوئة لنظام حكم جبهة السانديتسا اليسارية في جمهورية نيكاراغوا بأمريكا الوسطى ، إذ كانت واشنطن ترفض وجود دولة يسارية أخرى في أمريكا الوسطى إلى جوار كوبا ، وهو ما قد يشجع الدول الأخرى على التوسع في تطبيق النظم اليسارية في السياسة والاقتصاد ، خاصة أن تلك الدول التي تعرف بإسم جمهوريات الموز ، تعتبر مرتعا للاحتكارات الأمريكية الكبرى).

وكما أشار إلى ذلك ستانلي كوهين Stanley Cohen في كتابه الصادر عام 1989 ، فإن جماعة الضغط التابعة لشركة S and L Lobby استطاعت استغلال الثغرات في القوانين الفيدرالية والإجراءات الرقابية في الولايات المتحدة ، ومن ثم أصبحت الحكومة في قبضة تلك المجموعة التي تعبر عن مصلحة شركة S.L. ، ولم يعد بمقدور الصحافة الرقابية سوى ترديد انتقادات غير معننة whimper (22:1989) ، وبدلاً من نشر أية قصص إخبارية عن المأزق الذي تعرض له المستثمرون والمودعون لدى شركة S.L. ، على الصفحات الأولى من الصحف الأمريكية ، فقد فضلت تلك الصحف دفن buried تلك الأخبار في الصفحات المخصصة للشؤون المالية والاستثمارية.

وأحد الأسباب التي توضح ضعف الدور الرقابي لدى الصحف الأمريكية خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي ، يرجع إلى طبيعة العلاقة التي ربطت بين الرئيس

الأمريكي السابق رونالد ريجان والمؤسسات الصحفية في الولايات المتحدة، ونظراً للملاحظات اللاذعة والمستفزة من جانب ريجان Reagan، فقد كان من المسموح فقط للصحفيين بتوجيه أسئلة إلى الرئيس ريجان في المؤتمرات الصحفية الرسمية. وقد خصصت مقاعد محددة للصحفيين وكان عليهم أن يجلسوا بهدوء، دون أن تتاح لهم الفرصة لإثارة أدنى قدر من الإزعاج، وكان يتم استدعاء كل منهم على حدة لكي يوجه السؤال الذي سبق تقديمه إلى معاوني ريجان قبيل بدء المؤتمر الصحفي، كان يتمكن ريجان من إعداد إجابة مناسبة مع مساعديه، ولم يكن من المسموح للصحفيين المعتمدين لدى البيت الأبيض: الوقوف والصراخ أثناء توجيه الأسئلة، في محاولة لإثارة الاهتمام من جانب الرئيس، وفق الطريقة القديمة للمنافسة بين الصحفيين في الحصول على إجابة، قد تشكل سيقاً صحفياً لكل منهم على المستوى الشخصي أو للمؤسسة التي يعملون بها (Kurtz, 1996: 189)، وقد استخدم ريجان روح الدعاية والكاريزما الشخصية المتوفرة لديه، في السخرية من الصحافة، ومن ثم تحويل الصحافة من أدوات للرقابة الشعبية Watchdogs، إلى مجرد أدوات هادئة أليفة ومطبعة Lapdogs لاثير المتاعب (تعني الكلمة الكلاب الأليفة التي تتميز بالهدوء، ولا تسبب الإزعاج لأصحابها على الإطلاق).

ونظراً للشعبية التي كان يتمتع بها ريجان، فإن الصحافة كانت ترفض توجيه أية انتقادات إليه، حتى لا تصبح الصحافة موضعاً للسخرية والاستهجان من الأمريكيين، وبالمثل ما كان ريجان يوصف بأنه "Teflon President" بسبب شعبيته، حتى مع المتابعة الدقيقة لأعماله وقراراته من جانب الصحافة، بل كانت مؤشرات شعبيته وتأييده من جانب الأمريكيين، عندما توجه الانتقادات إليه من الصحافة.

وبالمقارنة مع العلاقة مع الرئيس الأسبق رونالد ريجان، فإن الصحافة خلال فترة رئاسة بيل كلينتون، فقد قامت الصحافة بالحث الدقيق والإستقصاء عن أية انحرافات غير أخلاقية من الرئيس كلينتون Bill Clinton، وشملت التحقيقات الصحفية الاتهامات بالتورط في قضايا مالية وجنسية، مثل فضيحة "وايت وتر Whitewater" (تتعلق تلك الفضيحة بتوجيه اتهامات إلى كل من بيل كلينتون، وزوجته هيلاري بالتورط في قضايا خاصة بالفساد والرشوة، أثناء مشاركة كل منهما في أحد مشروعات التطوير العقاري في منطقة وايت وتر بالولايات المتحدة،

وشارت شبهات حول تورط الزوجين في الحصول على مكاسب مالية هائلة عندما كان كلينتون الزوج يعمل حاكما لولاية أركنساس، وفي المقابل تم تصفية بعض الخصوم والشركاء، الذين حاولوا اعتراض سبيل الزوجين، ويقال أنه تمت تصفية 29 شخصا بالقتل في تلك الفضيحة).

وكذلك فضيحة مونيك لوينسكي Monica Lewinsky (تتعلق الفضيحة باتهام كلينتون بإقامة علاقة جنسية خارج إطار الزواج مع الشابة اليهودية لوينسكي، التي كانت تتدرب في البيت الأبيض، وتم اتهام كلينتون بالحنث بالقسم، بعد أن قدم معلومات ثبت زيفها بعد أداء اليمين أمام هيئة التحقيق، وأوشك الكونجرس على عزل كلينتون من منصبه بصورة مهينة للغاية)، بالإضافة إلى كل من فضيحتي تروبر جيت Trooper gate وفضيحة ترافيل جيت Travel gate الأقل أهمية وتأثيراً في تهديد حياة كلينتون السياسية حينذاك (Greta K, 2009: 50).

وترى سالندا Saldana (31-35: 2003)، أن مفهوم السلطة الرابعة Fourth Estate أو فحص أعمال الحكومة الأمريكية، تحول إلى مدافع عنها بقوة flack، ويؤكد أنه في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، فقد تحولت الصحافة الأمريكية إلى الدفاع وتبرير تصرفات الحكومة الأمريكية، بدلاً من ممارسة أي دور رقابي على الأنشطة الحكومية، بل أصبحت مثل كلب الصيد – hound at "A heels" التابع بإخلاص للحكومة الأمريكية، وخلصت سالندا إلى الحاجة الضرورية لكي تقوم الصحافة بدور رقابي فعال، خصوصاً خلال فترة الحرب، مع الأخذ في الاعتبار تاريخ التعصب العرقي والسياسي للولايات المتحدة، فإن هذا التعصب يظهر في أوقات الأزمات، وهذا الوقت لا يناسب الصحافة لكي تتمتع بالقوة والنفوذ في الولايات المتحدة، بل إنه في أوقات الأزمات، تتبع الصحافة سياسة تأييد الحكومة والدفاع عنها.

ويشير فليسون Fleeson (36-46: 2001) إلى أن هناك تأكيدات إضافية على تخلي الصحافة عن القيام بالدور الرقابي، وهو ما يتضح في قلة عدد أقسام الأخبار في Washington D.C، بل لم يعد الصحفيون يتابعون الإنفاق الحكومي، وفي الواقع فإن الصحفيين الذين حاولوا تغطية الانحرافات beats التي تتورط فيها الحكومة الأمريكية، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات الرقابية الصحفية، فإن

القصص الصحفية التي يتم إعدادها في هذا الصدد ، لا تحظى بالاهتمام الواجب أو التقدير المناسب ، بل أن القصص التي يقوم الصحفيون بإعدادها عن تلك الانحرافات ، يتم بثها في الصفحات الداخلية ، في حين تظهر القصص المثيرة للمشاعر والأحاسيس على الصفحات الأولى.

نظرية وضع الأجندة Agenda Setting theory :

ترجع الأصول الفكرية لنظرية وضع الأجندة إلى ماكتبه Lippmann (xi) عام 1922 عن دور وسائل الإعلام في إيجاد الصلة بين الأحداث التي تقع في العالم الخارجي والصور التي تنشأ في أذهاننا عن هذه الأحداث ، وفي عام 1963 كتب Cohen (41) أن الصحافة قد لا تنجح في معظم الوقت في التأثير على اتجاهات الناس ، ولكنها تؤثر بقوة في تحديد نوعية القضايا التي يهتمون بها ، فقد عبر كل Cohen ، Lippmann بوضوح عن المفهوم العلمي لنظرية وضع الأجندة بعد أول دراسة أمبيريقية تحمل هذا المصطلح العلمي الجديد.

ويشير بعض الباحثين إلى عملية تحديد الأولويات بأنها عملية تقوم وسائل الإعلام من خلالها بعملية الاتصال ، ومن ثم تحديد الأهمية النسبية للقضايا والأحداث التي تهم الرأي العام (Rogers,Dearing,1988:556) ، بينما يشير باحثون آخرون لعملية تحديد الأولويات بأنها ، العملية التي يمكن من خلالها إيضاح المشكلات مثل القضايا السياسية التي تحيط بالبدائل Alternatives التي يمكن تحديدها والتعرف عليها ، ومن ثم يمكن بلورة التأييد أو المعارضة لكل من تلك البدائل (Cobb,Elder,1972:14).

وتفترض نظرية تحديد الأولويات Agenda-Setting Theory : أن القضايا التي تهم الرأي العام ، ترتبط بصورة وثيقة بالقضايا التي تحظى بالتغطية من وسائل الإعلام (Kingdon,1994.Miller,Goldenberg and Erbring,1979) ، حيث تفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام تبلغ الرأي العام بما يجري من وقائع ولكن لا تقود الرأي العام إلى كيفية التفكير في تلك الوقائع ، ومن خلال هذا التصور فإن الصحافة الإستقصائية تسلط الضوء على الأخطاء التي يتم ارتكابها مع تحفيز الرأي على التفكير في ملاحظات ارتكاب تلك الأخطاء دون أن تقوده إلى المطالبة بالإصلاح .

فوفقاً لنظرية وضع الأجندة (McCombs, Show ,1972:177)، ينظر الصحفيون الإستقصائيون إلى أن هدفهم يتمثل في إحاطة الرأي العام علماً بالأخطاء والانحرافات دون أى تحريض مباشر للمطالبة بالإصلاح والتغيير فى السياسات العامة ، وهنا فإن جهود إعداد التقارير الإستقصائية قد لاتسفر عن حدوث تغييرات كبرى فى الأجندات السياسية، ويرى الباحثون أن طبيعة وضع الأولويات (الأجندات) فى الصحافة الإستقصائية يمكن التعبير عنه من خلال عدة نماذج تفسيرية تميز الصحافة الإستقصائية ، وهى كالتالى :

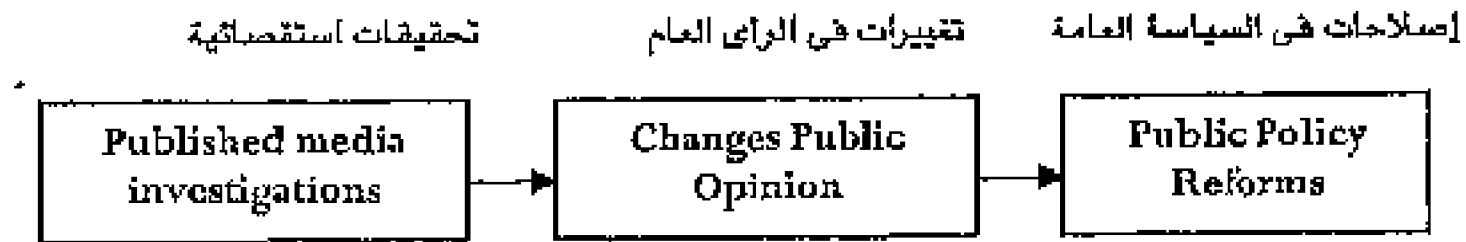
نموذج الحشد والتحريض Mobilization Model:

ويعنى التأثير الحاد للصحافة الإستقصائية على صانع القرار، فى المرحلة اللاحقة لنشر هذه التقارير، وتدور الفكرة الرئيسية فى هذا النموذج، أنه إذا تم حشد الرأي العام، فإنه يصبح قوة رئيسية فى قيادة عملية التغيير والإصلاح.

ووفق هذه الرؤية فإن كشف وسائل الإعلام عن الانحرافات فى المجتمع، يقود إلى تغيير توجهات الرأي العام من أجل المطالبة بالإصلاحات، ويقال أن الكشف عن المعلومات السرية المتعلقة بالأخطاء أو انعدام العدالة فى المجتمع، يؤدي إلى تحفيز الرأي العام للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ، فالمواطنون الغاضبون يطالبون باتخاذ إجراءات تصحيحية، ومن ثم يجب أن يقوم الساسة بإصدار القوانين التى تؤمّر الإصلاحات (David L.Protest, 1991:15).

ويمكننا العثور على نموذج الحشد منذ الفترة التقدمية فى الولايات المتحدة، إذ أن إقرار قانون الأدوية والأغذية النقية Pure Food and Drugs عام 1906، كان نتيجة الدور الذى مارسته الصحافة الإستقصائية، التى كشفت الظروف غير الصحية التى تمت فيها عملية تعليب اللحوم فى الولايات المتحدة، وبتطبيق عملية من ثلاث خطوات، كشفت الانحرافات فى صناعة اللحوم، وأدت إلى تنشيط دور الرأي العام للمطالبة بتصريف قانونى ضد هذه الانحرافات، وفى السنوات الأخيرة أصبحت جرائم اغتصاب الأطفال وقيادة المسائقين المغمورين المركبات، ضمن أولويات أجندة الرأي العام فى الولايات المتحدة، وذلك بسبب التغطية المستمرة من جانب وسائل الإعلام لهذه النوعية من الجرائم ، ومن ثم دفع الأعضاء فى انكونجرس لاتخاذ خطوات تصحيحية تحاول أن تحد من تلك الجرائم .

فمثلاً أوضح بورتيس Protess ، غالباً ما يقوم المحررون المتخصصون في الصحافة الإستقصائية بإيضاح تأثير العمل الذي يقومون به من خلال رسم ما يعرف ، بنموذج الحشد والتحريض Mobilization Model ، ووفق هذه النظرية التي تتسم بالإبداع المتميز ، يعمل الصحفيون المتخصصون في الصحافة الإستقصائية بصورة مستقلة في الكشف عن الأخطاء في المجتمع ، ومن ثم تتسبب التقارير التي يعدونها في حشد الرأي العام من أجل المطالبة بالإصلاح ، مع دفع صانعي القرار لتقديم مشروعات القوانين التي تنظم المقترحات الإصلاحية ، وفي هذا النموذج يمكن أن يؤثر المحررون بصورة إيجابية على العملية السياسية ، ومع ذلك يظلون بمعزل عن التواصل المباشر معها ، وهو ما يسمح للمحررين الإستقصائيين بأن يظلوا متقيدين بالقيم المهنية غير المحددة بوضوح مع الالتزام بالموضوعية ، بالرغم من من الانحياز إلى الرأي العام (Chad .Raphael, 2004: 165-178) ، ويوضح الشكل التالي نموذج الحشد والتحريض المفسر لدور الصحافة الإستقصائية:



شكل رقم (1) يوضح نموذج الحشد والتحريض

نموذج الصناديق الثلاثة والسهمين Three- box tow –arrow :

وهو لعبة تشبه القمار من خلال التصويب على ثلاثة أهداف باستخدام سهمين فقط ، ويقصد بها هنا التركيز والبلاغ على أي نشاط ، إذ أن نشر المعلومات المشينة التي تتضمنها التقارير الإستقصائية ، يعنى إشارة هياج الرأي العام ، الذي يطالب بالإصلاح لتقويم هذه الانحرافات التي كشفتها التقارير الإستقصائية ، وغالباً ما يحصل المواطنون على تلك الإصلاحات من المسؤولين في الحكومة.

ويشدد كل من بروتيس ورفاقه (Protess.et al:xii-3) ، على أن النموذج السابق الإشارة إليه يتميز بعلاقة خطية Linear مباشرة بين نشر التقارير الإستقصائية وإثارة هياج الرأي العام والمطالبة بالحصول على الإصلاحات ، وفي مرحلة لاحقة مطالبة

الرأي العام بالتغيير، ومن ثم تجاوب المسؤولين مع الضغوط التي تمارسها الجماهير، وهناك أحد الملامح الأخرى التي تميز نموذج السهمين والصناديق الثلاثة، ويتلور في أن المطالب المتعلقة بالإصلاح تتبع من الرأي العام أولاً، وليس من الشبكات السياسية المرتبطة بعملية صنع القرار.

نموذج العامل المحفز Catalyst Model :

في هذا النموذج تقوم الصحافة الإستقصائية بدور العامل المحفز نحو الإصلاحات من خلال إثارة الرأي العام للمطالبة بالإصلاح، بإعتبار أن المعلومات السرية التي تقوم الصحافة الإستقصائية بكشفها أمام الرأي العام تقود مباشرة إلى تغييرات في الرأي العام، وبالتالي خلق كتلة شعبية غاضبة ومتحفزة والتي تؤدي مباشرة إلى الإصلاح (Mark Feldstein , 2007 : 501).

ويتميز هذا النموذج بعلاقة خطية مباشرة Linear بين نشر الموضوعات الإستقصائية وإثارة هياج Mobilization الرأي العام والمطالبة بالحصول على الإصلاحات وفي مرحلة لاحقة مطالبة الرأي العام بالتغيير، ومن ثم تجاوب المسؤولين مع الضغوط التي تمارسها الجماهير، فمن خلال هذا النموذج، فإن المطالب المتعلقة بالإصلاح تتبع من الرأي العام أولاً، وليس من الشبكات السياسية المرتبطة بعملية صنع القرار.

ويرى Protess (15 : 1991)، أن هذا النموذج من صحافة الرقابة يحقق القيم المهنية The professional values والإشراف المنظم، والمسئولية الاجتماعية للصحافة، حيث يخل الصحفيون يتمتعون بالاستقلال بعيداً عن عملية ممارسة السلطة في المجتمع، ولكنهم مع ذلك يظلون يؤثرون في هذه العملية من أجل الصالح العام، والشكل التالي يوضح هذا النموذج.



شكل رقم (2) يوضح نموذج العامل المحفز

نموذج الدمية Dummy Model :

يفترض هذا النموذج أن التقارير الاستقصائية التي تقوم بها وسائل الإعلام، لا تقوم بتحفيز الرأي العام ، ولكن هذه التقارير تحفز صانعي القرار فقط من خلال قيام الصحفيين بتقديم صوت الرأي العام بصورة مؤثرة لا يستطيع الرأي العام ممارستها بمفرده ، وهنا تصدر عن وسائل الإعلام الاستقصائية الرسالة الإعلامية في الإصل ، مع تحديد الأولويات التي تتطلب الإصلاح ، فهذا النموذج يرى أن الإصلاحات تتحقق ليس من خلال إثارة المواطنين ولكن من خلال النخبة الإعلامية التي تتعاون مع صانعي القرار حتى قبل أن يتم نشر أية قصص استقصائية وطرحها على الرأي العام ، ففي هذا النموذج تم تجاوز الرأي العام بصورة أساسية باتجاه الطريق نحو الإصلاح ، وأن العوامل الأساسية في الإصلاحات تتمثل في وسائل الإعلام ، وصانعي القرار ، فبدلاً من اعتبار صانعي القرار كخصوم معارضين للإصلاح - فهم يقومون بدور الشركاء في الإصلاح والتغيير. (Feldstein , 2007 : 502).

فعندما يحدث التغيير في السياسات العامة في غياب رد الفعل من جانب الرأي العام، فإن ذلك يحدث من خلال المفاوضات بين الصحفيين الاستقصائيين وصانعي القرار في المجتمع ؛ وبالتحديد أثناء المرحلة التي تسبق عملية نشر التقارير الاستقصائية ، أو بثها عبر الشبكات الإخبارية التلفزيونية ، أودىما يستخدم صانعو القرار تلك التقارير كمبرر لإحداث التغييرات التي كانوا يؤيدونها في المرحلة السابقة ، وهكذا فإن الصحافة الاستقصائية يمكن أن تساهم في التأثير على طريقة تفكير النخب السياسية وبصورة تفوق تأثيرها على الرأي العام. فعلى سبيل المثال ، فإن إعداد التقارير الاستقصائية التي تناولت فضيحة ووترجيت ، لم تتسبب في توليد رد فعل قوى من جانب الرأي العام الأمريكي بما يمكن أن يؤيد إجراء عزل الرئيس ريتشارد نيكسون من منصبه بعد إدانته من الكونغرس أثناء جلسة عامة تضم الأعضاء هي مجلس الشيوخ والنواب. كما لم يؤيد الرأي العام أيضاً استقالة الرئيس

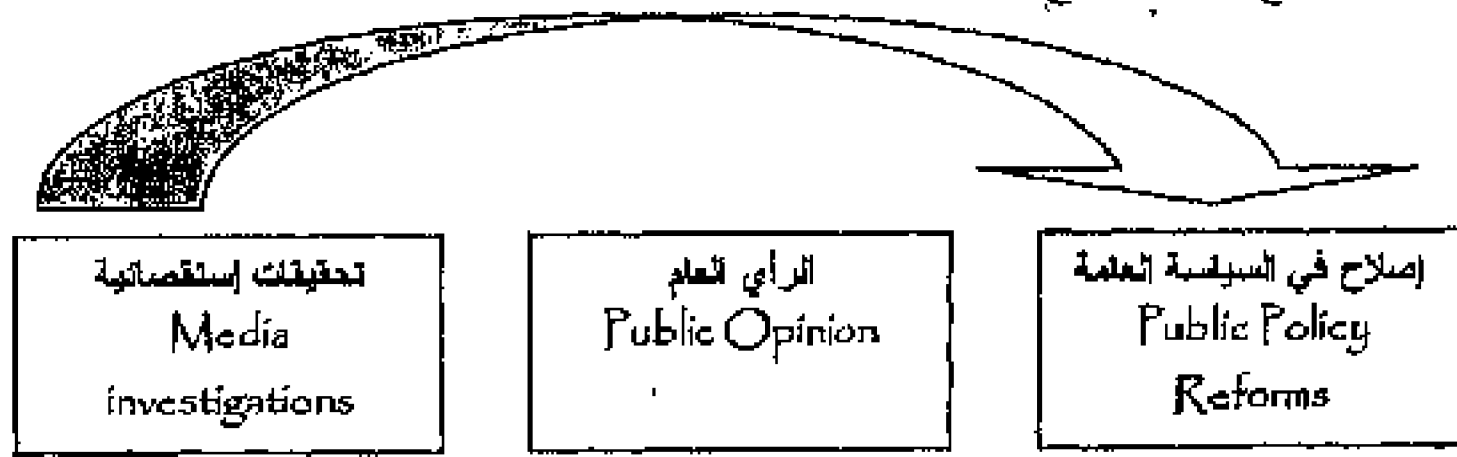
من منصبه كبديل عن المحاكمة ، ولكن تسببت الصحافة الإستقصائية في زيادة الضغوط التي يتعرض لها الرئيس من داخل الحكومة الفيدرالية التي يقبع على قمتها رتشارد نيكسون (Chad Raphael, Christina Wai , 2004 :167).

ففي دراسته للصحافة الإستقصائية المحلية في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي ، اكتشف بروثيس أن البيانات التي قام بجمعها لا تدعم بصورة فعلية الفروض المرتبطة بنموذج العامل المحفز. وبالفعل فإن الاستنتاجات التي توصل إليها أشارت إلى أن صحافة الرقابة ربما كانت أسطورة ، وقد راجع بروثيس ستة من الحالات الدراسية ، باستخدام نموذج ما قبل الفحص وما بعد الفحص ، وذلك من أجل تقييم التأثيرات الناجمة عن التقارير التي تنشرها الصحف على الجمهور من القراء ومشاهدي قنوات التلفزيون. وفي حين أن بعض التقارير الإستقصائية ، أدت إلى إثارة اهتمام الرأي العام ، فقد اكتشفت الدراسة التي قام بها أن البعض الآخر من تلك التقارير الإستقصائية (الصحفية أو التلفزيونية) لم يؤد على الإطلاق إلى إثارة الرأي العام .

ولكن على العكس من الفروض التي قدمها نموذج العامل المحفز ، وجد بروثيس أن الإصلاحات تحدث بطريقة ما ، دون الأخذ في الحسبان لردود الفعل الصادرة عن الرأي العام. ولكن كيف يحدث هذا ؟ استنتج بروثيس أن المقترحات المتعلقة بالسياسة العامة يمكن أن تؤدي إلى صفقات أو ترتيبات بين الصحفيين وصانعي القرار ، وبعبارة أخرى فإن الإصلاحات تتحقق ، ليس من خلال إثارة المواطنين ، ولكن من خلال النخبة الإعلامية التي تتعاون مع النخبة من صانعي القرار ، حتى قبل أن يتم نشر أية قصص استقصائية وطرحها على الرأي العام.

في هذا النموذج الخطي ، تم تجاوز الرأي العام بصورة أساسية باتجاه الطريق نحو الإصلاح ، والعوامل الأساسية في الإصلاحات تتمثل في وسائل الإعلام وصانعي القرار ، وبدلاً من اعتبار صانعي القرار كخصوم مناوئين للإصلاح ، تم اعتبارهم يقومون بدور الشركاء في الإصلاح ، وقد تم استخدام مصطلح نموذج الدمية هنا ، نظراً لأن وسائل الإعلام تخاطب الرأي العام (الذي يظل صامتاً وسلبياً مثل الدمية الصامتة وذلك لسبب أو لآخر ، ولا يتجاوب مع الرسالة الإعلامية وهذا هو السبب في تسمية هذا النموذج بإسم نموذج الدمية).

وعلى النقيض من نموذج العامل المحفز السابق الإشارة إليه، ويفترض نموذج الدمية أن التقارير الاستقصائية لا تقوم بحفز الرأي العام، ولكن هذه التقارير تحفز صانعي القرار فقط، من خلال قيام الصحفيين بتقديم صوت الرأي العام بصورة مؤثرة، لا يستطيع الرأي العام ممارستها بمفرده. وهنا تصدر عن وسائل الإعلام الاستقصائية، الرسالة الإعلامية في الأصل مع تحديد الأولويات التي تتطلب الإصلاح، والشكل التالي يوضح هذا النموذج:



شكل رقم (3) يوضح نموذج الدمية

نموذج الصدى البعيد (المصدر غير المباشر) Ventriloquist Model :

ولكن من يقوم بتحديد الأولويات للمحررين الاستقصائيين بالدرجة الأولى؟ وفي بعض الأحيان يوجد نموذج مختلف في موضع التطبيق، ومن ثم يمكن للباحث أن يربط بين المصادر الإعلامية وتأثير وسائل الإعلام، وذلك بصورة دائرية أكثر منها خطية مباشرة Circular rather than liner way.

وفي كثير من القصص الإخبارية، سواء بالنسبة للتقارير الصحفية أو الصحفيين الذين يمكنهم الحصول على خطبات Beat صحفية، فإن تحديد الأولويات (الأجندات)، لا تتحدد فقط بواسطة القائمين على عملية الاتصال Communicators سواء كان من الصحفيين أم من غيرهم، ولكنها تتحدد بالمنافخ الإعلامية News Shaper، أو بأي مصدر آخر يزود الصحفي بالمعلومات بالدرجة الأولى (Manheim, 1998, Soley, 1992).

وفي بعض الحالات يمكن مقارنة المصدر بالشخص الذي تصدر بطنه أصواتا Ventriloquist، دون أن تتحرك شفاته، ورغم الصمت الظاهر إلا أن المصدر في هذه الحالة يقدم المعلومات إلى المحرر، وفي هذا النموذج تبدأ عملية الاتصال ليس من جانب الصحفيين مباشرة، ولكنها من مصادر تكمن في خلفية الأحداث، ولا تظهر بشكل مباشر، وهنا فإن المصدر وليس المحرر يعد المحفز المباشر في عملية التغيير وفق هذا النموذج.

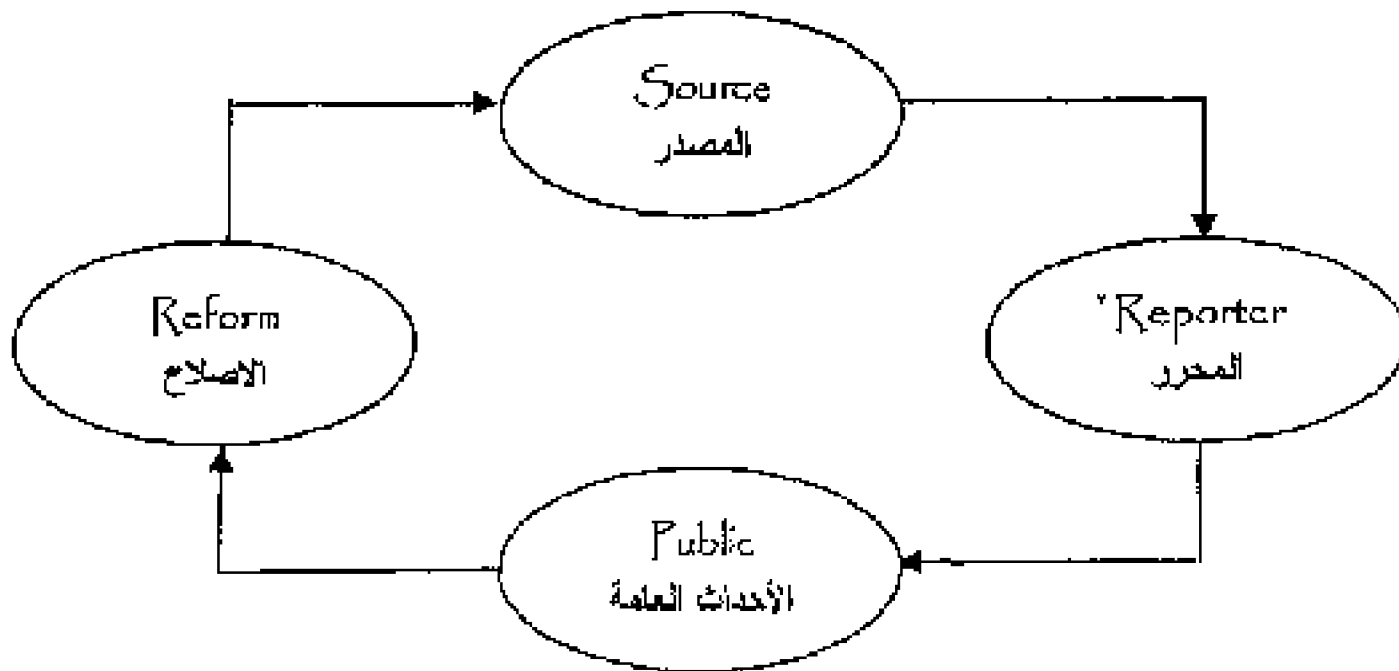
في هذا النموذج تبدأ عملية الاتصال ليس من جانب الصحفيين مباشرة ، ولكنها من مصادر تكمن في خلقية الأحداث ولا تظهر بشكل مباشر ، وهنا فإن المصدر وليس المحرر يعد المحفز catalyst المباشر في عملية التغيير.

ووفق هذا النموذج ، وعلى نفس الدرجة من الأهمية فإن المصدر يمكن أن يلعب دوراً محورياً في كل من بدء عملية التغيير من خلال تقديم بذور القصة ، كما أنه كذلك يمارس دوراً في نهاية هذه العملية عندما يتم اتخاذ الإجراءات الرامية إلى إحداث التغيير.

وبالفعل فإن المصدر قد يقوم بتسريب المعلومات الخاصة بالقصة الإستقصائية إلى المحرر ، في المرحلة الأولى من عملية الإعداد لنشر القصة من أجل التأثير على الأحداث العامة ، ومن ثم تحقيق النتيجة التي يسعى إليها المصدر.

فعلى النقيض من نموذجي العامل المحفز ، والدمية ، التي يتميز كل منهما بعلاقة خطية مباشرة ومحكمة - فإن نموذج الصدى البعيد يشمل علاقات دائرية الشكل involves a loop ، والذي يستخدم من خلاله المصدر وسائل الإعلام من أجل الترويج لأجندة معينة.

وربما لن يكون هناك تصوير أفضل من الشكل الدائري لعلاقة المصدر مع المحرر ، وذلك كما يوضحه الشكل التالي :



شكل رقم (4) نموذج الصدى البعيد

نظرية بناء الأجندة Agenda building Theory :

تفترض نظرية بناء الأجندة أن وسائل الإعلام يمكن أن يكون لها تأثير عميق على كيفية تحديد القضايا التي تهتم بها الدولة ، ثم دفع المؤسسات المعنية المختلفة لمواجهتها هذه الاهتمامات. ويعتبر كل من Cobb and Elder (1972) أول من أطلق مصطلح بناء الأجندة الإعلامية والتي تعرف بأنها : عملية أكثر تعقيداً حيث أنها تمثل المستوى الأوسع لنظرية وضع الأجندة Macro Level Of agenda setting Theory ، لتصبح من خلالها بعض القضايا مهمة في مجالات صنع القرار (Ellen,David,1989:308) .
كما عرف Lang and Lang بناء الأجندة الإعلامية بأنها عملية تجميعية تؤثر فيها كل من وسائل الإعلام ، والحكومة ، والمواطنين بعضهم في بعض (Barran and Davis,2000:302-303).

ومن خلال دراستهما للعلاقة بين الصحافة والرأي العام وذلك أثناء أزمة ووترجيت Watergate أكد كل من K.lang and G.lang أن مفهوم بناء الأجندة يتوقف على ستة خطوات مهمة هي :

1) تركيز الصحف على بعض القضايا وإلقاء الضوء عليها لإبرازها أكثر من غيرها .

2) تتطلب أنواعاً مختلفة من القضايا وأنواعاً مختلفة من التغطيات الصحفية لجذب الانتباه إليها ، فعلى سبيل المثال ، تعتبر قضية ووترجيت قضية مجردة أو غير مباشرة ، أي لا يوجد احتكاك مباشر لها من قبل الجمهور ، لذلك أخذت تغطية مكثفة حتى تدخل في دائرة اهتمام الجمهور .

3) وضع القضايا التي في بؤرة الاهتمام في إطار Frame أو إعطائها معاني معينة يمكن أن تفهم الأحداث والقضايا من خلالها ، فقد وضعت ووترجيت منذ البداية كقضية مرتبطة بالحملة الانتخابية ، وهذا جعل من الصعب إدراكها في إطار آخر مختلف ، حيث اعتبرت هذه القضية دليلاً على انتشار الفساد السياسي في الولايات المتحدة .

4) استخدام اللغة في التأثير على ادراك أهمية قضية ما ، فقد استخدمت وسائل الإعلام الأمريكية لعدة شهور كلمة تصرف أحرق في قضية ووترجيت كوصف للقضية ، وعندما تم تبديل هذه الكلمة بعد ذلك بكلمة فضيحة ، أعطت أهمية أكبر للقضية .

5) تربط وسائل الإعلام الأحداث أو القضايا التي أصبحت في بؤرة الاهتمام برموز خاصة بالمجال السياسي يسهل التعرف عليها ، ففي قضية ووترجيت تم مساعدة الجمهور في ذلك عندما أصبحت القضية مرتبطة بالرموز كالحاجة لمعرفة الحقائق والثقة في الحكومة .

6) يبدأ بناء الأجندة بسرعة عندما تبدأ الشخصيات المشهورة والموثوق بها في التحدث عن قضية ما (Severin , Tankard , 1997 : 280 – 281) .

ونظراً لأن تحديد الأجندات يركز على تأثير وسائل الإعلام على القضايا الأكثر أهمية للرأي العام – فإن نظرية بناء الأجندة تعمل على توسيع بؤرة اهتمام الرأي العام إلى مدى معقد يحدد التفاعل بين كل من الصحافة والحكومة والرأي العام من أجل تحسين كيفية تفهم بعض القضايا ، ولكي تلقى الاهتمام الجاد بينما لا تحظى بعض القضايا الأخرى بنفس الاهتمام .

حيث يرى McCombs (221 : 1998) أن نظرية وضع الأجندة ، وخلق الاهتمام ، وإثارة اهتمام الرأي العام ، يعد واحداً من المجالات التي تركز عليها نظرية بناء الأجندة ، وهي عملية جماعية يتبادل من خلالها كل من الحكومة ، والصحافة ، والرأي العام ، التأثير بصورة متفاعلة ، فوسائل الإعلام قد تضطلع بدور بناء أولويات الأجندات الاجتماعية .

ومن ثم فإن الدور الذي تضطلع به الصحافة في بناء الأولويات العامة يمكن تعريفه ، كعملية جماعية يمكن أن يتبادل التأثير فيها كل من الحكومة ووسائل الإعلام ، وجماعة المواطنين (Gladys Engel , Kurt . Lang, 1983:58 – 59) . وفي هذه العملية يقوم الصحفيون المتخصصون في الصحافة الإستقصائية بإثارة العديد من القضايا الأكثر اقتراباً من اهتمام الرأي العام والصحافة وصناع القرار.

ووفقاً لهذه النظرية فإن الهدف الاساسى للعاملين فى الحقل الإستقصائى يتبلور فى دفع عمليات بناء الأولويات من أجل خلق وإيجاد نتائج اصلاحية ، وتغييرات فى السياسة العامة يمكن أن تفرز الديمقراطية والمدالة الاجتماعية ، ويحدد الباحثون ثلاث مجالات لنظرية بناء الأجندة وهى ، الأولوية ، والسرعة ، والخصوصية ، حيث تتحقق الأولوية عندما تقلل احدى المشاكل التى أثارها أى قصة إستقصائية إلى الأولويات المتعلقة بصنع السياسة العامة Policy Makers ، إذ أن تلك القضية سوف تتنافس مع القضايا الأخرى التى كانت تستحوذ على اهتمام المسئولين ، والتى كانت تتطلب اتخاذ القرار.

وتشير السرعة إلى السرعة النسبية التى من خلالها يتعرف صانعو السياسة العامة على تلك المشكلة ، فى حين أن البعد الثالث من النظرية والذى يتعلق بالأولوية التى يوضحها الباحثون بأنها تأثير التقارير الإستقصائية على المحتوى الخاص لمبادرات السياسة العامة (Protess ,1991: 239) ، كما يحدد الباحثون ثلاثة من العوامل التى تلعب دوراً حاسماً فى بناء الأولويات ، وهى :

1. اعتراف صانعى القرار بوجود مشكلة ما .
2. امكانية حصول صانعى القرار على عدد من البدائل المتاحة، التى يمكن أن تساعد فى حل تلك المشكلة .
3. وجود مناخ سياسى يمكن أن يساعد فى تطبيق الحل .

وقد ركزت بعض الدراسات التى تناولت نظرية بناء الأجندة ، على كيفية صياغة الأولويات التى تهتم بها وسائل الإعلام ، ومن الذى يقوم بتحديد هذه الأولويات ، بينما قامت بعض الدراسات الأخرى باستكشاف الأولويات التى تحددها السياسة العامة فى المجتمع ، وكذلك الدور الذى يضطلع به كل من صانعى السياسة العامة ووسائل الإعلام والرأى العام فى صياغة الأجندات الخاصة بالسياسة العامة.

وهو ما تركز عليه الدراسات المتعلقة بالصحافة الإستقصائية كممارسة مهنية ، أى استكشاف المدى الذى يعتقد المحررون الإستقصائيون من خلاله أنهم يقومون بالتأثير على الأجندات العامة ، عبر الكشف عن الانحرافات التى تسعى البعض إلى إخفائها عن الرأى العام ، وكيفية ادراكهم لحدوث عملية تحديد الأجندات ، وما هو دور الرأى العام فى تلك العملية.

نظرية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Theory:

ظهرت هذه النظرية في إطار تحقيق نوع من التوازن والتوافق بين واجبات ومصالح كل من الأفراد والمجتمع وذلك حسب تطور مفهوم الليبرالية ، فمن بداية القرن العشرين ظهرت بعض الآراء التي تؤكد أهمية تحمل يد الدور الوظيفي للصحافة في إطار فكرة المسؤولية الاجتماعية ، والسذي يتركز أولاً في تقديم المثل العليا ، والموضوعية والصدق ، والاهتمام بمشكلات المجتمع ، والإحساس بالمسؤولية الأخلاقية ، وعدم الخضوع الهيمنة الربيع ، والتعبير عن الذاتية والأنانية ، والسعي كلية لتحقيق الخير للإنسانية ، والعمل على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان عامة (Norma Owens ,1994:77).

فقد اهتمت هذه النظرية بتحديد الوظائف التي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام الأفراد المجتمع وتحديد المعايير الأساسية للأداء الإعلامي ، بجانب القيم المهنية التي تحكم سلوكيات الإعلاميين في أداء واجباتهم الوظيفية ، فقد اهتمت هذه النظرية بالقيم التي يجب أن تحكم عملية جمع وتحديد الأخبار ، وإشارة إلى ضرورة احترام حرمة الحياة الخاصة للأفراد ، مع عدم التفريط في الكشف عن أي فساد يهدد المجتمع وأوصت بضرورة الحفاظ على سرية المعلومات التي يؤدي كشفها إلى الضرر بأمن المجتمع واستقراره ، وعدم اللجوء إلى وسائل غير شرعية لدفع مصادر المعلومات إلى الإدلاء بالمعلومات.

وتطورت نظرية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام إلى قيم المعالجة الإعلامية للموضوعات والإحداثيات والنقضايا المختلفة ، والتي يجب أن تشمل على الصدق ، الدقة ، الشمول (خلفية الحدث - الأشخاص الفاعلين - طبيعة الظروف المكانية والزمانية - الأبعاد السياسية والاقتصادية للحدث) والموضوعية بأبعادها المختلفة (الإسناد - التوازن - فصل الخبر عن الرأي - اللغة المستخدمة.

وترتكز نظرية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام على ثلاثة أبعاد رئيسية يتصل البعد الأول بالوظائف التي ينبغي أن يؤديها الإعلام المعاصر ويتصل البعد الثاني بمعايير الأداء بينما يتصل البعد الثالث بالقيم المهنية التي ينبغي مراعاتها في العمل الإعلامي.

المبادئ الرئيسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية :

تتطوى نظرية المسؤولية الاجتماعية على عدة مبادئ رئيسية ، وهي :

1) قيام وسائل الإعلام بالتزاماتها الاجتماعية في خدمة المجتمع وأفراده وإتاحة الفرصة أمام مختلف الآراء للتعبير عن نفسها ووضع مقاييس مهنية من الصدق والدقة والتوازن حتى تحصل على ثقة الجمهور .

2) إن وسائل الإعلام لديها التزامات تجاه المجتمع يجب أن تضطلع بها لتحصل على ثقة الجمهور .

3) إن تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الدقة والحقيقة والموضوعية والتوازن .

4) تعدد الوسائل الإعلامية بما يعكس تنوع الآراء في المجتمع وحق الأفراد في الرد والتعليق على مختلف وجهات النظر .

5) إن الالتزام بهذه المعايير يجعل الجمهور يتوقع إنجازا راقياً لوسائل الإعلام حيث أنها تتيح الفرصة الكاملة لكافة المواطنين للإطلاع على المعلومات اللازمة وبالتالي فإن تدخله في هذه الحالة يستهدف تحقيق النفع العام .

6) يجب ألا تقل مسؤولية الإعلاميين والمهنيين في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤولياتهم أمام الملائكة .

7) التزام الوسائل الإعلامية بمجموعة من القوانين ومواثيق الشرف الأخلاقية والمعايير المهنية بحيث تتجنب ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والقوضى وتوجيه إهانات إلى الأقليات .

8) إن للحكومة حق التدخل لحماية ورعاية المصلحة العامة .

9) ضرورة الالتزام من جانب وسائل الإعلام بتقديم صورة ممثلة للمجتمع وفئاته وأن تتجنب الصور النمطية خاصة السلبية منها تجاه فئات المجتمع المختلفة .

10) يجب أن تقوم وسائل الإعلام بتعيين نقاد داخليين لتقييم المضمون الذي تقدمه إلى الجمهور .

11) يجب على وسائل الإعلام أن تعبر عن وجهات النظر وأن تطرح القضايا الخلافية للنقاش وعلى الجهات الحكومية المختصة أن تراقب قيامها بهذا الدور.

ولا شك أن هذه النظرية يمكن أن توفر إمكانية لتطوير أخلاقيات الإعلام لكن المشكلة تكمن في أنه من الضروري أن ينظر إلى الحلول التي تقدمها بشكل متكامل إذ أن التطبيق الجزئي لبعض الحلول لا يمكن أن يشكل نظاما متكاملًا: ولا يمكن أن يطور أخلاقيات الإعلام بشكل كافٍ .

ومن هنا يمكن القول أن نظرية المسؤولية الاجتماعية جاءت لتعزيز مفهوم الحرية الإعلامية ولكنها حملت معها فكرة الحرية المسؤولة وليست الحرية المطلقة ولذلك فإن مبادئ هذه النظرية حاولت أن تحرر وسائل الإعلام من تسلط بعض فئات المجتمع عليها وأن تنادي بالموضوعية في الرسالة الإعلامية وأن تحافظ على قيم المجتمع وتكون ناقله لهذه القيم من جيل إلى جيل وبقاء هذه الوسائل بعيدة عن سلطان الحكومة (أميرة العباسي، 2003 : 261 - 290).

كما اهتمت نظرية المسؤولية الاجتماعية بتحديد الوظائف التي ينبغي أن تقدمها وسائل الإعلام لأفراد المجتمع : وتحديد المعايير الأساسية للأداء الإعلامي ، بجانب القيم المهنية التي تحكم سلوكيات القائمين بالاتصال في أداء واجباتهم الوظيفية ، فقد اهتمت النظرية بالقيم التي يجب أن تحكم عملية جمع الأخبار ، وضرورة احترام الحياة الخاصة للأفراد ، وعدم التفريط في الكشف عن أي فساد يهدد المجتمع ، وضرورة الحفاظ على سرية المعلومات التي يؤدي كشفها إلى الضرر بأمن المجتمع واستقراره ، كما أوصت بعدم اللجوء إلى وسائل غير شرعية لدفع مصادر المعلومات إلى الإدلاء بالمعلومات ، وترتكز نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام على ثلاثة أبعاد رئيسية يتصل البعد الأول بالوظائف التي يجب أن يؤديها الإعلام المعاصر ، ويتصل البعد الثاني بمعايير الأداء ، فيما يتعلق البعد الثالث بالقيم المهنية الواجب مراعاتها في العمل الإعلامي (عادل عبد الغفار ، 2003 : 755) .

فعلى مستوى الوظائف تأتي الوظيفة السياسية من خلال إعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى حيث تصبح وسائل الإعلام جزءاً متداخلاً فى العملية السياسية من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات ، والوظيفة التعليمية ، عن طريق إتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء ومناقشتها لتكون منتدى للأفكار والإعلام من خلال ضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة وكذلك تقديم التقارير الصادقة ومناقشة مختلف الآراء والمواقف، الوظيفة الثقافية، وتعنى تدعيم القيم والتقاليد والمعايير المثالية للمجتمع وتعريف الأفراد بالخدمات وإثارة الاهتمام بالقضايا العالمية ، الوظيفة الاقتصادية ، والتي تهدف إلى تعريف الأفراد بالسلع والقضايا الاقتصادية العامة كالبثينة والسكان ومشكلات التصحر وتجريف التربة وطبقة الأوزون ، ووظيفة المنفعة، التي تقضى بتقديم المعلومات المرتبطة بالأحداث القومية والعالمية ، ويهتم البعد الثانى لنظرية المسؤولية الاجتماعية بمعايير الأداء الإعلامى والتي تشمل المعايير الأخلاقية للأفراد إضافة إلى معايير الوسائل الإعلامية ومواثيقها الأخلاقية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة والمعايير المهنية التى تضعها الهيئات الإعلامية المختلفة إضافة إلى مجموعة التشريعات والقوانين التى تحكم نظم وسائل الإعلام .

وتشكل معايير الأداء الإعلامى فى مجملها العام الضوابط الأخلاقية والقانونية التى تحكم ممارسة العمل الإعلامى فى إطار من المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية التى تحتم على الإعلام أن يقوم بواجبه تجاه المجتمع كما ينعم بحقه فى الحرية وكذلك عرض الحقائق والمعلومات التى تدعم الديمقراطية وتضمن مشاركة الراى العام فى الأحداث الجارية، وتطوّرت نظرية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام إلى قيم المعالجة الإعلامية للموضوعات والأحداث والقضايا المختلفة ، والتى يجب أن تشمل على الصدق ، الدقة، الشمول (خلفية الحدث - الأشخاص الفاعلين - طبيعة الظروف المكانية والزمانية - الأبعاد السياسية والاقتصادية للحدث) والموضوعية بأبعادها المختلفة (الإسناد - التوازن - فصل الخبر عن الراى - اللغة المستخدمة (Dennis.Elliott, 1986:101-106) ، وتقضى الضوابط الأخلاقية

والقانونية لوسائل الإعلام بالآتي :

1- الحق في الخصوصية : ينبغي على وسائل الإعلام احترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة ، فلا يصح أن تسعى إلى اقتحام حياة الأفراد الخاصة والتشهير بهم أمام الرأي العام والحق في الخصوصية هو حق كل إنسان في التعامل مع حياته الخاصة بما يراه في الاحتفاظ بأسراره التي لا يجب أن يطلع عليها الآخرون ويستوي أن تتطور الأسرار أو لخصوصيات على رذائل مستعصية كارتكاب الجرائم الخفية أو على أمور طبيعية تأنف القطرة السليمة إظهارها كالعلاقة الخاصة بين الأزواج أو حتى على أعمال كريمة مستحسنة قد يفضل أصحابها كتمانها ابتغاء مرضاة الله كالصدقة وأعمال الخير.

2- الحق في محاكمة عادلة : ينبغي أن تحافظ وسائل الإعلام على حق المتهم في محاكمة عادلة أثناء نشرها للجريمة والتحقيق فيها إعلاميا فالتغطية الإعلامية غير الرشيدة قد تتسبب في حرمان المتهم من محاكمة عادلة كما تشكل الرأي العام ضد المتهم قبل صدور حكم القضاء ولا سيما في جرائم القتل والاغتصاب والفساد وكثيرا ما تصدر أحكام القضاء التي تبرئ المتهم بعد إدانته وسائل الإعلام وتعبئة الرأي العام ضده كما ينبغي عدم نشر أسماء المجرمين وخاصة الأحداث حيث أكد علماء النفس والعاملين في المجال الاجتماعي أن حذف اسم الطفل من الخبر المنشور يقلل من احتمال عودته للإجرام فهذه الفئة لم تبلغ بعد مرحلة النضج الكامل مما يجعلها عرضة للتأثير عليها وغوايتها من قبل الغير كما أن بعض العوامل الاجتماعية كالتمسك الأسري قد تدفع الحدث إلى الانحراف بسبب ضعف مقاومته للتغلب عليها.

3- الموضوعية : يعد مفهوم الموضوعية أكثر المفاهيم الجدلية التي تثيرها نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام حيث يرى البعض أن الموضوعية الكاملة مفهوم غير موجود في الواقع لأنه يستحيل تقديم معالجة إعلامية للأحداث بدون تفسير ولكن الواقع يفرض الحديث عما يمكن تسميته بالموضوعية النسبية والتي يمكن تحقيقها بوسائل مختلفة.

ويسرى السبب من الباحثين (Schiller, 1981. Schudson, 2001. Peterson, 1956. Tuchman, 1992) أن مفهوم الموضوعية يتكون من ستة عناصر أساسية تشمل تقديم الحقائق وتوضيح مصادر المعلومات والفصل بين الخبر والرأي والحياد والتوازن في عرض وجهات النظر، ويتصل البعد الثالث لنظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام بالسلوكيات التي ينبغي مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية أو بمعنى آخر منظومة القيم المهنية التي تحكم سلوكيات الإعلاميين في أداء وظائفهم ، وهناك أيضا عدة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية في إطار الضوابط الأخلاقية والقانونية لوسائل الإعلام مثل الدقة والعدالة والأخلاقية وإشباع احتياجات الجمهور والخبرة المهنية والنقد والتفاعل والحرية وخدمة المجتمع وتأييد الحكومة .

حيث أنه لا بد أن يحرص الإعلامى على الحفاظ على القيم السائدة في المجتمع والدفاع عن مصالح الجماعة ، فالالتزام الإعلاميين بالسلوكيات الاجتماعية المقبولة أثناء ممارستهم للعمل الإعلامى يعود بالأثر الإيجابي على الوسيلة الإعلامية التي ينتمون إليها.

ويتصل أيضاً بالقيم المهنية ضرورة حفاظ الإعلاميين على المعلومات السرية التي يمكن أن يؤدي نشرها إلى الضرر بالأمن القومي للبلاد كما لا ينبغي أيضا على الإعلاميين اللجوء إلى وسائل غير أخلاقية أو غير مشروعة لدفع مصادر المعلومات للحديث أو الإدلاء بمعلومات حيث لا يتفق ذلك مع القيم الأخلاقية للمهنة.

وقد قدم (Voakes, 2000: 14 – 29) البعد الأخلاقي لنظرية من خلال التعرف على قدرة الصحفيين على تحقيق التوازن بين الاعتبارات الأخلاقية والقانونية أثناء العمل الصحفي ، وأوضح إلى وجود ثلاثة نماذج تحكم العلاقة بين القانون والأخلاق في العمل الصحفي ، وهى : نموذج الانعزال الذى يعطى الأولوية للقانون ، ونموذج التوافق الذى يستبعد التناقض بين القانون والأخلاقيات ، ونموذج المسؤولية الذى يوازن بين القانون والأخلاقيات مع دخول متغيرات أخرى في التأثير منها : أخلاقيات المهنة ،

السياسة التحريرية ، الجمهور ، المصادر ، زملاء المهنة ، والمعلنون ، وجماعات الأصدقاء.

نظرية الملكية The Ownership Theory :

إن المندى الذى يتعين على الصحفيين التزامه من أجل بلورة إستراتيجية متوازنة ، يعتمد على عدد من العوامل منها : نمط الملكية فى وسائل الإعلام ، ففى حين أن التنوع فى نمط الملكية ، يضمن تنوع مصادر التمويل والمعلومات ، فإنه فى نفس الوقت يعمل على تنوع وجهات النظر أيضاً ، وتستمد هذه النظرية أصولها من النظرية التى توصل إليها Altschull عام 1984 ، حيث يؤكد أن محتوى المادة التحريرية التى تنشرها الصحف يرتبط بصورة مباشرة مع مصالح الأشخاص أو الجهات ، التى تتولى تمويل هذه الصحف (1984:254) ، مع ملاحظة أن استقلال وسائل الإعلام يتحقق ضمن الحدود التى تتفق مع مكامسب الملاك.

فعندما يتم تملك وسائل الإعلام لأغراض تجارية بحتة ، فإن المحتوى الذى تنشره أو تبثه وسائل الإعلام فى هذه الحالة ، يتفق مع مصالح الملاك أو المعلنين ، وعندما تتواءم وسائل الإعلام مع ما يسميه Altschull نموذج المصالح Interest Pattern فإن المحتوى الإعلامى يعكس أهداف ومصالح الجهات التى تقدم التمويل.

وفى محاولة لتفقيح نظرية Altschull ، طور كل من Shoemaker and Resse نظرية الملكية عام 1991 ، وتشير تلك النظرية إلى أن مالك وسائل الإعلام يمارسون نفوذا هائلا على المحتوى التحريرى الذى تنشره الصحف ، وأكد كل من Reese , Shoemaker ، بأن وسائل الإعلام المملوكة للمؤسسات التجارية الكبرى ، تهدف إلى الربح ، ويمثل التزام الموضوعية فى هذه الحالة وسيلة لاجتذاب القراء التى ترغب الصحف فى استقطابهم ، وكذلك المعلنين.

وببساطة فإن محتوى المادة الإعلامية ، يستمد تأسيسه استنادا إلى الأغراض الاقتصادية التى تسعى المؤسسة لأن تحققها ، بالرغم من أنه فى بعض الحالات فإن الجهات المالكية تجعل من تحقيق الربح هدفا ثانوياً ، من أجل التأكيد على الهدف

الأيدلوجي، (الفكري أو العائى) مثل الترويج لأجندات خاصة، ومع ذلك لا يمكن لهذه المؤسسات أن تتغاضى تماماً عن عوامل تحقيق الربح، وبصورة خاصة عندما تكون وسائل الإعلام مملوكة لحملة الأسهم، إذ يتم التضحية بالصالح العام من أجل تحقيق الربح.

وبعبارة أخرى فإنه فى حالة ملكية الدولة لوسائل الإعلام فإن الاعتبارات غير المالية، تبدو غالباً أكثر أهمية من الجوانب المادية البحتة، فحتى بعض الصحف أو قنوات التلفزيون المستقلة، تتحول إلى أداة دعائية Propaganda machine، للأحزاب السياسية أثناء الحملات الانتخابية، ويحدث هذا التحول من جراء التنافس الهائل داخل السوق الإعلانية، التى تتسم بسعتها المحدودة، والتى ترغب وسائل الإعلام على البحث عن مصادر إضافية للتمويل، بينما وسائل الإعلام التى تمول بالدرجة الأولى من خلال المنح والهبات، مثل وسائل الإعلام التى تمولها الأحزاب السياسية أو جماعات المصالح مثل النقابات أو مجموعة المنتجين لسلعة من السلع، لا تشدد كثيراً على التركيز على الموضوعية أو قابلية المواد الواردة فى الصحف للنشر، إذ تمثل وسائل الإعلام فى هذه الحالة مصالح الجهات التى تمولها أثناء الحملات الانتخابية على الأقل.

كما أن وسائل الإعلام التى تحصل على تمويلها من خلال الإعلانات، يمكن اعتبارها أكثر استقلالاً من بعض وسائل الإعلام الأخرى، وقد اكتشفت كل من Shoemaker and Reese أن وسائل لإعلام التى تمول بالدرجة الأولى من مصادر تجارية، من المحتمل بدرجة كبيرة، أن تعتمد معيار الموضوعية وقابلية المواد للنشر، كمعايير رئيسية لدى تقييم الأخبار التى تصلح للنشر.

والسبب من وجهة نظر شوماكر وريسى، يكمن فى أن وسائل الإعلام التى تسيطر عليها النزعة التجارية، تبدو أكثر تجاوباً مع جمهور القراء والمعلنين، وكل من هاتين الفئتين ترغب فى توافر معايير محددة فى المادة المنشورة، ومع ذلك فإن لدى الملاك توجه نحو فرض ما يفضلونه من آراء ووجهات نظر متحيزة على وسائل الإعلام التى يملكونها، ومع ذلك فإنهم لا يمارسون هذه الهيمنة طوال الوقت أو مع جميع

القضايا التي تعرض للنشر، ولكنهم يقومون بذلك في اللحظات الحرجة عندما تتعرض مصالحهم للخطر.

فمن المحتمل في هذه الحالة أن يتدخل الملاك من أجل حماية مصالحهم، إذ أن الملكية تدعم ممارسة النفوذ، ومن ثم تتجه هذه الصحف إلى تشكيل المعلومات المقدمة إلى الجمهور (Xinkun Wang, 2003: 5-8).

ونستخلص من ذلك بأن الملكية تمارس تأثيراً على وسائل الإعلام، والقائمين بالاتصال في تلك الوسائل، إذ يمكننا تأكيد أن هذه الملكية تمارس نفوذاً على بنية ومحتوى ما تنشره وسائل الإعلام، كما تحدد الملكية وجهة النظر التي تعرضها تلك الوسائل.

الفصل الرابع

الصحافة الإستقصائية

الأسس والمبادئ

مقدمة

تستخدم الصحافة الإستقصائية الآن بشكل متسع في مجالات كشف الفساد في المجتمع وتقديم الرؤية الإستقصائية الشاملة التي لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى، وقد صاحب هذا نمواً متزايداً في توظيف الحاسبات الإلكترونية لأغراض تصنيف المعلومات والبيانات المتعددة التي يحصل المحررون الإستقصائيون عليها، وتحليلها بشكل يساعدهم على الوصول إلى خلاصات كمية دقيقة، وقد ساعد على ذلك انتشار استخدام المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة للحاسبات الإلكترونية في تخزين المعلومات وتصنيفها واسترجاعها مما أتاح إمكانية الحصول عليها بنفقات قليلة أو بدون نفقات على الإطلاق.

وكانت الصحافة الإستقصائية قبل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، تعتمد على المحررين الذي يعملون بمفردهم مع دعم قليل من المؤسسات التي يقيمون إليها، ومع التطور الكبير في المجال الصحفي إرتأت المؤسسات الصحفية من الأهمية في الصحافة الإستقصائية العمل بروح الفريق من أجل توافر أشكال مختلفة من الخبرة للمحررين تمكنهم من إعداد تقارير صحفية مدعومة بالوثائق، وتشمل جميع المواقع.

ومن هنا تنبعت المؤسسات الصحفية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الضروري في عمليات تقصى الحقائق العمل على تحقيق التعاون بين المراسلين والمحررين ورؤساء التحرير وخبراء القانون، والمحللين الإحصائيين وأمناء المكتبات والباحثين، فالإلمام بأنظمة الحصول على المعلومات الرسمية يعتبر أمراً حاسماً في معرفة نوعية المعلومات التي يمكن الوصول إليها بموجب قوانين حرية الإعلام، وإدراك المشاكل القانونية التي قد تنشأ عن نشر المعلومات المضرة، والوسائل التقنية الجديدة مفيدة للغاية في البحث عن الحقائق وفي تعويد المحررين على المصاعب التي قد يواجهونها أي تقرير صحفي معين، فالصحف الأمريكية الكبرى والصغرى يوجد بها أقسام وفريق عمل إستقصائي، بل أن بعض الوكالات الكبرى مثل وكالة "أسوشيتد برس" استحدثت مؤخراً قسماً خاصاً بالتحقيقات الإستقصائية، وتوسعت فرق الصحفيين الإستقصائيين لتشمل المكاتب الإعلامية في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، والكونجرس الأمريكي، تعمل في التحقيق حول الموضوعات

الإستقصائية التى تمس مسئولاً ما أو مسألة ما فى هذه المراكز، وهى سابقة أوجدتها فضيحة، ووترجيت، وتزاحم الصحف الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية على موضوعات التحقيقات الإستقصائية، فتخصص لها بجانب فريق المحررين المتميزين والمعروفين بموضوعيتهم ومصداقيتهم - ميزانيات مالية كبيرة، وفترات زمنية طويلة للقيام بالتحقيقات الإستقصائية التى تهم الرأى العام.

وقد أصبح قسم التحقيقات الإستقصائية أكثر الأقسام قراءة حيث وصلت نسبة القراءة من قبل الجمهور الأمريكى إلى معدل 90%، حتى باتت موضوعاتها موسعة لتشمل المال والأعمال والسياسة والمجتمع، وتتكيف مع متطلبات السوق الأمريكية. ومع اهتمامات الشعب الأمريكى المحلية فى الأساس.

وتتمتع الصحافة الإستقصائية بأهمية كبيرة نظراً لمساهمتها المتعددة فى تثبيت الحكم الديمقراطى، ويمكن فهم تأثيرها من خلال نموذج السلطة الرابعة التى تتولاها الصحافة، ووفقاً لهذا النموذج يقع على الصحافة فى هذه السلطة مهام محاسبة الحكومة بنشرها المعلومات المتعلقة بالشئون العامة، حتى ولو كانت هذه المعلومات تكشف تجاوزات أو جرائم ارتكبتها من هم فى السلطة، ومن هذا المنطلق تعتبر تقارير تنحى الحقائق من أهم المساهمات التى تقدمها الصحافة الإستقصائية لتثبيت الديمقراطية، فهى ترتبط بمنطق الضوابط والتوازنات فى الأنظمة الديمقراطية، وتوفر آلية ثمينة لمراقبة أدام المؤسسات الديمقراطية التى تضم حسب المفهوم العام، الهيئات الحكومية، والمنظمات المدنية، والشركات المملوكة من القطاع العام، كما تساهم الصحافة الإستقصائية أيضاً فى تثبيت الديمقراطية من خلال زيادة إطلاع المواطنين ومعرفةهم، فالمعلومات مصدر حيوى لتذكير الشعب اليقظ بأنه يملك سلطة محاسبة الحكومة من خلال الانتخابات والمشاركة، كما تحتفظ الصحافة الإستقصائية بسلطة تحديد برنامج عمل لها لتذكير المواطنين والشخصيات السياسية بوجود مسائل عليهم معالجتها.

مستلزمات الصحافة الإستقصائية :

تتطلب الصحافة الإستقصائية توافر عدد من

العناصر، كالتالى :

1. مناخ سياسى ديمقراطى وحرية دستورية مكفولة .
2. تحرر وتنهم المؤسسات من الخدمة الحزبية أو الفكرية البحتة (الدعاية)، فالصحافة الإستقصائية لا تنمو تحت مظلة تصفية الحسابات أو المعارك الانتخابية وماشابهها .
3. ترويض الراى العام أو تدريبه على مثل هذا النوع من المعلومات.
4. توفير ضمانات حق الحصول على المعلومات، حيث يرتبط العمل الإستقصائى إلى حد كبير ويزدهر طردياً مع حق الحصول على المعلومات.
5. بعداً زمنياً غير منتظم حسب القضية أو الظاهرة قيد الكشف.
6. قاعدة بيانات وأجنحة علمية للعمل بها على مستوى المؤسسة أولاً وعلى مستوى العمل الإستقصائى .
7. متابعة إيجابية من الحكومة ومراكز القرار .
8. احترافية بالغة المستوى وخبرة طويلة فى مجال التخلص من إشكاليات القضاء.
9. الاعتماد على النبض السياسى والاجتماعى والشؤون العامة فى بلورة القضية قيد الكتابة والتحرير.

المبادئ الرئيسية للصحافة الإستقصائية :

تشمل المبادئ الرئيسية للمدخل الإستقصائى مجموعة من السمات الرئيسية المميزة (Mark St. John, 1985:3-4)، وذلك كما يلى :

- الهدف الذى يسعى إليه الصحفي الإستقصائى، يتمثل فى استكشاف والكشف عن المعلومات المهمة والتى تم إخفاؤها.

- يفترض الصحفي الاستقصائي في الجهة التي تسعى إلى إخفاء المعلومات، أن يلتزم الموقف الدفاعي ولا تتعاون مع المحرر.
- يستفيد الصحفي الاستقصائي لأقصى درجة من السجلات الموجودة، بالإضافة إلى الملاحظة واللقاءات الشخصية التي يقوم بإجرائها.
- مع تقدم عملية الاستقصاء، على الصحفي أن يبحث باستمرار، أن القصة تظل قابلة للتنفيذ وأنها ذات ملامح بارزة ومقبولة.
- يتم توجيه المزيد من الاهتمام إلى الدقة والمصداقية والعمق والأصالة في البحث.
- لدى كتابة نهاية القصة الاستقصائية، يحاول الصحفي جاهداً أن يلتزم بالحياد والنزاهة، ولا يسعى إلى غرض معين.
- لدى الصحفيين الاستقصائيين تركيز منهجي مع محاولة تصوير القضايا بعمق لدى دراسته النوعية للموضوع.
- كما أن هناك ثلاث طرق يمكن أن يستخلصها المسؤولون عن التقييم، من دراسة ما يقوم به الصحفي الاستقصائي، ويمكن أن يقوم المسؤولون عن التقييم بالآتي:
 - افتراض أن يكون في نفس وضع المحرر الذي أجرى التحقيق الاستقصائي.
 - تبني بعض النماذج والأدوات التي استخدمها المحرر.
 - التعلم من تجربة المحرر فيما يتعلق بالجوانب القانونية والأخلاقية.

كما يمكن توضيح أهم خصائص وملامح الصحافة الاستقصائية من خلال :

1- طبيعة العمل الاستقصائي:

فالعمل الاستقصائي غالباً مايكتنفه الأخطار ، سواء بالنسبة للصحفيين القائمين بالمشروع الاستقصائي ، أو المسؤولين عن الصحيفة والشبكة الإخبارية ، الذين يكونون وراء العمل الاستقصائي ، فالعمل الاستقصائي هو في الأساس مهنة فتح الأبواب والأفواه المغلقة لذا تتسم بالمشقة وعدم الاستقرار وتحتاج إلى صبر وصلابة من نوع خاص

فالمحررون الإستقصائيون يقضون معظم أليالهم فى عمل مرهق فى البحث عبر السجلات ، أو إجراء المقابلات مع أشخاص يرفضون التحدث لوسائل الإعلام ، بجانب مواجهة عدد ضخم من المسئولين قد يصعب على المحرر اقتحامهم فى أحيان كثيرة، وربما تقوده التحركات إلى نتائج غير مقنعة رغم المجهودات الكبيرة (Macdougall, 1978:336-337).

2- من حيث طبيعة كتابة المادة الصحفية:

تختلف كتابة الموضوعات الإستقصائية عن الكتابة الصحفية العادية ، وفى هذه المرحلة تتطلب مهارات مختلفة وقواعد مختلفة من خلال استخدام قواعد السرد الأكثر تعقيداً ، الأمر الذى يتطلب من الصحفي ألا يكون مملاً حيث الإيقاع المبسط مفتاح الكتابة الإستقصائية ، وتجنب خطر الشك ، وعدم تلويث الاتهامات الجادة بأخرى تافهة ، وبوجه عام يجب أن يلتزم العمل الإستقصائى بالمحرر بثلاثة معايير أساسية هى: التماسك ، والتكامل ، والحركة ، تتطلب الصحافة الإستقصائية يوماً التركيز على سؤال لماذا؟ ، وهذا يحتاج إلى محررين تتوافر فيهم مهارات خاصة من حيث الصبر والدقة ، والسعى الدؤوب، والرؤية الناقدة للأحداث ، يتجاوز فيها المحرر العمل الصحفى اليومى السريع إلى تغطية تتطلب قدراً كبيراً من البحث والتعمق فى الكتابة.

ومن هذا المنطلق ، يرى كلاً من Judith Blotch and Kay Miller (1978:5-6) أن المحرر الذى يتصدى لكتابة الموضوعات الإستقصائية ينبغى عليه مراعاة الأمور التالية:

- القدرة على جذب القراء وإثارة اهتمامهم وحماسهم للعمل الإستقصائى ، من خلال تحويله إلى خبير ولويسشكل مؤقت فى القضية التى يطرحها وينقب فى البحث عن معلوماتها.
- شروعه فى إعداد قائمة بأسماء المصادر المحتملة والتى قد يلجأ إليها لجمع معلومات منها عن موضوعة الإستقصائى ، سواء أكانت هذه المعلومات تمثل حقائق جديدة فى موضوعه أو معلومات خلفية .

- يتم جمع المعلومات قبل البدء في كتابة سطور القصة الإستقصائية ، أو قبل محاولة الشروع في تفسير وتحليل معاني البيانات والمعلومات المتوافرة.
- أن يراعى الانسجام والوضوح والاتساق بين جميع ما يطرحه على الرأي العام في إطار سلسلة من القصص الإستقصائية ، وأن يحرص في عملية العرض على جذب القراء وكسب اهتمامهم نحو موضوعه الإستقصائي.
- اكتشف نقاط الضعف في كتابتك ، من خلال مراعاة الآتي:
- استخدم الفعل المبني للمعلوم لأن له أثراً أكبر من الفعل المبني للمجهول.
- اعتمد الجملة البسيطة ، فعل وفاعل ومفعول به.
- استخدم كلمات بسيطة وقصيرة.
- تجنب الكلمات الطنانة ، والكلمات المتخصصة ما لم تكن مجبراً على ذلك.
- استخدم جملاً قصيرة دون أن تقع في فخ عدم الترابط.
- اجعل المقدمة واضحة تماماً ، وإذا كانت هناك أفكار معقدة انقلها إلى الفقرات اللاحقة.
- اجعل الأفكار الأساسية في الفقرات الثلاث الأولى ، وحتى الفقرة الخامسة يجب أن تكون قدمت للقارئ فكرة عن مضمون موضوعك الإستقصائي.
- اعتمد التقطيع المناسب ، أي الإكثار من الفقرات غير الطويلة.
- استخدم تفاصيل محددة وذات دلالة وانقل القارئ إلى ساحة الحدث.
- اعرض الخلفية اللازمة بحيث تقوم كل فقرة بذاتها.
- اشرح أي تعبير يمكن ألا يفهمه القارئ.
- عرف بالأشخاص الذين ترد أسماؤهم بشكل دقيق.
- انتبه ألا تقع في المبالغة في المقالات الدراماتيكية.
- احذف كل الأجزاء غير الضرورية في قصتك الإستقصائية فالاختصار يبقى أفضل.

- انتبه إلى العبارات الانتقالية لتكشف للقارئ أنك غيرت الاتجاه وبرزت العبارات الانتقالية (ولكن، هكذا، بيد أن، على الرغم من، طبعاً، من الواضح، نتيجة لذلك، من المتفق عليه، من الواضح، إذن، أضف إلى ذلك، من ناحية أخرى).
- اقرأ القصة الإستقصائية بصوت عالٍ لأن الأذن قد تلتقط ثغرات لا تكشفها العين.

الصحافة الإستقصائية والصحافة العامة:

يرى Frank E. Fee (2005:79) أن الصحافة الإستقصائية والصحافة العامة يشتركان في عدد من الخصائص والسمات العامة، وتشمل جوانب التشابه بين النوعين، ما يلي:

النشاط الصحفي.

1. أهداف تتعلق بالاتصال مع المواطنين وحكومتهم.
2. افتراض أن الصحافة تستطيع إنجاز عملية الاتصال.
3. اعتناق وجهات نظر فلسفية، ولكن بدون وضع القواعد التي تضمن تحقيق هذه الأغراض الفلسفية.
4. نقد الأحداث المعاصرة contemporaries التي تنشرها الصحافة العامة.
5. انتقاد الأشخاص المشاركين في هيكل السلطة.

وقد تشترك الصحافة العامة مع الصحافة الإستقصائية في أن كلا منهما، يحظى بقدر من الشكوك من الناشرين، الذين قد يوردون هذه الأنواع الجديدة من الصحافة، حيث تحفزهم ببساطة، التطلعات إلى إمكانية تحقيق المزيد من الأرباح، وذلك من خلال توقع زيادة عدد القراء.

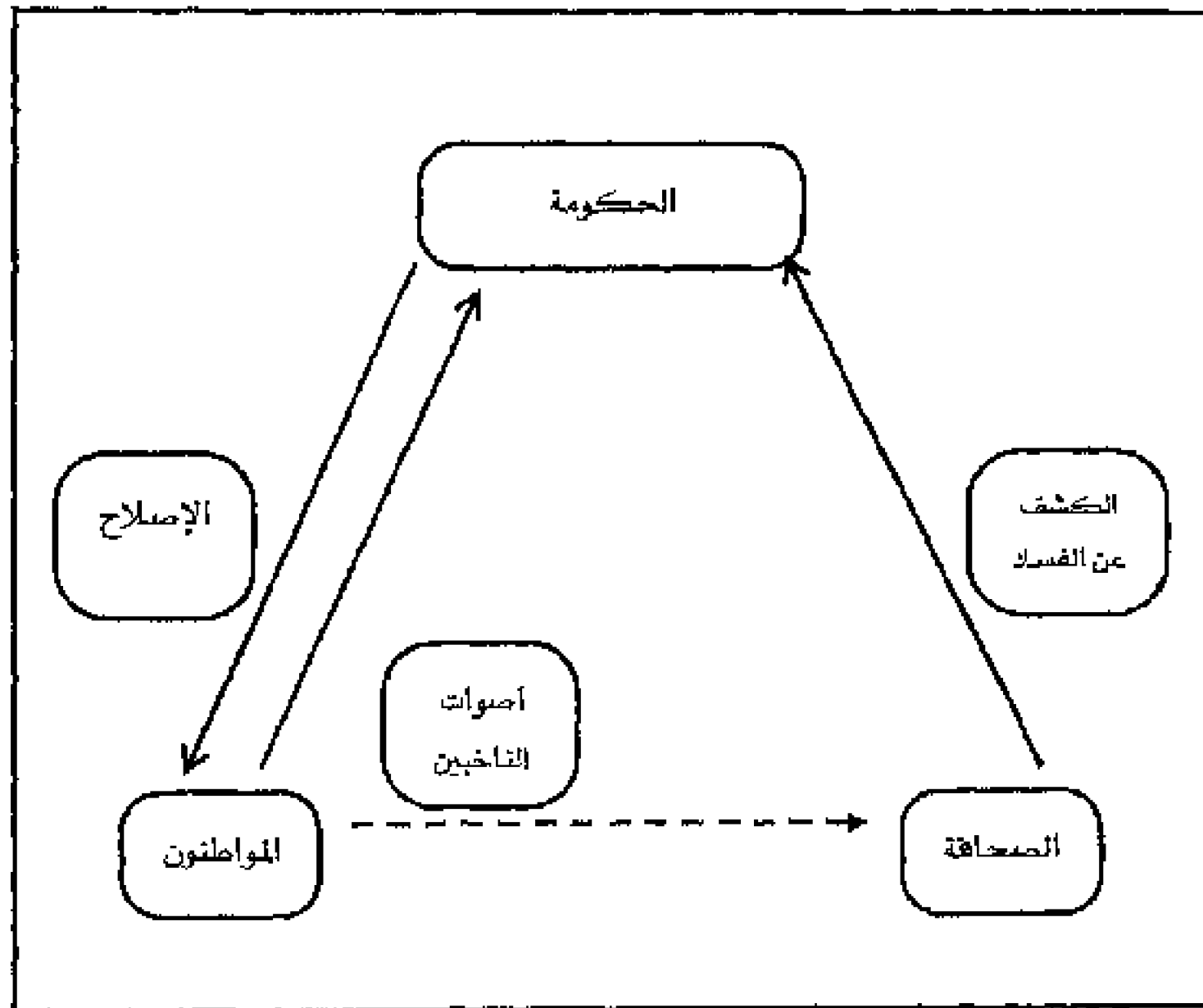
وقد قدم عدد من الباحثين نقاشاً مقنعاً، بجدية ومصداقية هذه النتائج فيما يتعلق بالناشرين وعملية نشر الصحافة الإستقصائية، وكذلك الاهتمامات العليا التي يتم التعبير عنها من جانب المؤسسات الإعلامية العملاقة، التي تتحمل المسؤولية عن

الصحافة العامة، خلال الفترات التي تتراجع فيها معدلات التوزيع، وحتى تتم زيادة معدلات التوزيع. وعلى الرغم من وجود بعض أوجه التشابه في الدوافع والمثل الخاصة بممارسة الصحافة الاستقصائية والصحافة العامة investigative and public Journalism، فإن مفهوم كل منهما يختلف عن الآخر في المفاهيم النظرية الأساسية الخاصة بالعلاقة بين الصحافة والرأي العام والحكومة، وذلك كما يتضح من الأشكال التوضيحية التالية :

الشكل رقم (5) يوضح

نموذج الصحافة الاستقصائية investigative Journalism

(الصحافة، الشعب، الحكومة)



(Source :frank E.Fee,2005:92)

فعندما يتم بناء أولويات (الأجندة) الخاصة بالإصغاء إلى مطالب الرأي العام، بالإضافة إلى ملاحظة المجتمع بصورة عامة، يستطيع الصحفيون المتخصصون في الصحافة الاستقصائية الكشف عن الفساد في الحكومة وغيرها من مراكز السلطة في المجتمع، خصوصاً الشركات الاستثمارية الكبرى، وذلك من أجل دفع هذه المؤسسات إلى التجاوب مع مطالب الشعب، والضغط الذي يمارسه الصحفيون على الحكومة، يؤدي إلى تأسيس علاقة متبادلة، يحصل المواطنون من خلالها على الإصلاحات، أو يتم إجبار الحكومة على تنفيذ تلك الإصلاحات، من خلال التأثير عليها بأصوات الناخبين، فمهمة الصحفيين في الصحافة الاستقصائية تقتصر في الكشف عن الفساد أو الإقدام على عمل محظور لا تجيزه القوانين *malfeasance* في الحياة العامة، والهدف من التصدي لهذا الانحراف يتمثل في إسناد الوظائف العامة إلى أشخاص يتمتعون بالكفاءة والطهارة وعدم التورط في الفساد.

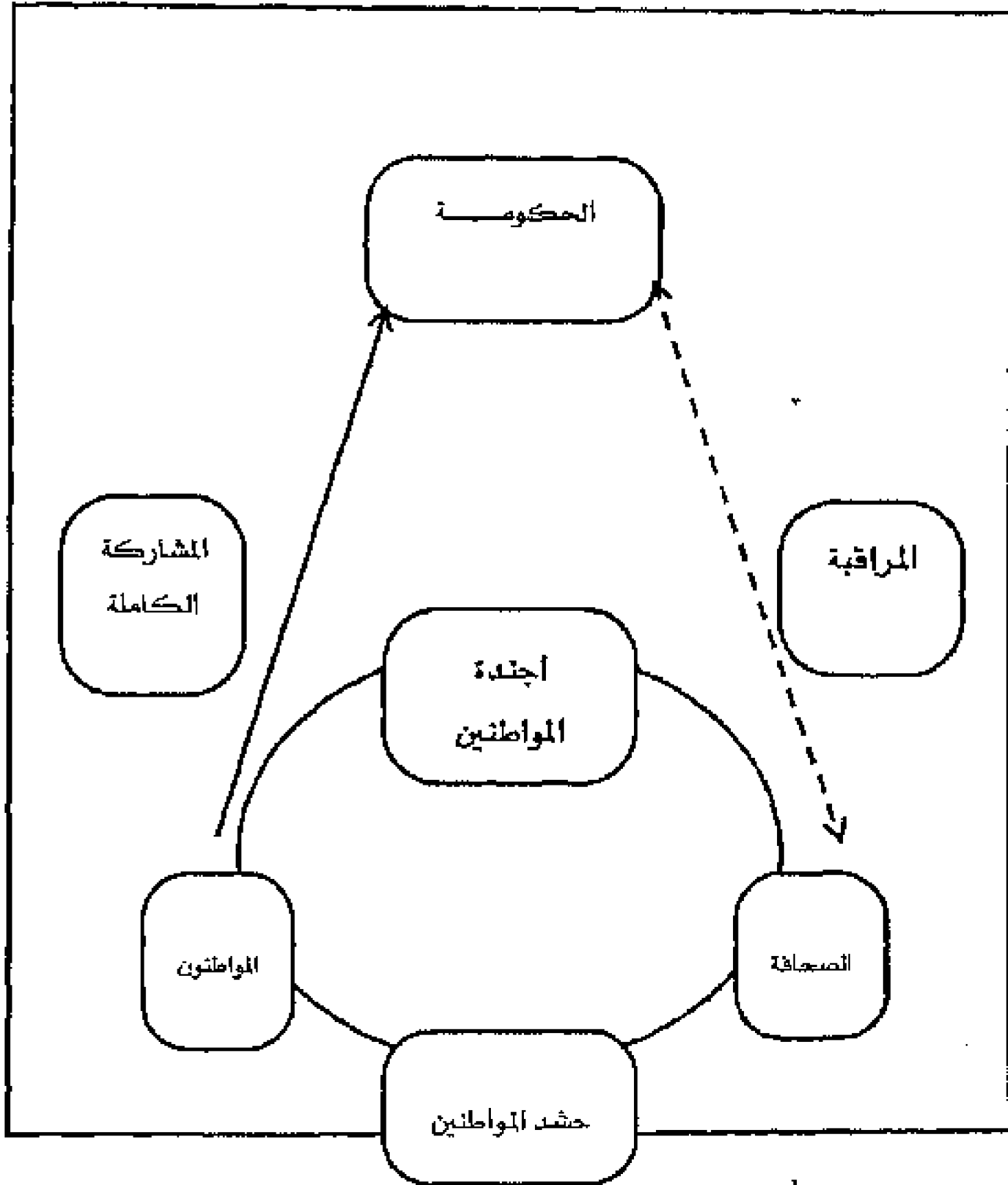
ووفق ما ذكره كابلان Kaplan (1974:119) فإن الصحفي المتخصص في الصحافة الاستقصائية، يدرك أن الديمقراطية تعاني من البطء لدى محاولة تطهير المؤسسات الحكومية، ومن ثم يتطلع أفراد هذه الفئة من الصحفيين إلى الرجال الأقوياء الذين يضعون أنفسهم فوق القانون (وهو ما يدفعهم إلى التورط في الانحرافات)، ومهمة هؤلاء القادة تتمثل في تقديم برامج ورؤى تتعلق بتحقيق طموحات المواطنين، وفق تدفق عملية الاتصال من أعلى إلى أدنى وبالعكس.

وقد توصل سلون Sloan (1991:271) من خلال التحليل الذي قام به، على أن الحركة التقدمية ومحاولتها السيطرة على الحكومة، تسعى بالدرجة الأولى إلى محاولة انتزاع السيطرة من الشركات الكبرى في المجتمع، مع إعادة هذه السيطرة إلى الطبقة الوسطى، وهكذا فإنه بالنسبة للمحررين في الصحافة العامة، فإن الهدف من نشر التقارير الصحفية، ينحول إلى إعادة الاتصال بين قاعدة المجتمع والقمة الحاكمة، مع إعادة إثارة اهتمام الحكومة بالحياة العامة في المجتمع، من خلال توجيه الصحافة لاهتمام النخبة الحاكمة (Thomas Leonard, 2000:131-155)، وذلك كما يوضحه النموذج التالي:

الشكل رقم (6) يوضح

نموذج الصحافة العامة Public Journalism

(الصحافة، الشعب، الحكومة)



(Source :frank E.Fee,2005:93)

يشكهن نموذج الصحافة العامة Public Journalism، بأن المواطنين يساعدون في تحديد أولويات (أجندة) الصحافة، وفي المقابل تقوم الصحافة بتقديم المعلومات والتوجيه والحشد، مع مساعدة المواطنين في المشاركة في الخطاب العام في المجتمع، ونتيجة هذا الخطاب، تتمثل في مشاركة المواطنين الكاملة في تشكيل الحكومة، وبدرجة تفوق الكشف عن أية انحرافات، فإن الدور الذي تساهم به وسائل الإعلام. يتمثل في تزويد الحكومة بالمعلومات فضلاً عن عملية مراقبة القرارات التي تتخذها الحكومة في المجتمع.

وبالرغم من أن الصحفيين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية، كانوا يسعون إلى البدء outset من إدراك أنه يتعين إحداث التوازن بين مصالح المواطنين والمؤسسات التي تمثل الحكومة في المجتمع، حيث يستطيع الصحفيون الاستقصائيون الكشف عن الفساد والأعداء الحقيقيين للمجتمع، ونادراً ما يزعم صحفيو الفساد أن المسؤولين في الحكومة متورطون في الفساد، أو أن السياسات التي يقومون بتنفيذها تتسم بالقمع والاستبداد، ولكن الإدعاء الذي يثيره الصحفيون يشير إلى أن الحكومة لا تمثل مصالح الشعب بصورة سليمة، ولا تتجاوب مع مطالب المواطنين، الذين فقدوا ثقتهم في المؤسسات الحاكمة، ومن ثم يميلون إلى الانسحاب من المشاركة.

إن الصحفيين الاستقصائيين يقومون بأداء عملهم استناداً إلى نموذج إعلامي بالغ القوة، وقد كتب ويل إيروين Will Irwin (1969:7-8)، لدى البدء في نشر سلسلة حلقات كوليرز Colliers التي تنتمي إلى الصحافة الاستقصائية، عام 1911، قائلاً: إن الصحافة تتمتع بالقوة، في تلك الفترة، عما كانت عليه في أي وقت مضى، وذلك لأن الصحافة تنشر المادة الخام التي تمثل الرأي العام، وقد أعلن أن الصحافة الأمريكية تحظى بنفوذ هائل، وبدرجة ما كانت تحظى به في أي وقت مضى؛ فما عدا الدين، فإن أية سلطة في المجتمع لم تتمتع بما تمتعت به الصحافة في المجتمع الأمريكي حينذاك، إذ أن الخوف من الصحافة الشريرة bad press، فضلاً عن احتواء المواطنين الذين حصلوا على معلومات عن فساد الحكومة، وهو ما يعد أقوى الدوافع لتحقيق الإصلاحات.

وقد أحرز الصحفيون المتخصصون في التتقيب عن الفساد نجاحاً هائلاً في تحسين ظروف المجتمع، ومن خلال النظر إلى هذه المحددات، فإن محرري الصحافة

الإستقصائية عملوا على بلورة صيغة معينة ، تتمثل في تشخيص الانحرافات diagnose وتحديد العلاج prescribe ، ثم متابعة تنفيذ الحلول المقترحة ، فليست الصحافة الإستقصائية تغطية عادية لخبر ما ، وبعد مضي أكثر من 35 عاماً على فضيحة وترجييت التي أنهت الحياة السياسية للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1974 ، ما زال الجمهور والصحفيون غير متفقين على الإجابات ، هل تشمل الصحافة الإستقصائية ، كشف أمور خفية للجمهور ، أمور إما أخفاها عمداً شخص ذو منصب في السلطة ، أو اختفت صدفة خلف رُكّام قوضوى من الحقائق والظروف التي أصبح من الصعب فهمها ، وتتطلب استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلمية ، وتعتمد التغطية الإخبارية التقليدية ، بصورة عامة وأحياناً كلية على مواد ومعلومات وفّرّها آخرون (في الشرطة والحكومات والشركات العامة والخاصة ... إلخ) ويعتمد على جمع ردود فعل متعددة حيالها ، وعلى العكس من ذلك تعتمد التغطية الإستقصائية على مواد جُمعت أو استُحصيت بمبادرة شخصية من الصحفي ، ولهذا فإنها تُسمّى أحياناً "تغطية المشروع" Enterprise Reporting .

وتهدف التغطية الإخبارية التقليدية إلى خلق صورة موضوعية للعالم كما هو ، أما التغطية الإستقصائية ، فتستخدم بطريقة موضوعية ، مواد ومعلومات حقيقية تتحول إلى حقائق يوافق أي مراقب عقلائي على أنها حقيقية ، ويحرك الصحفي الاستقصائي هدف ذاتي غير موضوعي يتمثل برغبة في إصلاح العالم فمن المسؤولية أن نعرف الحقيقة لكي يمكن تغيير العالم ، فهذه العناصر والتفاصيل تمنح الصحافة الإستقصائية ، في أفضل أحوالها ، ميزة فنيّة تُعزز أثرها العاطفي على المتلقي ، باختصار ورغم أن الإعلاميين قد يقومون بكلّ النوعين : التغطية اليومية التقليدية والعمل الإستقصائي في مجري مهنتهم ، فإن النوعين يشكّلان أحياناً مهارات وعادات عمل وعمليات وأهدافاً مختلفة للغاية ، فاعمل الإستقصائي يحتاج إلى مجهود أكبر بكثير من الصحافة العادية ، لكنك تستطيع إنجاز كل خطوة من الخطوات العملية بكفاءة ومتعة وستشعر بأن مردود الإستقصاء كبير بالنسبة للجمهور ، ولوسيلتك الصحفية ، ولك .

بالنسبة للجمهور : يحب قراءة ومتابعة القصة التي تُقدّم لهم قيمًا إضافية أي معلومات لا يستطيعون العثور عليها في أي مكان آخر ، ويستطيعون الثقة بها :

وتمنحهم سلطاناً على حياتهم ، يمكن للمعلومات أن تكون عن السياسة أو الشؤون المالية أو المنتجات التي يستخدمونها في منازلهم ، وما يهم أن حياتهم يمكن أن تتغير بما يمكننا قوله عن هذه المواضيع ، إذا لاحظ كيف أن الصحافة الاستقصائية ليست فقط منتجاً إعلامياً ، إنها خدمة تجعل حياة الناس أفضل ، ولوسيلتك الإعلامية لا تدع أي شخص يقول لك إن الاستقصاء ترف بالنسبة لوسائل الإعلام الإخبارية لأن وسائل الإعلام التي تقوم بالاستقصاء وتديرها بكفاءة ، وتستخدمها لإعلاء قيمتها . قد تحقق أرباحاً ، لك ، فالحقيقة هي أنك إن قمت بعملك بشكل صحيح ، ستصنع أصدقاء أكثر مما ستخلق أعداء ، وأيضاً ستجعل نفسك معروفاً بشكل أفضل في المهنة وخارجها وسوف تُقيّم مهاراتك بشكل أكبر في سوق العمل ، وسواء بقيت صحفياً أو لم تبق ، لن تجد أبداً صعوبة في العثور على عمل آخر.

فالصحفيون الذين يفتقدون المهارات الاستقصائية يمكن استبدالهم بسهولة ، الأهم أنك كفرد سوف تتغير بطرق عديدة مذهشة ، سوف تصبح أقوى لأنك ستعرف أنك قادر على العثور على الحقيقة بنفسك ، بدلاً من انتظار شخص ما يُقدمها لك ، وسوف تتعلم كيفية التغلب على مخاوفك وأن تنصت لشكوكك ، وسوف تفهم العالم بطريقة جديدة أعمق ، باختصار المردود كبير جداً إلي حدٍ سيجعلك إن كنت مهتماً بالصحافة وبنفسك ، تُقدّم لنفسك ولقرائك ولشاهديك ولزملائك القيمة الإضافية التي يخلقها الاستقصاء ، والجدول التالي يوضح بشكل مبسط الفروق بين الصحافة الاستقصائية والصحافة العامة:

مقارنة بين الصحافة الاستقصائية والصحافة العامة

الصحافة الاستقصائية	الصحافة العامة
1- من حيث البحث	
<ul style="list-style-type: none"> لا يمكن نشر المعلومات إلا إذا تم التأكد من دقتها واكتمالها. يُنشر البحث الذي أُلتمت التثبت من صحته ، وهذا يستلزم بحثاً شاملاً ، فالحرر قد يعمل لعدة أشهر متواصلة دون أن ينشر قصته الخاصة. 	<ul style="list-style-type: none"> تُجمع المعلومات وترسل وفق إيقاع ثابت (يوميًا ، أسبوعيًا ، شهريًا). يكتمل البحث بسرعة ، ولا يتم القيام بأي بحث آخر بعد أن تكتمل القصة ، فالحرر يتوقع أن ينشر يوميًا العديد من الأحداث التي لها تأثير مباشر على العديد من الأفراد.

<ul style="list-style-type: none"> • تقوم القصة على الحد الأدنى الضروري من المعلومات ويمكن أن تكون قصيرة جداً ، فالمحرر يهتم بالكتابة عن شيء ما قد حدث بالفعل . 	<ul style="list-style-type: none"> • تقوم القصة على الحد الأقصى من المعلومات المُحصَّلة ، ويمكن أن تكون طويلة جداً ، فالتحدي الذي يواجهه المحرر الاستقصائي هو أن يكشف لماذا حدث هذا الأمر ، ولماذا يمكن أن يتكرر حدوثه في المستقبل ، أي الربط بين الأحداث.
<ul style="list-style-type: none"> • يمكن لتصريحات المصادر أن تحل محل التوثيق . 	<ul style="list-style-type: none"> • يتطلب التحقيق الصحفي الاستقصائي توليها لدعم تصريحات المصادر أو إنكارها.
2- العلاقات بالمصدر	
<ul style="list-style-type: none"> • الثقة في المصدر مُفترضة ، وفي الأغلب دون التحقق منها ، المحرر يحرص على تحقيق السبق ، لذلك فهو يحرص على أن يقوى علاقاته بكل المصادر التي تعمل في نطاق تغطيته في محاولة للحصول منهم على المعلومات وخلفيات الأحداث ورويتهم للتصريحات. 	<ul style="list-style-type: none"> • لا يمكن افتراض الثقة بالمصدر ، فقد يقدم المصدر معلومات مزيفة ، فالضجاجة الاستقصائية لا تستطيع استخدام أية معلومات دون التحقق منها ، فالصحفي الاستقصائي يتسم دائماً بالشك من أجل أن يصل لليقين ، لذلك فهو لا يعول كثيراً على التصريحات الرسمية.
<ul style="list-style-type: none"> • تُقدم المصادر الرسمية المعلومات للصحفيين مجاًساً ، تُعزز دورها وتروج لأهدافها. 	<ul style="list-style-type: none"> • تُحقق المعلومات الرسمية عن الصحفيين ، لأن كشفها قد يعرض مصالح السلطات أو المؤسسات للخطر.
<ul style="list-style-type: none"> • لا مجال أمام الصحفي إلا قبول الرواية الرسمية للقصة ، رغم أنه يمكن أن يعارضها بتعليقات أو بيانات من مصادر أخرى . 	<ul style="list-style-type: none"> • يتحدي الصحفي بصراحة الرواية الرسمية للقصة أو يتكررها ، بناءً على معلومات يستقيها من مصادر مستقلة.
<ul style="list-style-type: none"> • يتصرف الصحفي بمعلومات أقل مما يتصرف بها معظم مصادره أو كلها. 	<ul style="list-style-type: none"> • يجمع الصحفي ويتصرف بمعلومات أكثر مما يتصرف به أي مصدر منفرد من مصادره ومعلومات أكثر مما يتصرف بها معظم مصادره أو جميعها.
<ul style="list-style-type: none"> • المصادر دائماً مُعرَّفة تقريباً. 	<ul style="list-style-type: none"> • في الأغلب لا يمكن تعريف المصادر لضمان أمنها.
3- النتائج	
<ul style="list-style-type: none"> • يُنشر إلى التحقيق الصحفي كإعكاس للعالم الذي يتم قبوله كما هو ، ولا يأمل الإعلامي في الوصول إلى نتائج أبعد من مجرد إخبار الجمهور بموضوعه. 	<ul style="list-style-type: none"> • يرفض الصحفي قبول العالم كما هو ، فهذه القصة اختراق وضع معين أو تعريته كي يصلحه ، أو يدينه ، أو في حالات معينة ، تقديم مثال لطريق أفضل.
<ul style="list-style-type: none"> • لا يتطلب التحقيق الصحفي انخراطاً أو حماساً شخصياً من الصحفي. 	<ul style="list-style-type: none"> • دون انخراط شخصي وحماس من الصحفي. لن تكتمل القصة أبداً .

<ul style="list-style-type: none"> • يسعى الصحفي لأن يكون عادلاً وموفقاً في حقائق القصة ، وبناء على ذلك قد يحدد ضحاياها وأبطالها ومبذئيهما ، وقد يقدم الإعلامي أيضاً حكماً على القصة أو يصدر قراراً بشأنها. 	<ul style="list-style-type: none"> • يسعى الصحفي لأن يكون عادلاً وموفقاً في حقائق القصة ، وبناء على ذلك قد يحدد ضحاياها وأبطالها ومبذئيهما ، وقد يقدم الإعلامي أيضاً حكماً على القصة أو يصدر قراراً بشأنها.
<ul style="list-style-type: none"> • البنية الدرامية ليست مهمة جداً في التحقيق الصحفي ، وليس للتسمة نهاية ، لأن الأخبار مستمرة. 	<ul style="list-style-type: none"> • بنية القصة الدرامية ضرورية لتأثيرها وتعود إلى استنتاج يقدمه الصحفي أو المصدر.
<ul style="list-style-type: none"> • قد يرتكب الصحفي أخطاء ، ولكنها حتمية وعادة ليست مهمة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تُعرض الأخطاء الصحفي لجزاءات رسمية أو غير رسمية يمكن أن تُحطم مصداقية الإعلامي والوسيلة الإعلامية.
<ul style="list-style-type: none"> • الصحافة العامة تعرض العالم كما هو. 	<ul style="list-style-type: none"> • الصحافة الاستقصائية تسعى النهاية تستهدف من خلال البحث عرض الاتجاه الذي يجب أن يتغير العالم نحوه.

(المصدر: على درية الحقيقة : دليل أريج للصحافة العربية الاستقصائية 2009: 19 - 20).

مهارات الصحفي الاستقصائي :

تقوم الصحافة الاستقصائية بالكشف عن المعلومات الجديدة، وذلك من خلال البحث الأصلي الذي يمكن أن يثير انتباه الرأي العام بواسطة المبادرة التي يقو بها الصحفيون، ومع ذلك فإن تلك المعلومات الجديدة، لا تكون دائماً نتيجة مماثلة لنموذج تسريب المعلومات التي قام بها المصدر السري الذي حمل كنية الحلق العميق Deep Throat في فضيحة وترجييت التي تسببت في الإطاحة بالرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون من البيت الأبيض منتصف السبعينيات، بعد أن نقل هذا المصدر إلى كل من بوب وود وراد وكارل بيرنشتاين المحررين في صحيفة واشنطن بوست، معلومات عن قيام نيكسون بالتجسس على الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي المنافس في الانتخابات الرئاسية التي كانت وشيكة آنذاك.

فإن القيام بدور الرقيب المدني Civic Watchdog بعد واحداً من أهم الواجبات الكبرى، التي يتعين على الصحفي إنجازها، وهو ما يتطلب غالباً عمل الاستقصاء الصحفي في العمق، وهكذا فمن المعتاد أن تكون جميع القصص الصحفية، ذات

طبيعة إستقصائية، نظراً لأنها تتطلب البحث والتقصي عن المعلومات غير المعروفة، وإجراء المقابلات الشخصية، وتحرير المعلومات التي يتم جمعها، وفق ما ذكره إتيول وأندرسون (Anderson, Itule, 2007:397)، فإن جميع المحررين يمارسون الصحافة الإستقصائية، نظراً لأنهم تلقوا تدريبات على توجيه الأسئلة مع كشف المعلومات، مع تحرير القصص بأفضل صورة مكتملة قدر الإمكان، إلا أن بعض المحررين يركزون فقط على التحقيقات الإستقصائية ذات الطبيعة الرقابية، ولذا يتعاملون مع العلاقات المغايرة Adversary التي يعقدها المحررون مع الجهات موضي التحقيقات الإستقصائية، وما لا يوجد لدى الحصول على خبطات صحفية، أو أثناء التغطية المعمقة للموضوعات الصحفية، والهدف الذي يسعى اليه الصحفيون الإستقصائيون، يتمثل في الحصول على المعلومات، التي يتم حجبها بصورة محكمة، من المصادر المعادية في الغالب، وهو ما يمكن أن يمنح المحررين الفرصة للابتكار، وأن يصبحوا جزءاً من الحياة المثيرة لدى القراء الذين يتابعون أعمالهم، وفي أحيان أخرى يمكنهم اكتشاف انعدام العدالة والعمل على تصحيح الخلل.

لذا غالباً ما يتم وصف المتخصصين في الصحافة الإستقصائية بإعتبارهم حماة الضمير العام Custodians of Conscience، إذ يتصدون لأية أخطاء في النظم الاجتماعية والمؤسسات العامة التي تضمنها تلك النظم، الأمر الذي جعل معظم القصص الإستقصائية تحتل مكانة متميزة في الصحف العالمية الكبرى وعلى المستوى القومي أو الإقليمي، فالصحفيون الإستقصائيون هم أولئك المحررون الذين يقضون الكثير من وقتهم في البحث والتحري وإجراء المزيد من الإستقصاء حول القضية التي يتناولونها حتى يتم الكشف عن المعلومات الخفية بشكل متعمد، الأمر الذي يستلزم قدراً كبيراً من الصبر والإيمان بأن هناك اشخاصاً يعملون ضد المصلحة العامة (Anderson, Benjaminson, 1990:3-4)، فالعمل الإستقصائي يحتاج من لديه القدرة على التدقيق في الملفات والسجلات والمستندات لمدة طويلة، ولديه الملكة كذلك في أن يكشف ما تحويه هذه الملفات من انحرافات وفساد، يستطيع

من خلالها الخروج بقصة استقصائية ، لذا يتميز الصحفيون الاستقصائيون بمجموعة من السمات والمهارات تعد أمراً ضرورياً للعمل الاستقصائي ، وهي كالتالي:

♦ الصبر وقوة التحمل Patience :

يتطلب إجراء الصحافة الاستقصائية استهلاك المزيد من الوقت ، خصوصا عندما يتم تتبع النقاط الغامضة وغير الواضحة dead ends (تستخدم هذه العبارة أيضا في عالم المخابرات بمعنى النقاط التي يصعب تتبعها ، ومن ثم تتطلب جهداً مضاعفاً في محاولة إزالة الغموض المصاحب لها) ، ومن ثم يتمعن على الصحفي القائم بإعداد التقارير الاستقصائية ، أن يتتبع جميع الخيوط leads ، التي تقوده إلى الكشف عن المزيد من المعلومات الحساسة ، بصرف النظر عن الأهمية التي قد تبدو لأي من تلك الخيوط (Derek.Forbes,2005:8). فالصبر والمثابرة تعني أن العمل الاستقصائي يتطلب جهداً مضاعفاً ، كما يتطلب مدة طويلة في البحث والتحري عن المعلومات المختلفة ، ولذا فهو يحتاج إلى الصبر الكبير من الصحفي ، حتى يتمكن من التوصل إلى كشف الحقيقة ، وبالتالي تقديم الفاعلين الفاسدين لأيدي العدالة ، كما يتطلب الصبر توافر قدر من الدوافع الأخلاقية لدى المحرر الاستقصائي والتي تحفزه على التحرك ضد الانجراف والفساد ، وجميع الأوضاع السيئة في المجتمع ، من خلال استخدام الاستدلال المنطقي ، والعقلية التحليلية .

♦ المرونة Flexibility :

ضرورة الاحتفاظ بذهن منفتح ، وبالتالي يتمعن على الصحفي القائم بإعداد التقارير الاستقصائية ، أن يقوم بتحويل تركيزه باتجاه النقطة التي تعد التقارير الاستقصائية من أجلها ، وإذا كان ذلك ضرورياً يمكنه أن يغير مسار التحقيق الاستقصائي الذي يقوم به.

◆ فن الإقناع The Art of Persuasion :

يتطلب إجراء التحقيق الاستقصائي، إتباع مدخل محدد من أجل إقناع المصادر بالكشف عما لديهم من معلومات، بالإضافة إلى توفير مهارات تفوق المهارات المطلوبة لإعادة التقارير الصحفية الأخرى، ومن ثم فإن القدرة على البحث الدقيق Probe بدون إثارة الإضطراب أو الانتباه من الجهات الأخرى، يعد من الصفات البارزة Paramount التي يجب أن يتصف بها الصحفي الاستقصائي، وهكذا فإنه عندما، يتم الضغط بقسوة على المصادر buttons are pressed too hard (تعني العبارة في الأصل الضغط على الأزرار بقسوة لدى تشغيل أي جهاز، وهو ما يمكن أن يتسبب في إصابة الجهاز بالمطل أو التوقف، والعبارة بالطبع مجازية تشير إلى أهمية التعامل برفق بالغ مع مصادر المعلومات)، فإنه من المعلوم أن يتعرض الصحفي القائم بالتحقيق الاستقصائي للمتاعب والهجوم، من الجهات التي تسعى إلى الإبقاء على المعلومات الحساسة في نطاق السرية والتعتيم، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تقويض عمل Career عمل الصحفيين الاستقصائيين، والتعامل مع رجال السياسة على وجه التحديد، يتطلب تحمل الانتقاد من الرأي العام.

● الشجاعة Courage :

يتم التهديد باستخدام الإيذاء البدني Physical violence أو التلويح بالمقاضاة أمام المحاكم أو فرض العقوبات أو حتى التلويح بالتصفية الجسدية، وذلك من أجل منع إتمام المزيد من التحقيقات الاستقصائية، وقد يتم إرهاب عائلات الصحفيين أو معارفهم، وستكون بحاجة إلى أعصاب متينة Guts، ومن هنا يجب أن يحسن الصحفي التعامل مع المواقف الحرجة وكذلك الأشخاص الذين يتسمون بالترعة العدائية Hostile، وأن يظل هادئاً متماسكاً قدر الإمكان.

● البديهة والخلفية المعرفية Intuition and background knowledge :

يجب أن يتميز الصحفي القائم بالتحقيق الاستقصائي بالتفكير المستقل Think on your feet، مع توجيه الأسئلة المناسبة وتقييم وتحليل المشاكل المعقدة،

والصحفي بحاجة إلى أن يتعرف على المشهد المحلي في البيئة المحيطة به ، حتى يمكن التعرف بسرعة على أية نقطة جغرافية قد يتطلبها إجراء التحقيق الاستقصائي ، أيضا يتعين أن يتمتع الصحفي بذاكرة جيدة وقدرات ملحوظة على إيجاد حلول للمشاكل ، بالإضافة إلى خلفية معرفية مناسبة ، يمكن أن توصف بأنها قاعدة البيانات التي يتمتع بها الصحفي القائم بإجراء التحقيقات الاستقصائية.

◆ الذكاء القانوني Legal Savvy :

يمكن أن يقوم الصحفي القائم بالاستقصاء بحماية نفسه من التعرض للتقاضى أمام المحاكم المدنية أو الجنائية ، مع إدراك أن الطرق القانونية يمكن استخدامها من أجل الحصول على المعلومات ، وفي الدول التي تم النص في دساتيرها على حرية وسائل الإعلام ، يصبح من السهل استخدام القانون كسلاح للدفاع عن حرية وسائل الإعلام والحصول على المعلومات ، وبعض وسائل الإعلام تقوم بطبع الدستور ، وتوزيع نسخ منه على المحررين ، مع وضع خطوط تحت فقرات وفصول معينة من الدستور ، حتى يمكن التركيز عليها من جانب الصحفيين .

◆ الأمانة والنزاهة Integrity :

يتطلب العمل على المعلومات ذات الحساسية الفائقة ، أن يتمتع الصحفي بالقدرة على الالتزام بمبدأ السرية مع كل من المصادر والزملاء ، فعلى سبيل المثال وحدة التحقيقات الصحفية الاستقصائية في صحيفة صندي تايمز The Sunday Times البريطانية متفصلة تماما عن الوحدات الأخرى في الصحيفة ، وهناك سببان لهذا الفصل ، الأول : أن العزلة تتيح للصحفيين المشاركين في إجراء التحقيقات الاستقصائية العمل بصورة مستقلة ، مع التركيز فقط على العمل الاستقصائي المنوط بهم.

والسبب الثاني : تهدف العزلة المفروضة على قسم التحقيقات الصحفية الاستقصائية إلى منع تسرب أية معلومات حساسة إلى خارج قسم التحقيقات الاستقصائية ، أثناء

إجراء التحقيقات في القضايا الأكثر حساسية ، أن الحقيقة وثقة الرأي العام ، ربما كانا بمثابة أفضل الأسلحة التي يتسلح بها الصحفي الاستقصائي .

◆ القدرة على قراءة الأحداث وربطها :

حيث السمة الرئيسية التي تجمع بين المحررين الاستقصائيين تتمثل في البراعة والقدرة الفائقة على قراءة الأحداث المتفرقة وإجراء الربط فيما بينها ، وهي ملكة قد لا تتوفر لدى العاملين في الصحافة العامة بغض النظر عن سنوات العمل .

فكما يشير كل من Ettema and Glasser (1998:3) ، إلى أن وظيفة الصحفي الاستقصائي هي النظر إلى ما وراء ما يمكن قبوله في المعتاد ، وأن ينظر إلى ما وراء التفسير الذي تقدمه السلطات للأحداث ، وعليه أن يفحص مزاعم الأشخاص الذين هم في موقع السلطة بعيداً عن الإدعاء وانحياز الثورط في الأخطاء، ويرى waisbord (2000:xix) أن المحررين في الصحافة الاستقصائية يمضون وقتاً أطول ويبدلون جهوداً مضنية يومياً من أجل جمع المعلومات والقيام بعمليات الرصد والمراقبة وتحليل البيانات والوثائق.

◆ مقاومة الإحباط واليأس :

ربما يعمل المحرر الاستقصائي لفترة طويلة قد تستغرق عدة أسابيع أو شهور دون أن يشارك بكتابة موضوعات في الحقيقة التي يعمل بها ، ومن هنا فالابد أن يقاوم أية لحظة يشعر فيها بالإحباط أو اليأس عندما يفشل في تطوير فكرته إلى موضوع استقصائي صالح للتنفيذ.

◆ استخدام استراتيجية الهجوم :

حيث ينبغي على المحرر الاستقصائي أن يكون جاهزاً لبدء الهجوم على المستهدفين في مشروعه الاستقصائي ، والشجاعة في الوقوف أمام أي تصرفات تصدر عنهم ، وهذه السمة تفرق بين من يصلحون للعمل الاستقصائي ومن لا يملك القدرة الهجومية في وجه خصومه.

◆ الإستقلالية والموضوعية والحياد :

حتى يستطيع المحرر الإستقصائي أن ينتج قصصاً إستقصائية ناجحة ومتميزة لابد أن يتصف بالإستقلالية والتي تعنى بالحياد والنزاهة والموضوعية والمهنية الجيدة ، حيث يتجنب القيام بأعمال مفرضة لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية أو خدمة جهات معينة ، فالتحيز والبعد عن الأداء المهني يؤثر بشكل كبير على المؤسسة الصحفية التي يعمل بها ، وعلى مستقبله المهني ، كما يؤثر بشكل سلبي على القضية التي يطرحها ، فعندما يفقد الصحفيون الإستقصائيون استقلالهم يكونون فريسة للتحكم فيهم من قبل المصادر السرية وغير المعلنة Ventriloquist ، الأمر الذي يترتب عليه إعطاء الفرصة لهذه المصادر في تحديد الأولويات ، وبالتالي التعرض في انجاز الوظائف التي يجب أن تضطلع بها الصحافة كجهة رقابية مستقلة على الانحرافات التي تحدث في المجتمع ، ومما يتحول الصحفيون الإستقصائيون إلى ما يشبه الأدوات غير المستقلة puppets كالعرائس التي يتم تحريكها على المسرح بخيوط خفية في حين تبدو وكأنها تتحرك من تلقاء نفسها (Mark Feldstein, 2007: 506-507).

كما أن الموضوعية تعنى ثلاثة أشياء محددة، وهي ، قبول الحقائق التي يمكن أن نثبتها من خلال القصة الإستقصائية ، سواء جاءت متوافقة مع رغباتنا أم لا ، كما يجب دخول المشروع الإستقصائي ونحن مستعدون لقبول الخطأ من عدمه ، بمعنى قبول الحقائق اذا جاءت مفارقة أو معارضة للفرضية الرئيسية للقصة الإستقصائية ، وطرح فرضية جديدة ، واذا لم تفعل ذلك فلن تحصل على المساعدة التي تحتاجها من آخرين ، كما ينبغي أن تدرك جيداً أنك إصلاحى وتدعو من خلال قصصك الإستقصائية إلى الإصلاح من خلال استخدام الحقائق الموضوعية ، والتعامل بموضوعية تجاه الحقائق لإنجاز هدف الإستقصاء.

♦ الاستماع للمصدر والإصغاء:

المحرر الاستقصائي الجيد هو من يملك إدارة ضفة الحوار بشكل جيد ، ويصغي جيداً لمصادره حتى يحصل على ما يريد من معلومات ، ويدون ذلك ربما ينتهي الحوار دون الحصول على ماير الحوار.

♦ القدرة على الوصول إلى المصادر:

بحيث يكون المحرر الاستقصائي لديه القدرة على وضع قائمة بمصادر القصة الاستقصائية من أجل البحث عن الحقائق وتفسيرها ، كما ينبغي أن يكون لديه أسلوبه وطريقته في الحصول على السجلات والوثائق المتعلقة بالموضوعات الاستقصائية التي يتفدها بما يسهل له الوصول للمعلومات.

ويوضح مولينهوف Mollenhoff (1981:9-11) هناك بعض الإستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها المحرر الاستقصائي لإنجاز مشروعه ، مثل معرفة المؤسسات الحكومية وأنشطتها ، وأهم مصادرها ، والتجاوزات التي يمكن أن تحدث بداخلها ، الثغرات القانونية التي يمكن أن تستغلها مثل هذه المؤسسات أو الشركات بهدف تحقيق مكاسب بطرق غير شرعية ، والتكيف القانوني للحصول على السجلات والمعلومات التي يمكن الإطلاع عليها ، والدراية الكاملة بلجان تقصى الحقائق ، والجهات الأخرى المتوط بها حق التدخل ، والإشراف والتحقيق ، دراسة المشاريع الاستقصائية السابقة في نفس مجال القصص الاستقصائية التي يقوم بإجرائها المحرر للتعرف على أسباب النجاح أو الفشل للإنتلاق في رسم خطة عمله بنجاح.

♦ العمل بروح الفريق:

فالعمل الاستقصائي يغلب عليه العمل بروح الفريق ، حيث يقوم العمل على التعاون البناء وتضافر جهود جميع المشاركين في هذا العمل بإعتبارهم فريقاً متكاملاً لكل منهم دوره الملقى على عاتقه ، والمثال على ذلك ، تفجير فضيحة " ووترجيت Watergate " والتي فجرها بوب وودوارد وكارل بيرنشتاين Woodward, Bernstein

، قد تغيرت علاقة العمل بين هما التي كانت قائمة على التفاوض والغيرة ، إلى التعاون والعمل بروح الفريق من خلال مناقشة جميع الأمور المتعلقة بالقضية ، مما أدى بعض المحررين بالواشنطن بوست يطلق عليهما إسم (wood stein) بدمج اسميهما في إسم واحد ، بجانب التعاون مع باقى فريق العمل بقيادة الصحفي المضطرب بارى سيزمان Barry.Sussman صاحب الخبرة الطويلة في العمل الاستقصائي ، والعقلية القادرة على وزن الأمور والتوجيه السليم ، وكان سيزمان المركز الذي تصب عنه كل المعلومات ، مما ساعد على تكوين قاعدة كبيرة من المعلومات مثلت أهمية بالغة في استفاة الحملة لسد أية ثغرات أو معلومات خلفية يتطلبها موضوع حملة ووترجيت (Bernstein, Woodward, 1990:49-51)، وتقول مارينا ووكر جيفارا والتي تعمل في الإتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين في هذا العصر الذي نعيشه، عصر الإنترنت، يمر التحقيق الصحفي بفترة تجديد، فبمدا كان الصحفيون الذين يكشفون الأسرار والفضائح يعملون بمفردهم، حاملين معهم دفتر الملاحظات أو جهاز التسجيل فقط، فإن كثير من الصحفيين الاستقصائيين الآن يعملون بالتعاون مع شبكات إقليمية أو دولية، وتساعدهم التكنولوجيا الحديثة والمعدات التي تعمل بدورها على تغيير وجه العمل الصحفي، وتشير مارينا ووكر جيفارا أن فكرة الصحفي الاستقصائي وهو يعمل لوحده في ركن منعزل في مكان ما من العالم لاتمت للواقع بصلة الآن، وقد تعامل الإتحاد مع اثنين وعشرين صحفي من أربعة عشر دولة في التحقيق الذي نشر مؤخراً عن تجارة التبغ الغير مشروعة حول العالم Tobacco underground، وحسب ما نشر على الموقع الإلكتروني للإتحاد، فبالعامل مع مثل هذا الفريق، تمكن الصحفيون من تغطية الموضوع بدماً من المزورين في الصين والمصانع في روسيا إلى محميات الهنود الحمر في نيويورك وأمرء الحرب في باكستان وشمال أفريقيا وخلال مدة التحقيق، والتي استمرت ثلاثة عشر شهراً، اعتمد الفريق الصحفي على موقع الإلكتروني مؤمن على الإنترنت للعمل والمناقشة وتبادل الوثائق والصور والفيديو والتحرير. واستطاع العمل، والذي أطلق عليه "التبغ تحت الأرض"، أن يكشف عن تجارة غير مشروعة لتهرب التبغ، والتي تقدر بعدة مليارات من

الدولارات وتقوم بتمويل الجرائم والفساد والإرهاب وتروج لما يضر بالصحة حول العالم وكل ما توصل له فريق العمل الصحفي من معلومات موجود في صيغة ملف مجهز بواسطة وسائل متعددة ومعلومات مأخوذة من وثائق عامة ومصادر مطلعة وتسجيلات أخذت من قبل الصحفيين في الاتحاد.

وكما هو الحال مع "التبغ تحت الأرض"، فإن الكثير من القصص الإستقصائية هذه الأيام تتطلب أشهراً وحتى سنيناً من العمل والبحث، وفرقاً كبيرة من الصحفيين، والكثير من هؤلاء الصحفيين موزعين حول العالم. وكما يقول مدير الاتحاد ورئيس التحرير في "التبغ تحت الأرض"، دايفيد كابلان، فإن بإستطاعة الصحفيين الآن العمل على هذه القصص الإستقصائية بصورة أفضل من قبل.

♦ متطلبات إضافية :Additional Requirements

هناك العديد من المتطلبات الأخرى المهمة، وهي:

- احترام القيم التي تنظم العمل في مجال أخلاقيات الصحافة.
- القدرة على العمل بصورة مستقلة، وبنفس الدرجة، القدرة على العمل ضمن الفريق.
- معرفة الأساليب غير التقليدية Tricks (تعنى الكلمة في الأصل الحيلة أو الأنماط غير التقليدية) المرتبطة بالعمل في مهنة الصحافة
- دليل تليفونات Contact book يضم أرقاماً للمصادر المتنوعة.
- التمتع بروح التجديد والابتكار Innovation.

ويوضح جيمس أكوين James.Aucoin (142-141:1993) بأن الحالات الدراسية التي قام الصحفيون المتخصصون في الصحافة الإستقصائية بتطبيقها خلال المرحلة السابقة وحتى بدايات التسعينيات من القرن العشرين تكشف عن المهارات الضرورية الآتية:

- فهم وإدارك مغزى التحقيقات الإستقصائية وكيفية إعدادها وذلك بصورة منظمة، مع التركيز على الحالات التي يتم فيها اغتصاب وممارسة السلطة بصورة مشوهة ، وكذلك قضايا الاغتصاب التي تجمع بين العنف والإيذاء البدني والنفسي ، بالإضافة إلى تناول الأنشطة غير القانونية والفساد في المؤسسات الخاصة والحكومية ، بصورة تتجاوز معالجة الأخطاء التي يقع فيها بعض الأشخاص.
- التنظيم والربط بين الكميات الهائلة من المعلومات، وتقييمها، وكذلك التقريب من خلال عدد الآلاف من الوثائق .
- إجراء مقابلات مع عدة مئات من المصادر من أجل إعداد أحد التقارير الإستقصائية أو سلسلة من تلك التقارير.
- استخدام الحاسوب في تحليل المعلومات من أجل التعامل مع الكم الهائل من المعلومات التي يتعدى التعامل معها بالطرق العادية.
- المواظبة على إجراء عمليات الإستقصاء والتجسس على امتداد عدة أشهر حتى عندما يواجه الصحفي عقبات يتصور أنه لن يتمكن من التغلب عليها، مثل، العثور على المشتات من الأدلة الفرعية التي يحاول من خلالها التوصل إلى أدلة دامغة تعزز موقفه أمام القانون في حالة تحريك الدعوى القضائية ضده في مرحلة ما بعد النشر.
- جمع الأدلة التي يسعى الأشخاص والمؤسسات إلى أن تظل مخفية طلي الكتمان، حتى لو كان جمع المعلومات يعني المراقبة والتخفي من جانب المحررين .
- إجراء مقابلات جادة ومرهقة مع الأهداف التي تعد محسور التحقيقات الإستقصائية.
- تقييق الأدلة التي يتم التوصل إليها ، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل الاختبارات التي تتم بواسطة جهاز كشف الكذب، وبالتحديد في الحالات التي تتهم فيها أجهزة الشرطة بارتكاب انتهاكات وحشية ضد حقوق الإنسان.

- التعاون من خلال تشكيل فريق عمل لإعداد الإجراءات المنظمة لعملية الإستقصاء والتحرى، بما يعنى تجاوز نطاق قدرة المحرر على العمل منفرداً.

ولكن ممارسة الصحافة الإستقصائية تتضمن أنشطة تزيد على مجرد ممارسة المهارات التى تم اكتسابها، فلكي يتم تطوير وتعميق إحدى الممارسات الاجتماعية، يتعين تنفيذ هذه الممارسة بدقة واحتراف، ويتعين على المحررين تطبيق المعايير الأخلاقية السائدة فى الفترة التى تهم فيها عملية إعداد ونشر هذه التقارير الإستقصائية، وذلك لدى متابعة المصالح الخاصة بالمؤسسة التى يعمل بها المحررون، ومن ثم التوصل إلى معايير عامة ومعترف بها.

ونستخلص من ذلك بأن الصحافة الإستقصائية مطلوبة للكشف عن القصص المهمة التى يسعى بعض الناس إلى إخفائها، وأن الصحفيين الإستقصائيين يحتاجون إلى جميع المهارات الصحفية المطلوبة فى إعداد التقارير العامة، ولكن على وجه الخصوص، تتطلب الصحافة الإستقصائية:

- عقل يقظ ومتنبه an alert mind للتعرف على أفكار القصة والحقائق المهمة التى يحاول بعض الناس إخفائها
- عقل مرتب Ordered Mind لتقديم الملاحظات، وتسجيل المعلومات مرتبة وجمع المعلومات الكثيرة مما،
- التحلى بالصبر patience لدى البحث عن المعلومات.
- علاقات طيبة فى المجتمع.
- الشجاعة courage لمواجهة التهديدات من الأشخاص الذى تجري الإستقصاء عنهم.
- تعرف على جميع مواضع المعلومات التى حصلت عليها، مثل سجلات الشركات أو سجلات المحاكم.
- لدى جمع المعلومات، يجب أن تجمع أيضاً الأدلة المؤيدة للمعلومات، خوفاً من تحدى المعلومات الواردة فى القصة.
- يجب أن تحمي المصادر السرية Confidential sources للمعلومات.

- استشر محامياً Consult a lawyer بصورة دائمة، إذا كان لديك قلق حرجي قانونية ما تقوم به أو ما تكتبه.
- كرر الفحص Double-check لكل ما تفعله بدءاً من المعلومات التي تجمعها، والطريقة التي ستكتب بها القصة النهائية.
- اعمل ضمن إطار القانون .

الصحافة الاستقصائية والصحافة التفسيرية :

يحدد كل من كوفاك وروزنتيل Kovach, Rosenstiel (116-117: 2001) التقارير الاستقصائية الأصلية original investigative reporting، بأنها القصص التي يقوم فيها الصحفيون الاستقصائيون بأنفسهم بالكشف وتوثيق الأعمال التي لم تكن معروفة للرأي العام، بينما يؤكدان على أن التقارير التفسيرية interpretive reporting، تشمل نفس المهارات الأصلية، ولكنها تتجه نحو تفسير الأخبار أو الأحداث عند مستوى مختلف، أي أن التقارير الاستقصائية تتميز بالمستوى العميق من البحث وكشف المعلومات، ويعد ماك دوجال MacDougall في كتابه الصادر عام (206: 1982)، هو أول من صاغ مصطلح التقارير التفسيرية، وذلك للمرة الأولى في كتابه الصادر عام 1938، وقد برر صياغة هذا المصطلح، بأن هناك اعترافاً متزايداً بأن مجرد إعداد التقارير عن الحقائق الموضوعية، لا يعد كافياً لمواجهة الاحتياجات المتعلقة باستيفاء واستكمال المعلومات Informational Needs، لدى الشعوب الحرة elf-governing، ومن ثم فإن النتيجة ستكون تقديم التقارير التفسيرية إلى القراء، والبحث الذي يقوم به الصحفي في هذا النوع من التقارير (أي التفسيرية) يتجاوز الحصول على أفضل الآراء المتاحة عن أية قضية، والتي تهدف إلى تقديم مادة موضوعية للتقارير الإخبارية.

وقد كتب كوفاك وروزنتيل أنه المعتاد تشمل التقارير الاستقصائية القضايا الأكثر تقييداً أو العديد من الحقائق، وذلك بدرجة تفوق عمليات الكشف الكلاسيكية عن الفضائح والفساد، إذ أن تلك التقارير تكشف عن طريقة جديدة من النظر إلى الأشياء مع ظهور المزيد من المعلومات عنها، والتفسير كما يعرفه قاموس Random House Dictionary، يعني أنه تقديم تفسير مفهوم عن تصرف شخص آخر وفق فهم وإحساس هذا الشخص، ومن ثم التوسع في عملية الإدراك.

كما يحدد كل من كوفاك وروزنتيل التقارير الاستقصائية، بأنها تلك التقارير التي يتم إعدادها من الكشف عن المعلومات أو من الوثائق التي يتم تسريبها من أحد

التحقيقات الرسمية، والتي لا تزال رهن التحقيق، أو المعلومات التي يتم إعدادها بواسطة آخرين، وفي المعتاد الوكالات الحكومية، وهذه هي السمة المميزة للصحافة الإستقصائية هي العاصمة الأمريكية واشنطن، وهي المدينة التي تحدث فيها الحكومة إلى نفسها عبر الصحافة (أي أن الأسرار يتم تداولها في الصحافة أولاً، قبل أن تصل إلى الوكالات الحكومية المختلفة).

والقصة التي نشرت في خريف عام 2003، عن أحد الضباط الميدانيين التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، والتي ظهرت في المقال الذي يحبره الكاتب الشهير روبرت نوفاك Robert Novak، يعد مثالا لهذا النوع من التقارير الإستقصائية، فقد ظهر أحد الأسرار في وسائل الإعلام، ويعدها بدأ النقاش في واشنطن، وهذه المرة فقد كشف الصحفي عن اسم الضباط الميداني التابع للوكالة، وأصبح محور النقاش متركزا حول هوية المسئول الكبير في الإدارة الأمريكية، الذي قام بالكشف عن معلومات سرية لنوفاك، وهل يمكن أن يواجه الصحفي نوفاك دعوى قضائية لقيامه بالكشف عن معلومات سرية؟ وثار التساؤل عما قام بنقل المعلومات؟ وتناول النقاش في وسائل الإعلام جوانب الحفاظ على سرية أو الكشف عن المصادر في الصحافة، باعتبار أن الحفاظ على المصادر يعد بقرة مقدسة في الصحافة الحديثة، وطالب البعض باستقالة مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج ج. تينيت George J. Tenet، ولكن لم يطلب أحد استقالة نوفاك.

ونستخلص من ذلك أن هناك شهة اختلاف كبير بين إعداد التقارير الإستقصائية وإعداد التقارير الإخبارية المعتادة، وهو ما يتضح من أن التقارير الإستقصائية، تنفذ من خلال شكل متعمق بدرجة تفوق إعداد التقارير الأخرى، وهذا الجانب المميز من الصحافة الإستقصائية، يتطلب أن تشمل التقارير الإستقصائية المزيد من البحث والمزيد من الوقت من أجل كتابتها وتحليلها، وهو ما لا يشبه التقارير والأخبار المعتادة، التي تقدم في الشكل الهرمي، حسب الأهمية الخاصة بكل خبر، والتي يتم إبرازها أولاً في عدة جمل، والفرق الأساسي بين التقرير المعتاد، والتقرير الذي يتم إعداده بعمق، يتمثل في أنه بينما يشمل التقرير المعد بعمق، لقاءات مطولة مع المصادر، فإن التقارير المعتادة المدعومة بالصور، لا تتطلب توفر مثل هذا الشرط، ومع ذلك فإن كلا من شكلَي التقارير الصحفية، يتطلب قدرا من البحث، وأن كانت

التقارير التي تتطلب قدراً من العمق تقدم للقارئ بصورة لا تشبه الأشكال الكثيرة من أشكال التقارير المدعومة بالصور features ، أو حتى بعض التقارير للمعدة بعمق أيضاً ، التي تقدم في الصورة الورقية المطبوعة ، أو التي يتم بثها عبر وسائل الإعلام الإخبارية.

ويتمثل الفارق الكبير بين نوعي التقارير الصحفية ، في أن الموضوعات والأهداف خلف الكتابة write up تعني في الأصل مقالاً محرراً ، ولكنها تعني هنا نمط الكتابة التي يصاغ بها كلام من التقارير المعتادة والتقارير الاستقصائية ، فعلى سبيل المثال ، فإن التقرير المعتاد المزود بالصور ، يمكن أن يركز على الموضة في الأزياء أو الموسيقى أو الأفلام السينمائية أو الصحة ، أو حتى التكنولوجيا والعلم ، في حين أن التقارير التي تتم كتابتها ، بعمق يمكن أن تتناول الشخصيات والإنجازات الفردية ، أو الشخصيات التي تقف وراء تأسيس المعاهد العلمية ، والهدف من وراء هذه الأشكال من التقارير ، يتبلور في بحث المحرر عن المعلومات المتصلة ببعض الموضوعات المنتقاة ، وتقديم المزيد من المعارف educate ، ومن أجل تقديم النتائج التي تكمن خلف هذه الموضوعات التي تتصل بالحياة اليومية للجمهور المختار Selected Audience أي الجمهور المستهدف بالرسالة الإعلامية ، ومن جهة أخرى فإن نمط كتابة التقارير الاستقصائية ، يبحث عن المعلومات المتعلقة بأحد الأحداث الإخبارية ، والتي قد لا تكون (أي المعلومات) ظاهرة للرأي العام ، ولكنها قد تقود إلى الكشف عن تورط الأشخاص أو المنظمات ، في انحرافات قد لا يرغب هؤلاء في وصولها إلى دائرة اهتمام الرأي العام .

ومثل هذا النمط من إعداد التقارير ، يقدم نظرة أكثر اتساعاً وعمقاً إلى الأخبار وغالباً ما يتم ربط هذه الأخبار بالحملات التي تشنها الصحف من أجل توفير حماية أفضل لحقوق الشعب ، أو المنظمات أو حتى السلطات ، وهو ما قد يشمل البحث الاستقصائي من جانب الصحف ، والذي من خلاله تقوم الصحف بالبحث عن الأدلة التي قد تعاني من الإهمال ، والتي يمكن العثور عليها ونشرها لحماية الضحايا .

وبالطبع فهذه قضية حساسة ، وقد تتطلب توسيع عمليات التحقق verification من صحة الأدلة ومن جميع الحقائق ومن التقارير التي يقدمها شهود العيان واللقاءات التي يتم إجراؤها مع مجموعة من الأشخاص ، من أجل التوصل إلى تأكيد صحة ما

جاء في تلك الوثائق ، كما تعد التقارير الإستقصائية نمطاً من أنماط الصحافة ، حيث يقوم المحررون بالتقريب عن المعلومات التي تتناول إساءة استغلال السلطة (Silvio. Waisbord, 2000: 118).

وبالرغم من أن الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية يعتمدون بصورة متكررة على العمليات الإستقصائية التي تقوم بها بعض الجهات الأخرى ، إلا أن المحررين الإستقصائيين يمضون وقتاً أطول ويبذلون جهوداً مضنية يومياً من أجل جمع المعلومات ، وتشمل هذه العملية ، الرصد والمراقبة ، وذلك من خلال إخفاء الصحفيين لهوياتهم المهنية وتقمص أية أدوار أخرى.

وتشمل هذه العملية أيضاً ، جمع كميات هائلة من المعلومات وتحليلها على سبيل المثال استخدام الحاسوب في تحليل البيانات والسجلات المالية التي يتم جمعها ، ومن ثم الكشف عن أية أضرار يمكن أن يتسبب فيها بعض الأشخاص أو المنتجات بالنسبة للمواطنين ، مع ملاحظة أن الصحافة الإستقصائية تضطلع بدور أكثر تحريضاً للرأي العام تجاه أية انحرافات تحدث في المجتمع .

فأيدولوجية إعداد التقارير الإستقصائية ، تمتد بجذورها إلى النظريات الكلاسيكية الخاصة بالليبرالية الديمقراطية ، التي تتناول الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في المجتمع (John Keane, 1991: 11-16) ، ووفق هذه الرؤية ، فإن المهمة الأولية للصحافة يتمثل في القيام بدور رقابي Watchdog على الحكومة والبحث عن أية انتهاكات لدى ممارسة السلطة العامة ، وتعرية الفساد Exposing Corruption في المجتمع ، وتزويد المواطنين بالمعلومات الكافية لتناول الشؤون العامة.

ويقال أن القيام بالدور الرقابي ، يتطلب الملكية الخاصة لوسائل الإعلام ، نظراً لأن أية سيطرة مالية من جانب الحكومة على وسائل الإعلام ، سيحد من قدرتها على الاستقلال وتقديم الصحفيين لأنماط من الصحافة ذات الخصائص المتميزة ، وبالنسبة لمن يدافعون عن هذا المدخل في هذه المرحلة الراهنة ، فإن إعداد التقارير في الصحافة الإستقصائية ، قد أصبح المثال النموذجي للمساهمة التي تشارك بها الصحافة في الحياة العامة ، وهو السبب الرئيسي الذي يفرض تحرر وسائل الإعلام من الخضوع لأية قيود .

فعلى سبيل المثال يتعامل ستيفن هولمز Stephen Holmes (1991:51).

العلوم السياسية ، عن ما إذا كانت جميع القيود ، يمكن أن تحول الصحافة إلى مـ
منتدى محايد لتبادل الأفكار ، وما يعمل على الحد من قدرتها على القيام بالدور
الرقابي المزعج Partisan Gadfly ، وهو تشبيه يتطرق إلى الدور الذي يمكن أن
تمارسه الصحافة الإستقصائية ، بالنسبة للمؤسسات الحكومية والخاصة ، التي تتورط
فى بعض الانحرافات وقضايا الفساد ، بل أن الصحافة الإستقصائية تقوم بانقصاد
الحكومة بصورة هجومية قد تنسم بالاستفزاز.

مقومات الثقافة القانونية للصحفيين الإستقصائيين (*) :

وتتضمن مراعاة أهم المعايير التي يجب الالتزام بها فى وسائل الإعلام بشكل عام ،
ومنها الصحافة المكتوبة ، وتشمل :

1. توثيق المعلومات ، ومراعاة الدقة فى نشرها ، والالتزام بحق الرد.
2. عدم نشر أخبار مبهمه أو مبالغ فيها.
3. احترام الحياة الخاصة للمواطنين .
4. احترام الأديان والعقائد وعدم إثارة النعرات العنصرية والطائفية.
5. عدم نشر صور فاضحة أو استخدام ألفاظ مبثثة .
6. مراعاة أدبيات نشر الجريمة بشكل عام ، خاصة عندما يكون المجنى عليه
طفلاً.
7. فصل الراى عن الخبر.
8. الحقيقة لا يحتكرها أحد ، لكن كل واحد قد يملك جزءاً منها.
9. الدقة والموضوعية والنزاهة .
10. حق الرد .
11. الحفاظ على السرية مصادر المعلومات.

(♦) تم الاعتماد فى هذا الجزء على دليل أريج للصحافة العربية الإستقصائية : على درب الحقيقة
، 2009، ص ص 155 - 163.

وبما أن الصحافة الإستقصائية هي الصحافة القائمة على توثيق المعلومات والحقائق
باتباع أسلوب منهجي وموضوعي بهدف كشف المستور وإحداث تغيير للمنفعة العامة ،
ولأن الصحافة الإستقصائية تهدف إلى كشف الأخطاء والتجاوزات و ككون القضية
المراد كشفها تهم الرأي ، ولأن هدف الصحفي من خلالها يكون الوصول إلى الحقيقة
وبالتالي كشف الجهة المسؤولة عن استمرار الأخطاء وليس البحث عن التجمية
الشخصية ، فالابد من التركيز على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

وهي مرحلة قيام الصحفي بأعمال الإستقصاء والحصول على المعلومات ، وتتطلب
الآتي:

1. يجب على الصحفي الامتناع عن الحصول بطريق غير شرعي على المعلومات ،
فسرقة المعلومات من مصادرها هو أمر يعاقب عليه القانون خاصة إذا كانت
مصنفة سرية ، وهنا يجب التفريق بين نشر أصل الوثائق التي صنفتم على أساس
أنها سرية وبين نشر مضمون هذه الوثائق ، فنشر الوثيقة السرية أو صورة عنها
يعاقب عليه القانون ولكن نشر مضمونها فإنه أمر غير معاقب عليه ، خاصة
مع وجود حق للصحفي في كتمان مصدر معلوماته .
2. يجب على الصحفي الابتعاد عن انتحال الشخصية ، وهنا يجب الانتباه إلى
طبيعة الشخصية المنتحلة ، فانتحال صفة رسمية مثل شرطى أو موظف هو أمر
معاقب عليه ، ولكن القانون بذات الوقت لا يعاقب على انتحال صفة مريض
مثلاً إلا إذا كان العمل الذى يقوم به بموجب الشخصية المنتحلة معاقباً عليه
قانوناً مثل انتحال صفة متسول ، فالمتسول معاقب عليه قانوناً.
3. يجب على الصحفي الامتناع عن تصوير أى شخص دون الحصول على إذنه
بالتصوير ، وكذلك الحصول على إذنه بالنشر ، هذا مع عدم الإخلال بحق
الصحفي بتصوير الشخصيات العامة أو الأحداث العامة دون إظهار تلك
الشخصيات بمظهر يحط من احترامها وسمعتها وكرامتها.
4. يجب على الصحفي دوماً تحرى الحقيقة والمعلومات الصحيحة ، على أن القانون
ينظر أيضاً إلى مقدار الجهد الذى يبذله الصحفي بحسن نية فى السعي وراء
المعلومات ، إذ يجب على الصحفي بذل العناية والحرص وواجب التمهيد

والتدقيق على المعلومات وهذا الأمر أحد أهم معايير حسن النية التي يسمي القضاء لاستظهارها خلال نظره لأي قضية إعلامية معروضة عليه .

5. على الصحفي عدم قبول أي رشاي مهما كان مصدرها أو نوعها ، فالرشوة جريمة يعاقب عليها القانون بغض النظر كون الصحفي راشياً أم مرتشياً ، ويجب الانتباه إلى مسألة شراء المعلومات وهو القالب الذي توضع فيه الرشوة عادة في الصحافة الإستقصائية وهي مسألة يتحمل الصحفي مسؤولية المخاطرة في اتباعها إذا تمكنت النيابة العامة من إثبات الصحفي بالقيام بها.

6. يجب على الصحفي توثيق المعلومات ، وهو ما يسمى قانوناً بإثبات صحة المعلومات من خلال الأتي:

- أ- على الصحفي أن يحدد المصادر بكل وضوح ، فكل معلومات غير معروفة يجب أن تدعم على الأقل بمصدر أو مصدرين .
- ب- يجب على الصحفي أن يسمي لتوثيق المعلومات : فالقانون يلزم الصحفي بتقديم الأدلة القانونية على صحة المعلومات الواردة في المادة الصحفية الإستقصائية ، ويدون هذا الإثبات يعرض الصحفي نفسه للمسؤولية القانونية.
- ج- القانون لا يأخذ بالصور كدليل كامل في الإثبات وإنما يجب أن تدعم بدليل أو قرينة أخرى مثل شهادة شاهد معين ، وفي حال تعذر الحصول على الأصل لأي سبب كان مثل كونه سرى ، فيجوز للصحفي الطلب من المحكمة جلب تلك الوثيقة من مصدرها ، ويستخدم هذا الحق عادة في الحالات التي يكشف عن فساد مالي أو إداري معين بجهة حكومية معينة بموجب تقارير تحقيق رسمية مثل لجان أو دوائر مكافحة الفساد أو الرقابة والتفتيش .
- د- يمكن استخدام التصوير (الفوتوغرافى أو الحي) والتسجيل الصوتي المباشر من قبل الصحفي كدليل إستثنائي حيث لا يعتبر القانون مثل هذا التسجيل دليلاً قانونياً كاملاً وإنما لابد من تدعيمه بدليل قانوني آخر مثل شهادة الشهود أو أي دليل مادي كامل.
- هـ- للصحفي إثبات صحة المعلومات وتوثيقها بأي دليل قانوني ، وهنا لابد من الانتباه إلى أن يكون الدليل منتجاً أي أن يكون فعلاً من شأنه إثبات صحة المعلومات أو الوقائع التي تتضمنها المادة الصحفية الإستقصائية.

و- للمصحفي الحق في كتمان مصدر معلوماته ولكنه الوحيد المسؤول أمام القانون عن مصداقية المعلومات وصحتها.

المرحلة الثانية :

نشر المادة الصحفية الإستقصائية بعد إعدادها وصياغتها
بأسلوب صحفى، وتتطلب مراعاة الأمور التالية:

أولاً : النزاهة والموضوعية والتوازن في عرض المادة الصحفية
الإستقصائية :

فقد جرم القانون على مخالفة النزاهة والموضوعية وعدم احترام الحقيقة والحياة الخاصة للناس ، وحقيقة لا يمكن وضع معيار منضبط لفكرة التوازن أو الموضوعية، ولكن كيف يتجنب الصحفيون مخالفة النزاهة والتوازن والموضوعية ؟، يمكن ذلك عبر مراعاة التالي:

1. بذل الجهد والتحري عن صحة المعلومات ، إذ أن القضاء يفترض أن على الصحفي أن يبذل جهداً في التحري عن المعلومات التي يحصل عليها وأن يعرض آراء مختلف الأطراف بشكل محايد ، وأن يتثبت من صحة المعلومات الواردة في المادة الصحفية .

2. التذكر أن القضاء يقيم علاقة تبادلية بين صحة المعلومات ودقتها وبين النزاهة والتوازن والموضوعية فكلما كانت الحقائق الواردة في المادة الصحفية صحيحة كلما كانت تلك المادة ونزيهة ومتوازنة .

3. كذلك يفرض القضاء على الصحفي عند عرض الخبر ألا يضفي عليه مبالغة أو تستعمل فيه عبارات توحى للقارئ بمدلول مختلف له أو أن يستعمل الكاتب أسلوباً بالكتابة يلجأ فيه إلى استعمال عبارات تدل على التهكم والسخرية في غير مواطنهما المباحة.

4. لا بد من إثبات أن الأقوال أو الآراء المنشورة صادرة عن من أخذت منه، حيث يقرر القضاء في كثير من أحكامه أنه يجب على الصحفي أن يقدم لقاضي الموضوع الأدلة القانونية لإثبات أو الأقوال والآراء المنشورة في المادة الصحفية هي صادرة عن نسب إليه ، وبخلاف ذلك فإنه يعتبر أن نشر مثل تلك الأقوال والآراء مخالف للتوازن والموضوعية والنزاهة .

5. لا بد من نشر ذات الأقوال والآراء وبذات المقاصد والمعاني وأن توضع بذات القوالب والمعاني وأن تستخدم على الوجه والغاية التي أخذت من أجلهما ، بعد أن يثبت لدى قاضي الموضوع أن الأقوال أو الآراء أو حتي التعليقات صادرة عن نسبت إليه فإنه يبحث في الطريقة التي وضعت بها تلك الأقوال أو الآراء أو التعليقات وفيما إذا كانت بذات الألفاظ والعبارات وما هي المواضع التي أسقطت فيها وهل تهدف إلي ذات المعاني التي يريد من صدرت عنه أم أنه قد تم استغلالها في مواضع أخرى .

ويعتبر القضاء أن أي تحريف لحقيقة الأقوال والآراء والتعليقات أو وضعها في غير قالب أو المعنى الذي أراد صاحبها فعلاً مجرماً لأنه يخالف النزاهة والموضوعية التوازن، ويلحق بهذه الأفعال أيضاً نشر جزء من التعليقات أو الآراء دون نشرها كاملة بحيث يفهم منها معنى آخر غير المعنى الذي يريد صاحبها أو لا يعبر عن رأيه بشكل كامل، أو حتى نشرها في مواضع أو تحقيقات أخرى غير الذي أخذت من أجله أساساً.

6. لا بد من طرح كافة الآراء والردود بشكل محايد، حيث يتطلب القضاء في العديد من قراراته أن يتم أخذ كافة الآراء المعنية أو الردود الواردة عليها بشكل متوازن بحيث لا يُغيب رأي ذو علاقة بالموضوع عن التحقيق الوارد في المادة الصحفية .

والحياد المطلوب في هذا المقام هو إتاحة ذات الفرصة والمساحة لكافة الآراء ودون أن يكون هناك أي تعليق على أي منها، على أنه لا بد من الإشارة إلي أن هناك بعض الآراء ليس بالضرورة أخذ الردود عليها من الأطراف المعنية الأخرى وذلك في الحالات التي تكون المادة الصحفية هي مادة نقدية تتوافر فيها شروط استعمال حق النقد ، ففي هذه الحالة لا يعيب المادة الصحفية قانوناً

عدم أخذ رأي أو رد الموظف العام أو من في حكمه مثلاً إذا كانت المادة الصحفية تنتقد أداءه الوظيفي طالما كانت الواقعة صحيحة وثابتة وتهم المصلحة العامة واستخدمت فيها العبارات المتلائمة مع الموضوع وكانت عبارات النقد موجهة أساساً لعمله لا لشخصه قدر الإمكان وصيغت تلك المادة بحسن نية.

7. يجب عدم نشر الأقوال والآراء التي أخذت بطريق الحيلة والخداع ، في بعض الأحيان قد يلجأ بعض الصحفيين للتكرار عند إجراء التحقيقات الإستقصائية من أجل أخذ أقوال يصعب أخذها إذا علم الشخص أنها ستنشر في الصحافة ، وفي مثل هذه الأحوال التي تأخذ فيها الأقوال بالحيلة والخداع لا بد أن يقف الصحفي وقفة تفكير متأنية قبل نشرها لأن هناك العديد من القرارات القضائية التي تجرم مثل هذا النشر : وتعتبره نوعاً من عدم التوازن وانتهاك حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .

ويلحق بهذا الإلتزام واجب آخر وهو عدم نشر الصور دون أخذ الموافقة على النشر وفي هذا المجال لا بد من مراعاة القواعد القانونية الواردة في قانون حق المؤلف النافذ ، إذ أن القضاء إنما يعتبر المادة الصحفية التي تخالف أحكام التشريعات السارية إنما هي بذات الوقت مادة صحفية غير موضوعية وغير متوازنة .

8. يجب عدم نشر المعلومات غير الصحيحة :

يجب عدم نشر المعلومات غير الموثقة بموجب بيانات قانونية كافية . (سلامة الوثائق) ، يقيم القضاء في العديد من قراراته علاقة تبادلية بين صحة المعلومات وبين النزاهة والموضوعية ، فكلما كانت المعلومات أو الوقائع الواردة في المادة الصحفية صحيحة كلما كانت متوازنة وموضوعية .

ولذلك فإن القضاء يقر بحق الصحفي في إثبات الوقائع الواردة في المادة الصحفية ولكن بذات الوقت يجب أن تكون البيانات التي سيقدمها الصحفي هي بيانات قانونية بالدرجة الأولى وأن تكون كافية لإثبات الوقائع المنشورة .

9. في المواد الصحفية الخبرية : يجب تحري الدقة عند نشر الأخبار (دقة الخبر) ، تحري دقة الخبر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوازن والموضوعية من وجهة نظر القضاء تماماً كحصة المعلومات . حيث يعتبر القضاء أن تحري دقة الخبر قبل

نشره واجب على الصحفي وعلى المطبوعة أيضاً بحيث أن تقدم للقاري ما يتدنى والحقيقة .

10. عدم تجهيل الخبر (يجب نسبة الخبر إلى مصدره) : يرى القضاء أن تجهيل الخبر هو خروج عن الموضوعية والنزاهة ، وتجهيل الخبر يعنى عدم نسبة الخبر إلى مصدر يمكن التحقق من صحته عن طريق الرجوع إليه ، أو حتى مصدر معروف بالوصف دون الاسم ، ويرى الصحفي أن من حقه الحفاظ على سرية المصدر ، ويعتبر عدم إسناد الخبر إلى مصدر من أهم العيوب المهنية التي يمكن أن يقع فيها الإعلاميون وأهل القلم .

ثانياً : الذم والقذح والتحقيق وحق النقد :

جرّم القانون جرائم الذم والقذح الموجهة لأفراد الناس وللموظف العام وللهيئات المعنوية وبذات الوقت أباح حق النقد بشروط معينة ، والسؤال كيف يتجنب الصحفيون الوقوع في الذم والقذح ، وكيف يستخدمون حق النقد ؟

يجب التفرقة في مجال الذم والقذح بين حالتين ، حالة فيما إذا كان الشخص موضوع المادة الصحفية من أفراد الناس ، والحالة الثانية ، فيما إذا كان الشخص موضوع المادة الصحفية موظفاً عاماً أو من حكمه مثل الشخصيات العامة.

ففي الحالة الأولى لا يجوز ذم أو قذح أى شخص ، ولا يجوز إثبات أيضاً أن موضوع الذم والقذح أيضاً صحيح إلا في حالة واحدة وهي تعلق الموضوع كله بالمصلحة العامة وكان بحسن نية ، أما الحالة الثانية (الموظف العام ومن في حكمه) فلا بد للصحفيين أن يتبعوا القواعد التالية :

1- أن تكون الوقائع صحيحة وثابتة ، لقد استقر القضاء على أن ثبوت الواقعة وصحتها هي أحد أهم الشروط لممارسة الصحفي لحق النقد ويتخلف هذا الشرط يتخلف حق النقد ككل .

2- أن تكون عبارات المادة الصحفية متلائمة مع الموضوع وأن تكون مما يهم الجمهور ، يعتبر تلاؤم عبارات المادة الصحفية مع أهمية الموضوع ، وكذا الأهمية الاجتماعية للموضوع محددتين أساسيين لإباحة حق النقد وهو ما يتجه إليه القضاء بشكك عام ويعتبر عدم توافره دليلاً على سوء نية .

3- إذا أراد الصحفي عدم ذكر اسم شخص معين أو إيراد واقعة مبهمة فإنه يجب أن يفتيه إلى أنه إذا كان هنالك قرائن لا يبقى معها تردد في نسبة تلك الإسنادات إلى المعتدي عليه وفي تعيين ماهيتها ، وجب عندئذ أن ينظر مرتكب فعل الذم والقدح كأنه ذكر اسم المعتدي عليه وكان الذم أو القدح كان صريحاً من حيث الماهية، وقد اعتبر القضاء أن محاولات البعض إخفاء اسم المعتدي عليه ولكن الإشارة إليه بإشارات يعرف منها أو يمكن أن يعرف منها لا أثر لها في وقوع الجريمة ، ويعتبر القضاء أن الذم أو القدح في تلك الحالة يعتبر وكأنه قد تم صراحة.

أخلاقيات الصحافة الإستقصائية :

يرى سيلفيو وايزورد Silvio R. waisbord (2001:14-17) أستاذ الصحافة في جامعة راتجرز، وولاية نيوجيرسي بالولايات المتحدة الأمريكية أن الصحافة الإستقصائية تملك قدرة لا تضاهي على ربط مسئولين بجرائم معينة، لكنها قد تخلق أيضاً إحساساً خاطئاً لدى الناس بأن هناك دوماً تصرفات خاطئة، إنها سيف ذو حدين، فنشر التقارير حول التصرفات الخاطئة يوجه انتباه الناس إلى جرائم مفترضة، ولكنه قد يقود أيضاً إلى صدور أحكام متسارعة حول مسئولية المعنيين دون اللجوء إلى مؤسسات أنشأت دستورياً لإجراء التحقيقات وإصدار الأحكام القانونية.

وهنا تكمن المسئولية الأخلاقية مهمة للغاية، فيمكن أن يؤدي نشر الصحف لاتهامات غير مدعومة بأدلة دامغة إلى نتائج مدمرة لسمعة أفراد ومؤسسات ويقول، وايزورد، أن معظم المناقشات التي دارت بين خبراء الإعلام في السنوات الأخيرة حول أخلاقيات الصحافة الإستقصائية تركزت على المنهجية أي، هل هنالك أي أسلوب صالح للكشف عن التصرفات الخاطئة؟ هل يعتبر اللجوء إلى الخداع شرعياً عندما يهدف الصحفيون إلى قول الحقيقة؟ هل يمكن تهريب اللجوء إلى أسلوب معين إذا كانت ظروف العمل وصعوبات الحصول على المعلومات تستدعي ذلك؟ هل يجوز للصحفيين استعمال هويات مزيفة من أجل الوصول إلى معلومات.

ويبرز بالنسبة إلى هذه النقطة "أساليب الحصول على المعلومات" عامل مهم يجب أخذه في الاعتبار، وهو أن الجمهور يبدو أقل رغبة من الصحفيين في قبول أي سلوك كان للكشف عن التصرفات الخاطئة، فقد أظهرت استطلاعات الرأي داخل المجتمع

الأمريكي أن الناس ينظرون بعين الريبة إلى عمليات انتهاك الخصوصية مهما كانت أهمية أى قضية إخبارية لهم ويظهر ذلك بوضوح كبير فى دول عديدة حين تهبط مصداقية الصحافة إلى أدنى درجة لها (جين سيتون، 2004 : 24 - 41).

ولا تقتصر القضايا الأخلاقية فى الصحافة الإستقصائية على أساليب الحصول على المعلومات، فالفساد كما يقول السيدرسوزرلاند Alasdair Sutherland (2003:44-56) يشكل أيضا قضية أخلاقية مهمة أخرى فى الصحافة ويشمل أشكالاً متنوعة من الممارسات تتراوح بين قبول الصحفيين للرشاوى أو امتناعهم عن نشر تقارير معنية، أو دفعهم أموالاً لمصادر المعلومات، ويشير إلى أن هذه القضايا غير الأخلاقية فى الصحافة منتشرة فى جميع أنحاء العالم خاصة فى جنوب شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والدول النامية.

كما تؤكد الدراسة الميدانية التى قام بها الاتحاد الدولى للعلاقات العامة (*) إلى عدم وجود منطقة فى العالم تتمتع بمناعة ضد هذه الممارسات الفاسدة فى وسائل الإعلام، وقد تم نشر الدراسة خلال شهر يوليو عام 2002 وقد تم جمع الدراسة من 242 أخصائياً فى العلاقات العامة والاتصالات داخل 54 دولة معظمهم من أصحاب الوظائف الكبيرة فى مؤسسات استشارية محلية أو دولية، وقد أدلوا بمعلومات عن رؤيتهم لماهية الأشخاص الذين يحددون محتوى المقالات الصحفية.

كشفت الدراسة الميدانية أن 63% من الذين شملهم الاستطلاع فى شرق أوروبا يعتقدون أن الصحفيين يتلقون الرشوة نظير محتوى المقالات الصحفية وهذا الأمر شائع فى بلدانهم، فى حين أن حوالى 40% ممن شملهم الاستطلاع فى أوروبا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط يعتقدون أن المحتوى يتأثر بالرشوة بشكل عام.

كما ظهرت فى السنوات الأخيرة الكثير من الانتقادات الموجهة إلى وسائل الإعلام فى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تقوم بدورها فى كشف الانحرافات والفساد وسوء استغلال السلطة، وإن الفساد يضرب بجذوره فى الكثير من المؤسسات

(*) الاتحاد الدولى للعلاقات العامة "IPRA" International public Relations Association ومقره الولايات المتحدة الأمريكية، يصدر دليلاً دولياً عن الرشوة فى وسائل الإعلام كل عامين لدعم المنظمة الدولية للعلاقات العامة فى حملتها المستمرة من أجل شفافية وسائل الإعلام، أنظر: www.ipra.org

الأمريكية لكن وسائل الإعلام لا تستطيع الكشف عن ذلك نتيجة لسيطرة الشركات متعددة الجنسية على وسائل الإعلام والتأثير المباشر على التغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام وفلهر ذلك واضحاً في فضيحة شركة، "إنرون Enron"، وما تبعها من وجود روابط لا أخلاقية بين الصحفيين الماديين والشركات كان من نتائجها تغطية نشاط الشركة دون أية انتقادات (Ben. Bagdikian, 2004: 103).

وكان إيروين ستلزر Irwin Stelzer المحرر في صحيفة، ويكلي ستاندرد Weekly Standard الأمريكية، وصانداي تايمز Sunday Times اللندنية قد أثنى في نوفمبر عام 2001 على شركة، إنرون، لأنها تقود حرب التنافس، ثم كشف علانية ارتباطه بإنرون، ورئيس تحرير Weekly Standard، ولیم كريستول William Kristol ولم يصرح، ستلزر، عن المبلغ الذي كان يتقاضاه نظير عمله مع الشركة، إلا أنه قد كشف عن تلقى، كريستول، أكثر من مائة ألف دولار أمريكي نظير عمله كمستشار للشركة، ولكافحة مثل هذه النشاطات الضامدة بدأت بعض مجموعات وسائل الإعلام، إلزام الصحفيين بمعايير أخلاقية ففي روسيا يوزع اتحاد الصحافة بطاقات صحفية فقط، على مؤسسات الإعلام والصحفيين الذين يتبنون نظامه السلوكي الرسمي الذي يدين ممارسات الفساد ويؤمن باستقلال التحرير.

تكنيكات العمل الإستقصائي وأخلاقيات الصحافة الإستقصائية

تعكس التكنيكات والأساليب التي يستخدمها الصحفيون الإستقصائيون عند تنفيذ مشاريعهم الإستقصائية جدلاً ونقاشاً كبيراً بين خبراء الإعلام في السنوات الأخيرة، وهل يعد ذلك خروجاً على أخلاقيات الصحافة الإستقصائية، أم من الأعمال المسوح بها للمحررين الإستقصائيين، كما تركزت النقاشات في معظمها على المنهجية المتبعة في تنفيذ تلك المشاريع الإستقصائية، ودارت التساؤلات حول: هل هناك أسلوب صالح للكشف عن التصرفات الخاطئة؟ هل يعتبر اللجوء إلى الخداع شرعياً، عندما يهدف الصحفيون إلى قول الحقيقة؟ هل يمكن تبرير اللجوء إلى أسلوب معين إذا كانت ظروف العمل وصعوبات الحصول على المعلومات تستدعي ذلك؟ هل يجوز للصحفيين استعمال هوية مزيفة من أجل الوصول إلى المعلومات؟ وهنا تكون المسؤولية الأخلاقية مهمة للغاية في نشر الاتهامات غير المدعومة بأدلة دامغة، فعلى

الرغم من أن الصحافة الإستقصائية تمتلك قدرة لاتضاهى على ربط مسئولين بجرائم معينة - إلا أنها قد تخلق احساسا خاطئاً لدى الرأي العام بأن هناك دوما تصرفات خاطئة ، إنها سيف ذو حدين ، فنشر التقارير الإستقصائية حول التصرفات الخاطئة يوجه انتباه الناس إلى جرائم مفترضة ، ولكنه يقود أيضا إلى صدور أحكام متسريعة حول مسئولية المعنيين دون اللجوء إلى مؤسسات أنشأت دوسطورياً لإجراء التحقيقات واصدار الأحكام القانونية ، وفي الوقت نفسه يدافع البعض عن النموذج المرتبط باستخدام الخداع والتدليس في أداء المهمات الإستقصائية ، ويعتقدون أنه في بعض الحالات فإن هذا الأسلوب قد يكون الطريقة الوحيدة للحصول على بعض العناصر الضرورية لكتابة القصة الإستقصائية ، بإعتبار أن الغاية تبرر الوسيلة The end Justifies The Means ، ويرون أن حق الرأي العام في معرفة الفساد ، يتغلب على أية عواقب أخلاقية ترتبط باستخدام التدليس والخداع.

وبميز (2:2005) Aucion في هذا الإطار بين الصحافة الإستقصائية الجادة Serious Investigative Journalism ، وتحقيقات صحف التابلويد Tabloid Investigations حيث يحدد النوع الجاد من الصحافة الإستقصائية بأنه النمط الذي يتميز بالنظرة الشمولية وبذل الجهد المهني تجاه القضايا التي تؤثر على حياة المواطنين في أي مجتمع ، وذلك على النقيض من استخدام الكاميرات التي يتم زرعها سرا ، وغيرها من الأدوات الأخرى المرتبطة بتقنيات التحري المثيرة للجدل ، والتي تعد ذات تأثير محدود على الرأي العام ، خاصة وأن استخدام مثل هذه الأدوات يرتبط بقيم وأغراض أخرى لا تخدم الصحافة مثل أعمال الشرطة الجنائية أو الرقابة في العمل ، فضلا عن التسلية والامتناع في بعض الأحيان ، كما حاول الباحثون والمتخصصون في استطلاعات الرأي العام بالولايات المتحدة الأمريكية تقييم مدى إدراك الرأي العام للتقنيات التي يلجأ اليها الصحفيون الإستقصائيون من خلال استخدام الكاميرات ومكبرات الصوت السرية المثبتة خفية في الأماكن التي يراد جمع المعلومات عنها ، فضلا عن إخفاء المحررين لهويتهم الحقيقية لدى جمع المعلومات ، والحصول على المعلومات من مصادر متصلة بأحداث القصة الإستقصائية ولكن لا تذكر بالإسم في صلب التقارير التي تنشر بالمصحف أو تبث عبر الشبكات الإخبارية ، وجاءت النتائج التي توصلت اليها تلك الدراسات متفاوتة بصورة أو بأخرى ، فقد توصل كل من (Fielder and weaver, 1982:54-62) إلى أن الأغلبية من الأمريكيين وافقوا على

جميع التقنيات التي يلتزم بها الصحفيون أثناء جمع المعلومات لإعداد القصص الإستقصائية ، ولجئهم رفضوا تماماً قيام المحررين بدفع أية مبالغ مالية لمصادر المعلومات التي تدلى بها لديها من البيانات ، حتى لا تؤثر على مصداقية تلك المعلومات ، كما اكتشف كل من (Willnat and weaver, 1998:463-499) أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين تأييد الصحافة الإستقصائية ذاتها ، وبين التقنيات التي يلتزم بها المحررون أثناء جمع المعلومات للتقارير الإستقصائية ، وأن الموافقة الباهتة لتلك التقنيات لا يمكن أن تقارن بالتأييد الكاسح للصحافة الإستقصائية ، ويدعم ذلك ما توصل إليه (Andrew D. Kaplan, 2008:97-98) في دراسته حول اتجاهات الصحفيين الإستقصائيين في عصر الإنترنت إلى أن أكثر من 67,3% من الصحفيين الإستقصائيين الأمريكيين لا يشعرون بالإرتياح عند استخدامهم تكتيكات الخداع والتدليس من خلال آلة التسجيل أو التصوير أو الكاميرا المخفية ، أو الهوية المزيفة ، في كتابة القصة الإستقصائية حتى لو أدى ذلك إلى فقد أحد العناصر المهمة في القصة الإستقصائية ، وأن الصحفيين الإستقصائيين يلتزمون المزيد من الحيلة والحذر لدى تطبيقات التكتيكات التي يستخدمونها في إعداد التقارير الإستقصائية ، وأن هناك 20% فقط من الصحفيين الإستقصائيين قد يرغبون في استخدام أي تكتيك متاح لهم لكتابة القصة الإستقصائية بما في ذلك الخداع والتدليس ، كما ذهب شفارتس (Aaron Swartz 2008:28-30) إلى أن استخدام أي نوع من الخداع يمكن أن ينسف مصداقية القصة الإستقصائية.

بل أن المحلفين Juries (بأخذ النظام القضائي الأنجلوساكسوني في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا بنظام المحلفين ، وهم مجموعة من الشخصيات العامة ، تساعد القاضي في تكوين رأي عن القضية المنظورة أمام المحكمة ، وتعد شهادة المحلفين بالغة الأهمية في تحديد مسار القضية نحو البراءة أو الاتهام ، ونادراً ما يتجاهل القاضي شهادة المحلفين ، بالرغم من أن هذا حق أصيل للقاضي) ، لا يبدون أي نوع من التعاطف مع الصحفي ، إذا تورط في استخدام أي قدر من الخداع أثناء تأدية عمله ، وبالفعل فإن القضية الشهيرة المتعلقة بشركة ليون فود Leon Food (شركة أمريكية عملاقة في صناعة الأغذية ، وقد كانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في بداية حياتها كمحامية تعمل لدى الفرع التابع لتلك الشركة في ولاية الأسكا في أقصى الشمال الأمريكي) ، التي أقامتها ضد شبكة ABC News الأمريكية الإخبارية ، وقد تركت هذه القضية أثراً مفرقة .

والأمر المثير للاهتمام أنه لدى الاستفسار عما إذا كان من المحتمل استخدام التمويه والسرية Undercover لمتابعة تفاصيل القصة الإستقصائية فبيل إعدادها للنشر، فقد توصل Andrew D. Kaplan إلى أن ما يقرب من ثلثي أفراد العينة من الصحفيين (67%) إلى أنهم قد يستخدمون أسلوب التنكر، من أجل إتمام القصة الإستقصائية، وهو ما يثير نقطة في غاية الأهمية، إذ أن الرأي العام قد ينظر إلى الخداع والتخفى، باعتبار أن كلا منهما سمة تميز العمل الصحفي، وبدون أن يميز الرأي العام بين الدوافع التي تجعل الصحفيين يلجئون إلى بدائل من هذا النوع، ولكن بالنسبة للصحفيين فإن هناك تناقضا ملحوظا، فبوضوح فإن اللجوء إلى أي من التنكر أو الخداع، يمكن أن يمثل بديلا مريحا فقط في حالة اللجوء إلى التنكر وحده، لدى إعداد التقارير الإستقصائية، والتفاوت بين التنكر والخداع يتبلور في أن الصحفي الإستقصائي يمكن أن يلجأ إلى التنكر، بدون أن يتورط في أي محاولة للخداع أو التدليس، فعلى سبيل المثال فإن الصحفيين يمكن أن يظهروا في موقع الأحداث المتعلقة بموضوع القصة الإستقصائية، ودون أن يعلنوا أنهم صحفيون، بل يمكن أن يعرفوا أنفسهم باستخدام المصطلح الذي يشير إلى هوية محددة، مثل كلمة مواطن، ولا يعنى هذا المصطلح بالضرورة أنهم صحفيون، بينما على العكس فإنه باستخدام المحررين أسلوب الخداع، فإنهم يفقدون الهدف الأساسي للقصة الإستقصائية، إذ أن التورط في الكذب قد يدفع المحررين إلى عدم تقديم المعلومات التي توفرت لديهم بصورة سليمة، إن كثيرين من الصحفيين قد لا يشعرون بالارتياح لدى استخدام آلة تسجيل أو تصوير خفية، وقد أشار 42.7% من أفراد العينة التي شملتها الدراسة إلى أنهم لا يستخدمون آلة تصوير خفية، وأكد 41.1% أنهم لا يستخدمون آلة تسجيل مخبأة أثناء اللقاء مع المصادر.

الفصل الخامس

الصحافة الإستقصائية

وصناعة الرأي العام

مقدمة

قام الباحثون في وسائل الإعلام الأمريكية ، والمشرّفون على إعداد مسوح واستطلاعات الرأى العام ، بدراسة مدى تقبل الرأى العام الأمريكى للصحافة الإستقصائية ، والتقنيات التي يلجأ إليها المحررون لدى إعداد تلك التقارير، وقد حاول هؤلاء الباحثون تحديد المتغيرات التي تؤثر على تلك المدركات ، وذلك من خلال متابعة واستحضار عدد من سلاسل القصص والتحقيقات الإستقصائية، بهدف التعرف على مدى تجاوب الرأى العام مع مفهوم تلك القصص والتقارير الإستقصائية، وعما إذا كان الرأى العام يقوم بأى رد فعل تجاه هذه التقارير.

فمنذ السنوات الأولى من عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حاول الباحثون في الصحافة الأمريكية ، والقائمون على إعداد مسوح واستطلاعات الرأى العام، تقييم مدركات الرأى العام الأمريكى للصحافة الإستقصائية، وذلك من خلال القيام بمسح ورصد مدى قبولهم لهذا النوع من الصحافة، والأساليب التي يتم اتباعها للحصول على القصص الإستقصائية، وقد حاول هؤلاء الباحثون تحديد العديد من المتغيرات التي تؤثر على المدركات المتعلقة بالصحافة الإستقصائية لدى الرأى العام، علاوة على ذلك، تساءل القائمون على هذه البحوث والاستطلاعات، عما إذا كان الأفراد الذين تم استطلاع آرائهم يشعرون بالسعادة والرضا لدى قراءة ومشاهدة التحقيقات الإستقصائية التي تنشرها أوتبثها الشبكات الإخبارية، وعما إذا كانت الصحافة الإستقصائية جديرة بالاهتمام عندما تقود إلى بعض الأعمال كرد فعل على ما تنشره أوتبثه، وعما إذا كانت تلك التقارير تمثل انتهاكاً لخصوصية الأفراد والمؤسسات، وذلك أثناء محاولة المحررين الإستقصائيين الحصول على القصص التي يقومون بنشرها أوتبثها .

وتمثل هذه التساؤلات محور هذا الفصل، الذي يقدم في البداية عرضاً مختصراً عن البحوث المتعلقة باستطلاعات الرأى العام الأمريكى نحو الصحافة الإستقصائية، ومدركاتهم واتجاهاتهم نحو القصص الإستقصائية التي تنشر أو تبث في وسائل الإعلام الأمريكية، ومن ثم تقييم وإدراك الرأى العام بصورة عامة للتقارير الإستقصائية، ومدى تأثيرها على حياتهم العامة والخاصة، وتأثير هذه القصص

الإستقصائية فى خلق رأى عام قادر على المطالبة بالإصلاح والتغيير، بجانب دور هذه التقارير فى التأثير على صناعة القرار، ورسم السياسات العامة.

دعم الرأى العام الأمريكى للصحافة الإستقصائية

خلال سنوات الثمانينيات من القرن العشرين انتشر تأييد الرأى العام لممارسة الصحافة الإستقصائية، وأقر الرأى العام الأساليب المتقوعة التى يلجأ إليها الصحفيون، لجمع مواد القصص والتقارير الإستقصائية، إلا أن هذا التأييد خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين أصبح محلاً للتساؤل، وذلك بسبب الدعاوى القضائية التى تم تحريكها ضده وسائل الإعلام فى الولايات المتحدة (Waver, Daniels, 1992: 146-155)، فعلى سبيل المثال خلال عقد التسعينيات قامت شركة فود لايون Food Lion التى تدير سلسلة من المتاجر المتخصصة فى الصناعات الغذائية وأصناف البقالة، بمقاضاة شبكة ABC الأمريكية الإخبارية، بسبب الأساليب التى اتبعها المحررون العاملون بالشبكة فى جمع المعلومات عن إعداد الحلقات التى تم بثها من خلال برنامج Prime Time Live، وقد انحاز المحلفون إلى جانب الشركة، ومن ثم صدر الحكم من المحكمة التى نظرت تلك القضية بتفريم شبكة ABC الإخبارية مبلغ (5,5) ملايين دولار أمريكى، ولكن أعادت الدائرة الرابعة من محكمة الإستئناف الأمريكية نظر القضية من جديد بعد أن أصدر القاضى فى محكمة الدرجة الأولى حكماً بتخفيض مبلغ الغرامة إلى (315) ألف دولار أمريكى، ولكن موقف المحلفين فى تلك القضية أثار القلق لدى العديد من المتخصصين فى الصحافة العامة، والعاملين فى مجال الصحافة الإستقصائية بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، خاصة أن المحلفين يمثلون نظرة الرأى العام إلى القضية، قبل أن يعبروا عن مواقف شخصية خاصة بالمحلفين وحدهم، وقد انطوى هذا الموقف من جانب المحلفين على رسائل وجهها الرأى العام إلى العاملين فى مجال الصحافة الإستقصائية بجانب طريقتهم فى الحكم على الأمور (J. Boylan, 1997: 24-27).

كما قام كل من فيدلر وويفر Felder, Weaver (1982: 54-62) بالإشراف على واحدة من الدراسات المبكرة لقياس إدراك الرأى العام الأمريكى وتجاوبه مع التقارير الإستقصائية، وموقفه من التقنيات التى يلجأ إليها المحررون للحصول على

المعلومات، والتي قد تتناقض مع المعايير الأخلاقية، فضلاً عن تقييم التوجهات التي يميل إليها المواطنون في الولايات المتحدة، وذلك من خلال القيام بعملية مسح لقراء صحف مدينة شيكاغو Chicago، ومنذ ذلك التاريخ تعددت عمليات مسح وقياس الرأي العام، منها، المسوح والاستطلاعات التي قام بها الخبراء في مؤسسة معهد جالوب Gallup عام 1981، وعملية المسح التي قام بها الأعضاء في جمعية المحررين الصحفيين بالولايات المتحدة American Society of Newspapers Editors بين عامي 1984-1985، وكذلك الدراسة التي أجراها الباحثون في جامعة انديانا Indiana عام 1989، بالإضافة إلى عملية المسح التي قام بها الباحثون في معهد بيو Pew لقياس الرأي العام في الولايات المتحدة عام 1997، والدراسة التي أجرتها شبكة ABC عام 1997، ومسح ولاية تكساس Texas عام 1998، وقد ركزت جميع تلك الدراسات على قياس مدى تجاوب الرأي العام مع القضايا التي تثيرها الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة (Susan K. Timothy A, 2001: 77).

وبمرور الوقت تراجعت نسبة تأييد المشاركين في استطلاعات الرأي، من الذين كانوا يرون أن الصحافة الاستقصائية تعد نوعاً بالغ الأهمية بين أنماط الصحافة الأخرى، ولكن منذ السنوات الأولى من عقد الثمانينيات من القرن العشرين استمر تأييد المشاركين في استطلاعات الرأي العام للصحافة الاستقصائية، وأعلنوا أنهم يوافقون على الأساليب التي قد تبدو غريبة لجمع المعلومات الضرورية للقصص والموضوعات الاستقصائية، طالما كان الهدف هو تعرية الانحرافات، وكشف الفساد، دون استخدام تلك المعلومات لتحقيق أغراض خاصة أو مشبوهة.

وفي عام 1981 أكد 79% من أفراد العينة التي فحصها الخبراء في معهد جالوب Gallup تأييدهم للصحافة الاستقصائية، وفي عام 1980 عبر 80% عن مساندتهم للصحافة الاستقصائية وفق الدراسة التي قام بها الباحثون في معهد بيو Pew لمسوح الرأي العام، ولكن في عام 1998 تراجعت نسبة تأييد الصحافة الاستقصائية لدى الرأي العام الأمريكي وفق استطلاع الرأي العام الذي أعده الباحثون في جامعة ولاية تكساس Texas الأمريكية، بالرغم من أن كلا من استطلاع الرأي العام الذي قام به الباحثون في معهد جالوب وبيو، قد كشف عن أن ثلثي الذين تم التعرف على آرائهم يطالبون بنشر وبث المزيد من التقارير الاستقصائية الصحفية والمصورة، وبالرغم من

الدعوى القضائية التي أقامتها الجهات المتضررة من التقارير الاستقصائية في الولايات المتحدة- إلا أن الأغلبية من المواطنين الأمريكيين استمرت في تأييدها للصحافة الاستقصائية.

وكما لاحظ كل من ويلانت وويفر (Willnat, Weaver 1998:453)، فإن المقارنة بين نتائج استطلاع الرأي العام التي أجراها الباحثون في معهد جالوب عام 1981، والنتائج التي توصل إليها الباحثون في معهد بيو لاستطلاعات الرأي العام عام 1997، تشير بوضوح إلى أن معظم الأمريكيين لا يؤيدون التقارير الاستقصائية بصورة عامة، ولكنهم يرغبون أيضا أن تتوسع الشبكات الإخبارية في نشر المزيد من تلك التقارير.

ومن جهة أخرى حاول الباحثون والمتخصصون في استطلاعات الرأي العام بالولايات المتحدة الأمريكية، تقييم مدى إدراك الرأي العام للتقنيات التي يلجأ إليها الصحفيون الاستقصائيون من خلال استخدام الكاميرات ومكبرات الصوت السرية المثبتة خفية في الأماكن التي يراد جمع المعلومات عنها، فضلا عن إخفاء المحررين لشخصيتهم وهويتهم الحقيقية عند جمع المعلومات، مع الحصول على المعلومات من مصادر متصلة بأحداث القصة الاستقصائية، ولكن لا تذكر بالإسم في صلب التحقيقات والتقارير التي تنشر في الصحف أو تبث عبر الشبكات الإخبارية، ولكن النتائج التي كشفت عنها تلك الدراسات تبدو متفاوته بصورة أو بأخرى، فعلى سبيل المثال، فقد وجد كل من فيدلر وويفر عام 1982، أن الأغلبية من المواطنين الأمريكيين وافقوا على جميع التقنيات التي يلتزم بها الصحفيون أثناء جمع المعلومات لإعداد القصص الاستقصائية، ولكنهم رفضوا بالإجماع أن يدفع المحررون أية مبالغ لمصادر المعلومات التي تدل بمالديها من بيانات، حتى لا يؤثر ذلك على مصداقية تلك المعلومات.

في حين اكتشف ويلانت وويفر عام 1998، أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين تأييد الصحافة الاستقصائية كممارسة مهنية، وبين التقنيات التي يلتزم بها المحررون أثناء جمع المعلومات للتقارير الاستقصائية، بل أن الموافقة الباهتة للتقنيات المستخدمة في العمل الاستقصائي، لا يمكن أن تقارن بالتأييد الكاسح للصحافة الاستقصائية كممارسة مهنية، علاوة على ذلك فإن الباحثين في الولايات المتحدة قاموا بدراسة العديد من المتغيرات التي قد تؤثر على إدراك واستيعاب الرأي العام لفكرة الصحافة

الإستقصائية، وبالدرجة الأولى من خلال رصد العوامل الديموجرافية Demographic، فضلاً عن تأثير العوامل الجغرافية كذلك.

وكشفت النتائج أن الذين تم التعرف على أرائهم من الفئات الشابة والأكثر تعليماً، يبدون المزيد من التأييد للصحافة الإستقصائية، بالرغم من أن علاقة هذه الفئات بهذا النمط من الصحافة (الإستقصائية) في حد ذاتها، تبدو واهنة (Willnat, Weaver, 1998:454-455)، وعندما قام وويفر ودانيلز، بتحليل نتائج استطلاعات الرأي العام التي توصل إليها الباحثون في الفرع التابع لمعهد جالوب في مدينة شيكاغو، بالإضافة إلى البحوث التي قام بها الباحثون في جامعة انديانا، كشفت كذلك عن أن طبيعة المعلومات الواردة في التقارير الإستقصائية، التي يتم من خلالها الكشف عن الاتحراقات، فضلاً عن العوامل الجغرافية - تحدد مدى التأييد الذي تحظى به الصحافة الإستقصائية، خاصة عندما تتناول التقارير الإستقصائية القضايا المحلية التي تهم العديد من المواطنين في تلك المناطق، مع ملاحظة أن النسبة الكبرى من التأييد توجد في الضواحي القريبة من المدن الرئيسية.

ولكن المسح الذي أجري في ولاية تكساس عام 1998، للتعرف على مدى التفاوت في تأييد الصحافة الإستقصائية بين مدينة كبيرة في الولاية (هيوستون Houston)، ومدينة أخرى صغيرة (فيكتوريا Victoria)، توصل الباحثون إلى عدم وجود فروق تذكر بين معدلات تأييد الصحافة الإستقصائية في كل من المدينتين (S.Opt, T.Delany, 2000:81-102).

وقد لاحظ كل من ويلانز وويفر أن المؤشر الأكثر دقة الذي يحدد ما إذا كان المواطنون يقبلون أو يرفضون الصحافة الإستقصائية، يرتبط بإدراكهم للدور الذي يجب أن تؤديه الصحافة في المجتمع، وفي الحقيقة فإن الباحثين يشيرون إلى أن توجهات الرأي العام يمكن التنبؤ بها، وبما يؤكد قبول دور الصحافة الإستقصائية في المجتمع، ويضيف الباحثون أن الأشخاص الذين تم التعرف على أرائهم، يبدون أقل ميلاً نحو الصحافة الإستقصائية، وذلك في حالة أنها قد تؤدي إلى عرقلة أو إجهاض الجهود التي يقوم بها صناع القرار في الدولة أو في المجتمع، أو في حالة عدم التأكد من مصداقية ودقة التقارير الإستقصائية.

كما حاول بعض الباحثين دراسة دور الصحافة الإستقصائية من خلال استبعاد التأثير الذي تركته التقارير والقصص التي تم نشرها خلال السنوات الماضية ، وقد وجد ككل من فيدلر وويفر عام 1982 ، أن نحو 57% من الذين تم التعرف على آرائهم تذكر واحدة أو اثنتين من القصص الإستقصائية التي سبق أن نشرتها إحدى الصحف في شيكاغو ، وقد وجد ككل من بروتيس وكوك ، وكورتين ، وجوردون ، وليف . وماسكومبس ، وميلر Protess , Cook , Curtain, Gordon, Leff , McCombs, Miller عام 1987 ، أن حوالي 35.3% من أفراد العينة التي تم استطلاع آرائها ، قد سمعوا عن الحلقات الإستقصائية التي تبثها إحدى الشبكات الإخبارية المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتحديد إحدى الحلقات التي تناولت النفايات السامة Toxic Waste ، وذلك بعد انقضاء ما يزيد على أسبوع من بث تلك الحلقة ، وفي مرحلة مبكرة فإن البحث الذي قام به بروتيس ، وليف ، وبروكس ، وجوردون Protess, Leff, Brooks, Gordon عام 1985 ، وليف ، وبروتيس ، وبروكس Leff, Protess, Brooks عام 1986 ، وجد أن ما يقرب من 66.9% ، 58.8% من الذين ادلوا بأرائهم على التوالي ، يمكنهم تذكر واحدة من القصص الإستقصائية التي أثارت اهتمامهم حتى بعد مرور فترة على نشر أو بث تلك القصة.

كما تمكن بعض الباحثين في الولايات المتحدة من اكتشاف تأثير الصحافة الإستقصائية على الرأي العام ، وصناع القرار ، والسياسة العامة ذاتها ، فعلى سبيل المثال ، فإن كلام من ، بروتيس ، وكوك ، ودويليت ، وإيتما ، وجوردون ، وليف ، وميلر ، قد توصلوا عام 1991 إلى استنتاج أن العلاقة التي تنشأ بين المحررين والسياسة أثناء الإعداد للتقارير الإستقصائية ، تعد أكثر تأثيراً في تحقيق التغيير في السياسات العامة ، وبصورة تتجاوز التأثيرات التي يمكن أن تنشأ عن نشر ، وقراءة التقارير الإستقصائية ذاتها من جانب نسبة كبيرة من القراء في أي مجتمع ، ومن خلال استقصاء تلك التأثيرات أثناء الفترة التي تسبق أو تعقب عملية النشر الصحفي أو البث التلفزيوني ، فإن الباحثين السابق الإشارة إليهم اكتشفوا أن بعض القصص الإستقصائية ساهمت في تغيير توجهات الرأي العام ، وتحديد أولويات الأجندة الحكومية والسياسية لدى النخبة الحاكمة في المجتمع ، في حين أن بعض القصص ساهمت في تغيير توجهات الرأي العام فقط ، بينما البعض من تلك القصص لم يترك أدنى تأثير في توجهات الرأي العام على الإطلاق ، وبصورة إجمالية فإن الباحثين يشيرون إلى ضالة التأثير الذي قد تتركه التقارير الإستقصائية على الحياة اليومية للمواطنين .

ويؤكد الباحثون في الولايات المتحدة أن الرأي العام يميل إلى التعامل بصورة واقعية مع التقارير الاستقصائية، وبنفس النظرة التي يميل إليها المحررون والسياسة، وبما يتوافق مع تعريف الصحافة الاستقصائية، التي يشير لها إليها البحث الذي قام بصياغته كل من فيدلر وويتمر عام 1982، إذ يشير إلى أنه كما قد يدرك البعض، فإن كثيراً من الصحف تنشر ما تطلق عليه الصحافة الاستقصائية، وهو ما يعني أن تلك الصحف تهتف بالمحررين العاملين لديها، إلى البحث عن القضايا التي تمثل مصدر اهتمام للرأي العام في المجتمع المحيط بتلك الصحف، وذلك من خلال التعرف على ما إذا كانت المؤسسات الاستثمارية أو الحكومية أو الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون أية قضايا أخرى يتم تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها بصورة ملائمة، وفي بعض الأحيان فإن بعض التقارير الاستقصائية تشمل الكشف عن معلومات أو تصرفات تتعلق بالفساد يحاول البعض التستر عليها بصورة أو بأخرى.

إن النقطة المحورية في هذا التعريف تتمثل في فكرة قيام الصحفيين المتخصصين في الصحافة الاستقصائية بالكشف عن المعلومات التي تخص إحدى المنظمات أو الوكالات الحكومية، التي قد لا تكون معروفة للغير، ولكنها تؤثر بصورة فعالة على المواطنين في المجتمع، فعلى سبيل المثال، فإن حادث تحطم إحدى الطائرات قد يشمل قيام مسؤولي الحكومة بإجراء تحقيقات لمعرفة سبب الحادث، وقد يعد الصحفيون تقريراً عن النتائج التي توصلت إليها التحقيقات الرسمية، ومن ثم يمكن اعتبار هذه المعلومات مجرد أنباء خالصة، ولا تتميز باللامح الاستقصائية، ولكن أحد الصحفيين قد يحصل على بعض المعلومات من أحد المصادر، ولذا يسعى إلى الكشف عن المزيد من الأسرار التي قد تكون مرتبطة بالسبب الفعلي لحادث التحطم، وهو ما قد يعني أن شركة الطيران المالكة للطائرة المنكوبة، ربما تقاعست عن اتباع معايير الأمان مع إهمال الصيانة، وهي معلومات قد تسعى شركة الطيران إلى إخفائها عن الرأي العام، وقد تظل هذه المعلومات مجهولة حتى يتمكن أحد الصحفيين من الكشف عنها، وهو ما يمكن أن يمثل مصدراً للعديد من التقارير الاستقصائية.

ووجد كل من بيورجون وبيرنشتاين Burgoon and Bernstein أن قراء الصحف قاموا بتصنيف الدور الرقابي للصحافة في المرتبة السادسة في قائمة الوظائف المهمة

التي يجب أن تقوم بها الصحافة في المجتمع، بينما قام الصحفيون بتصنيف الدور الرقابي في المرتبة الثانية (89-77:1983)، وفي فترة متأخرة نسبياً وجد كل من ستون وأودنيل وبانتج Stone, O, Donnell and Banning (1997:93) أن الناس لا يزالون يعتقدون أن على الصحافة أن تستمر في أداء الدور الرقابي، ومن خلال الالتزام بالتقاليد السائدة في العمل الصحفي، يمكن أن يستمر الدور الرقابي للصحافة، حتى لو لم يتمتع بالانتعاش، كما حدد كل من بودنيكستر وهايدر وماكومبس Poindexter, Heider and McCombs (2006:77-88) أربعة أبعاد لتوقعات الرأي العام من الصحافة المحلية التي تحقق مصالح المواطنين، وهذه الأبعاد هي:

- الرقابة watchdog.
- عدم التحيز unbiased.
- الدقة accurate.
- سرعة نقل الأخبار والأحداث fast.

ولكن وجد هؤلاء الباحثون أن التحيز إلى مصالح المناطق المحلية التي تصدر فيها تلك الصحف الصغيرة، يعد البعد الأكثر هيمنة على الممارسات الصحفية في الصحف الصغيرة والمحلية، ولاحظ ويفر وآخرون Weaver, et.al (2007:147) أن الصحفيين بشكل عام يميلون إلى الاضطلاع بالأدوار المتعلقة بتفسير الأحداث أو التزام مواقف معارضة للسلطة القائمة في المجتمع، ويرى الصحفيون من العاملين في الصحف المطبوعة على وجه الخصوص أنهم معارضون للسلطة غالباً، كما يعملون على حشد mobilizers الرأي العام، ويميل الصحفيون إلى تصنيف أنفسهم باعتبار أنهم معارضون للمسؤولين في الحكومة والشركات الكبرى، وذلك من خلال التشكك في الأداء الذي يضطلع به هؤلاء المسؤولون.

تأثير الصحافة الاستقصائية على الرأي العام وصانع القرار

لاتؤدي جميع التقارير والقصص الاستقصائية التي يتم نشرها أحياناً إلى تحقيق نتائج إيجابية، فالبعض من تلك التقارير الاستقصائية ذات تأثير قصير المدى، أو ربما ينعدم تأثيرها على الرأي العام، والسياسات العامة، ومن جهة أخرى، فإن هناك بعض التقارير الاستقصائية التي تتميز بتأثير طويل الأجل، ومن ثم تؤدي إلى إصلاحات

جوهرية، لذا فإن طرح العوامل المشتركة في إحداث التأثير المطلوب للصحافة الإستقصائية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة تأثير الصحافة الإستقصائية على الأجندة الاجتماعية، وصانع القرار، والرأي العام، وذلك وفق المحددات التالية:

✦ طبيعة إبراز وسائل الإعلام للقضية الخاصة بالتقارير الإستقصائية:

فطبيعة إبراز وسائل الإعلام للقضية the nature of the media portrayal وذلك عندما تقوم وسائل الإعلام بمعالجة إحدى القضايا بصورة تتسم بالوضوح والتأثير الدرامي والإقناع والأدلة القاطعة، فإنه من الواضح وبدرجة أكثر احتمالاً أن يتجه الرأي العام إلى التغيير (Tyler and Cook, 1984:706)، فعلى سبيل المثال، فإن الآثار الناجمة عن التقرير الإستقصائي الذي يرتبط ببث الحلقات التلفزيونية على خمسة أجزاء والتي تناولت الوحشية المتكررة من رجال الشرطة في مدينة شيكاغو الأمريكية، تم من خلالها تقديم أدلة موثقة جيداً حول هذه الإعتداءات، كما تم التقييب بصورة جادة عن أدق تفاصيل تلك الإعتداءات التي تورط فيها ضباط الشرطة، بما في ذلك التحليل الإحصائي للبيانات التي تناولت الإعتداءات الصادرة عن الشرطة، وكذلك رصد القضايا التي أقامها الضحايا في المحاكم الفيدرالية بمدينة شيكاغو، خلال السنوات الخمس التي سبقت إعداد تلك الحلقات، وشملت هذه الحلقات لقاءات مع الضحايا مع التعرف على هويات الجناة من رجال الشرطة، مما أدى إلى إضفاء مسحة درامية بالغة التأثير على تلك الحلقات، ومن جميع أوجه المقارنة تتشابه الحلقات التي تناولت وحشية رجال الشرطة مع الحلقات التي عالجت قضية جرائم التزوير وانتهاك القانون في برنامج الرعاية الصحية في المنازل، وكل من هذه الحلقات قد ترك تأثيراً قوياً على الرأي العام، كما تركت تأثيرات عميقة على توجهات المشاهدين.

وعلى النقيض من ذلك فإن التحقيقات الإستقصائية التي نشرتها صحيفة Chicago Sun. Times، والحلقات التي حملت عنوان أوقات مهدرة Wasted Times قد تركت أثراً أقل فاعلية، فالحلقات تم إعدادها بإسلوب يتسم بالغموض، ولم يتم تحديد الجناة والضحايا بصورة واضحة، وبالتالي عطلت القناة هذه المشكلة بأسباب

تتعلق بطريقة العمل البيروقراطي في مؤسسات الحكومة الأمريكية ، ولم يتم تحليل تلك المشكلة بالسلوك الإجرامي من جانب المسؤولين الذين تورطوا في تلقي الرشاوى ، في حين أن الأضرار الفعلية التي لحقت بالمجتمع الأمريكي تفوق الأضرار التي أشارت إليها تلك الحلقات ، أيضا فإن الطريقة التي قدمت به النتائج الاستقصائية لتلك الحلقات ، عانت من وجود فجوات واستثناءات في تعميم تلك النتائج.

علاوة على ذلك فإن التأثير الناتج عن قضية النفايات السامة ومحاولة التخلص منها من قبل إحدى الجامعات الكبرى في مدينة شيكاغو ، ربما تم التقليل من نتائجه على الرأي العام ، وذلك بسبب التزامن بين طرح المشكلة وتقديم الحلول لها في نفس الوقت ، مما أدى إلى خلق انطباع لدى الرأي العام بأن المشكلة تحت السيطرة ، ويمكن الحد من أية أثار مدمرة لها ، وذلك من خلال تكرار الإشارة إلى أن قيام جامعة شيكاغو ببناء أحد المصانع لمعالجة تلك النفايات السامة ، مما يعنى توفير حل دائم لهذه المشكلة ، على أساس أن هذا المصنع لن يتكلف كثيرا ، خاصة أنه كانت هناك خطط لإنشاء هذا المصنع من قبل ، ومن ثم توسعت الحلقات في تقديم وصف مسهب لتلك المشكلة.

من الملاحظ أن الإسهاب في وصف المشكلة ، يمكن أن يفيد في حالة الرغبة في إيضاح السبب في تدهور القلق من استمرار المشكلة بدون أية حلول ، بل أن الوصف التفصيلي ، يمكن أن يساعد في إبراز أسباب مواقف المشاركين في صنع المشكلة التي تتناولها التقارير الاستقصائية ، مع الكشف عن دوافع الاضطراب وانعدام الرؤية لدى بعض الجماعات إزاء تلك المشكلة ، وبالتحديد المشاكل التي تتعلق بالشئون البيئية ، مثل النفايات السامة أو الكيماوية ، وبالإجمال فإن الأهمية الفعلية لتناول المشكلة بجدية ، ربما لا يمثل عاملا ملحوظا في التأثير على توجهات الرأي العام ، وبدرجة تفوق الحقائق المعروضة على الصور أثناء إعداد التقارير الاستقصائية (Protess,etal, 1987:181).

♦ مدى اهتمام وسائل الإعلام بتناول هذه القضية بصورة دورية في الماضي .

وتتضح أهمية هذا العامل وهو اهتمام وسائل الإعلام بتناول هذه القضية بصورة

دورية في الماضي the frequency of attention by the media to the issue in the past في التأثير على توجهات الرأي العام، من طبيعة القضية التي تعالجها وسائل الإعلام، فبعض القضايا تحظى بمعالجة عادلة وتتسم بالنزاهة من جانب الصحفيين، إذ أن مكانتهم في وسائل الإعلام التي يعملون بها، قد تكون متميزة أو متدنية من وقت لآخر، مما يؤدي إلى التأثير على مكانة التقارير التي يعدونها، ولكنهم يميلون إلى التزام هذه الوضعية أثناء إعداد تلك التقارير.

وتشمل نماذج هذه التقارير الفساد، وإهدار الموارد في مؤسسات الحكومة، والجريمة، وكذلك محاولة إخفاء الأرباح التي تقوم بها بعض الشركات الكبرى، وبالأستعارة من علم تحديد المصطلحات Terminology أي الموضوعات التي يتم تكرار تناولها، دون أن تفقد جانب الإثارة أو الطرافة فيها، نظرا لأهميتها لدى الرأي العام (Walker, 1977:423-445)، مع ملاحظة أن التكرار في معالجة بعض الموضوعات الإستقصائية، يؤدي إلى الحد من تأثيرها على الرأي العام، مع ملاحظة أن تأثير وسائل الإعلام يتراجع بصورة ملحوظة مع تركيز النقاش حول أحد الموضوعات، مما يؤدي إلى غموض المعلومات التي يتم نقلها إلى الرأي العام، حتى لو كانت بعض المعلومات يتم الكشف عنها للمرة الأولى، هذا بالإضافة إلى أن المعلومات التي تتراكم بمرور الوقت تفقد قدرتها على التأثير (Saltier, Woefel, 1975:333-344).

من ناحية أخرى فإن الموضوعات التي تمثل أنباء لم يتم تناولها من قبل، تتمتع بفرصة أكبر من التأثير على الرأي العام، فعلى سبيل المثال فإن تناول قضية الرعاية الطبية في المنزل، قدمت موضوعا غير قابل للتكرار Nonrecurring issue، بل أن مثل هذا الموضوع يحظى بالأولوية والاهتمام من جانب الصحفيين، والقصاص الإستقصائية التي يتم إعدادها عن مثل هذه الموضوعات، تتميز بأن لها تأثيراً هائلاً على الرأي العام، إذ أنها تثير قضايا لم تكن معروفة نسبياً قبل أن يتم نشرها أو بثها، إذ أن نقص مثل هذه المعلومات لدى الرأي العام، يجعله أكثر تقبلاً لهذا النوع من التقارير الإستقصائية (Cook et al, 1983:16-35) بالرغم من أن تلك التأثيرات لا يمكن أن تمتد لفترة طويلة.

قد نفترض أن التقارير الإستقصائية التي تنشرها وسائل الإعلام، لديها القدرة الكبرى على تغيير توجهات الرأي العام وإذا يجب أن تشمل التقارير التي تتميز

بانعدام الغموض وعدم التكرار، وهو ما قد يوضح الأثر الفعال الذي أحدثته التقارير التي عالجت الرعاية الطبية بالمنزل، إذ أن تلك التقارير سلطت الضوء على ابتزاز القائمين على هذا البرنامج للمرضى من كبار السن والمعوقين المشتركين في خدمات هذه الرعاية، وعلى النقيض من ذلك فإن التقارير التي اتسمت بالغموض ومعالجة قضايا مكررة، مثل جرائم الاغتصاب والنفقات السامة لديها الحد الأدنى من القدرة على التأثير على توجهات الرأي العام.

وهناك أنواع أخرى من التقارير الإستقصائية، يمكنها أن تؤدي إلى نتائج ثانوية، إذ أنه حتى مع التزام الوضوح في معالجة مشكلة وحشية رجال الشرطة في مدينة شيكاغو على الأقل، فإن الطبيعة المتكررة لهذا الموضوع تحد من تأثيره على الرأي العام، ولكن تأثير هذه الموضوعات على توجهات الرأي العام يمكن أن يرتبط بعدة عوامل أخرى ذات طبيعة خاصة حتى عندما لا تتسبب في إحداث تأثير قصير الأجل على الرأي العام، أو على تحديد الأولويات العامة لدى المواطنين، وقد نفترض أن التأثيرات العارضة أو الثانوية لتقديم المعلومات بصورة واضحة، وكذلك التطرق إلى موضوعات غير متكررة، قد ينطوي على عناصر تتسم بالجدة والطرافة Newness، ومن ثم فإن العناصر المكونة لجدة القصة الإستقصائية في وسائل الإعلام، وهو ما يحدد تأثير التقارير الإستقصائية على توجهات الرأي العام.

ولكن إيضاح تأثير التقارير الإستقصائية التي تنشرها وسائل الإعلام على النخبة السياسية أو السياسة العامة في الولايات المتحدة، يعد عملية أكثر تعقيدا وأقل تفهماً، فإثنتان من الحالات الدراسية التي تم الإشارة إليهما، أظهرت تأثير النخبة، هي حين أن جميع الحالات كشفت عن تأثيرها على عملية صنع القرار.

♦ طبيعة القصة الإستقصائية Nature of The Story

فالقصص التي تتناول الرؤساء والشركات الاستثمارية الكبرى، أو الجيران الذين يحظون بالأهمية بدرجة أكبر من الأشخاص الآخرين، أي مدى اقتراب القصص الإستقصائية من معالجة قضايا أو أحداث تهم شخص ما، وذلك من خلال التأثير على الرأي العام، أيضا فإن القصص أو التقارير التي تطرح مشكلات معقدة، والتي تتعلق بالسياسات الراهنة، يمكنها أن تحدث تأثيراً بدرجة أكبر.

♦ طبيعة الوسائط الإعلامية المستخدمة في العرض:

طبيعة ونوع الوسيلة الإعلامية Nature of The Medium of Presentation في تقديم التقارير الاستقصائية، سواء كانت مرئية أم مطبوعة، تحدد درجة التأثير بشكل كبير، ففي حين تستطيع وسائل الإعلام المطبوعة أن تقدم المزيد من التفاصيل، فإن التليفزيون بمقدوره تقديم تغطية ذات جاذبية بصرية للمشاهدين، بما في ذلك المشاهد الملونة والحبكة الدرامية، ومن ثم العمل على اجتذاب المشاهدين، كما أن الطبيعة التفاعلية لوسائل الإعلام الجديدة تمثل عنصراً مضافاً في التأثير.

♦ طبيعة التغطية الإعلامية : Nature of Coverage

فالقصص ذات الطبيعة السلبية، التي تتناول الحوادث الدامية أو الجرائم البشعة، تترك تأثيراً قوياً على صناع السياسة، بصورة أكبر من تأثير القصص الإيجابية، إذ أن المسؤولين في الحكومة يبادرون إلى التصرف كرد فعل للقصص السلبية، خاصة أن القصص السلبية يمكنها أن تחדش من المصداقية التي يسعى المسؤولون في الحكومة إلى الحفاظ عليها (Martin.Linsky, 1986:142).

فوسائل الإعلام يمكنها أن تبقى أية قضية حية في الأذهان، ومن ثم حشد القوة الدافعة للإصلاح بمعاملة التقارير التقارير الاستقصائية كمصادر للمعلومات التي تحظى بالمصداقية، بالإضافة إلى إجراء المزيد من التقارير الاستقصائية، التي تضاعف الاهتمام بالتقارير الأولى، مع الربط بين هذه التقارير بالمزيد من التحليلات وتقديم الحلول للرأي العام، ومن جهة أخرى يمكن أن تقتل وسائل الإعلام أية قصة استقصائية، وذلك بعدم الاهتمام بها على الإطلاق، في حين أن التغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام تعد من مصادر المعلومات لصانعي القرار، إذ أن منتقدي السياسات العامة يمكنهم الاستشهاد بما ورد في التقارير الاستقصائية التي تتناول أوجه القصور والانحرافات، ولكن دراسة رد الفعل الصادر عن وسائل الإعلام تجاه التقارير الاستقصائية، يمكن أن يحول الانتباه إلى العوامل التي تحاول أن تشكل ردود هذه الأفعال، بما فيها أهداف التقارير الاستقصائية والضحايا المفترضين لهذه التقارير، وأدلة الدفاع التي يتقدم بها المحامون عنهم من أجل نفي الاتهامات الموجهة إلى الحكومات والشركات الكبرى في المجتمع.

❖ نمط تقديم التقارير الاستقصائية The Style of Presentation:

فالقصص الاستقصائية التي تتسم معالجتها بالوضوح وعدم الغموض، والتي تشمل الإشارة بوضوح إلى الأطراف المتورطة في الانحرافات Villains، وكذلك الأبطال الذين انحازوا إلى جانب الحق والخير، فإن مثل هذه القصص يمكنها أن تترك تأثيرات قوية على الرأي العام.

❖ فترة تناول القضية على أجندة وسائل الإعلام the media's agenda

فمدة الفترة الزمنية التي تتناول فيها وسائل الإعلام القضية The age of the issue on the media's agenda تعد عاملاً مؤثراً بشكل كبير، إذ أنه كلما طالت هذه الفترة، كلما تناقص التأثير المرتبط بها، بل أن القضايا الجديدة تثير المزيد من اهتمام الرأي العام، على النقيض من القضايا الأقل شيوعاً، وكذلك القضايا المماثلة التي أثارت انتباه الرأي العام في الماضي (Protest, 1987:166-185)، في حين أن نقص المعلومات المتراكمة لدى الرأي العام، قد يجعل القراء والمشاهدين أكثر قابلية لتلقي التحقيقات الاستقصائية، مع ملاحظة أن تكرار سرد التقارير الاستقصائية، مثل الأخبار التي تنشر عن الجرائم أو الفساد المستشري في أجهزة الحكومة أو الشركات الكبرى، يحد من الآثار المتوقعة لأيّة مواد تنشر عن هذه الانحرافات، بينما التقارير أو الأخبار التي لا تحظى بصفة الدورية والتكرار، تتاح لها الفرصة لكي تحدث تأثيراً واضحاً على الرأي العام.

❖ قوة نفوذ اللاعبين السياسيين الذين تنطرق إليهم القصص الاستقصائية،

فقوة نفوذ السياسيين الذين تنطرق إليهم القصص الاستقصائية The power of political actors in the stories تعد عاملاً مؤثراً، فعلى سبيل المثال، فإن الرؤساء، والأعضاء في مجلس الشيوخ، ورجال العمال، الذين يتمتعون بالمصداقية، فإن أية تقارير استقصائية تنشر عنهم، تقود إلى جذب المزيد من الانتباه باتجاه أية تقارير قد تتناول الانحرافات التي يقع فيها مثل هؤلاء الأشخاص.

♦ الدفع للأمام Pacing :

التطور المتلاحقة لتقنيات وسائل الإعلام ، والدفع في عالم الطباعة والنشر، تمثل أحد المحركات الرئيسية في التأثير ، إذ أن الضغوط التي يمارسها الناشر ، ومعدن البرامج التلفزيونية ، تدفع الصحفيين إلى الكشف عن التقارير الاستقصائية التي بحوزتهم على الفور.

نستخلص من ذلك أن هناك عدداً من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على طبيعة ومضمون التجارب من جانب الحكومة وعلى محتوى التقارير الاستقصائية ، ومن هذه العوامل ، توقيت النشر ومدى ارتباطه بالجوانب السياسية الأكثر إلحاحاً مثل الحملات الانتخابية على اختلاف أنواعها ، وكذلك مدى التعاون بين الصحفيين وصانعي القرار، والذي يطلق عليه بعض الباحثين مصطلح ، تحالف الصحافة Coalition Journalism ، ومستوى اهتمام الرأي العام بالقضية التي تناولتها التقارير الاستقصائية ، والضغوط الناجمة عن جماعات المصالح ، ومدى إمكانية الحصول على حلول مكلفة للمشاكل التي تطرقت التقارير الاستقصائية إلى مناقشتها .

ففي قضية النفایات السامة فإن السبب التقريبي لرد الفعل الصادر عن الحكومة الأمريكية ، يرجع إلى تورط مراسل القناة الخامسة في عملية صنع القرار السياسي، وقد كان مستوى تغلغل المراسل كافياً لأن تتخذ الحكومة قراراً فورياً لتصحيح المشكلة المحددة التي ظهرت في جامعة شيكاغو ، كذلك ففي قضية الرعاية الطبية بالمنزل فإن التأثير على السياسة العامة نتج من التعاون الفعال بين الصحفيين وصانعي القرار، وهم على سبيل المثال كعبار المسئولين في اللجنة الفرعية الدائمة للاقتراحات والشكاوى بالكونجرس ، وهو ما تمثل في العديد من جلسات الاستماع واقتراح تغيير القوانين ، وفي إثنين من الحالات الأخرى لم يشارك الصحفيون في تسويق عملية التأثير على السياسة العامة في المجتمع المحيط بهم.

فقدى دراسة حالات الاغتصاب التي قامت بها صحيفة Chicago Sun.Times والتي كشفت عن عدم تعامل الحكومة الأمريكية بصورة تتسم بالنزاهة في تقديم البيانات ، اكتشف الباحثون أن تلك السلسلة من التحقيقات الإستقصائية ، شكلت متبراً لانطلاق المطالبة بالدعوة إلى الإصلاح في مجال التشريعات التي تتصدى لجرائم الاغتصاب ، وقد كان لدى السياسة مقترحات وبرامج جاهزة ، من أجل التوصية بتقديمها خلال الفترة التي أعقبت موعد نشر هذه السلسلة من التحقيقات عن جرائم الاغتصاب مباشرة ، واتخذت السياسة هذه التحقيقات كخلفية لهذه البرامج والتوصيات.

وفي حالة دراسة وحشية رجال الشرطة في مدينة شيكاغو ، قدمت الحلقات التي تضمنت التقارير الإستقصائية منطلقاً للمطالبة بالإصلاح ، ولكن بصورة مختلفة عما تم وصفه من قبل ، فقد استخدم هارولد واشنطن Harold Washington المنافس على منصب العمدة في المدينة ، نتائج التحقيقات الإستقصائية من أجل انتزاع المنصب من غريمه جين بيرن Jane Byrne ، باعتبار أن بيرن يتحمل قدراً من المسؤولية عن الانحراف في جهاز الشرطة بالمدينة ، خاصة أن بيرن قام بتعيين مفتش الشرطة بالمدينة ، وعندما تم انتخاب واشنطن لمنصب العمدة في شيكاغو ، فقد أصبح مسئولاً عن إدخال العديد من التغييرات الإصلاحية على جهاز الشرطة في المدينة.

ولكن هل تثمر التقارير الإستقصائية دائماً في إحداث تغييرات بالسياسة العامة في المجتمع ، إذ أن التقارير تكشف المشاكل التي تهدد تماسك النسيج الاجتماعي ، في حين أن المسؤولين عن القتل التي تظهر فيه تلك المشاكل ، يتعين عليهم العمل التصرف لإظهار أنهم يتمتعون بالمسؤولية ، والتجاوب مع مطالب الرأي العام ، ولذا فإنه من خلال بعض النتائج يمكن افتراض أن التقارير الإستقصائية تؤدي دوراً مؤثراً ، بدرجة تفوق ما كان يعتقد البعض من قبل ، وهناك الدليل على أن نشر تلك التقارير الإستقصائية ، قد وضع المسؤولين عن تلك المشاكل في موضع الدفاع عن أنفسهم وعن السياسات التي أشرفوا على تنفيذها ، إذ عليهم أن يقدموا مبررات لظهور المشاكل ، أو يتعهدوا بإيجاد حلول لها ، فالقرارات حتى لو كانت ذات طبيعة رمزية أو جوهرية ، تبدو بمثابة التجاوب مع المشاكل التي تم تحليلها.

الصحافة الإستقصائية والمؤسسات ذات النفوذ الساحق :

تعد التقارير الإستقصائية نمطاً من الصحافة ، يقوم المحررون من خلالها بالتقصية عن المعلومات التي تتناول إساءة استقلال السلطة ، وعلى الرغم من أن الصحفيين المتخصصين في الصحافة الإستقصائية يعتمدون بصورة متكررة على العمليات الإستقصائية التي تقوم بها بعض الجهات الأخرى ، إلا أنهم يمضون وقتاً أطول ، ويبدلون جهوداً مضيئة يومياً من أجل جمع المعلومات ، وتشمل هذه العملية الرصد والمراقبة ، وذلك من خلال إخفاء الصحفيين لهوياتهم المهنية وتقمص أية أدوار أخرى ، كما تشمل هذه العملية أيضاً جمع كميات هائلة من المعلومات وتحليلها.

فعلى سبيل المثال استخدام الحاسوب في تحليل البيانات والسجلات المالية التي يتم جمعها ، ومن ثم الكشف عن أية أضرار يمكن أن يتسبب فيها بعض الأث خاص أو المنتجات بالنسبة للمواطنين ، مع ملاحظة أن الصحافة الإستقصائية تضطلع بدور أكثر تحريضاً للرأي العام تجاه أية انحرافات تحدث في المجتمع ، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به في تحليل المعلومات أو ممارسة دور شبه قضائي في تحديد جهات الاتهام في الانحرافات التي يتم تحديدها ، ويتجاوز هذه الدور كما يرى De.Burgh (2000:21) الاقتصار على الوصف أو رد الفعل على غرار ما يحدث في الأنواع الأخرى من الصحافة.

ومن ثم فإن الصحافة الإستقصائية تحظى بالمزيد من الإطراء والتشجيع ، باعتبار أنها تساهم في تعزيز الدور الذي تقوم به سائل الإعلام في الرقابة على الحكومات ، والمؤسسات والشركات الكبرى التي تتمتع بنفوذ هائل في تلك المجتمعات ، ومن خلال الكشف عن الانحرافات ، يحقق الصحفيون العاملون في مجال الصحافة الإستقصائية قدراً من النفوذ يعبر عن مصالح الرأي العام ، ولذا يمارس هؤلاء المحررون دور المحقق غير الرسمي في أية انحرافات في القضايا الحساسة التي تظهر في المجتمع ، ويأتي لإحداث التوازن في الأنظم الحكومية الدستورية ، ويمكن اعتبار هذا النوع من الصحافة كذلك رقابة أخلاقية تمثل وتمزز القيم المشتركة من خلال تسليط الضوء على أية انتهاكات تتعرض لها تلك القيم.

ويشير البعض من الباحثين إلى أنه عندما تتسبب التقارير الإستقصائية في إثارة الحاجة إلى إصلاح Spur reforms ، فإن جماعات المصلحة interest groups أو القادة السياسيين political leaders غالباً ما يكونون مصدر الضغوط على

صناع السياسة العامة policy makers في المجتمع، ومن ثم تكمن أهمية التقارير الإستقصائية في قدرتها على التأثير على تفكير النخب السياسية، وبدرجة تفوق تأثيرها على الرأي العام.

فعلى سبيل المثال فإن التقارير الإستقصائية المتعلقة بفضيحة ووترجيت في الولايات المتحدة الأمريكية، يبدو أنها قد أثارت صيحات استهجان ضعيفة من قبل الرأي العام الأمريكي، وذلك للمطالبة بإستقالة الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون Richard Nixon، وقد لعب الرأي العام دوراً ضئيلاً في مساندة المطالبة بالتحقيق مع نيكسون أمام الكونجرس بمجلسيه، لدفعه إلى الإستقالة، أو استكمال التحقيق. ومن ثم عزله مع إحالته إلى المحاكمة الجنائية (Charles.Raphael,1997:28-29).

وإن تقدير التغيرات في المجال السياسي من خلال ما تقوم به الصحافة الإستقصائية، يعد عملاً صعباً، وإحدى المحاولات لإنجاز هذا التقييم، قام بها بورتيس ورفاقه Protess and his colleagues من الباحثين، وذلك من خلال تقسيم النتائج المحتملة المترتبة على نشر التقارير الإستقصائية إلى مجموعات وصفية مثل، النتائج الجوهرية substantives، أو الشخصية individualistic، أو الهادفة deliberative.

وتتضمن النتائج الهادفة deliberative الناتجة عن التقارير الإستقصائية، الوعود التي تقدم بصورة رسمية لمناقشة ودراسة القضايا، وبالتحديد بتكليف لجان للدراسة أو من خلال عقد جلسات استماع، فيما تشمل النتائج الشخصية، فرض عقوبات sanctions على بعض الأشخاص أو المؤسسات من الذين تستهدفهم الصحافة الإستقصائية، وبالتحديد بالتحقيق مع هؤلاء الأشخاص أمام الجهات القضائية، أو بإبعادهم من الوظائف التي كانوا يشغلونها، بينما الإصلاحات الجوهرية reforms substantives في هذا السياق، فهي تتعلق بإصدار التشريعات أو تغييرات إدارية تحدث في مرحلة ما بعد نشر، أوبث المعلومات المرتبطة بالفضائح والفساد التي كشفت عنها التقارير الإستقصائية، ومن هذه التغييرات إصدار القوانين الجديدة، أو السياسات المفغيرة، أو إنشاء وكالات حكومية جديدة، أو إعادة تخصيص اعتمادات الصناديق المكرسة لتمويل المشروعات العامة.

ولكن هذا التوصيف للإصلاحات الجوهرية ذات المغزى، يتجاهل ما يسميه موراي إيلدمان Murray Edelman، "الإستخدام الرمزي للسياسات symbolic uses of politics"، ويؤكد موراي، أن معظم النشاط الرمزي المكثف، يدور حول سن

القوانين التي تتعلق بإعادة توزيع السلطة أو الموارد، إذ أن إقرار القوانين لا يضمن إحداث تغيير جوهري، فمعظم النشاط التشريعي والإداري تم تصميمه، من أجل خلق الانطباع بوجود مظهر للإصلاح، وليس بفرض الإصلاح في حد ذاته، ولذا فإنه من أجل تقييم نوع التغييرات التي أثارها بث أو نشر الحلقات الإستقصائية، يمكن النظر هنا بعين الاعتبار على التاريخ القريب للقرارات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة التاريخية القريبة، التي أعقبت النشر، وهو ما يتطلب التقييم عن المشاكل والإصلاحات التي أثارها التقارير الإستقصائية، وكيفية مقارنتها مع المطالب التي تقدم بها اللاعبون الآخرون المؤثرون في الوسط السياسي بالمجتمع خلال الفترة التي تزامنت مع النشر واتخاذ قرارات الإصلاح، وإلى أي مدى تحقق الإشباع لدى هؤلاء بسبب القرارات اللاحقة على النشر التي اتخذتها الحكومة، واتساع مجال التغييرات التي أسفرت عنها.

ومن هذا المنطلق، تطرح النظريات التي تتناول التعرض للدور الذي تساهم به وسائل الإعلام، والتقارير الإستقصائية في المجال السياسي العديد من التساؤلات، منها: هل هناك دلائل على أن الرأي العام يطلب تغيير السياسات في سبيل التجاوب مع تلك القصص الإستقصائية، سواء كانت المنشورة في الصحف، أو التي تبثها الشبكات الإخبارية؟ وإذا حدث التغيير، إلى أي مدى يمكن تتبع تأثير القصص الإستقصائية في إحداث هذا التغيير؟ وهل النماذج من الصحافة الحزبية والائتلافية أو المستقلة تعد وسائل إعلام إستقصائية؟، ذلك بإعتبار أن التقارير الإستقصائية يشترط فيها أن تكون لأهداف مستقلة، تتوخى الصالح العام فقط، في حين أن الصحافة الحزبية أو الائتلافية تعمل لحساب القوى الحزبية التي تصدرها، وهو ما ينطبق على الصحافة الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح بزيادة التوزيع، وما هي نوعية الإصلاحات التي تطالب بها، أو تناقشها تلك التقارير والقصص الإستقصائية؟، وما هو مدى اتساع هذه الإصلاحات لدى مقارنتها بالحلول الأخرى التي تقدمها القوى السياسية الأخرى في تلك الفترة؟، وما هو نوع المقاومة التي تواجهها الإصلاحات التي تطالب بها الصحافة الإستقصائية؟ وما هي درجة النجاح التي تحرزها الشبكات الانتقادية critics network في انحراف أو إسكات محاولة نشر المزيد من التقارير الإستقصائية عن هذه القضايا؟، وإذا كانت النظرية الليبرالية الكلاسيكية Liberal Classical Theory لم تحظ بالدعم من خلال طرح المشاكل، فما هي إذن الأطروحات للنظريات الأخرى التي توظف لدور وسائل الإعلام في هذا المجال؟.

تميل التقارير الإستقصائية إلى تأطير القصص الإخبارية بطرق خاصة، وذلك من خلال التكنيكات الخاصة في سرد الأحداث التي تميز التقارير الإستقصائية، characteristic storytelling techniques، ولكن الصحافة الإستقصائية الحديثة، ترجع غالباً في جذورها، إلى المشاكل التي تثيرها الشخصيات غير المسوية individual villains في المجتمع، وتضم هذه المجموعة الساسة الفاسدين، والموظفين الذين يعانون من تحجر الفكر rigid وانعدام الكفاءة (البيروقراطيين)، بالإضافة إلى رجال الأعمال الذين يتميزون بالجشع، greedy businessman، وبصورة مشابهة، فإن السبب المباشر Linear، لإعداد التقارير الإستقصائية يشير إلى أن هناك تصرفاً شريراً وقع على بعض الضحايا الذين أمكن التأكد من تحديد هويتهم، والضحايا في هذه الحالة قد يكونون من كبار السن أو الأطفال، وهذا التقسيم الواسع لكل من الضحايا والجناة victims and villains يفترض أن هناك قدرأ من الغموض وانعدام الوضوح الأخلاقي، في عالم الصحافة الإستقصائية.

وتشير العلاقة بين الضحايا والجناة، إلى أن الأشخاص الذين يتم تقديمهم باعتبارهم أبطال هذه القصص (التي تتعرض لها التقارير الإستقصائية)، وبصورة تفوق التعرض لأداء المؤسسات العامة في المجتمع، أو القوى التي تفتقر إلى الصفة البشرية مثل الطبيعة، ويؤكد الصحفيون المتخصصون في التقارير الإستقصائية في هذه المرحلة المعاصرة، أنهم يعرضون القصص الإستقصائية بالأشخاص، باعتبارها تمثل نماذج للقضايا الاجتماعية الأكثر اتساعاً، ولكن كما يلاحظ كل من إتيما Ettema وجلاسر Glasser (1988:24)، فإنه من الصحيح غالباً، أنه حتى في تلك القصص التي تتناول المشاكل التي تتعلق بالنظام الاجتماعي بمعناه الواسع، فإنه يتم التركيز على التجربة الشخصية، مع تهميش القضايا الاجتماعية.

وقد وجد باحثون آخرون أن الصحفيين العاملين في إعداد التقارير الإستقصائية، يستخبرون القصص التي يبدو أنها تقسم بالطابع الدرامي المؤثر، حتى لو لم تكن القصص تنطوي على مشاكل أكبر تعميماً، أو تعزز المزيد من منطق الخصوصية logic of particularism.

هناك الكثير من الأسباب التي يمكن من خلالها التشكيك في التقاليد الليبرالية الخاصة بالدور الرقابي الذي يمكن أن تضطلع به وسائل الإعلام، وكذلك مكانة الصحافة الإستقصائية داخل هذه الدور.

فهناك الكثير من الانتقادات التي تشير إلى القيود التي تحد من قدرة الصحافة المعاصرة على القيام بدور الصحافة الرقابية، فبسبب الارتفاع النسبي في التكاليف بالمقارنة مع إعداد البرامج الإخبارية الأخرى، وكذلك السبب في إثارة النقد، فإن إعداد التقارير الإستقصائية تستحوذ على حصة ضئيلة من جدول البرامج التي يتم بثها من شبكات الأخبار، أو التقارير التي تظهر في الصحافة المقروءة، ومن ثم كتب، جيمس كوران James Curran، أن القول المأثور الذي يشير إلى عدم التورط في فعل الكثير من الأشياء المزعجة هي وقت واحد (بإستثناء بعض الحالات)، يمكن أن يحدد الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في المجتمع (1991: 82-117)، علاوة على ذلك تميل النظرية الليبرالية تصوير الدور الرقابي الذي تضطلع به وسائل الإعلام في المجتمع، بمعزل عن العلاقة مع مؤسسات الدولة، كما لو كان الملوك أو النظم الشمولية والمستبدة، لا يزالون يسيطرون على النظام العام في المجتمع خلال الفترة الراهنة، وذلك عندما تم تقديم هذه النظرية للمرة الأولى، ونتيجة لذلك يولي هذا المدخل اهتماماً أقل لكيفية قيام الصحفيين بدور الحصون الدفاعية Bulwark ضد أية انتهاكات لدى ممارسة السلطة في الشأن الخاص، خصوصاً في المجال الاقتصادي، أو في الشؤون الداخلية الأخرى.

وقد لاحظ بعض الباحثين، أنه بالمقارنة مع الصحافة الإستقصائية خلال الفترة التقدمية، فإن الصحافة الإستقصائية لم تكن تميل إلى الكشف عن ارتكابات الأخطاء في المؤسسات الاستثمارية، فعندما تستهدف الصحافة الانتهاكات التي تحدث في القطاع الاستثماري من المجتمع، فإن ذلك يتم من خلال قصة استقصائية أكثر اتساعاً، يتم من خلالها توجيه اللوم إلى الحكومة لفشلها في فرض القوانين بصورة سليمة ومناسبة، وقد أشار الكثيرون إلى كيفية ممارسة المعلنين ضغوطاً على الصحافة، وكذلك الضغوط الناجمة عن ملكية الشركات الكبرى للمؤسسات الصحفية أيضاً، وهو ما يجعل الصحفيون أقل ميلاً لإستقصاء أية انحرافات في الشركات التي ترتبط بالتبعية للمؤسسات الكبرى التي تمتلك الصحف التي يعملون بها، فضلاً عن ذلك لا يميل الصحفيون إلى مناوأة رغبات كبار المعلنين بصورة عامة، أو تحدى وجهة نظر بعض ملائك وسائل الإعلام.

ويمكن أن تتعرض التقارير الإستقصائية للتشوهات التاجمة عن رد الفعل السلبي من الأوساط السياسية political backlash، وهو ما لم يكن متوقعا في إطار نموذج الحشد والتهبيج، فمنذ الستينيات من القرن الماضي، تسببت الصحافة الإستقصائية في رد فعل معاكس، تجاه المؤسسات الصحفية التي تنشر هذا النوع من التقارير، أو ما يسميه هيرمان وتشومسكي Herman and Chomsky، نيران المدفعية المضادة للطائرات Flak Consists of Attacks، في رد فعل على التقارير الإستقصائية، وتتضمن الهجمات المضادة توجيه الانتقاد إلى بعض التقارير، أو إلى الصحافة الإستقصائية كجنس من الصحافة لا يتعين أن يحظى بالمصداقية، فضلا عن التهديد باللجوء إلى السلطات التشريعية، من أجل حماية الجهات المتضررة من خلال إصدار قوانين محددة، بالإضافة إلى الخطابات المجهولة المصدر أو المكالمات الهاتفية التي تطوى على التهديد، أو الدعاوى القضائية التي تنتهم المؤسسات الصحفية بارتكاب جرائم التشهير، وفي بعض الأحيان يتم الضغط على المؤسسات الصحفية بالإعلانات أو بالتحقيقات أمام الجهات المعنية بتطبيق القانون، أو التأثير على مجموعات الصحفيين المتخصصين في الصحافة الرقابية في معالجة أية قضية، أو التدخل لعرقلة نشاط المجموعات التي تمارس الرقابة العامة على الأخطاء في المجتمع.

وهذه المقاومة للتقارير التي تنشرها الصحافة الإستقصائية يمكن أن يتم تخليصها بصورة محورية حول تصرفات منفصلة، قد تصدر من بعض الأشخاص، فمحاولات إثارة الشكوك في مصداقية التقارير التي تنشرها الصحافة الرقابية، خصوصا عندما تقم مساندة هذه الحملة المضادة، بحملة من العلاقات العامة التي تشنها الجهة المتضررة، أو من خلال قوة القانون التي يستحوذ عليها كبار المسؤولين في الجهات الحكومية، أو الشركات الرأسمالية الكبرى، وبمقدور أفراد هذه الفئة التملص distract من الاتهامات الواردة في التقارير الصحفية، مع تكوين غطاء آخر يحميهم من التشهير أو المساءلة.

في غضون عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، تمكنت شبكات النقد Network Critics ممثلة في الصحافة الإستقصائية، والمجموعات التطوعية التي تراقب السلوك العام من خلال رصد الأخطاء بدون هدف تحقيق الربح أو التشهير، من تطوير العديد من التقنيات التي توظفها الصحافة الإستقصائية، وقد

حققت بعض المجموعات الإعلامية المعنية بالرقابة watchdog ، مكانة متميزة لدى الرأي العام في مواجهة السلوك المعيب.

كما يمكن أن يتم الحد من تأثير التقارير التي تنشرها الصحافة الاستقصائية ، وذلك بسبب عدم توافر الإرادة الكافية unwillingness لدى المؤسسات الصحفية لتغطية القضايا موضع التقارير الاستقصائية ، أو بدراسة التغييرات التي اقترحتها تلك التقارير من جانب الجهات المعنية ، أو حتى بإقتراح حلول للمشاكل التي أثارها التقارير ، وربما كان عدم القدرة على إثارة الرأي العام تجاه القضايا الواردة في التقارير الاستقصائية ، يمثل مرحلة مميزة لفترة التقدمية التي ازدهرت فيها الصحافة الاستقصائية ، وربما انبثق هذا الموقف من رفض المؤسسات الصحفية تخصيص المزيد من الموارد لإعداد التقارير الاستقصائية ، أو أن تبدو المؤسسات الصحفية أكثر اقتراباً تجاه أي موقف يتعلق بالقضايا الخاصة بالحوار العام في المجتمع ، ولكن التفكير الصائب يمكن أن يحصر تأثير التقارير في المطالبة بإدخال التغييرات الضئيلة ، بنفس الأسلوب الذي تنظم به الحكومة معالجة القضايا ، أو كيفية تنظيم النتائج الصادرة عن الحكومة كرد فعل عن التقارير الاستقصائية.

فحتى عندما يقوم الصحفيون بتشخيص إحدى المشاكل الاجتماعية ، فإنهم يشيرون القضايا الكبرى المرتبطة ببنية المجتمع وتقاسم السلطة في الحياة العامة ، وفي بعض الأحيان ينفذ الصحفيون العاملون في الصحف الاستقصائية أيديهم ويلتمسون لأنفسهم الأعذار ، بعدم اقتراح أي أساليب لاتخاذ القرار تجاه المشاكل المثارة ، ويزعمون أن على الشعب أن يتخذ موقفاً محدداً ، وذلك بعد تقديم المعلومات إلى أفراد الشعب ، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى عدم وجود أولويات مترابطة Coherent agenda للتغيير لدى الصحفيين أنفسهم ، بالرغم من أن الجماعة الصحفية news class تزعم أن هناك أيديولوجية موحدة تسود بين أفرادها (Charles.Raphael, 1997:31).

الصحافة الاستقصائية والشركات الكبرى

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، وبداية الألفية الجديدة ، كانت المؤسسات ، والشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً للتقارير التي

تعدّها الصحافة الإستقصائية، وقد كان رد الفعل الصادر عن تلك الشركات مركزاً ومبتكراً في بعض الأحيان، وذلك من أجل شن هجمات مضادة، من أجل إجهاد أية انتقادات صادرة عن الصحافة الإستقصائية، بعد أن تمكنت تلك الشركات من تطوير آليات قانونية، وعلاقات عامة، تمكّنها من رد الهجمات التي يقوم بها الصحفيون الإستقصائيون، وقسمت قسماً البساحثون (Chad.Raphael,Lori.Tokunaga,Christina.Wai,2004: 165-178) بدراسة قياس ورصد رد الفعل الصادر عن النخبة السياسية والاقتصادية الأمريكية، تجاه التقارير الإستقصائية، وبالتحديد التعرض لتأثير اثنين من التقارير التي تعرضت للشركات الكبرى ذات النفوذ السالح، وهما التقرير الذي بثته شبكة ABC الإخبارية من خلال برنامج Prime time Live عام 1992، والذي تعرضت فيه لانتقاد مجموعة متاجر التجزئة التي تديرها شركة Food Lion، والتقرير الثاني بثته شبكة NBC عام 1992 أيضاً من خلال برنامج Dateline، وتناولت فيه الشاحنات التي تقوم بصناعتها شركة General Motors الأمريكية المتخصصة في إنتاج السيارات، وكان الهدف من الدراسة هو المساهمة في بناء نظرية توضح العوامل التي تحدد تأثير التغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من خلال التقارير الإستقصائية على أسباب الخلاف مع الشركات الكبرى، بجانب تسليط الضوء على أنماط ردود الفعل تجاه التقارير الإستقصائية من جانب الشركات المستهدفة من تلك التقارير، وكذلك التعرف على الدور الذي يحدد قدرة وسائل الإعلام على إنجاز الأهداف التي تسعى للوصول إليها من خلال نشر أو بث التقارير الإستقصائية، وذلك عبر القيام بالدور الرقابي على المؤسسات ذات النفوذ في المجتمع، بما فيها الحكومة والشركات الكبرى وغيرها.

وبصورة خاصة قام الباحثون المشاركون في إعداد تلك الدراسة بتحديد المدى الذي يمكن من خلاله أن تؤثر حملات العلاقات العامة والدعوى القضائية التي يمكن أن تقيمها الشركات المتضررة من التقارير الإستقصائية على انحراف وسائل الإعلام عن اهتمامها الأصلي بالمعلومات الواردة في التقارير الإستقصائية، ومن ثم عرقلة قدرة وسائل الإعلام على المشاركة في عمليات الإصلاح السياسي، والرقابة على أداء المؤسسات الكبرى في المجتمع.

وقد كشفت الدراسة أن الشركات الكبرى قد أضافت إلى الدعاوى القضائية التي أقامتتها في المحاكم، والتي تطالب بالتعويض عن الأضرار التي تعرضت لها من جراء التشهير الذي تعرضت له بسبب الحملات الصحفية - دعاوى أخرى، شملت موضوعات هذه الدعاوى، مزاعم حول تورط الصحف في عدد من الانتهاكات منها: الإخلال بالواجب المهني والأخلاقي، والتزوير، وتجاوز الدور الطبيعي للصحافة في المجتمع، فضلاً عن التدخل المعيب في الأنشطة الداخلية لتلك الشركات الكبرى، وكذلك التطفل على الأسرار المهنية الخاصة بها، مع توافرية إلحاق الأذى بتلك الشركات، بل ربما العمل على ابتزازها من خلال سعي تلك المؤسسات الإعلامية إلى الحصول على مصالح مباشرة منها.

علاوة على ذلك حاولت الشركات الكبرى التعلق بأساليب الدعاية القائمة على العلاقات العامة، وذلك في إطار العمل على إجهاد الآثار السلبية أو تعديل النتائج، التي يمكن أن تنجم عن التقارير الاستقصائية التي تنشرها الصحافة في الولايات المتحدة، وذلك خلال الفترة التي تسبق النشر، أو العمل على إثارة قدر من انعدام الثقة في حقيقة وجدية المعلومات الواردة في القصص الاستقصائية في مرحلة ما بعد النشر.

إلا أن الإستراتيجية القانونية، ورد الفعل الصادر عن المؤسسات الإعلامية، تسبب في ظهور نوع جديد من العلاقات العامة القائم على المعلومات القانونية وإمكانية توظيفها في الرد على الاتهامات الواردة في التقارير الاستقصائية، ويشمل هذا المجال: حملات الاتصال المباشر الموجهة إلى جمهور الفئات المهمة في المجتمع، مثل كبار المحلفين potential Jurors، كما تستهدف هذه الحملات أيضاً التواصل مع القضاة والمحامين opposing lawyers and judges، وبالتالي التأثير على أية مفاوضات قانونية بين وسائل الإعلام والشركات الكبرى المتضررة من الحملات الاستقصائية، كما تهدف حملات الاتصال إلى التأثير على نتيجة المحاكمة في حالة تحويل القضية إلى إحدى الدوائر القضائية (Gibson and Padilla 1999:215-234)، فقد حاولت الشركات المستهدفة من التقارير الاستقصائية، أن تتبع تكتيكات هجومية في محاولة الدفاع عن سمعتها في المجتمع الأمريكي، فضلاً عن الضغوط التي تمارسها على وسائل الإعلام من خلال التلويح بإمكانية التأثير على الأرباح التي تحققها المؤسسات التي تدير تلك الوسائل الإعلامية، وذلك من خلال حجب الإعلانات، وقد

واجهت هذه الأساليب التي تتبعها الشركات الكبرى - انتقادات حادة من جانب المجتمع، نظراً لأن الهدف منها ينعصر في منع وصول الحقائق المجردة إلى أكبر عدد من المواطنين. فعلى سبيل المثال، نجحت الضغوط التي مارستها الشركات الكبرى المتخصصة في صناعة التبغ في إرغام شبكة ABC التليفزيونية الإخبارية عام 1994 على إلقاء بث أحد التقارير الإستقصائية والتي تدور حول عدم مصداقية الإعلانات التي تنشرها شركات التبغ عن معدل تركيز النيكوتين في السجائر وأيضا اضطرت شبكة CBS الإخبارية عام 1995، إلى تعليق بث إحدى الحلقات التي تناولت الأخطاء التي تقع فيها شركات التبغ لدى معالجة الأوراق التي تدخل في عملية التصنيع، بكل ما يمثله ذلك من أخطار مدمرة على صحة المدخنين.

وتتعدد مظاهر الحرب بين الشركات الكبرى والصحافة الأمريكية، فقد شنت مؤسسة شيكويتا براندمس Chiquita Brands عام 1998 هجوماً قاسياً على الحلقات التي كانت تنشرها صحيفة Cincinnati Enquirer الأمريكية، وزعمت الشركة أن الصحيفة استخدمت البريد الصوتي للمديرين بها في الكشف عن معلومات حساسة تسببت في إدانة القضاء الأمريكي لمجموعة من هؤلاء المديرين، وتبين بالفعل تورط الصحيفة في انتهاك القانون، مما اضطرت هيئة التحرير والإدارة إلى تقديم اعتذار رسمي عن هذه الأخطاء، ومن جهة أخرى قام أثنان من المحررين بمقاضاة الفرع التابع لمؤسسة فوكس الإعلامية في ولاية فلوريدا الأمريكية Florida Fox، وزعما المحرران أن المحطة تجاهلت المعلومات التي قدمها كل منهما لدى إعداد أحد التقارير الإستقصائية، التي تناولت المخاطر الهائلة الناجمة عن تغذية أبقار اللحوم بجرعات زائدة من هرمون دونالدسانتو Monsanto المنظم للنمو.

العوامل التي تعرقل أداء الصحافة الإستقصائية

• تأثير نمط الملكية على الصحافة الإستقصائية :

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تعرقل وتحد من قدرة الصحافة الإستقصائية على مواجهة المؤسسات ذات النفوذ الساحق في المجتمع،

(Curan,1991:82-107)، وأول هذه العوامل يتمثل في قيام ملاك وسائل الإعلام في التصدي للاستقلالية التي يتمتع بها المحررون، خصوصا عندما تمثل التحقيقات الإستقصائية مصدراً للمخاطر على المصالح الخاصة للملاك.

وخلال القرن الماضي ، قام الكثيرون من الكتاب والباحثين بتحليل الكيفية التي تؤثر بها الملكية على صناعة التقارير الإخبارية والمضمون الصحفي، ومنذ فترة مبكرة ، أي حوالي عام 1919 كتب أوبتون سنكلير Upton Sinclair في صحيفة Brass Check قصة إستقصائية ، تطرقت إلى الأعمال غير المعلنة لهذه المهنة الجديدة (أي الصحافة)، ووجهات النظر الذكوية التي قدمها سنكلير عن نمط الملكية والصحافة، لا تزال دقيقة prescient ، ومناسبة relevant حتى الآن، إذ يرى أن الملكية تمارس سيطرة خانقة، على ما يفترض أنها صحافة حرة، ويشدد على أن الأنماط التي من خلالها يدعم مالك المؤسسة الصحفية Empire of Business ، سلطته على مهنة الصحافة ، تتمثل في أربعة أنماط، هي :

❖ الأول: ملكية الصحف ownership of the papers ؛

❖ الثاني: نمط الملكية الخاص بملكي الصحف Ownership of the owners .

❖ الثالث: المساعدات الإعلانية Advertising subsidies.

❖ الرابع : الرشوة المباشرة Direct bribery.

ومن خلال هذه الأنماط الموجودة في أمريكا، يتم فرض السيطرة على الصحافة والتحليلات التي تنشر بها، وذلك بصورة أكثر إحكاما مما هو موجود في أية مهنة أخرى في الولايات المتحدة ، ومن وجهة نظر سنكلير فإن نمط الملكية هذا ، يؤثر بصورة عميقة على التغطية الصحفية، وقد تصدت دراسات عديدة لاستكشاف التأثيرات الناجمة عن نمط الملكية على محتوى القصص الإستقصائية.

وقد جاءت النتائج متباينة ، ففي حين تم الكشف عن تغيرات طفيفة وضئيلة للغاية ، بين الصحف التي تملكها المجموعات الاستثمارية الكبرى ، والصحف المستقلة (Busterna,1998:61-72, Olien .Tichenor Donohue,1988:259-266)، وجد Coulson (1994:403-410) أن الصحفيين الذين لدى الصحف المستقلة ، قد يكونون

أكثر ميلاً إلى تحقيق التميز لهم وللصحف التي يعملون بها ، وذلك أثناء تقديم التغطية الإستقصائية. فالزيادات الأخيرة في ملكية الشركات الكبرى لوسائل الإعلام وفي مقسّماتها الصحف ، والشبكات الإخبارية ، قد أدت تلك الملكية إلى تدمير الإستقلالية المطلوبة لكي تمارس الصحافة الدور الإصلاحي والإرشادي المنوط بها . وذهب Tony.Harcup (15: 2008) إلى أن مالكي وسائل الإعلام يؤثرون على حدود ما يعد من تقارير استقصائية ، وذلك ليس من خلال التدخل المباشر فقط ، وإنما من خلال تحديد خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ، إذ أنهم يحددون نبرة النقد ، ويحددون السوق المستهدف ، كما يتحكمون في الموازنة التحريرية editorial budget المخصصة لإنجاز المشروعات الإستقصائية وغيرها من الأعباء التحريرية الأخرى ، كما أنهم يتعاقدون وينهون التعاقد مع المحررين ورؤساء التحرير وفقاً لأجندتهم الخاصة .

فالمحررون من وجهة نظرهم مجرد ممثلين للمالك في عالم الصحافة ، ومن هنا فإن سلطة رئيس التحرير يمكن أن تقيد عندما يصير المالك على فرض سياسات المؤسسة الإعلامية ، ويناقش العديد من الباحثين أمثال (bagdikian,2004, Shapiro,2003, Machesney,1999) مقولة أن هناك العديد من التهديدات غير المعانة التي تواجه الصحافة الإستقصائية ، ويتمثل ذلك في زيادة تركيز ملكية وسائل الإعلام ، ومن ثم تقلص عدد المؤسسات الصحفية الكبرى ، والتي أصبحت تركز بصورة هائلة على تعظيم الأرباح ، ومضاعفة حقوق حملة الأسهم في المؤسسات ، وهذا التهديد يمكن أن يؤثر على الموازنة والموارد المخصصة لإنجاز الدور الرقابي للصحافة الإستقصائية ، فالاتجاه نحو الاندماج في المؤسسات الصحفية من خلال شرائها من رجال الأعمال يمكن أن يؤثر على إرادة مديري تلك المؤسسات الصحفية للتعاقد مع المحررين الذين يمكنهم تهديد الوضع الراهن القائم حالياً .

• تأثير المصادر الإعلانية على الصحافة الإستقصائية :

يتمثل العامل الثاني في إمكانية قيام المعلنون بإسكات أية انتقادات صادرة عن الصحفيين ، ففي دراسة مسحية أكد سولي Soley (11: 1997) أن 40% من المحررين

المتخصصين في الصحافة الإستقصائية التي تبث عبر شبكات التليفزيون، أصرب على قدرة المعلنين في التأثير على التقارير الإستقصائية، وفي مسح أجرام البنك الدولي على الصحفيين ورؤساء التحرير ومسئولي الأخبار التنفيذيين في الولايات المتحدة أشار ما يزيد عن 35 ٪ بأن الأخبار لا تنشر إذا كانت سوف تضر بعائدات الإعلان، وأن استقلال وسائل الإعلام مهددة بالخطر من قبل شركات الإعلانات، مما يجعل الخط الفاصل بين الإعلان، ومحتوى المواد المحررة رقيقاً جداً (عيسى عبد الباقي، 2004 : 200) .

ويوجه روبرت ماك كينزي Robert McChesney اتهامات إلى وسائل الإعلام المحلية: بما في ذلك الصحف اليومية التي ترفض بفناد أن تجري أية تحقيقات إستقصائية حساسة، يمكن أن تناول أيّاً من المؤسسات التجارية المحلية البالغة القوة والنفوذ، ويرى أن هناك ما يشبه الوصية الحادية عشرة (eleventh commandment) (الوصايا العشر التي أنزلت على النبي موسى على جبل المكاشفة في سيناء، والتي تتضمن وصايا أخلاقية مثل لا تقتل لا تسرق لاتزن، وغيرها) ويرى الكاتب أن التزام وسائل الإعلام تجاه المؤسسات التجارية، يبدو مبدأ صارماً لاتحيد عنه وسائل الإعلام، وكأنه الوصية الحادية عشرة التي تحدد توجهات الوسط الإعلامي، وبموجب هذه الوصية لاتقوم وسائل الإعلام بتغطية الشركات المحلية بصورة جادة، باعتبار أن مثل هذه التغطية يمكن أن تبعد Alienate المعلنين عن التعاقد مع الصحيفة، ويلاحظ ماك كينزي أن هناك بعض التفاهات السياسية ترتبط بالفحص الإستقصائية التي قد تنشر في الصحف، وذلك من جراء التداخل بين مصالح مالكي الصحف والمديرين بها وكبار حملة الأسهم والمديرين في الشركات المحلية .

علاوة على ذلك فإن هذه الظاهرة تبدو حقيقية على وجه الخصوص في الفترة التي تواجه فيها الصحافة الإستقصائية انتقادات جادة، بسبب التكاليف الباهظة التي يتطلبها إنجاز التقارير الإستقصائية، فضلاً عن كراهية مالكي الصحف للصحافة الإستقصائية في حد ذاتها، وتشير نظرية ماك كينزي إلى أن وسائل الإعلام الإخبارية، أصبحت أكثر ترابطاً مع الشركات الكبرى، إذ أن قطاع الشركات الكبرى يتم استثنائه من أية انتقادات قاسية، وذلك بحجة الحفاظ على المصالح العام (McChesney, 1999: 50-58)، وفي الواقع فإن أحد الأفكار الرئيسية التي عبر

عنها مالك كينزى ، يتمثل في الكشف عن أن هناك تعارضاً موروثاً بين الصحف التي تميل إلى التركيز على تحقيق الربح بدرجة أكبر ، كما تعتمد على الإعلانات ، وبين حاجة المجتمع الديمقراطي إلى وسائل الاتصال.

وقد أكد بين باجاديكيان Ben Bagdikian ، أن وسائل الإعلام أصبحت جزءاً من المؤسسات الكبرى large conglomerations ، إذ أن تلك المؤسسات الضخمة تميل إلى تعظيم الأرباح ، وبأية طريقة متاحة بما يسمح باستمرار الفساد بدون التحري عنه أو التقييد من الممارسات المرتبطة به ، وذلك في عدد من المؤسسات الكبرى مثل إنرون Enron (إحدى الشركات الأمريكية الكبرى في مجال الطاقة والتي أشهر إفلاسها واتهم ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن ، بالتورط في تلك القضية) وتايكو Tyco ، وشركة ورلد كوم World Com (إحدى الشركات التي ظهرت في بداية عصر الإنترنت ، وقد حققت الأسهم المصدرة من تلك الشركة أرباحاً هائلة في السنوات الأولى ، قبل أن تتكشف الحقيقة الصاعقة ، عن التلاعب بأسعار الأسهم والإعلان عن أرباح وهمية لخداع المستثمرين).

ولاحظ باجاديكيان أن لجنة البورصة والأوراق المالية التابعة للكونجرس الأمريكى ، تعد الجهة الرقابية الأساسية التي تتابع النشاط التجارى والاستثمارى للشركات في الولايات المتحدة ، ولكنها أصبحت جهة رقابية بدون أية صلاحيات مؤثرة Toothless watchdog ، إذ لا تستطيع ، أوقد ، لا ترغب في الكشف عن أية انحرافات في الشركات الكبرى ، وترجع المسؤولية عن ذلك إلى المحافظين الذين قاموا بتقليص الموازنة التي كانت مخصصة لتمويل لجنة البورصة والأوراق المالية بالكونجرس الأمريكى (103: 2004) ، وأشار إلى أن وسائل الإعلام الكبرى تتجاهل إجراء أية تحقيقات إستقصائية ضد الفساد ، ويتساءل باجاديكيان ، عن سبب تقاعس الصحف العامة عن متابعة عمليات التدليس والخداع والسرقة ، التي تمت على نطاق واسع في بعض البنوك الكبرى أو المؤسسات العملاقة في المجتمع الأمريكى بين عامي (2002 - 2003).

تأثير الموارد المالية والاقتصادية على الصحافة الإستقصائية؛

والعامل الثالث يتمثل في أنه نظراً للتكاليف الباهظة التي يتطلبها إعداد التقارير الاستقصائية ، بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من الصحافة ، فإن المؤسسات الصحفية

والإعلامية تبدو غير مرغوبة في تخصيص الموارد الضئيلة لهذا النوع من الصحافة ، وبالتحديد في الأوقات التي تشتد فيها المنافسة بين المؤسسات الإعلامية على اختلاف أنواعها ، فعلى سبيل المثال ، فإنه منذ عقد السبعينات من القرن الماضي فإن المجالات التي تميزت بتقديم القصص الإستقصائية إلى شبكات التليفزيون الإخبارية . شهدت تراجعاً في أعداد التقارير المقدمة إلى تلك الشبكات ، وتحولت إلى تغطية أخبار المشاهير .

كما تتطلب الصحافة الإستقصائية موارد كبرى وفريق عمل بدرجة تفوق أعداد التقارير الإخبارية المعتادة ، نظراً لطبيعة التعمق في القضايا المرتبطة بها ، مما يمثل عبئاً كبيراً على المؤسسات الصحفية التي تعاني من ندرة في المخصصات المالية ، فنظراً للتكاليف الباهظة التي يتطلبها أعداد التقارير الإستقصائية مقارنة مع الأنواع الأخرى من الصحافة ، فإن المؤسسات الصحفية والإعلامية تبدو غير راغبة في تخصيص الموارد الضئيلة لهذا النوع من الصحافة ، وبالتحديد في الأوقات التي تشتد فيها المنافسة بين المؤسسات الإعلامية على اختلاف أنواعها .

• الخوف من الملاحقة القانونية والصحافة الإستقصائية :

حيث تمثل الملاحقة القانونية عبئاً لا يطاق أمام الصحافة الإستقصائية ، ففي الوقت الذي تدرك فيه المؤسسات الصحفية ، والمنظمات الإعلامية أهمية هذا النوع من الصحافة - إلا أنها كثيراً ما ترفض تخصيص أية موارد مادية أو بشرية للعمل الإستقصائي خوفاً من جراء المتاعب التي يمكن أن تنجم عنها بجانب التهديدات الموجهة ضد حياة الصحفيين أثناء عمليات البحث المتعلقة بالقضايا الإستقصائية الوثيقة الصلة بأي من المجتمعات ، حيث يتعرض الصحفي للعديد من المخاطر والمضايقات ، سواء بالاعتداءات أو من خلال الخطابات المجهولة المصدر ، أو الكلمات الهاتفة التي تنطوي على التهديد ، فوسائل الإعلام خاصة الصحافة تواجه مجموعة من القوانين تمنعها من حيازة المعلومات ونشرها ، فتلك القوانين المعيبة تلزم الصحفيين بإقامة الأدلة على صحة ادعاءاتهم والأخسروا القضايا ، بينما تؤمن هذه القوانين حماية خاصة للموظفين الرسميين .

بجانب الخوف من شن حملة منظمة تتطلب المزيد من الجهود ، وقد تثير العديد من المشاكل ، يدفع القائمين على إدارة المؤسسات الإعلامية إلى التخلي عن هذا النوع من الصحافة ، وبالتالي العزوف عن تخصص أية جهود استثنائية قد ترمي إلى جذب اهتمام الرأي العام أو صانعي القرار إلى أية انتهاكات في المجتمع ، ومن ثم المطالبة بالإصلاح.

ويشير جرين كيرتلي Jane.Kirtley (1995:137-156) إلى أن التقارير الاستقصائية يمكن أن تثير الدعاوى القضائية المتعلقة بالتشهير والإضرار بسمعة المؤسسات والأشخاص ، وهو ما يعني تجنب المؤسسات التي يمكن أن تخوض صراعا قانونياً طويلاً ضد المؤسسات الإعلامية .

كما حاولت Eileen Wirth (1995:64-74) في دراستها والتي حملت عنوان ، تأثير مظلة القوانين التي تفرضها الدولة على إعداد التقارير في الصحافة الاستقصائية بالولايات المتحدة الأمريكية ، الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ، ما تأثير مظلة القوانين التي تفرضها الدولة على إعداد التقارير في الصحافة الاستقصائية ، وللإجابة على هذا التساؤل تم عمل مسح قومي على الولايات المتحدة الأمريكية وجاءت نتائج المسح أن مظلة القوانين يمكن أن تعمل على تشجيع الصحافة الاستقصائية ، إذ أن هذه القوانين تحول دون صدور الكثير من المذكرات القضائية ضد الصحفيين من قبل المحاكم نظراً لما تشتمل عليه تلك القوانين من ضمانات تتعلق بحرية التعبير ، ومنع التشهير ، وتوصلت الباحثة إلى أن محرري الصحف التي يقع مركزها الرئيسي في المدن الكبرى ببعض الولايات المتحدة الأمريكية يتمتعون بمظلة قانونية بدرجة تفوق الحماية القانونية التي يتمتع بها المحررين في الولايات التي لا توجد بها تلك القوانين .

• اعتماد وسائل الإعلام على العلاقات العامة كمصدر للمعلومات:

حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى الحد من التنوع في وجهات النظر في الموضوعات المقدمة ، وبما يؤدي إلى سيطرة المؤسسات القوية في المجتمع ، التي تستهدفها الصحافة الاستقصائية بالرقابة ، وقد تسببت المنافسة المتزايدة وتقليص الموزانة المخصصة لأقسام الأخبار في المؤسسات الإعلامية في زيادة اعتماد المحررين على العلاقات العامة ، بمعدلات تفوق ما كان قائماً في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

الفصل السادس

تقنيات الصحافة الإستقصائية

مراحل وخطوات الصحافة الإستقصائية

صناعة الصحافة الإستقصائية كعملية مهنية The Process Of Investigative Journalism تمر بمجموعة من الخطوات أو المراحل ، وذلك على النحو التالي:

1- تصور القصة Conception:

المفهوم الأصلي للقصة يمكن أن يعرف بأنه شئ مثير للاهتمام لخروجه على المؤلف ، أو أن هناك هناك شيئاً غير سويّاً يحدث في المجتمع يستوجب العقاب؛ فاختيار قضية ليتم إستقصائها تتطلب عملية رصد وفهم عام لكل متعلقات القرارات السياسية والاقتصادية والشئون العامة ، أي الثقافة الموسوعية لكل متعلقات التغيير، ليس فقط في الجانب المعلوماتي بل والقدرة على ربط الأحداث واستنباط مجاوراتها من الظواهر ، ثم تحديد القضية أو الموضوع أو الظاهرة، فالمادة موجودة في كل مكان والمشكلة هي في رؤيتها .

ولكن من أين يعثر المحررون على القصص الإستقصائية، وكيف يمكنك أن تدرب نفسك على تحديد هذه القصص أينما كنت؟، تبدأ المشروعات الإستقصائية في الغالب من نواة صغيرة لإحدى الأفكار، ويمكنك الحصول على الأفكار لهذه القصص من خلال مراقبة الناس والأحداث التي تدور من حولك، ويمكنك أن تأتي القصص الثرثرة التي يتناقلها الناس، ولكنك بحاجة إلى أن تصفى لهذه الأقاويل، وتتبعها، ويقوم المحررون الإستقصائيون بتصوير الاختصارات ، مع تحديد الأسئلة التي لم توجه إلى المصادر في القصص التي تنشرها الصحف اليومية ، مع تتبع المصادر التي تشير إليها البيانات والوثائق الصادرة عن الحكومة ، ويبحث الصحفيون عن المشاكل التي قد تكون أكثر انتشاراً ، بدرجة تفوق المنشور عنها .

ويمكن أن يقوم الصحفي بالربط بين الأشياء التي تبدو، وكأنه لا رابط بينها، ويشكل عام يمكن الحصول على الأفكار الخلاقة Germinal ideas من المصادر الخارجية outside sources ، مثل (مصدر المعلومات السرية، الزملاء ، أو عناوين بعض الموضوعات الأخرى) ، وكذلك المصادر الداخلية inside sources (عناوين بعض الأعمال الأخرى، مقتطفات من بعض الأعمال الإستقصائية لأخرين).

وكذلك من المصادر القليلة الأهمية sources blue-sky ، مثل (المعلومات التي يتم الحصول عليها بالمصادفة البحتة ، أو المعلومات التي تثير بعض الصحفيين الذين يتسمون بالتطفل) ، كما يمكن الاستناد إلى شكاوى المواطنين ، وكذلك التقييم في سجلات الحكومة والشركات الكبرى ، والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي social networking على الشبكة العنكبوتية ، وترتبط بالقضية أو القصة مجموعة من التساؤلات التي يجب أن توجهها لنفسك وهي الأسئلة التالية :

❖ هل تثير القصة الإستقصائية اهتمام الرأي العام ؟ ومن الذي يستفيد من نشر تلك القصة ؟

❖ هل من المحتمل تنفيذ الفروض الخاصة Hypothesis بهذه القصة ؟
❖ هل يتمتع الموضوع أو القصة بالأولوية في إجراء التحقيقات الإستقصائية ؟
❖ ما هي الحقائق الخفية التي ستقوم القصة الإستقصائية بالكشف عنها ؟
❖ ما هي القيم الأخلاقية التي ستقوم القصة بالإعلاء منها ؟
❖ هل تمثل القصة تحديات للأشخاص الذين يشغلون مراكز في مواقع المسؤولية عن الرأي العام ودافعي الضرائب أو الناخبين أو المستهلكين ؟
❖ هل تشير القصة الإستقصائية إلى نوع السلوك أو التصرف غير المقبول من مجتمع ؟

❖ هل تكشف القصة الإستقصائية أوجه القصور في النظم التي قد لا يوليها الرأي العام الاهتمام الكافي ؟ وتشمل الأمثلة تسليط الضوء على السياسات السيئة والفساد في الحكومة ومحاربة الأقارب Nepotism (كلمة من أصل لاتيني تعنى منح الوظائف العامة إلى الأقارب بصرف النظر عن الكفاءة والمؤهلات المطلوبة لشغل تلك الوظائف ، مع حرمان ذوي الكفاءات من الحصول على الحق في شغل تلك الوظائف) ؟ وهل هناك محاباة في منح عقود التأمينات أو التورط في عمليات تزوير مرتبطة بذلك ؟

❖ هل يمكن تحميل المسؤولية لصانعي القرار ؟
❖ هل قام أى شخص بتشخيص تلك المشكلة أو تقديم حلول لها في الفترة الماضية ؟
❖ لماذا هذه القضية دون غيرها من القضايا ؟
❖ ماذا ساضيف في عملي الإستقصائي لهذا الموضوع ؟
❖ من المستفيد ومن المتضرر ؟

- ♦ هل هنالك قاعدة معلومات أو بيانات؟ وكيف سأصل إلى الحقائق وبأى طريقة؟
- ♦ هل التناول يثير إشكالية قضائية؟
- ♦ من هم الخبراء المساعدون؟
- ♦ هل أنا مستعد للإجابة والتبرير والإثبات بوثائق وأسانيد كافية ومنعة؟
- ♦ هل تثير القضية الرأي العام ايجابياً؟ وكم ستتكلف مؤسستى مادياً؟
- ♦ كم من الوقت ستستغرق عملية التقصى والكشف وربط الأحداث ، والتحرير؟
- ♦ بأى شكل تحريرى سوف اتناول الموضوع ؟

2- إمكانية إجراء الفحص Feasibility Check:

قد يبادر المحررون إلى تقديم مذكرة أولية إلى رئيس التحرير ، تتضمن إجابات على الأسئلة التالية:

- هل من الممكن تنفيذ هذه القصة؟
- هل لدينا الأشخاص المطلوبين لتنفيذ القصة والخبرات الفنية؟
- هل لدينا الموارد المالية والموارد الأخرى؟
- هل لدينا الوقت، وهل تستمر القصة لفترة طويلة كافية؟
- ما هى العوائق التى تحول دون الوصول إلى قصة مكتملة؟
- ما هى العوائق التى تمنع نشرها؟
- ما هى نقطة التميز القصوى فى القصة؟

فى هذه المرحلة تتم الإجابة عن التساؤل المتعلق بما هو البحث الذى يتعين القيام به ، من أجل تقديم الأدلة التى تؤيد التحقيق الاستقصائى؟

حيث يشمل إعداد التقارير الاستقصائية تقديم الأدلة المادية Substantive evidence . أى الوثائق أو شهود العيان ، وذلك من أجل بناء القصة الاستقصائية ، وقد تشمل هذه الأدلة بيانات تم الحصول عليها من سجلات الشركة أو الحكومة ، ومثل لعبة الأجزاء الورقية المتقاطعة jigsaw puzzle لعبة من الورق الذى يتم تركيب

أجزائه بصورة متداخلة ، لكي تنتج في النهاية الشكل الأصلي) ، فإنه من الأفضل في هذا الجزء من خطة العمل في التحقيق الاستقصائي أولاً: أن يتم البدء بالتفاصيل التي تحيط بهذا التحقيق ، أو ما يعرف بجوانب وزوايا التحقيق أو اللغز puzzle ، الذي يسعى الصحفي القائم بالتحقيق إلى إيجاد حلول لهذا اللغز ، وذلك قبل أن يتم العمل على النقطة المحورية من التحقيق ، التي تعد بؤرة الصورة center of the image وأثناء وضع خطة العمل ، يتعين أن تحدد الخلفية التاريخية أو المعلومات التي تحتاجها ، والتي يتعين فحصها والبحث عن تفاصيلها ، وتحديد أدوار المشاركين من اللاعبين أو المتورطين في الفساد ، الذين سيتم تناول ما قاموا به في هذا التحقيق ، وهو ما يمكن القارئ من فهم محتوى الموضوع الرئيسي للتحقيق.

وثانياً: يتعين عليك القيام بالتحقيق الاستقصائي بطريقة تعتمد على مصدر للمعلومات ، ومن ثم تحديد الأشخاص الذين يتناولهم التحقيق ، وما هي نوعية العلاقة التي تربط كلا منهم بالآخر ، ويمكنك إعداد رسم بياني أو خريطة تدفق المعلومات flowchart ، وذلك من أجل إيضاح الدور الذي قام به كل من المتورطين في القصة موضع التحقيق (مثل المشتري - البائع - البطل - الشرير - من يشغل المناصب حالياً - أو سابقاً - أصدقاء - أعداء - مستفيدون - خاسرون) ، وبعد هذا الرسم البياني بمثابة دليل مرئي ، يحدد خطوات العمل ، ومن ثم التعرف على الدور الذي قام به أو تورط به كل من اللاعبين في موضوع القصة الاستقصائية ، وكيف يمكن أن تكشف العلاقة المتبادلة بين هؤلاء الأشخاص عن المزيد من المعلومات ، التي يستفيد منها معد التقرير الاستقصائي ، مع ضرورة تعديل الرسم البياني الذي سبق إعداده مع الحصول على المزيد من المعلومات.

ثم ثالثاً: ما هي المعلومات التي تطلبها لكي تقدم البراهين ، على الفروض التي قمت بوضعها؟ أو المعلومات التي تتيح لك المزيد من البحث العميق؟ وما هي درجة أصالة ومصداقية المعلومات التي حصلت عليها ، وذلك بعد أن تخضعها لعملية التحقيق والتدقيق؟ وهنا عليك أن تحدد الأسئلة التي ينبغي تقديم إجابة عنها ، سواء تطلب ذلك الاستعانة بخبراء أو مصادر موثوق بها Authoritative (وذلك بالنسبة للمعلومات المتخصصة مثل المسائل القانونية المعقدة أو القضايا الطبية الدقيقة وكذلك الجوانب الهندسية وغيرها) ، كذلك تحديد الاستفادة من الشهود والسجلات في تدعيم الفروض

التي قمت بوضعها ، وذلك لدى البحث في الموضوع الخاص بالقصة الاستقصائية ، وإننا لم نعرف أن هناك بعض المعلومات التي ينبغي البحث عنها ، فربما استثمرت علمية البحث إلى الأبد.

يجب إعداد قائمة بالمصادر البشرية والإلكترونية التي ستتم الاستعانة بها أثناء إعداد التحقيقات الاستقصائية ، مع ضرورة توثيق كل منها corroborate ، وذلك من خلال مقابله مع الوثائق أو المصادر الأخرى المتاحة ، إذ يمكن الاستفادة من المصادر في الحصول على المزيد من الأدلة الفرعية ، التي يمكن أن تتحول على أدلة من الدرجة الأولى ، مثل المصادر التي تقدم معلومات متميزة وتعكس المصادر الثانوية - أي التي لا ترتبط مباشرة مع موضوع التحقيق الاستقصائي ، ولكنها ترتبط ببعض الأشخاص أو ببعض الأشياء - أو توضح أو تقدم تحليلاً أو تفسيراً للمصادر الرئيسية في التحقيق الاستقصائي ، مثل أحد الموظفين الذي أطلع على الشيك الذي تم إغائه أو إخفاؤه بصورة مريبة ، حتى يظل بعيداً عن أيدي الجهات الرقابية ، أو الصحفي القائم بالتحقيق الاستقصائي.

تذكر دائماً أن لا تقوم بالإعلان عن أية ادعاءات claim ، أو مزاعم بدون التحقق منها قبيل الإعلان عنها ، فعلى سبيل المثال لا يجب أن تؤكد أن أحداً من رجال السياسة ، قام بشراء إحدى السيارات الرياضية الباهظة الثمن ، بدون التحقق أولاً مما إذا كان قد امتلك السيارة بالفعل ، فهذه السقطة لا تسبب فقط هي إزعاج الصحفيين الاستقصائيين وتقديهم للعدالة فقط ، ولكن هذه السقطة قد تؤدي أيضاً إلى النيل من مصداقية وسائل الإعلام.

3- التخطيط الموسع والمصغر للقصة (المضى أو عدم

المضى في التنفيذ) :

فمن خلال التخطيط الموسع والمصغر للقصة min/max projections يقدر الصحفيون الاحتمالات القصوى والصغرى للقصة والقرارات التي يتخذها رئيس التحرير تتعلق بالمضى قدماً في تنفيذ القصة أو تأجيلها ، أو وقف العمل فيها ، كما يطلق على هذه المرحلة ، خطوة بناء الفرضيات ، حيث إستخدام الفرضيات جوهر الأسلوب الاستقصائي من خلال طرح أسئلة محددة يجب الإجابة عنها من خلال

تقطيعها إلى محاور أو أجزاء ثم التثبت من ككل واحد من تلك الإدعاءات على حدة، كما يجب أن يعد هذا الفرض Hypothesis بمثابة السياج الخارجى Ring-fence لتحديد المهمة المرتبطة بالعمل الإستقصائى، وهو ما يمكن أن يمنعك من بذل أى جهود غير ضرورية التى يمكن أن تهدر المال والجهد والوقت منك، ويجب أن تتوفر لديك قدر من الحذر caveat، وهو ما يتيح لك المرونة التى تمكنك من الكشف عن المعلومات الجديدة أو المتناقضة، وهو ما يمكن أن يقودك إلى اتجاه جديد، وطرح الفرضية يحقق المزايا التالية:

- ❖ يمنحنا شيئاً لنتحقق منه بدلاً من محاولة كشف سر ما.
- ❖ تزيد الفرص فى اكتشاف الأسرار.
- ❖ تجعل ادارة مشروع الإستقصاء أكثر سهولة.
- ❖ أدوات يسهل استخدامها بكثرة.
- ❖ تضمن الفرضية كتابة قصة، وليس فقط كمية من المعلومات.

وهناك مفاتيح أربعة لتفعيل الفرضيات، وهى:

1. كن خلاقاً: الإستقصاء هو محاولة لكشف شيء غير معروف إلى الآن وفيها الصحفي لا يغطى أخباراً فحسب بل يصنعها أيضاً ولذا فهو يقوم بقفزة إلى مستقبل غامض، مما يتطلب محاولة تخيل القصة وهذا عمل إبداعي بحد ذاته.
2. كن محدداً للغاية: فكلما كنت أكثر دقة فى تحديد حقيقة مفترضة، كلما كان أسهل لك التحقق منها.
3. استخدم خبرتك: فالخبرة يمكن أن تكون من عوامل سرعة الانتهاء من الفرضية.
4. كن موضوعياً: وتعنى الموضوعية ثلاثة أشياء، قبول واقع الحقائق التى يمكن أن نثبتها، وقبول الخطأ، الإستعداد لطرح فرضية جديدة.

كما يتطلب أسلوب الفرضيات لعمل مشروع إستقصائى الأمور الآتية:

1. التسليم.
2. محالم زمنية مرتبطة بالعملية.

3. التكلفة والمردود.

4. التأييد من خلال طرح أسئلة حول من ستهمه هذه القصة ، كيف يمكن زيادة وعي الجمهور بالقصة ، هل سيشمل ذلك تكاليف إضافية ، ماهي الفوائد التي ستجنيها أنت أو مؤسستك الصحفية من هذا الإستقصاء؟

4- التخطيط Planning/Base Planning:

يتم تحديد الأفراد الذين سيتم تخصيصهم لتنفيذ القصة ، مع تحديد النماذج التي سيتم إتباعها في التنفيذ باختصار، وكذلك القيام بمحاولة أولية من أجل تعيين حدود المشروع الإستقصائي والنقطة الأساسية التي سيتم التركيز عليها أثناء الدراسة والبحث.

ويطلق على هذه الخطوة ، خطة المباراة the game plan ، فبعد أن تعثر على فكرة القصة الإستقصائية ، أنت بحاجة إلى خطة للتحرك ، من أجل تنفيذ هذه الفكرة ، والنظام المحكم والجيد يعد أمرا أساسيا لانجاح المشروع الإستقصائي ، وعليك أن تتعلم نموذج الخطوة بخطوة لتنفيذ المشروع الإستقصائي الخاص بك ، والإستقصاء قد يكون مشروعاً كبيراً ، ولذا يمكن أن يتطلب وقتاً لتنفيذه ، ولذا فإنه مع وجود نموذج نظامي methodological أى خطة عمل تحدد خطوات تنفيذ المشروع الاستقصائي ، يمكن أن يساعدك على التركيز ، فسوف تحتاج إلى توجيهات ، لكي تجعل القصة الإستقصائية قابلة للتنفيذ manageable ، وأخيراً عليك أن تتعلم كيفية بلورة القصة التي قمت بإعدادها .

فمن خلال هذه المرحلة تتم الإجابة على ما هي مناهج الإستقصاء التي سيتم استخدامها ، مع تحديد المجال الواسع للمعلومات التي يتطلبها تدعيم الفروض التي قمت بإعدادها ، عليك أن تشير indicate إلى المناهج أو الأساليب التي سوف تلتزم بها لدى جمع المعلومات المنضمة وتوجيه عملية البحث ، وكذلك إجراء المقابلات الشخصية وإعداد الملاحظات وتحليل المادة documentary التي توفرت لديك ، مع منح كل من تلك "الدرجة الاهتمام nuance (تعني الكلمة في الأصل درجة تركيز اللون التي يميز هذا لون على حدة ؛ وتعني هنا درجة التركيز أو الاهتمام بتحليل المعلومة التي سيتم الاستعانة بها أثناء إعداد التحقيق الإستقصائي ، مع أهمية استخلاص

محتويات الوثائق بصورة مناسبة ، واستخدام الدراسة المسحية في العديد من الدراسات الاجتماعية ، لا يزال يعد مناسباً valid ، ولكن نادراً ما يتم استخدامه فعلاً.

5- البحث الأصلي Original Research :

يلهمك الصحفيون في دائرة متسعة من الفروض التي تتم صياغتها لتحديد اتجاهات الإستقصاء ، مع تعقب المعلومات في السجلات وإجراء المقابلات والملاحظة ، وسوف تظهر ملامح Profiles القصة ، مع اختصار النتائج.

6- التقييم الأولي للإستقصاء Evaluation :

فمن خلال هذه الخطوة ، يتحدد عما إذا كان سيتم الموافقة على المشروع الإستقصائي ، أو يتم تأجيله أو يتم وقفه.

وتشمل هذه الخطوة تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها ، ومقارنة الأدلة التي سبق جمعها ، وكذلك فحص البيانات التي لم تتم معالجتها raw وكذلك الإحصاءات المتوفرة لدى القائمين بالتحقيق الإستقصائي ، وهنا يمكن ضم المعلومات الفرعية إلى بعضها البعض ، وذلك من أجل تكوين صورة متكاملة أكثر وضوحاً ، ومن ثم يمكن الحصول على للفروض التي قمت بوضعها قبيل البدء في إعداد التحقيق الإستقصائي ، مع الاستفادة من المعلومات التي أمكن جمعها من المصادر المتعددة خلال مرحلة البحث عن المعلومات ، ومن المحتمل أن تم إعادة تنقيح revised الفروض التي قمت بوضعها ، وكذلك الأفكار الأخرى المتعلقة بالقصة الإستقصائية ، التي ظهرت حتى هذه النقطة.

7- عملية المقابلات الشخصية K-Interviews :

بعد التسلح بالمعلومات قدر المستطاع ، يتوجه المشاركون في العمل الإستقصائي إلى التركيز على الأهداف الأساسية من القصة ، ويبحثون عن تأكيد لهذه المعلومات أو نفيها أو المواجهة مع المصادر أو تحقيق اختراق.

فإجراء المقابلات الشخصية عملية منظمة ، لدى تنفيذ المشروع الإستقصائي ، فإن أحد الأسئلة ، يقود إلى المزيد من الأسئلة ، ومقابلة واحدة تقود إلى العديد من

المقابلات، فلا أحد تجرى معه مقابلة يمكن أن يقدم لك جميع المعلومات التي تحتاجها، ولذا فإن معرفة الاتصال بكثير من الناس، يعد أمراً مهماً، ولقيام بذلك فإن المحررين يتعين عليهم أن يدركوا أن للناس ثلاثة أبعاد، وعلى المحررين أن يبدو اهتماماً أصلياً بالقصة التي يجرون الاستقصاء حولها، مع إظهار التقدير للمعلومات التي يقدمها كل شخص، فالعناية والاهتمام بالمعلومات، تنتج من القيام بالبحث في خلفيات المعلومات الخاصة بموضوع القصة الإستقصائية، والذي يعتبر الخطوة الأولى قبيل القيام بإجراء المقابلات الشخصية بصورة جيدة.

وينبغي عليك أن تنصت إلى إجابات الناس جيداً، مع مواصلة اللقاء بمزيد من الأسئلة، وتحديد نظام لجدولة اللقاءات، يمكن أن يساعد لدى تنفيذ أحد المشروعات الإستقصائية على المدى الطويل، ونمط المقابلة يعتمد على نوعية المعلومات التي تسعى للبحث عنها، وحجم المعلومات التي تريدها من أحد المصادر على وجه الخصوص، ولدى جمع المعلومات من المقابلات الشخصية، فأنت بحاجة إلى تطوير نظام لتصنيف وتنظيم المذكرات التي قمت بتدوينها أثناء المقابلات، والتي ستفيد لاحقاً لدى تحليل هذه المعلومات وكتابة القصة الإستقصائية.

8- إعادة التقييم Re-Evaluations:

وتعني قرار المضي أو عدم المضي في التنفيذ Go-No- Go Decision، وهل يمكن أن تكتب القصة الآن وتنشر؟، وفي هذه المرحلة قد تتم الإجابة على تساؤل، ما هي العقوبات التي تعرض نشر القصة الإستقصائية؟، قد تقل يدك الإجراءات العقيمة في جهة العمل، أو الخوف من الدعاوى القضائية أو عدم التمكن من الحصول على الوثائق غير المنشورة non-public (مثل رصيد الحساب المصرفي بأحد الأشخاص) وكذلك المراقيل الأخرى، وبذلك لا تستطيع الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها لاستكمال القصة الإستقصائية، وعليك أن تدرس بعناية كيفية التغلب على تلك العقوبات، التي ترتبط بإنجاز المهمة الخاصة بالتحقيق الذي تقوم به، ويجب تسجيل تلك العقوبات، على سبيل المثال إذا لم يتم أحد المسؤولين في الحكومة بتسليم المعلومات العامة التي بحوزته، ما هي الأساليب الأخرى غير المعلنة back-door techniques التي يمكن إتباعها من أجل الحصول على المعلومات؟، ويشمل ذلك كيفية شق الطريق إلى تلك

المعلومات بصورة خفية ، وكيفية كتابة الخطابات ورسائل البريد الالكتروني ، التي يمكن أن تحصل بها على ردود مفيدة لك؟ وكيفية صياغة الأسئلة التي قد تحصل على إجابة عنها؟ ، وكيفية الوصول إلى مصادر المعلومات التي يتيحها لك القانون من أي مصدر معروف؟ ، والآن عليك أن تسجل الحلول الممكنة للتغلب على العقبات التي تعترض طريقك.

9- إعداد التقرير Reporting:

بختار المحرر موضوعا محوريا ، ويكتب قصة موثقة بوضوح وصراحة ، مع اختبار جميع الأدلة المتوفرة بدقة ، ويقول بوب جرين Bob Green في صحيفة Newsday : إعداد التقارير الاستقصائية يتمثل في الكشف عن الحقائق ، التي يرغب بعض الأشخاص أو المنظمات في إخفائها ، وربما أقول أن هذه الحقائق ذات قيمة ، وهذا هو الجزء الأول من التعريف (الخاص بالصحافة الاستقصائية) ، والجزء الثاني يجب أن عمك أنت.

10- كتابة القصة الاستقصائية:

وهنا يمكن تجميع عناصر القصة وتقديمها للنشر ، وذلك حتى يتمكن القارئ من الاطلاع عليها؟ والقرارات التي يجب اتخاذها هنا ، تشمل كيفية معالجة القصة الاستقصائية؟ وكيفية صياغتها في كلمات وصور .

ويجب أن يولي الصحفيون الاستقصائيون عناية خاصة ، لدى كتابة القصة ، نظراً لأن القصة الاستقصائية تجعل بعض الأشخاص يبدون أشرار أو أغبياء ، وهي اتهامات يمكن أن تقود إلى المحاكمة بتهمة تشويه السمعة ، وقد يكون من المحتمل أيضاً أن تكون في مأمن ، إذا كانت القصة التي تكتبها حقيقية تثير اهتمام الرأي العام ، ولكن قد تفقد حماية القانون ، إذا كانت هناك أخطاء فادحة.

وربما كان هناك البعض من الذين كشفتهم القصة بإعتبارهم فاسدين ، أو يستقذون الأمانة أو بساطة يعانون من درجة من العجز incompetent عن القيام بأعباء الوظيفة العامة ، وسوف يبحث هؤلاء بدقة عن أية أخطاء قد تورط فيها ، ولذا يجب أن تلتزم بالعناية الفائقة.

فكتابة القصة الإستقصائية، يعتمد على مهارات الصحافة الإستقصائية، المطلوبة في الأنماط الأخرى من الصحافة أيضا، ولكن مع الأخذ في الحسبان المهارات التي تواجهها في الصحافة الإستقصائية، لذا فإن هناك بعض القواعد الأساسية، التي يجدر مراعاتها عند البدء في الكتابة، وهي:

☒ التقيّد بالحقائق Stick to Facts:

ستكون أكثر أمانا، إذا تقيّدت بالحقائق التي يمكنك أن تبرهن على أنها ثابتة، ومؤكدة، وهذا هو السبب في ضرورة التثبت من الحقائق، والحصول على تأكيد لكل من هذه الحقائق، وأثناء الكتابة توقف عند كل حقيقة جديدة وذات أهمية، وقل لنفسك: هل هذه حقيقة؟ ثم قل، لقد تأكدت منها من خلال مصدر آخر.

لا تخمن على سبيل المثال قد تكتب أشياء ربما تكون حقيقية، ولكنك لا يمكنك أن تبرهن عليها، وإذا لم تتوفر لك الحقائق التي ترغب فيها، عليك أن تقنع بقصة أصغر حجما، بدلا من أن تكون قصة طويلة حافلة بالأخطاء.

☒ تجنب التعليقات والشروح الشخصية Avoid Personal Comment:

لا تقدم آرائك الشخصية، فقد تكتب قصة عن شخص ما قام بخداع وغش بعض كبار السن، وجردهم من مدخراتهم، ربما تكره هذا الرجل، ولكن لا يجب أن تقول ذلك، هو شرير، ولكن لا يجب أن تقول شيئا من هذا القبيل، وإذا أظهرت القصة التي كتبتها أنك تكره هذا الرجل، فقد ينظر على ذلك باعتبار أنه نقطة malice، وقد تدمر دفاعك في مواجهة الاتهام بالتورط في التشهير، عليك فقط أن تعرض على قرائك ومشاهديك الحقائق، فإذا ائرجل شريرا، فإن الحقائق مستقود الجمهور - الذي يتابع هذه القصة مكتوبة كانت أم مصورة على شاشات التلفزيون - إلى استنتاج ذلك، وبدون أن تخبرهم، بما يتعين عليهم أن يفكروا فيه.

☒ احتفظ بلغتك سهلة Keep your language simple:

احتفظ بأن جمالك قصيرة، وأن تكون لغتك بسيطة ومختصرة، وبعض التحقيقات الإستقصائية، تكشف عن بعض الحقائق المعقدة للغاية، ربما لأن الشخص موضع الاتهام، حاول بمهارة فائقة إخفاء الأخطاء، ويجب أن تبسط ذلك للقراء أو المستمعين حتى يمكنهم الحصول على صورة واضحة عما حدث.

✖ تجنب الكلمات الغامضة Avoid vague words:

بقدر الإمكان تجنب استخدام الكلمات، مثل عبارة ضخمة جدا A large amount، إذ مثل هذه العبارات تؤكد أنك ليس لديك تفاصيل دقيقة، وإلا لكنت قد استخدمتها في كتابة القصة الإستقصائية، وفي بعض الأحيان فإن العبارات الغامضة لا يمكن تجنبها، ولكن الكلمات الغامضة تقلل من قوة تأثير القصة الإستقصائية.

✖ افحص عملك Check your work:

يجب أن تقوم بفحص عملك في كل خطوة، وعندما تنتهي عليك أن تفحص كل ما قمت به مرتين، ووجه إلى نفسك هذا السؤال مرة أخرى: هل هذه الحقائق صحيحة وموثقة؟ إذا كان لديك الوقت الكافي، ضع القصة جانباً لعدة ساعات، ثم ارجع إليها بنظرة جديدة، وانظر إليها باعتبارك قارئاً أو مشاهداً، اطلب من أحد الزملاء أن يقرأ القصة، من أجل محاولة العثور على بعض الأخطاء، ولا تشعر بالاضطراب إذا تم الكشف عن بعض الأخطاء، أو أن هناك فجوة متسعة في المعلومات، فمن الأفضل أن يخبرك زميلك الآن، بدلاً من أن تواجه قضية تشهير أمام المحكمة.

بقدر الإمكان اعرض القصة على محامي المؤسسة التي تعمل بها، وهو ما يعني إضافة فكرة جديدة إلى القصة، مع وقف أية مشاكل قانونية، يمكنك أن تحدث.

إذا أصبح أي شخص باقتراح إدخال تغيير على القصة، لا تترك لهم الفرصة لكي يكتبوا هذه التغييرات بأنفسهم، إذ أنهم لا يعرفون الموضوع كما تعرفه أنت، واطلب أن يشرحوا ما هو الخطأ؟ وأعد كتابة هذا الجزء بنفسك، ثم اطلب منهم أن يشرحوا إلى إذا كان ما كتبه صحيحاً، ولا تتردد عن مراجعة أية فقرات، لا تستريح لها.

ولدى القيام بالفحص الأخير، عليك أن تسأل نفسك، عما إذا كانت هناك أية طريقة قد حددت بها هوية المصادر السرية؟ حتى إذا كنت قد وعدت بأن تحتفظ بأسمائهم في نطاق السرية، حاول أن تقرأ القصة، كما لو كنت واحداً من المتهمين بالعجز والتقصير أو الفساد، وانظر ما إذا كان بمقدور هؤلاء تحديد أي من المصادر السرية، التي حصلت منها على المعلومات، وإذا كانت هناك مخاطرة من أي نوع، عليك أن تغير سياق القصة لكي تحمي مصادرك.

✕ الصور التوضيحية Illustrations:

هل يمكن أن تستخدم أيا من الصور التوضيحية، لكي تجعل من قصتك أكثر إمتاعاً؟ ربما تستطيع أن تستخدم صور الضحايا، الذين يبدو عليهم الحزن، أو صور أحد الأشخاص في الموقع المفترض للجريمة، وفي القصص المعقدة، فإن رسماً توضيحياً (في القوانين الأنجلوسكسونية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، يحظر نشر صور المتهمين أثناء المحاكمات، ويكتفى بنشر رسوم توضيحية، يعدها فنانون محترفون تابعون للهيئة القضائية، لضمان عدم الإضرار الأدبي والعنوي بالمتهمين وأسرتهم، في حالة الحصول على البراءة)، يساعد الرسم التوضيحي على كيفية الربط بين أجزاء القصة، وإذا كانت المؤسسة التي تعمل بها لديها فنان رسام، اطلب منه المساعدة.

وفي قصة تتناول كيفية تورط إحدى الإدارات الحكومية، في تهديد أموال دافعي الضرائب، ويمكنك أن تستخدم أحد الرسوم التوضيحية، لكي تكشف عن كيفية اختفاء الأموال على امتداد عدة سنوات.

إذا كانت لديك وثيقة ذات قيمة حقيقية، تدعم القصة التي قمت بتحريرها، أضف صورة ضوئية من الفقرات الوثيقة الصلة بموضوع القصة، بإعتبارها أحد الرسوم التوضيحية، وفي التلفزيون يمكن أن تبت لقطات لمقتطفات من الوثيقة وتعرضها على الشاشة، وذلك أثناء بث القصة، وفي الإذاعة والتلفزيون استخدم الأشرطة المسجلة للقاءات التي أجريتها مع المصادر، إذا كانت بحوزتك، إذ أنها سوف تخلق نمطاً لمن التنوع والمصداقية وتأكيد المعلومات، ولكن إذا أراد المصدر الذي أجريت معه المقابلة Interviews، أن يظل غير مذكور بالاسم، يمكنك أن تقوم بتصويره بصورة مظلمة أو معتمة لا تبين التفاصيل Silhouette، أي يمكنك تغيير نبرة الصوت باستخدام الأجهزة الإلكترونية.

✕ العناوين Headline:

أيا ما كانت درجة الاهتمام التي تبديها أثناء كتابة القصة، وفر لها الأمان، فإن مساعدي رئيس التحرير، قد لا ينهمون بدقة لماذا استخدمت بعض الكلمات، أو قمت بوصف بعض الأشياء بطريقة محددة، ونظراً لأنك أمضيت الكثير من الوقت في

العمل بهذه القصة، فلا تتركها في هذه المرحلة الأخيرة، وعليك أن تناقش بعض العناوين مع مساعد رئيس التحرير أو الديسك المركزي، حتى تتوصل معهم إلى إقتناع، بأنك أدبت عملك على أفضل وجه ممكن.

بعض كلمات التحذير Some Words of warning:

هناك الكثير من الأخطار ترتبط بإعداد التقارير الإستقصائية، والخطر الأكبر الذي يواجهك، يتمثل في أنك قد تكتب شيئاً، قد يتيح للشخص موضع الاتهام، بأن يقودك إلى المحكمة، بتهمة تشويه السمعة، أو بأية تهمة أخرى، ولذا عليك أن تتذكر الآتي:

○ القضايا التي تظهرها المحكمة:

قد يحدث أن تقوم المحكمة بفحص قضية مشابهة، للقصة التي قمت بكتابتها، وفي كثير من الدول، من القضايا التي تظهرها المحاكم، يطلق عليها اسم قيد النظر من جانب العدالة Sub-Judice، وهناك حدود للتقارير التي يمكن إعدادها عن القضايا التي لا تزال منظورة أمام القضاء، أو ما يقال خارج المحكمة، وكن على عناية تامة لدى تغطية أية قضية منظورة أمام القضاء، وعليك بإستشارة رئيس التحرير أو المحامي المسئول للحصول على إستشارة، وإذا اتخذت القرار الخطأ، فقد توجه إليك تهمة ازدراء المحكمة Contempt of Court.

○ أخطاء Mistakes:

إذا تقدم أي شخص بشكوى بعد نشر أو إذاعة القصة الإستقصائية، لا تبادر على الفور إلى الاعتذار أو التصحيح، قبل أن تتشاور أولاً مع رئيس التحرير والمحامي، وهما سيقران ما يمكن أن يتخذ من تصرفات.

○ دفع الأموال مقابل القصة Payments for stories:

في بعض الأحيان يطلب بعض الأشخاص الحصول على مقابل مادي مقابل المعلومات، حاول أن تتفادي ذلك، ولكن في أحيان أخرى يكون الدفع ضرورياً، حتى لو كانت بضعة دولارات في مقابل معلومة صغيرة، ومع ذلك فلا تدفع لأي شيء قد

يشمل نشاطا إجراميا ، فعلى سبيل المثال إذا طلب شخص ما مبلغ مائة دولار، لكي يقدم وثيقة ، ثم تبين سرقة الوثيقة ، فقد تتهم بالتواطؤ على السرقة ، وأية مدفوعات، يمكن أن ينظر إليها على أنها تشجيع على ارتكاب إحدى الجرائم.

○ إخفاء الجرائم Concealing Crimes :

قد تؤكد لك المعلومات التي بحوزتك، أنهم ارتكبوا إحدى الجرائم، وربما تسألوا عنوة إلى أحد المحكاتب، لسرقة إحدى الصور الفوتوغرافية، كدليل على الفساد، وعليك أن تخبرهم بأنك لن تتستر على أي مجرم في مواجهة القانون، وإذا فكرت أن المعلومات التي تجمعها مرتبطة بنشاط إجرامي، أبلغهم من البداية أنك لا تريد أن تعرف شيئا عن ذلك ، وتحدث فقط عن الحقائق التي تريدها من أجل القصة التي تقوم بإعدادها.

○ تحذير أخير A final warning :

قد تعيش في دولة ما ، تخضع فيها وسائل الإعلام للرقابة والسيطرة، ولا تسمع الحكومة بإجراء أية تحقيقات استقصائية، هنا عليك مع رئيس التحرير أن تقررا ، ما إذا كنت ستقوم بالمخاطرة بتنفيذ التحقيق الاستقصائي، الذي لا ترغب فيه الحكومة، وربما تعاقبك بسببه، ولكن الصحفيين في جميع أنحاء العالم، غالبا ما يتخذون قرار المخاطرة، وقد دفع البعض الثمن سنوات في السجن أو الموت، وعليك أن تقرر في كل مرحلة من مراحل إجراء التحقيق الاستقصائي، ما إذا كانت القضية تستحق المخاطرة .

الاعتبارات الأخلاقية والقانونية :

يتعرض هذا الجزء بالوصف للاعتبارات المثيرة للقلق التي يتعين على المحرر الاستقصائي أن يتعامل معها : وهي الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والمتعلقة بالنظام العام systemic ، وهناك الكثير من الاعتبارات التي تهتم القائم بالتقييم (القائم بالتقييم أي الذي سوف يتخذ قرار المضي في تنفيذ القصة الاستقصائية أو العدول عن تنفيذها) :

الاعتبارات الأخلاقية :

من وقت لآخر قد يتهمك المحرر الإستقصائي في واحدة أو أكثر من الممارسات التالية من أجل كسر السطح الواقى الذي يخفى الحقائق التى يبحث عنها:

- ❖ التجسس على المكالمات الهاتفية أو اللقاءات الشخصية سراً.
- ❖ إخفاء النوايا أو الدوافع أو الهويات الحقيقية.
- ❖ قبول الهدايا.
- ❖ التطفل على مصالح الآخرين.
- ❖ دفع الأموال مقابل المعلومات.
- ❖ تبديل الوجه أو الوضع من أجل التوافق مع المصالح المختلفة (مثل الذين يغيرون مواقفهم مع تغير الأحزاب الحاكمة أو النظم السياسية).
- ❖ وضع رقابة سرية.
- ❖ انتهاك الخصوصية.
- ❖ الإخلال بالثقة.
- ❖ اقتباس المعلومات مضمون القصة من عمل شخص آخر.

وبالرغم من أن هذه الممارسات يمكن اعتبارها غير أخلاقية، استناداً إلى وجهة نظر المراقب ، بالإضافة إلى استخدام ما تنطوي عليه هذه الممارسات ، فإن القضايا التى تثيرها هذه الممارسات ترتبط بوضوح بقرار القائم بالتقييم؛ ولكن لسوء الحظ فإن خبرة الصحفيين تسلط القليل من الضوء على المعايير الخاصة باستخدام هذه الممارسات، وقد برزت النقاط التى تتمتع بصفة التعميم الشديد والمشروط، وهى:

- 1- تجنب السلوك المخادع قدر الإمكان.
- 2- تأكد من أنه لا توجد بدائل أخرى، قبل التورط فى أي سلوك مخادع.
- 3- التزام جانب الأمانة والمصداقية.
- 4- تحديد المعايير (الخاصة بما مسموح به وما هو غير مسموح به) طوال الوقت.
- 5- تأكد من ما يتحقق من مكاسب المصالح العام، من استخدام الممارسات المخادعة ، تغلق التكلفة الناجمة عن استخدام تلك الأساليب.

الاعتبارات القانونية :

يواجه المحرر الاستقصائي معارك قانونية بسبب محاولة الوصول إلى المعلومات أو حمايتها (أى رفض الكشف عن مصادر المعلومات) ، وتتيح قوانين المعلومات إمكانية الوصول إلى الكثير من الملفات والسجلات التي كانت توصف في السابق بأنها ذات طبيعة خاصة ، ولكن من جهة أخرى ، فإن المحررين قد يجعلون من الملفات قضية رأي عام ، ومن ثم فمن حماية المصادر وضمان السرية ، قد يكون شيئاً - لا يمكن للقائم بالتقييم في المؤسسة الصحفية التي يعمل بها المحررون الاستقصائيون ، أن يتأكد منه بصورة كاملة ، وأخيراً فإن القائم بالتقييم يمكنه أن يتعلم المزيد من الخبرات الناجمة عن التعامل مع القانون الخاص بالثبوت ، وذلك لتضادي القضايا التي يتم رفعها بزعم تلطيخ السمعة ، حتى لو كانت هذه المزاعم غير حقيقية ، وحتى بعد أن يتم التحقق من أنها تتضمن الأدلة الموثقة.

الاعتبارات المتعلقة بالنظام العام Systemic Concerns :

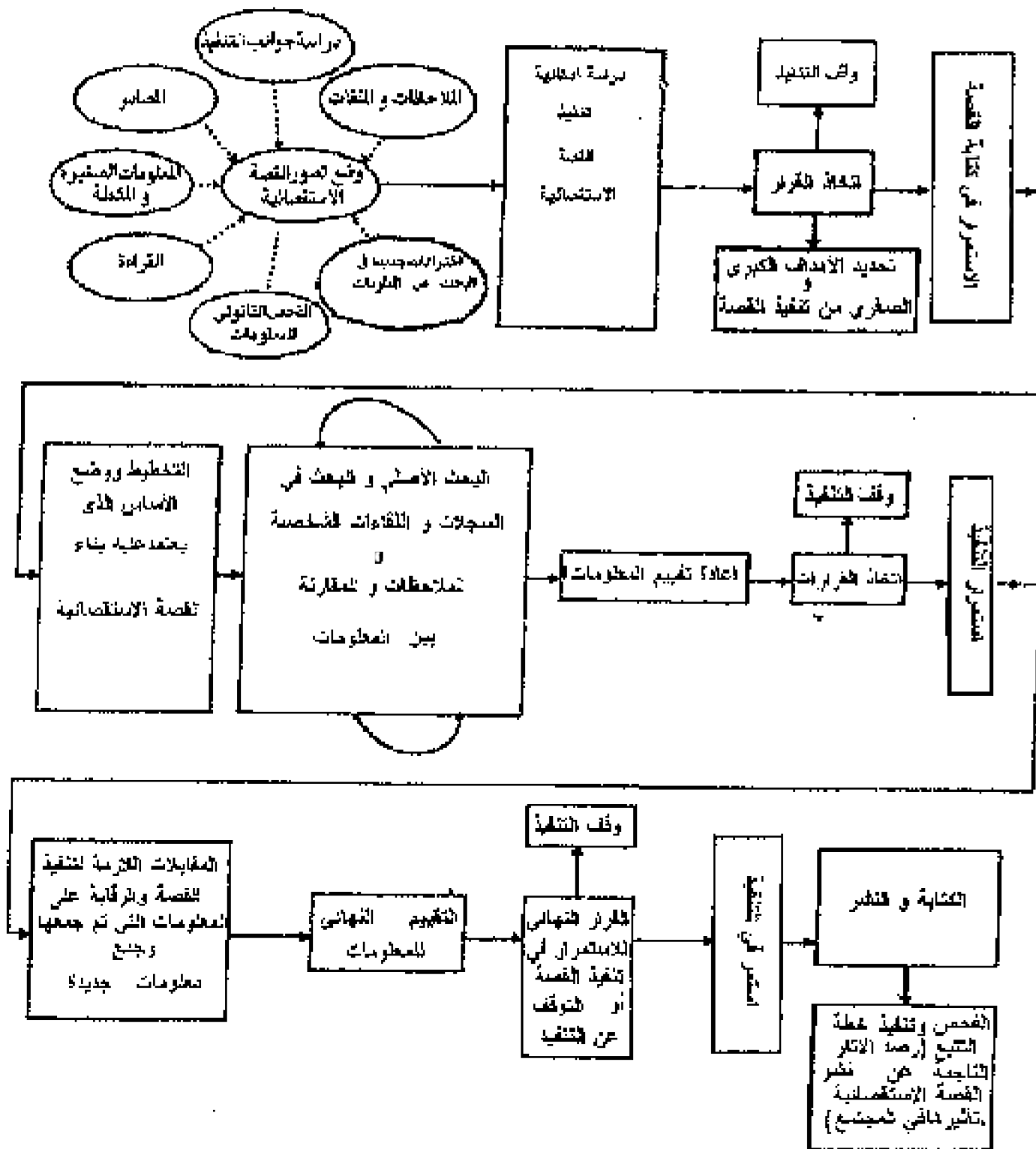
أخيراً فإن اهتمام الصحفيين باعتبارات النظام العام ، يمكن أن يقدم نموذجاً للقائم بالتقييم ، وأثناء القيام بعملية الاستقصاء وكتابة القصة ، فإن المحرر يبحث عن الاستناد إلى قضايا أكثر عمقاً. وفي الحمد الأعلى Ultimately فإن المحرر الاستقصائي ، يبحث عن إقرار إصلاحات أكثر انتشاراً ، ونتيجة لذلك وبالإضافة إلى تنفيذ البحث الاستقصائي ، وإعداد التقرير الذي يتناول القصة فإن الصحفيون يجرون اتصالات مع الشخصيات المؤثرة في المجتمع ، من الذين يمكنهم أن يفعلوا شيئاً تجاه القصة التي يقوم الصحفيون الاستقصائيون بكتابتها ، وغالباً ما يقترح المحرر بالتلميح إذا لم يكن ذلك بصورة مباشرة - القرارات التي يمكن أن تقود إلى الإصلاح والحلول الطويلة الأجل.

شكل (7) يوضح خطوات العمل الإستقصائي



شكل (8)

يوضح مكونات عملية التقارير الإستقصائية



(Source: Paul N. William, 1978:14-15)

مداخل كتابة الصحافة الإستقصائية:

1. مدخل الترتيب الزمني للحدث Chronological Approach:

وهو مدخل سردي يعتمد على ترتيب الأحداث حسب الزمن ، وأثناءه يقوم كل فعل متعاقب بتبديل احتمالات الفعل الذي يتبعه ، ويستخدم هذا المدخل في القصص الإستقصائية التي توحى بكشف مصير قاس ، وكوسيلة للعثور على جذور وضع معين ، وفي هذا المدخل يسمح للمحرر بإعادة ترتيبه بأي شكل يختاره ، فقد يبدأ المحرر بكتابة موضوعه من اللحظة الحاضرة ثم العودة للماضي ثم الرجوع للمستقبل أي أن البنية السردية لها حاضر وماضي ومستقبل للإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية وهي:

1- لما ينبغي على الاهتمام بهذا الموضوع؟

2- وكيف وقعت أحداث هذه القصة؟

3- وهل سوف تنتهي؟ وكيف؟

ومن خلال هذا المدخل يراعى المحرر وهو يرتب الأحداث زمنياً بعددين رئيسيين وهما: البداية بأهم الفقرات التي سوف تجذب القارئ سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ومراعاة البساطة والوضوح وعدم استخدام الإيقاع السريع في الحركة من الماضي للحاضر منعاً لتشتت ذهن القارئ.

ويتميز هذا المدخل بأنه ذو بناء متوازن عكس مدخل ترتيب الأهمية الذي تكون قمته أكثر ثقلاً ، ويعد الصحفي الشهير سيمور هيرش من أبرز المنتمين إلى هذا المدخل في الكتابة الإستقصائية .

2. قالب الأوديسا Odyssey أو الترتيب المكاني للحدث:

وهو مدخل سردي يعتمد على التنقل بين الأماكن في سرد الموضوع الإستقصائي ، ويطلق عليه البعض البنية البيكارية Picaresque وفيه تكون الأحداث مرتبة حسب المكان ، وتنقل الأشخاص داخل المشهد المرتبك بذلك المكان ، وكل جزء يمكن أن يقف بذاته لأنه يغطي جميع العناصر الضرورية لإيجاد سرد صغير، وفي هذا المدخل يكون توالي الأحداث زمنياً أقل أهمية من حركة القصة في مكانين متعاقبين يؤثر كل منهما في الحركة بشكل حاسم.

وهذا المدخل يسمح باقتراح مجال وضع معين ومدام بسهولة أكثر مما يسمح به مدخل الترتيب الزمني، ومن أكثر رواد هذا المدخل مايكل مور مخرج الأفلام الوثائقية الأمريكي.

3. مدخل ترتيب الأهمية Logical Order:

وفي هذا المدخل يقوم المحرر الإستقصائي بترتيب الوقائع والأحداث وفقاً لأهميتها، حيث يتم التركيز على أهم عناصر الموضوع أو أهم الزوايا في المقدمة، وفيه تصو الوقائع على شكل الهرم المقلوب حيث تأتي الوقائع المهمة في المقدمة ثم يبدأ عرض باقي التفاصيل حسب أهميتها، حيث الترتيب لا يخضع لزمن وقوع الأحداث أو الوقائع، ولكن يتم وفقاً لأهميتها، فيتم عرض الوقائع الأكثر أهمية في البداية وتليها الوقائع المهمة ثم الأقل أهمية حتى نهاية الموضوع الإستقصائي.

الفصل السابع

نماذج من الصحافة الإستقصائية
حاصلة على جوائز عربية ودولية

الأربعاء 27 من رجب 1432 هـ 29 يوليو 2011 م السنة 135 العدد 45495

الأهرام تخترق العالم السري لتجارة الخوف والموت (1)
وباء اقتناء السلاح الشخصي يضرب مصر بعد اختفاء الشرطة
محيرة التحقيق تحضر وتشارك في صفقات بيع السلاح
الأهرام تحصل على قائمة بأسماء التجار الكبار.. عددهم لا يتجاوز العشرين
ومعروفون للأجهزة الأمنية وحرصهم يشل يد القانون
تحقيق استقصائي : حنان حجاج

!Error



محيرة الأهرام تحمل سلاحين آليين كادت أن تشتريهما

المصريون يقفون في الطابور ليحصلوا علي رغيف الخبز وأنبوبية البوتوجاز والسلاح
سخرية أصبحت حقيقة شهادتها الأسابيع التي أعقبت انسحاب الأمن بعد ثورة 25
يناير .. أصبح السلاح سلعة أساسية احتلت مكانتها علي قائمة احتياجات الأسر
المصرية : السلاح أصبح هو الأمن ، وبينما تشير التقارير الدولية الي وجود ما يقرب من 2
مليون سلاح شخصي بين أيدي المصريين ، كانت حكايات البيع والشراء تبدو اقرب
لمشاهد سينمائية في فيلم بوليسي. جعلتنا نقرر خوض التجربة لنشرها قبل يومين فقط
من إنتهاء مهلة الدولة لتسليم السلاح دون عقوبة ، بحثا عن اجابات مؤكدة لسؤال ملح
هل يمكن شراء سلاح بهذه السهولة؟. وحصلنا علي الاجابة بشكل عملي نعم يمكن
الحصول علي اي قطعة سلاح نريدها ربما في اقل من 24 ساعة بدءا من الاربي جي ،
وصولا لأصفر طبنجة محلية الصنع.

وكما كانت رحلتنا تلك مغامرة حقيقية فقد كانت أيضا فرصة لاقتراب حذر من
تفاصيل هذا العالم وحكاياته وتطوراته التي لاحقت الأحداث.

شهر كامل من الحركة الهائلة والترقب الحذر والكلام القليل صنعت هذا
التحقيق بكل تفاصيله. كانت الساعة قد قاربت السادسة مساءً، بينما السماء لا
زالَت تحتفظ ببعض ضوء النهار النقيضي، وحتى خروج السيارة من مدينة نصر عبر
طريق جاتبي كنت أعرف وجهته، فجأة بدأت شبكة الطرق تتفرع بينما بدأت
السيارة في اتخاذ طريق ثم تغييره وهكذا ثم أعد مدركة تماما علي اي طريق نحن
هل هو طريق الاسماعيلية ام السويس ام دخلنا لمحافظة الشرقية. عبر طريق بلبيس
أكثر من ساعة نسير علي طرق رئيسية واخري علي طرق جانبية، ثم في برفيق الرحلة
جعلتني اتعامل مع توثري بشكل هاديء بينما كنت اتابع المكالمات الهاتفية التي
يجريها للتأكيد علي الزيارة وانتظاره لنا ورغم ذلك اشار رفيق الرحلة الصعبة الي
احتمال ان نصل فلا نجد الحاج (ر) ولكن بالتأكيد سنجد بعض رجاله هكذا قال
لي ببساطة ولم يكن أمامي سوى انتظار الوصول ووصلنا أخيرا عبر طريق فرعي
ومدقات الي منطقة شبه صحراوية ، كانت هناك بعض المزارع الصغيرة المتباعدة أغلبها
محاط بأسوار بنيت من الطوب الحجري.

حوار مع الكبير

دخلنا عبر البوابة الحديدية الضخمة بينما كانت الكلاب تملأ المكان بنباحها. في الداخل يبدو المكان لا هو مزروعة ولا جراج مساحته حوالي فدانين من الأرض الرملية علي جانبيه ماكينة الكهرياء وسيارتين نصف نقل بينما قرست في الأرض أشجار زيتون صغيرة الحجم وفي نهايته استراحة صغيرة لم يستكمل بناؤها بعد. دخلنا بالسيارة لعمق الأرض وجاءنا شاب رطب وقال ان الحاج تحدث معه وقد جهز المطلوب وفي دقائق كانت امامي بندقيتان آليتان ملفوفتان في اجولة من البلاستيك ، تركنا الشاب ذو اللكنة البدوية وذهب لا حضار الشاي ، رن الهاتف فكان علمي الطرف الآخر الحاج سأل زميل الرحلة عن رأيه وبعد الحاج جديد واقتناع سمح لي بالحديث عبر الهاتف بضمانات مشددة علي عدم ذكر الاسم او اي شيء يدل علي معتبرا ان ثقته في الصديق المشترك هي التي جعلته يسمح لي بدخول ارضه وكانت اولي كلماته هادئة جدا حيث قال: ب انا اري ان تجارة السلاح ليست حراما فنحن نوfer السلاح للفلسطينيين الذين يدافعون عن بلدهم ضد الاحتلال وايضا لمن يريد حماية اعماله او بيته كما حدث بعد الثورة نحن لسنا تجار مخدرات او لصوصا والدول الكهري تصنع السلاح وتتاجر به وهو امر مسموح به تماما ، كان منطقه غير قابل للمناقشة علي الأقل لاستطيع اكمال الحوار، وبدأت أسأل:

هل سوق السلاح هذه الايام اصبح بالدراج الذي يتحدثون عنه، وهل ظهرت طبقة

جديدة من الزبائن لم تكونوا تعرفونها من قبل؟

اجاب: ب نحن في ظروف خاصة الكل يريد حماية نفسه وبيته وعمله والمحلات المرخص لها بالبيع لا تستطيع ان تقدم السلاح الا بإذن رسمي ولبن يملك رخصة والامن كان غير موجود ، الناس كلها بدأت تبحث عن السلاح وانا بشكل خاص لا اتعامل الا مع من اعرفهم بشكل شخصي ويعتبرون زبائن دائمين عندي، ولكن الملاحظة الجديدة فعلا والتي اثرت علي سوق السلاح هي اقبال فئات معينة علي الشراء وبكميات كبيرة، وهم من رفعوا فعلا سعر السلاح وجعلوا السوق متعطشا لاي قطعة تأتي سواء من الجنوب او الغرب.

نعم وان كان السودان الان لا يوفر الكثير فالحرب انتهت ومعظم الاسلحة تم التعامل معها وسحبها ، فلم تعد هناك نفس الكميات التي كانت في السابق لولا ما حدث في ليبيا لكان اشتعال اسعار السلاح اكثر، والان تعتبر ليبيا هي اكبر الموردين للسوق وان كانت بعض القطع تأتي من اسرائيل وهي اما صناعة امريكية او اسرائيلية.

وماذا عن الاسلحة التي سرقت من اقسام الشرطة.

فاجاه سؤالي واجاب عليه بحدة: نحن لا نتعامل مع اسلحة مسروقة من الشرطة . وهذه لا قيمة لها عندنا مهما كانت، و من يتعاملون بها هم الحرامية والتجار الصغار فمشاكلها لا توازي المكسب من ورائها ايا كانت قيمته وسوف تكون الهدف الاول للداخلية عندما تعود بكامل قوتها. ولا نسعي لمزيد من المشاكل معها كان السلاحاء، اللذان قدمهما لنا احد رجال التجار عبارة عن ايان احدهما روسي والاخر شيشاني كما قيل لي اما السعر فكان 25 الف جنيه للروسي و 18 الف جنيه للشيشاني.

تركنا المكان علي وعد من الصديق - الذي من المفترض انه جاء للشراء وتوسط لتتاح لي فرصة تقديم عدد من الاسئلة بالتفكير في الأمر لانه يبحث عن سلاح معين غير متوافر الان، وبنفس الهدوء غادرنا بينما تغلق خلفنا البوابة الضخمة ليماجنني رفيق الرحلة بأننا كنا نجلس فوق أكبر مخزن اسلحة يمكن الدخول اليه فكما قال: ب السلاح دائما يكون تحت الارض هم لا يخزنون الاسلحة فوق الارض ابدا مهما كانت التحصينات والاجراءات، حيث يتم تجهيز المخازن في حجرات مبنية تحت الارض ولا يمكن الوصول لداخلها الا لرجال المقرين من التجار الذين يتولون عرض البضائع علي تجار التجزئة وهم الوحيدون المسموح لهم بالاقتراب من تلك الاماكن، التي غالبا ما تكون مزارع او مناطق جبلية وبالنسبة لفضل الكشغرون منهم وضع خزائن نقودهم تحت الارض ايضا .

الوسطاء سر العبور الأمن

لكنة الحاج (ر) التي تجمع بين لغة البدو وبعض من لهجة اهل الصعيد تؤكد المعلومات التي حصل عليها الاهرام عن تجار السلاح في مصر إن أغلبهم اما من البدو

سواء في سيناء أو حتي الوادي أو من أبناء الساحل الغربي من بدو أولاد علي وسكان الواحات، بينما يضم الصعيد فريقا آخر من كبار التجار والذين لهم أيضا أصول بدوية خاصة من العرب والهواره. وبشكل عام فإن السؤال عن كبار التجار يستدعي رسم الخريطة الأساسية للتجارة والتي تكشف أنها مثل أي تجارة أخرى بها الرؤوس الكبيرة وهؤلاء حسب تأكيدات البعض لا يزيدون عن 20 تاجرا فقط، وهم تجار الجملة الذين يتعاملون خارج الحدود وداخلها بمعنى أنهم يذهبون لدول المنبع سواء شمال السودان أو حتي جنوبها حيث مناطق التصراعات أو ليبيا الآن ويتعاملون مباشرة مع التجار هنالك ويدفعون كما نقول (عريون) الصفقات ثم يعودون لتبدأ مرحلة جلب الصفقة.

أغلب التجار الكبار لا يجلبون بضائعهم بأنفسهم أو بواسطة رجالهم، بل غالبا ما يتم الاتفاق مع آخرين مهمتهم احضار البضاعة من الدول الأخرى وتسليمها للتاجر في مكان متفق عليه داخل مصر وهو النشاط الذي يعتبر الآن الأكثر رواجاً بين أبناء الصحراء الغربية خاصة مرسى مطروح والسلوم، حيث يتولى هؤلاء بعد إبرام الصفقة جلب الأسلحة للتاجر في مصر هؤلاء وعلي حد قول أحد المصادر المرتبطة بالتجارة اللاهراصب عبارة عن فرق من عائلات واحدة لديهم تسعيرة محددة لأجرة نقل كل قطعة، ومعروف إن أجرة ليبيا ألف جنيه لقطعة السلاح مثلاً أي كانت كانت الطلقات يتم دفع 20 ألف جنيه لكل 100 ألف طلقة.

وغالبا ما يكون هؤلاء مخازنهم الخاصة التي يتم وضع الأسلحة بها لصالح بعض التجار الذين يفضلون الاحتفاظ بالأسلحة في المناطق الصحراوية لحين إبرام صفقات البيع في الداخل لتجار التجزئة بعد فرزها وتصنيفها حسب النوع والقيمة وغيرها، ولذلك فإن بعض التجار الكبار ربما لا يتعاملون مع السلاح مباشرة لسنوات فهم لديهم التجار الكبار في الخارج وناقلي البضائع والتخزين لدرجة أنه يصبح أحيانا من الصعب جدا تحديد التاجر الحقيقي الذي يدير العمليات. فغالبا ما يكون له رجال هم من يقومون بتلك الأدوار ومن المستحيل إثبات الجريمة، ويقوم بهذه الأدوار بعض أفراد القبائل في الجنوب في الصحراء الشرقية والغربية، ويعتبرون المسئولين عن نقل أغلب

الأسلحة التي تأتي من السودان سواء عبر الصحراء أو عبر السفن في البحر الأحمر حيث يستقبلونها ويتولون تسلم البضائع وتخزينها.

تجارة التجزئة للصغار

في حي مزدحم حيث أكثر مناطق القاهرة عشوائية وخطورة كانت المرحلة الثانية من رحلة الأهرام في هذا العالم الغامض حيث (س) أحد تجار التجزئة ممن يتعاملون مباشرة مع الجمهور من راغبي الشراء الذين زادوا تعاملاً بعد الثورة وتغيرت نوعيتهم، فلم يعد راغبو الاقتناء من التجار أو أصحاب المحال والمصانع بل أيضاً المواطنون العاديون ممن يرغبون في قطعة سلاح للحماية الشخصية.

(داخل ورشة إصلاح السيارات والملحق بها مكان مخصص للانتظار) جلست بينهم كان منهم رجل كبير في السن عرفت أنه كان يعمل في جهاز أمني سابق وبعض الرجال من أصحاب الأعمال، وملاك المصانع قدمني الصديق باعتياري زيونة تريد الشراء لحماية مصنع أمثلكه، لم تستمر جلستنا طويلاً نظراً لازدحام المكان وقلق الموجودين لوجود امرأة بينهم، وكان من الأفضل أن نخرج علي اتفاق بتجهيز القطعة التي أردناها خلال أيام مع تأكيد التاجر علي وجود طبنجات متميزة جداً تم إحضارها من ليبيا مؤخراً.

انتهاء خروجي من المكان الموجود في شارع داخلي شبه مغلق يتفرع من أحد الشوارع الرئيسية كنت قد وجدت تفسيراً لوجود تلك السيارات الفارهة علي مدخل ويدخل الشارع البسيط، أحداها كانت تحمل لوحات أحادي محافظات الوجه البحري فيبدو أن صاحب المكان وحكما قيل لي من أشهر تجار التجزئة في القاهرة ولديه صلات خاصة بكبار التجار المعروفين.

صفقة على الطريق

المخاطرة هي الوصف الأكثر دقة فعلاً لوصف هذا العالم المثير والمخيف، وهو ما شعرت به عندما رن الهاتف في المساء (بالمناسبة اضطررت لشراء خط تليفون بدون اسم ليكون وسيلة الاتصال المعتمدة طوال هذا التحقيق) كان المتحدث دليلي في

رحلتي السابقة قال بكلمات مقتضبة نلتقي غدا في الساعة صباحا انتظري علي احدي طرق القاهرة الرئيسية.

في الساعة كنت انتظر، تركت سيارتي وركبت سيارة الدليل، كان معه شخص اخر عرفه بأنه صديق له جاء لشراء سلاح وأنه البائع يعرف بوجودي باعتباري شقيقة احدهما وإنهما احضراني للتمويه، وأن من سيقوم بالصفقة احد التجار المعروفين وأنه جاء بنفسه علي غير العادة اتجهنا جنوبا ثم اتخذنا طريقا جانبيا فطريق رئيسي فجأة رن الهاتف طالبا منه الانتظار علي الجانب الاخر من الطريق، سألت دليلي من هذا التاجر؟ قال انه واحد من اهم التجار الجدد في هذا المجال واشطرهم خاصة في الجلب من ليبيا واصبح معروفا بأنه يجلب الأسلحة المتميزة من هناك واغلبها اسلحة جديدة تماما وربما لم تستعمل، عمره في التجارة حوالي 1.5 سنة فقط وينتمي لاحدى القبائل الكبرى، قطع الكلام رنين الهاتف الذي طلب منا التحرك للامام والسير خلف سيارة نصف نقل بدون ارقام. كانت قد ظهرت امامنا سيارة نصف نقل قديمة محملة بأعواد الذرة التي تستخدم كغذاء للحيوان، سرنا خلف السيارة حوالي 2 كيلو متر ثم انحرفت فجأة لطريق جانبي يبدو كمسلك صحراوي وتوقفت علي بعد حوالي 500 متر من الطريق، (هبط رفقاء الرحلة) بينما طلب مني الانتظار في السيارة وخرج قائد السيارة النصف نقل كان رجلا في منتصف الاربعينيات يرتدي جلبابا بسيطاً جداً وشالاً ابيض ربما لم يخلق ذقنه منذ عدة ايام، مد يده في صندوق السيارة تحت اعواد الذرة وبمتهي الهدوء اخبر سلاحا اليّا ثم سلاحا اخر بينما كنت اراقب من مرآة السيارة الجانبية، بهدوء وكلمات مقتضبة تسأل حقيبة بلاستيكية كانت بها النقود وصعد للسيارة واستدار ثم اختفي تماما. تمت الصفقة لم اتخيل ان الامور تجري بكل تلك البساطة، سيارتان علي جانب طريق سريع تبادلان سلاحا ومالا في أقل من ثلاث دقائق تنتهي الصفقة ربما تحت ابصار كل من يسيرون علي الطريق وهم لا يشعرون.

أسماء الرؤس الكبيرة.

محاولة حصر وتحديد الاسماء الكبيرة في تجارة السلاح، تبدو وكأنها محاولة لعد النجوم في السماء رغم وضوحها الا أنها دوما تحمل خلافا حول عددهم الحقيقي. فمن بين العشرين اسما التي يردد الكثيرون انها نتحكم في عالم التجارة الخطيرة، وبين ما يزيد عن خمسين اسما كما يردد رجال الامن، تبدو دائما قائمة الكبار مفتوحة لاسماء جديدة دخولا وخروجاً ووسط حالة الانفلات التي نعيشها الان تبدو محاولة الحصر صعبة بينما كتابة الاسماء بشكل واضح مستحيلة حتي لا ننتهم بالبلاغ الكاذب.

ملاحق القائمة شبه المؤكدة تحوي عدد من الاسماء الكبيرة وعلي رأسها:

ح. ا. احد اكبر جالبي السلاح من ليبيا الان ورغم ان عمره في التجارة لا يزيد عن 15 عاما إلا أنه أصبح احد اباطرة السلاح رغم انه لا يعيش بعيدا عن القاهرة الا انه لم يتم القبض عليه او اعتقاله حتي الان م. ا. تاجر قديم يعرفه الامن جيدا فقد سبق اعتقاله بعد اكتشاف انه تاجر سلاح رغم كونه من كبار المقاولين ولديه شركة مقاولات معروفة وله قصة هروب شهيرة عندما اعتدي علي ضابط الحراسة الخاص به امام المحكمة وتمكن من الهرب وصدر ضده حكم ولكنه حتي الان في عداد الهاربين ن. ا. من كبار التجار المعروفين وهو بدوي من أبناء سيناء وان كان لا يعيش هناك ويفضل الإقامة في الوادي وهو من تجار الجملة الذين جلبوا كميات كبيرة من الأسلحة من السودان وكان من أنشط التجار وقتها ولا ينافسه سوى الشيخ م. والحناجر الذين توجهوا الان بقلهم الي ليبيا وأخربوا السوق بالأسلحة الليبية بخلاف اتفاقيات التوريد لحركة حماس التي يتعامل معها ككل تجار السلاح بلا استثناء.

في سيناء تبدو الخريطة مرتبكة قليلا خاصة بعد الثورة فقد بدأت التجارة تنشط كثيرا رغم اكتفاء الكثيرين من العاملين في هذا المجال من أبناء المحافظة بدور الموصلين فقط والذين تنتهي عادة مهمتهم علي مداخل الاتفاق ومن أشهر مهربي وتجار السلاح في سيناء (س أ) وهو ورفيقه (أ أ) لهما قضية شهيرة جدا عندما صدر امر

باعتقالهم من قبل الأمن ولجأ بعض اقاربهم لحيلة تمكنهم من الهروب حيث قدموا ضدهم بلاغات في شيكات بدون رصيد في نيابة العريش، وتم استقدامهم من القاهرة للتحقيق معهم ليتم تهريبهم من سيارة الترحيلات بعد قتل الضابط المسؤل عنهم واصابة العديد من عساكر الحراسة وصدرت ضدهم احكام بالمؤبد وتمكنوا من الهرب مع احداث الهروب الجماعي من السجون والان يعيشون في العريش تحت حماية احد كبار رجال الاعمال حيث يرعون مصالحه ومصنعه الخاص. وبخلاف هذين هناك حوالي عشرة اسماء تتردد باعتبارهم ليسوا فقط تجار سلاح بل ايضا مهربين للبشر خاصة للافارقة ممن يذهبون لاسرائيل.

قانون ينظم ولا يمنع

قسم القانون الخاص بالاسلحة انواع الاسلحة المستخدمة كما نظم طريقة اقتنائها ايضا فمثلا قسمها اي الأسلحة الصغيرة: هي الأسلحة المصنعة للاستعمال الشخصي، وتشمل الأسلحة الصغيرة المسدسات والمسدسات الذاتية التحميل والبنادق والرشاشات الصغيرة وبنادق الهجوم والرشاشات الخفيفة في حين أن الأسلحة الخفيفة هي الأسلحة المصنعة بحيث يستخدمها عدة أشخاص يعملون على هيئة طاقم. وتشمل الأسلحة الخفيفة الرشاشات الثقيلة ومدافع الهاون والقنابل اليدوية وقاذفات القنابل والمدافع المحمولة المضادة للطائرات والمضادة للدبابات والقاذفات المحمولة لإطلاق القذائف.

وفي حين أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصممة لكي تستخدمها القوات المسلحة، فإن لها مزايا فريدة تجعلها ذات ميزة خاصة للحرب غير النظامية أو الأعمال الإرهابية والإجرامية. فمدافع الهاون والمدافع المضادة للطائرات، على سبيل المثال، تسمح بعمليات متحركة إلى حد كبير كثيرا ما تتسبب في حدوث خسائر فادحة بين المدنيين إذا استخدمت استخداما عشوائيا الششخنة عبارة عن بروزات أو أخاديد حلزونية تجري بطول الماسورة من الداخل، ويختلف عدد هذه البروزات أو الأخاديد باختلاف نوع السلاح وطرازه ومحل صنعه، وفائدة الششخان هي خروج الرصاصة من فوهة الماسورة، وهي حركة حلزونية مما يزيد من دقة إصابة الهدف وكذلك من المدى الذي تصل إليه الرصاصة والأسلحة غير الششخنة هي ذات ماسورة ملساء من الداخل، وقد يكون لها ماسورتان، ويجري تعميمها بخرطوشتين في نفس الوقت.

وتنقسم هذه الأسلحة علي حسب طول ماسورتها إلي أسلحة قصيرة، وهي ما تسمي هذه الفرقات وغالبها ما تكون من صناعة محلية وأسلحة طويلة هي بنادق الصيد ونوع ثالث بين المقياسين السابقين وهي أصلاً بنادق قرطت مواسيرها إلي الثلثين أو النصف، أجازت التشريعات المصرية للأشخاص حيازة وإحراز الأسلحة الصغيرة من المسدسات والبنادق المشحونة بشرط الحصول علي ترخيص من السلطة المختصة. بينما حظرت علي الأشخاص حيازة أو إحراز الأسلحة الخفيفة الرشاشات والمدافع والأسلحة الحربية الدفاعية والهجومية، كما للأفراد والشركات الاتجار في الأسلحة الصغيرة القردية كالبنادق والمسدسات بشرط الحصول علي ترخيص من السلطة المختصة. كما وضعت شروطاً لحمل السلاح ومنها الأهلية الكاملة وسن الأهلية هو 21 عاماً واللياقة البدنية والنفسية، وأن يكون من مواطني الدولة.

الحلقة القادمة

الأحياء الشعبية سوق سلاح مفتوح ... ومدير الأمن يمتدح بأن الأمن في ورطة مع
تجار السلاح

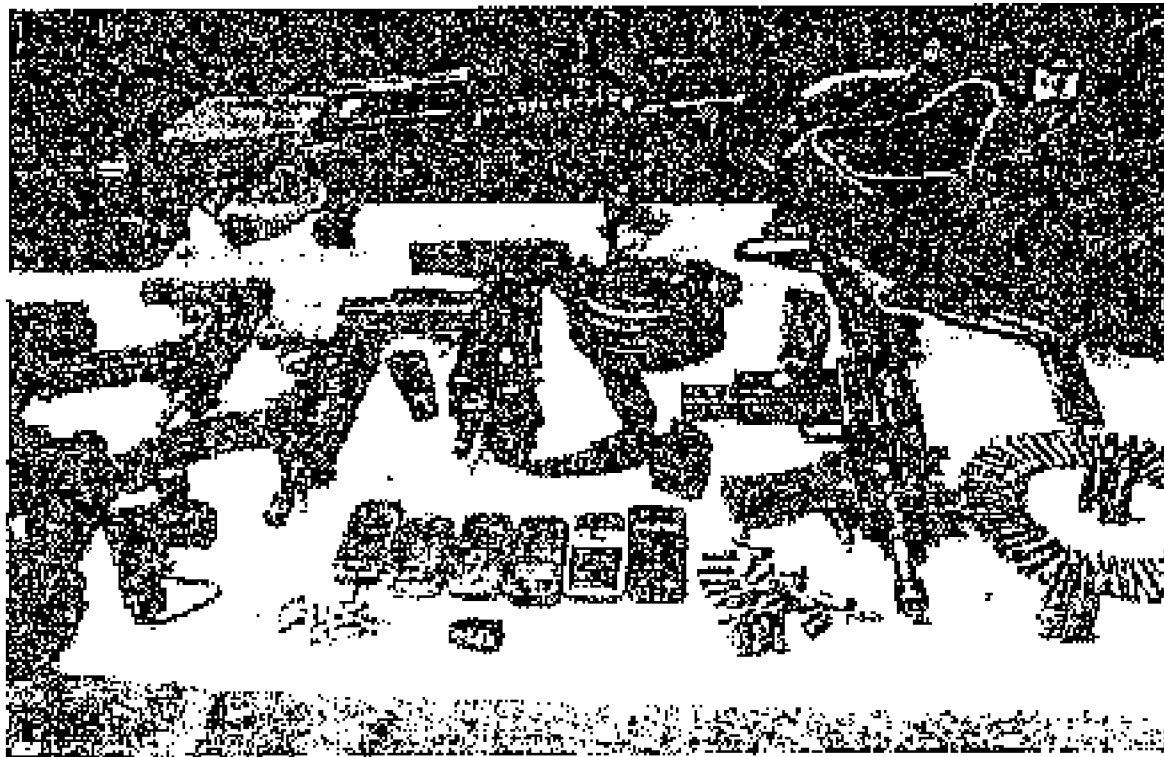
الخميس 28 من رجب 1432 هـ 30 يوليو 2011 م السنة 135 العدد 45496

الربيع على الأرصفة والهيرويين مقابل أسلحة الشرطة المسروقة

تحقيق استقصائي، حنان حجاج

!Error

يوم 29 يناير عندما أصبحت حماية بيوت مصر وشوارعها مسئولية كل أسرة،
خرجت أسلحة البيوت الكمامية والقليلة وبعد أيام قليلة كان السلاح في يد الجميع
ياحشون عن الأمان المفقود وعاشون تمتعوا بحريتهم في شوارع بلا أمن وبطبيعة التبعث
موتهم وكثرت غنائمهم



وقائع حقيقية جاءت لما يحدث على أرصفة الأحياء الشعبية التي استقبلت فرشاة
السلاح المحلي والمصري أيضا، سيما المقاهي تحولت لأسواق أكثر هدوءا وشاكة
عادت الأرصفة لطبيعتها لكن التجارة لم تختلف بل زاد نشاطها ومشتريها تجارها
وبائعوها وتشابكت حاقات تجارة الموت السلاح والمخدرات، فكان قانون القايضة يعني

السلاح مقابل المخدرات سبما اختفت قواعد الكبار وتحولت اسلحة الشرطة لحرامات جيش وشبكات هيروين.

الاهرام نزلت علي الارض الواقع لتسجل بمزيد من التفاصيل والحكايات والحقائق المدهشة قصة السلاح والشارع فشكل الدروس الكبيرة التي تحدثنا عنهم في الحلقة السابقة هدفهم في النهاية واحد هو الوصول للشارع ومن فيه وان اختلفت تفاصيل اللعبة.

ارض اللوام سكانها الذين قدموا لهذا الحي الشعبي من كل مناطق الجمهورية لا زالوا يتذكرون الواقعة التي افزعته جميعا بعد الثورة ودفعته للتقدم ببلاغات للقوات المسلحة ضد احد البلطجة المعروفين، الذي اصبح يحمل بندقية اليد يهدد بها ابناء المنطقة بل وظهر بها في احد الافراج الشعبية وكان رد الفعل الطبيعي حضور قوات من الجيش للقبض عليه لكن رد فعل البلطجي وبعض ساعديه كان عنيف مما توقع الجميع ونجح تحت وايل من اطلاق النار في الهرب، وانتهت الحركة سريعا لان اي رد فعل عنيف كان يمكن ان يؤدي بكارثة لابناء الحي وهو ما لم يكن مقبولا وقتها.

القصة ظلت عالقة باذهان ابناء الحي كلما لحوا وجه البلطجي ورجاله في طرقات المنطقة او سمعوا أصوات طلقات النار الليلية المعتادة وسمعتها منهم للمرة الثانية بعد اكثر من شهر ونصف من حدوثها عندما ذهبت للحي الشعبي المزدهم في بداية رحلتي في هذا التحقيق.

السلاح والنفاس

علي مقهي شعبي لا يخلو من اناقة جلست مع ثلاثة من ابناء الحي (ا) رجل في الخمسين يتخذ موقفا متشددا من الظاهرة... قال: قبل الثورة كان السلاح الذي يعرفه ابناء المنطقة لا يزيد عن المسدس المحلي سواء من المصانع او الذي يتم تصنيعه في الورش صبا بالاضافة للمطاوي والسنج وغيرها من الاسلحة العادية وكان يحملها البلطجية والمسجلون، واختلف الامر تماما بعد الانفلات الامني التهديد الذي اصابنا، فالمنطقة تحولت فجأة لسوق لبيع السلاح واقتنائه ونشط تجار المخدرات الذين اصبحوا يلعبون دورا خطيرا، سواء في توفير السلاح لمن يرغب في شرائه، او مقايضة السلاح المسروق من اقسام الشرطة ومحلات بيع الاسلحة ومنها محل فتح الله الشهير بمنطقة المهندسين القربية، الذي ظهرت اغلب الاسلحة المسروقة منه في ايدي لصوم وبلطجية ممن يترددون علي المنطقة.

(س) وهو أحد شباب المنطقة اكمل لنا بوقائع تفصيلية: ليلة 29 يناير تم الاستيلاء علي ككل الاسلحة الموجودة بمحل فتح الله في المهندسين وفوجئنا نهار يوم 29 باسلحة غالية وطلقات وبنادق خرطوش تنتشر بالمنطقة ,وعرفنا ان اللصوص استولوا عليها من المحل وبدأوا يبيعونها للعائلات وايضا بدأ بعض الافراد من الخارج يحضرون للشراء خاصة من المهندسين والدقي، أصبحت المنطقة سوقا رائجة للسلاح حتي المقاهي تحولت لاماكن للبيع والشراء، فمن لديه قطعة سلاح يضع صورتها علي الجدران والمشتري يري الصورة وتتم الصفقة في جلسة واحدة اما المدمنون من اللصوص فكانوا يذهبون لمنطقتين معروفتين وهما ككوم السمن والغنادرة وبهما أكبر عائلات تجارة المخدرات حيث تتم مبادلة السلاح بالمخدرات وهي مناطق مشهورة منذ سنوات، ولكن لا يستطيع الامن الاقتراب منها.

يحكي (س) مزيدا من التفاصيل عن عائلات السلاح تلك فيقول: عندما حدث الانفلات الأمني وحتى قبلها كان من تسرق منه سيارة مثلا يذهب الي هناك بعد توسط افراد معينين علي علاقة بتلك المنطقة حيث يذهب لدفع مبلغ معين مقابل استرجاع سيارته، ومنذ أيام حضر أحد الأشخاص تعرض للسرقة ومن خلال وسيط ذهبنا لاستعادة السيارة فوجدنا المنطقة بالكامل محاطة بحاملي السلاح، بينما وسط الزراعات توجد أربعة قلل ومن مدقات ضيقة جدا نصل الي تلك القلل حيث تم دفع مبلغ معين مقابل السيارة.

هذا الوضع رغم أنه لا زال موجودا، إلا ان هؤلاء أصبحوا الان يميلون لشراء السلاح أكثر من أي شيء آخر خاصة من المدمنين الذين لا يعرفون قيمة السلاح ويكفيهم جرعات الهيروين أو المخدرات التي يأخذونها.

ونحن نتوقع ان يكون لدي هؤلاء اسلحة بكميات كبيرة جدا خاصة اسلحة الشرطة التي يخاف الافراد العاديون من شرائها، ولذلك تعتبر اسعارها رخيصة جدا بالمقارنة بالاسلحة الاخرى فالميري يتراوح سعره بين 200 الي 500 جنيه علي اقصى تقدير، بينما مثيله لا يقل سعره عن خمسة الاف جنيه السلاح وحسب كلامهم انعش تجارة المخدرات ككما انعش ايضا اللصوص الصغار والكبار، وجعل الهدف الاساسي لعملهم منذ بداية الثورة وحتى الان هو تجميع السلاح بقدر المستطاع وربما هذا ما دفع اللصوص لمهاجمة محل الاسلحة الشهير بالمهندسين في نفس ليلة انسحاب الشرطة الذي فقد وكما يقول صاحبه حوالي 100 قطعة من السلاح بين مسدسات وبنادق خرطوش.

ورش خراطة وسلاح ايضا

علي مقهى ارض اللوام اعود لأسأل ولكن ماذا عن الورش التي تصنع السلاح المحلي الم يعد لها دور في زيادة المعروض من الاسلحة يجيب (م) وهو موظف سابق

باحدي الجهات الرسمية.. الورش موجودة بشكل دائم ومكانات اسلحتها مطلوبة رغم رداءتها خاصة انها اسلحة رخيصة تناسب البسطاء او اللصوص الصغار، لكني لا اري ان دورها الان مهم فالاسلحة الجيدة انتشرت جدا خاصة تلك التي تم الاستيلاء عليها من الشرطة فهي رخيصة الثمن وذات جودة عالية، ومن يشترونها هم نفس الفئة ورغم ذلك فنحن لدينا عشرات الورش ولكن لا احد يستطيع الاقتراب منها لسبب بسيط انه لا احد يستطيع حتي الشرطة نفسها ان تثبت انها ورش لتصنيع السلاح، فهي مجرد ورش خراطة عادية جداً تعمل تحت هذا الغطاء وفي الخفاء يتم تصنيع الاسلحة بدون اي ضجيج واصحابها شديدي الحرص جداً حرص هؤلاء الذين تطوعوا لمساعدتي لم يمنعهم من الاعتراف لي بانهم احياناً يتوسطون لدي البعض في عمليات الشراء خاصة في فترة غياب الشرطة لان الناس علي حد قولهم كانت تخاف علي بيوتها واولادها.

سيناء والسلاح

نفس الخوف الذي تحدث عنه ابناء ارض اللواء حكى لنا عنه حسين القيم احد النشطاء من ابناء سيناء ليكمل تفاصيل الخريطة علي الجانب الاخر من مصر، فشبّه الجزيرة المنزوعة السلاح سياسياً والمعبر الساخن لتجارة السلاح من الوادي والصحراء، باتت لا تكتفي بدورها القديم ودخلت دائرة التسليح الكثيف الذي اوصلها لحد الشراء ممن كانوا زبائن حتي وقت قريب..

يشرح القيم الراصد بشكل جيد جداً لخارطة السلاح في سيناء ما حدث بعد الثورة قائلاً: يجب ان نعرف في البداية ان سيناء لم تكن يوماً متورطة بالشكل الكامل في التجارة، فهي تلعب دور الموصل والخط الساخن بين التجار الكبار والمشتريين الكبار خاصة حركة حماس وحزب الله، فحوالي 95% من السلاح الذي يخرج منها عابر لها رغم ان هناك أسماء كبيرة لتجار من البدو ولكنهم لا يعيشون في سيناء اصلاً، وانا اكاد اجزم انه حتي من يعملون في توصيل السلاح من ابناء سيناء لا يزيدون عن 200 شخص فقط ويتوزعون علي القبائل التي يمر السلاح عبر اراضيها ولا يزيد نسبة من يشتغلون في هذا المجال عن 2% من ابناء كل قبيلة، ورغم ذلك فالسلاح كان موجوداً بشكل عادي لدي كبار القبائل والعائلات للحماية العادية وهو ما اصبح حميماً بعد الثورة. الامور خرجت تماماً علي السيطرة وانتشر قطاع الطرق حتي علي الطرق الرئيسية يخرج اللصوص مسلحين ويستولون علي سيارتك ويقتلونك ايضاً وحدثت حوادث كثيرة جداً بهذا الشكل.

الامور وصلت لحد خطير جدا وظهرت العصابات المسلحة بل واصبحت يد حماس داخل سيناء اطول مما يتخيل احد فالمنطقة بلا اي امن سواء شرطة او جنود قوات مسلحة ولم يعد امام الجميع سوي شراء السلاح للدفاع عن انفسهم، واصبحت حماس هي التي توفر السلاح عبر الانفاق وليس العكس خاصة لبعض التيارات الدينية التي بدأت تفرض سطوتها علي سيناء الخالية تماما من اي تواجد رسمي، وللأسف خرج الامر من يد زعماء القبائل. فلم تعد لهم السيطرة القديمة التي كانوا يتمتعون بها وهو ما يعني ان سيناء الان أصبحت قاعدة للتسليح المباشر لجماعات وتيارات معينة بعيدا عن اعين الامن.

مصر والسلاح أرقام مذهلة

مؤسسة Gun policy احدي المؤسسات المدنية المعنية بالاسلحة الشخصية التي يمتلكها الافراد باعتبارها احد اخطر واهم ادوات ممارسة الجريمة وفي تقرير اخير صدر عام 2010 اعتمدت في الارقام الواردة فيه علي دراسات اكثر من جهة دولية معنية بالعنف وحقوق الانسان اشارت المؤسسة في تقريرها عن مصر الي:

- ❖ امتلاك المصريين لما يقارب مليون و900 الف سلاح شخصي للافراد لا تزيد اعداد المرخص بها عن 132 الف سلاح وهو ما تؤكد ايضا تقارير الامن العام
- ❖ معدل امتلاك السلاح الشخصي في مصر يصل الي 35 شخص لكل الف مواطن وهو ما يضع مصر في المرتبة السابعة والثلاثين بين 178 دولة تدخل هذا التصنيف
- ❖ حسب تقديرات نفس المؤسسة فإن عدد الاسلحة الصغيرة التي يحملها رجال الشرطة في مصر يبلغ حوالي 4 مليون و550 الف سلاح، بينما تستورد مصر بما قيمته 15 مليون و900 الف دولار اسلحة شخصية ولم تحدد اذا كان هذا الرقم متضمنا للأسلحة التي تدخل بشكل غير شرعي ام لا..

وتجدر الاشارة الي أنه وعلي مستوي العالم ووفقا لما جاء في التقرير الصادر عن معهد الدراسات الدولي من أجل السلام إلي أن التجارة في الأسلحة الخفيفة تشكل أحد أهم مكونات تجارة السلاح في العالم؛ حيث تستخدم منها اليوم 600 مليون قطعة في مختلف بقاع العالم لتسبب في موت حوالي نصف مليون انسان سنويا بمعدل شخص واحد كل دقيقة.

أسعار السلاح المحلي والمستورد

تتعدد أنواع الأسلحة المتداولة في السوق المصري حسب بلد الصنع وحسب السدس أيضا وتبدأ من الطبنجة الفرد أو الخرطوش سعرها كان يتراوح حوالي 200 الي- 300 جنيه وهذه تعمل بطلقة واحدة، وصل سعرها الآن الي أكثر من 500 جنيه أما الطبنجات والتي كانت أسعارها قبل الثورة تبدأ من خمسة آلاف للطبنجة حلوان وهي تصنيع محلي ووصل سعرها الآن الي 15 ألفا بعد أن كان سعرها يتراوح من 3 الي 5 آلاف بينما الطبنجات البلجيكي الـ FN فيصل سعرها الي 13 ألفا أما الـ ستار الأمريكي فيصل سعره الي 25 ألفا والأمريكي أيضا ماركة سميث يعتبر من أسلحة القمة حيث يصل الي 35 ألفا ولا يسبقه سوي السويسري ماركة سييج سيور sag Sauer والذي يصل سعر بعض موديلاته الي 50 ألفا الاربي جي؛ وتتعدد أنواعه فهناك ذو الماسورة الواحدة وتسمى (الام) وثمن الماسورة حوالي 10 آلاف جنيه البنت؛ وهي الطلقة وثمنها حوالي 2500 جنيه المدفع 2 بوصة ثمنه 120 ألف جنيه والماسورة 70 ألف جنيه وهناك أيضا الاربي جي ذو الاربعة ماسورة ويسمي الرصاصي وثمنه 180 ألف بدون العربيه وحوالي 240 ألف بالعربة (هذا السلاح تستخدمه العائلات الكبيرة في الصعيد ويتم استخدامه بوضعه علي السيارات النصف نقل كما يتم تهريبه لغزة) من أشهر الأسلحة التي تستخدم في مصر الالي وهو نوعان روسي وأمريكاني والروسي به ثلاثة أنواع:

- الشيشاني
- الروسي الثقيل
- الكوري

أقلهم سعرا هو الشيشاني حيث يتراوح سعره الآن بين 18 الي 20 ألف جنيه أما الكوري فيبلغ ثمنه حوالي 25 ألف جنيه ويظل الروسي القديم الاعلى سعرا والاحسن سمعه بحوالي 30 ألف جنيه المطواه يتراوح سعرها من 10 الي 20 جنيها وبالنسبة للمدخائر فهي أكثر ما شهد ارتفاعا في الاسعار حيث ارتفع سعر الرصاص 9 ملي ليصل الي 15 جنيها في ذروة الازمة وعاد للاستقرار عند 10 جنيها مؤخرا، وهي من أهم معايير قياس سوق الأسلحة.

المصري اليوم

«المصري اليوم» تثبت في تحقيق استقصائي:

وزارة الداخلية استخدمت قناصة لقتل الثوار

الكاتب: أحمد رجب

بمكازين وقديم مفتتة العظام، قطع «محمود» الشارع غير عابى بالنظر بعنا أو يسارا، قطعه وهو يفكر في أيام الثورة في التحرير، بشكل يختلف عن معظم رفاقه الثوار، محمود لا يتذكرها حيث إن تاريخه معها لا يتعدى 18 يوما كما كانت، بل 6 أيام فقط، محمود لا يعرف على وجه التحديد من يترقدمه، يقول متأثرا «أوقات بحس إن ذكرياتي ناقصة، لما كل الناس تتكلم عن 18 يوم وأنا أتكلم عن 6 أيام فقط بدأتها من مسجد مصطفى محمود ظهر يوم 28 يناير، وكانت النهاية فجر اليوم السادس فوق كوبرى أكتوبر، في نقطة مقابلة لمدان التحرير، برصاصة جاءت من بعيد من فوق بناية فتدفق هياتون رمسيس، أصابتنى في الفخذ ففتتت عظامى، وأنهت مسيرتى مع الثورة».

علامات استقهام كثيرة، لا يعرف «محمود» إجاباتها، ولا يعرف منصور عيسوى وزير الداخلية، أنه زاد الأسئلة جيرة بإجاباته التي قالها بحسم في برنامج تلفزيونى يوم 9 يوليو، «معندناش قناصة طبعاً» قبل أن يؤكد لها كإجابة في المؤتمر الصحفي الذى عقده بوزارة الداخلية يوم 13 يوليو، عندما قال ردا على سؤال عن القناصة «أنا عايز حد يقول إن القناصة من وزارة الداخلية، عايز واحد فى الدنيا كلها يقول إن القناصة الموجودة فوق المباني من وزارة الداخلية».

«هل توجد قناصة في وزارة الداخلية؟» سؤال بسيط من 6 كلمات يتردد يوميا فى عقل محمود عادل، الطالب فى الجامعة، والذي أصيب فى الساعات الأولى من صباح 3 فبراير، على كوبرى أكتوبر برصاصة، فى فخذه اليمنى، تجيب عنه وثائق حصلت عليها «المصري اليوم»، تثبت خطأ إجابة عيسوى «معندناش قناصة طبعاً»، فالمجلدات الفاخرة التى حصلت عليها الجريدة، والمزينة بكلمات «سرى للغاية.. غير قابل للنشر» وتعلموها كلمات «جمهورية مصر العربية.. وزارة الداخلية.. قطاع الشؤون القانونية» على

خلافها الذي يحمل صورة لبوابة الوزارة المهيبة في شارع الشيخ ربحان، وعليها بخد
أحمر «الأوامر العمومية»، تشمل أسماء مكافآت فرق القناصة التي صرفها وزير
الداخلية الأسبق حبيب العادلي لأوائل الفرق، وأماكن التدريبات في معهد التدريب
التخصصي للأمن المركزي بالعمليات الخاصة، ومعهد التدريب التخصصي للأمن
المركزي بالقاهرة، ومعهد التدريب التخصصي للأمن المركزي بالإسكندرية،
وأسبوط والإسماعيلية والشرقية، وقيم المكافآت المالية التي تحصل عليها هذه الفرق
وعدد الضباط المشاركين فيها.

يبدأ اللواء السابق محمد نصار أحد مؤسسي فرقة الإرهاب الدولي، حديثه
لـ«المصري اليوم» بإجابة حاسمة «لا توجد وحدة قناصة مستقلة في وزارة الداخلية،
ولكن توجد عناصر قناصة، ولا يمكن أن تخلو الوزارة من هذه العناصر في وحدة
مكافحة الإرهاب الدولي، أو أمن الدولة» ويشرح نصار عمل القناصة «يوزع عنصران
داخل كل مجموعة عمل، ولا يعمل القناصة إلا في ثنائيات، يقتسمان العمل بينهما،
أحدهما «أوبزرفر» والآخر قناص، ويتبادلان المواقع، طوال فترة الحدث.

وبشكل عام تنص مدونة سلوك «المبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة
النارية» الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد
في العاصمة الكويتية «هافانا» من 27 أغسطس إلى 7 سبتمبر 1990 على أن «استعمال
الأسلحة النارية تدبير أقصى وينبغي بذل كل جهد ممكن لتلافي استعمال الأسلحة
النارية ولا سيما ضد الأطفال، وبوجه عام لا ينبغي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما
ييدي الشخص المشتبه في ارتكابه جريمة مقاومة مسلحة أو تعرض حياة الآخرين
للخطر بطريقة أخرى، وتكون التدابير الأقل نظراً غير كافية لكبح جماح المشتبه
به أو لإلقاء القبض عليه، وفي كل حالة يطلق فيها سلاح ناري ينبغي تقديم تقرير إلى
السلطات المختصة دون إبطاء».

بدأت علامات استفهام الناظر المصاب محمود عادل، تحصل على إجابات، يصفها
هو بـ«نصف الشافية» قبل أن يستطرد مضيقاً علامة استفهام «أمال كانوا يقولوا
مفيش قناصة ليه؟» سؤال ربما تحمل قدم محمود المصابة إجابة عنه، فاستأذناه وذهبتنا
سويًا إلى الدكتور أيمن فودة كبير الأطباء الشرعيين السابق، لإجراء الكشف على
إصابته، بعدما تبين أن مصلحة الطب الشرعي لم تقم بتشريح أي جثة خلال أحداث
الثورة، واكتفت بكتابة تقارير المعاينة الظاهرية.

بعد اطلاع «فودة» على الأوراق الرسمية التي يحملها، والتي حسب «تقرير طبي لمريض عند الخروج» صادرة عن مستشفى قصر العينى، ككتب فى تشخيصه المبدئى أن الإصابة «كسر مضاعف بالفخذ اليمنى برصاصة نتيجة مظاهرات التحرير» وينص تشخيصه النهائى على «أن المريض (محمود عادل) والذي دخل المستشفى يوم 3 فبراير، يعاني من كسر مضاعف بالفخذ اليمنى إثر طلق نارى، أدى إلى كسر بالفخذ مع إصابة بالعصب النسيوى، وإجراء جراحة تثبيت بالمثبت الخارجى»، وبعد الاطلاع على صور الأشعة، بدأ كُبير الأطباء الشرعيين السابق فى الكشف على الإصابة. فى تلاوة تقريره الطبى قال: عادة ما نحدد نوع الإصابة عن طريق تحديد مستوى واتجاه إطلاق المقذوف ومسافة إطلاق المقذوف، ونحدد المسافة بشكل تقريبي من رواية الشهود، ومن علامات قرب الإطلاق. ونحدد المستوى، من شهادة الشهود، ومن فتحة دخول المقذوف وفتحة خروجه، وأضاف: «ومن الكشف على قدم محمود عادل المصابة تبين إصابته بطلق نارى، وتفتت المقذوف وبالتالي أحدث نوعاً من التدمير شبه الشامل للعظام والعصب، ويبدو واضحاً من الكشف أن مسافة الإطلاق، تجاوزت حدود مدى الإطلاق القريب، وأن مستوى الإطلاق تم من أعلى لأسفل، لأن الكسر مائل، والشظف «مائل» وبالاطلاع «فودة» على شهادة محمود ومكان تواجد وقت الإصابة الموثق بمقطع فيديو التقطته قناة الجزيرة لحظة وقوع الإصابة، استطراد فودة: لما كان الشكل البيضاوى لأثر الإصابة مكان الدخول، يتجه إلى أسفل ويوحشية، فهذا يشير إلى أن إصابته من أعلى إلى أسفل، ويزيد ذلك شكل الكسر المتفتت الذى يتخذ شكلاً مائلاً، وبالتالي فإن إصابة المذكور جاءت من أعلى إلى أسفل، وجاوزت مدى الإطلاق القريب، وبما أن محمود كان وقت الإصابة فوق كوبرى أكتوبر، فاحتمالية إصابته من فوق فندق هيلتون رمسيس كما يدعى كبيرة.

يدعم الاحتمالية، ويؤكدها نص نقله من ملخص تقرير لجنة تقصى الحقائق بشأن «الأحداث التى واكبت ثورة 25 يناير» يقول: تبين للجنة أن رجال الشرطة - أطلقوا أعيرة مطاطية وخرطوشاً وذخيرة حية، فى مواجهة المتظاهرين أو بالقنص من أسطح المباني المصلة على ميدان التحرير، خاصة من مبنى وزارة الداخلية ومن فوق فندق النيل هيلتون ورمسيس هيلتون ومن فوق مبنى الجامعة الأمريكية.

ويقول عيسوى فى المؤتمر الصحفى نفسه الذى عقده بديوان الوزارة، وأعلن فيه عن

أكبر حركة تنقلات شهدتها الوزارة في التاريخ، إن «ضباط الداخلية اختفوا تماماً» يوم 28 يناير» ويتساءل: «من صعد فوق أسطح العمارات المطلّة على الميدان.. التي يعرفها، يجاوبني».

اللواء مختار شلبي، نائب مدير أمن الجامعة الأمريكية، يجيب: «يوم 28 يناير مساءً افتتح بوابات المبنى المطل على شارع الشيخ ربحان أربع مجموعات من ضباط الشرطة في البداية كانوا يطاردون ثواراً، كل مجموعة حوالي 4 عساكر وضابط، وعندما تفقدنا المبنى فيما بعد وجدنا آثار دم، ثم صعدوا فوق السطح، ولم ينزلوا، حاولنا نطلع لهم فوضعوا البنادق في وجوهنا، وصعدت فوق مبنى مقابل، وكشفتهم. فوجدتهم جالسين فوق السور المطل على الشارع».

ويكمل الشهادة محمد عبدالرحمن، الأستاذ الذي يعمل في الجامعة الأمريكية بعقد مؤقت: يوم 29 صباحاً، كنت في شارع محمد محمود، وكان في أمن مركزي يسد الشارع، وكان يطلق نيراناً حية في الهواء، ويغلق الشارع تماماً بالعرض من ناحية الملوكي، وفوق العمارة كان يوجد اثنان، منهما واحد لايس جاكيت أسود، شفته فوق، وكنت خائف منه وكنت بحاول دايماً أقف في جانب الشارع وليس وسطه، وكان في واحد في نصف الشارع، ومرة واحدة ظهر الثاني إلى جواره وسمعنا فرقة آتية من أعلى، ووجدنا شاباً يسقط بطلقة في صدره، بصمت محمد عبدالرحمن لحظات قبل أن يكمل «اختاره بالذات ونشن عليه وضربه».

ورغم نفي «عيسوي» وجود أي من عناصر الشرطة في الميادين بعد 28 يناير، وتأكيده خلال المؤتمر الصحفي نفسه الذي عقده بديوان الوزارة، أن «وزارة الداخلية ماتت في 28 يناير، ولم يكن هناك ضابط واحد في أي من ميادين مصر» فإن وثيقة حصلت عليها «المصري اليوم» من تفريغ النيابة لغرفة عمليات وزارة الداخلية أثناء الثورة، تنفي بشكل قاطع كلمات وزير الداخلية المصري، فتتص الوثيقة بتاريخ 1 فبراير 2011، «البند 34 الساعة 12:55م إخطار من النقيب محمد أبو العينين بانتظام عدد 2 قناسة + 1 متعدد أرضي»، كما تشمل الوثيقة نفسها نصاً آخر مكتوباً ببساطة المعتاد «البند رقم 56 أحوال الساعة 6.15 إخطار من السيد الرائد كريم فتح الله، وأثناء سير السيد في طريق امتداد رمسيس اعترض الطريق حوالي 300 شخص بالعصى وتم التعامل معهم بالرصاص لمدة خمس دقائق».

وثيقة رسمية تثبت وجود قنصية أولا في وزارة الداخلية ، ثانيا في الشوارع حتى يوم 1 فبراير ، وشهادة من دكتور محمد ضياء الدين ، معيد بقسم الجراحة وقسم الحوادث في مستشفى قصر العيني ، للنيابة ، تلقى الضوء حول ما كان يفعله هؤلاء القنصية ، يقول الطبيب الذي تواجد بشكل دائم داخل قسم الحوادث في مستشفى قصر العيني ، منذ 27 يناير حتى 7 فبراير ، وكان مسؤولا عن استقبال المرضى ، يومى 28 و 29 يناير «نعم يوجد عدد كبير من المصابين بطلقات نارية» ولا يستطيع تحديد أعداد المصابين الذين استقبلهم المستشفى خلال هذين اليومين لأنها ببساطة «مئات المصابين لا أستطيع تحديد العدد» ولكنه يتذكر تقريبا أعداد المصابين بطلقات نارية «فى عدد ضخم جدا.. حوالى 350 مصابا» ويبدأ فى الشرح: «معظم المصابين الذين دخلوا المستشفى أتوا من ميدان التحرير.. فى البداية من الساعة 3.30 وحتى 5 عصرا ، كان يتوافد عدد كبير من المصابين برصاص خرطوش.. ومن الساعة الخامسة وحتى الساعة بدأ المستشفى يتلقى مصابين بطلقات نارية ، ثم بعد الساعة مساء بدأت تأتى أعداد ضخمة من المصابين بطلقات نارية واستمر الحال حتى الساعة من مساء اليوم التالى».

ويكمل «هناك تعمد واضح حيث كان يتم إطلاق الرصاص على الصدر والمواضع القاتلة فى الجسم ، وبالتالي يظهر ذلك رغبة من يطلق الرصاص فى قتل المتظاهرين».

شهادة خطيرة ، يؤكدها الدكتور أحمد عبدالرحمن ، الطبيب المقيم جراح مخ وأعصاب بمستشفيات جامعة القاهرة ، لـ «المصرى اليوم» والذي تواجد فى مستشفى قصر العيني ، بداية من جمعة الغضب ، وحتى نهاية الثورة ، وقال «الإصابات فى الصدر والرأس كانت لعدد كبير جدا ، وتم إثبات إصاباتهم بطلقات نارية فى الرأس».

يقصف عبدالرحمن ليلتقط أنفاسه ، قبل أن يكمل «هناك علامات استفهام ، تكونت لدى مشاهدتى للمصابين والمتوفين ، أهمها أن الرصاصات التى اخترقت الرأس ، خرجت من الجهة الأخرى ، وهو الأمر المستحيل عمليا ، مع المسدسات العادية ، إلا لو أطلقت هذه الرصاصات من مسافة أقل من 5 أمتار» ويكمل: عادة لو أطلق الرصاص الحى من هذه المسافة القصيرة ، سيترك أثرا ، ورائحة بارود على جسد المصاب ، ولكن هذه الآثار لم تظهر فى الحالات التى كشفت عليها ، وهو ما يعنى بشكل واضح ، أن الرصاص الحى المستخدم لقتل وإصابة هذه الحالات ، كان باستخدام رصاص سريع جدا ومن مسافة بعيدة».

الملحوظة الذكوية الثانية التي كشفها «عبدالرحمن» للجريدة، أن معظم الحالات التي كشف عليها شخصياً، والمصابة برصاصات في الرأس، «كانت فتحات دخول المقذوف عادة في منتصف الجبهة»، وهو ما يدل، حسب جراح المخ والأعصاب على «دقة التصويب في منتصف الجبهة كحقيقة ثانية، توضع إلى جانب الحقيقة الأولى، وهي أن الرصاصات كانت سريعة جداً ومن مسافة بعيدة وهو ما يثبت اعتماد عناصر الداخلية قتل المتظاهرين».

«عادة يستخدم القناصة في وزارة الداخلية بنادق لا يتعدى مداها 800 متر، ثلثي الرصاصات سريعة وقوية ودقيقة، ولا يوجد نوع واحد من البنادق تستخدمه الوزارة» هكذا ختم اللواء «نصار» كلماته، وتركنا مع رصاصات قناصة ذهبت بنا إلى والد الشهيد شهاب حسن شهاب، طالب «النظم والمعلومات»، الذي تظاهر يوم 28 يناير مثل كثيرين، وعاد إلى منزله أيضاً مثل كثيرين في نهاية نهار الجمعة الغاضبة، لم أسرته حوله ليروى لهم ما رآه في المظاهرات، وربما ليلقى عليهم سلامه الأخير، قبل أن يتبع نذاته الخاصة، ويستجيب لنداءات حماية المتحف المصري، التي انتشرت في منتصف الليلة، ويعود إلى ميدان التحرير، ومن أمام المتحف - شهادة الوفاة - تجره أصوات صراخ إلى إمام مسجد عمر مكرم، ليظهر وبما في عدسة بندقية قناص، فتجد إحدى الرصاصات رأسه هدفاً لها، فتخترقها وتخرج من الجهة المقابلة.

تقرير نيابة مصر القديمة، للمقضية رقم 730، إداري يقول «تبين أن السيد شهاب حسن عبده عبدالمجيد شهاب، توفي أثناء وجوده في المظاهرات السلمية، التي بدأت اعتباراً من 25 يناير بإصابته بطلق نارٍ بالرأس وأن مكان الوفاة في ميدان التحرير، يوم 28 يناير، أمام مسجد عمر مكرم». ووالد الشهيد شهاب يكمل القصة «في مساء نفس اليوم، عرفنا من أصدقاء شهاب أنه في مستشفى قصر العيني وأنه أصيب برصاصات في رأسه من الجانب الأيمن خرجت من الجانب الأيسر، وظل بالمستشفى حتى يوم الجمعة 4 فبراير ثم اختاره الرحمن ليكون شهيداً من الشهداء».

المصري اليوم

بالفيديو.. «المصري اليوم» تكشف،

أشهر مصنع لحوم في مصر ينتج «لانشون» يحتوي على مواد مسرطنة

الكاتب: مروي ياسين

يوم جديد.. تستعد فيه «هاجر» أئنة السنوات العشر للذهاب إلى المدرسة. عقارب الساعة تشير للمساءة صباحاً، تحاول الأم أن ترسم على وجه الصغيرة ابتسامة قبل مغادرة المنزل، تمشط شعرها وتعقده بصغيرة قلامس كتفها بالكاد، تتأكد أن كل شيء في موضعه، تعانق الابنة التي تسرع باتجاه الباب قبل أن توقفها الأم لتوافيها بكيس بلاستيكي صغير يحوى شطائر صغيرة تضعه في حقبتها المدرسية وهي تطلب منها أن تتناول طعامها كله حتى تستطيع متابعة دروسها، والانتباه للشرح داخل الفصل، تتسهم «هاجر» وتلوح لوالدها قبل أن تطلق في طريقها.

في المدرسة تفتح «هاجر» كيس الشطائر وتلتهم ما فيه قبل أن تنتهي دقائق القسحة، وما إن يذق الحرس معلناً بدء الحصص مرة أخرى حتى يشعر «هاجر» بالألم تهاجم معدتها، تنصحبها زميلتها بالتوجه للعيادة المدرسية، لا تقوى على السير بمفردها فتعتمد على كتف زميلتها التي تحمل عنها عبء الحديث أمام الطيبة «بطنها وجعها أوى، يا دكتورة وعابزة أي دواء». تسأل الطيبة «هاجر» في هدوء: «يكاني إيه النهارده؟» بتلقائية شديدة ترد «هاجر»: «ساندوتشات لانشون». تصف لها العلاج سريعاً «مسكنات للألم»، مع التنبيه على ضرورة إجراء تحاليل طبية حتى لا يتكرر الألم.

«هاجر» واحدة من عشرات التلاميذ بمدرسة المنيرة الابتدائية بالقاهرة الذين يطرقون باب العيادة الصحية بالمدرسة يومياً بحثاً عن علاج لألام المعدة، وهو ما أكدته الدكتورة «سوزان قناوى» طبيبة المدرسة، فكما تقول: «شكاوى وجع المعدة كثيرة ومختلفة إلا أن غالبية الحالات المرضية تكون قد تناولت لانشون في طعامها». تناول اللانشون صار أمراً محظوراً بتعليمات الطيبة لكل التلاميذ، غير أن حظر الطيبة

يذهب أدراج الرياح، إذ إن رخص سعر اللانشون وسهولة تحضيره يؤهلانه لأن يكون
الأبرز في وحيات الأطفال بعيداً عن أي تجذبات وهو مما أكدته والددة إحدى
التلميذات، قبل أن تذكّر كلامها بسؤال عفوياً: «هو اللانشون دم يتعمل من إيه؟».

سؤال الأم كان محركنا للحصول على إجابة له. فقط سألنا أنفسنا بدورنا: «من
أين نبدأ؟» جاءت الإجابة مدونة على عبوة لانشون حصلنا عليها من أحد منافذ البيع
«مصنع (ص.ع) لإنتاج اللانشون»، أسفل العبارة كان العنوان مدوناً بوضوح، وكان
الطريق للمصنع معروفاً. هناك سوف نحصل على إجابة لسؤال الأم، هناك سوف
يمكننا التعرف على طريقة صناعة اللانشون، وآلية العمل، وإدارة المكان، والأسباب
التي تجعل طيبة المدرسة تحظّر على التلاميذ تناوله، وكيفية تلافي تلك الأسباب،
غير أن السؤال الذي طرح نفسه بقوة: «كيف ندخل المصنع؟».

لم يكن الدخول إلى أماكن تصنيع اللحوم بالمهمة السهلة على الإطلاق.
فالمسؤولون والعمال لن يكشفوا عن المخالفات إن وجدت، كما أنهم لن يسمحوا
لصحفيين بالتواجد في أماكن التصنيع إذا كان هناك ما يشوب تلك العملية من
تجاوزات، السبيل الوحيد هو التخلي للعمل داخل المصنع حتى نتمكن من الرصد
الدقيق لعملية التصنيع بالصوت والصورة، كانت المهمة شاقة للغاية، غير أن الهدف
في النهاية هو المصلحة العامة، وعلى ذلك قررنا خوض المغامرة.

البداية كانت أمام المصنع الشهير، مراقبة دقيقة لمواعيد دخول وخروج العمال
والعاملات، كيفية تحركهم، أشكائهم، تصرفاتهم، من أين يأتون، وإلى أين
يذهبون. ثم تمضى سوى بضعة أيام حتى كان الطريق إلى المصنع مفتوحاً بالنسبة لنا
كعاملات باليومية. وفي تمام الثامنة صباحاً كنا نقف أمام باب المصنع، في نفس
اللحظة يصل للمكان أتوبيس خاص قادم من محافظة المنوفية، تهبط منه ما يقرب من
20 فتاة تتراوح أعمارهن بين 14 و23 عاماً، يتسلمهن مقاول الأنفار بمجرد وصولهن
ليرشحنهن لمسؤول العمل في المصنع للعمل باليومية، نندس ومسطهن قبل أن نجد أنفسنا
فجأة أمام المقاول الذي قلب عيونه فينا فلم يبد عليه أي ارتياح في هيئتنا، دقائق قليلة
يشرح لنا فيها العمل الذي سنقوم به داخل المصنع، ويعد أن يتأكد من استيعابنا المهمة
يسلمنا لمسؤول الأمن.

على مقعد خشبي صغير جلس الرجل الضخم وسطح عدد كبير من العمال، راح كبار السن منهم يلبون احتياجات «الكبير» كما كانوا يفادونه، همس إليه أحدهم: «همه دول البنات الجديدة يا كبير». ركز بصره فينا بحدة قبل أن يسألنا باهتمام: «معاكم بطايق؟»، جاء ردنا مهزولاً بقلق ظاهر «أيوه معانا»، يدقق النظر في البطاقات الشخصية ويقول بسرعة: «إنتوا طلبة وعازين تشتغلوا.. طلب إزاي؟» نتحجج بظروف المعيشة الصعبة، فيظهر الاقتناع على وجهه وينتهي الموضوع بمنح الموافقة فندخل على الفور.

لا يخلو الأمر من مشاعر متضاربة تتابنا في تلك اللحظات التي ندخل فيها بأقدامنا إلى ذلك العالم المجهول، عما قليل سيبتلعنا المصنع بأسواره وأبوابه وآلاته ولا أحد يعلم عنا شيئاً، أسئلة كثيرة تجول بخاطرنا حول المصير الذي ينتظرنا لو حدث وتعرف أحد من العمال على هويتنا، إجابات كثيرة تطوف بخاطرنا، وساو من وظنون وسيناريوهات مرعبة ينسجها خيالنا، نحاول أن نطردها ونحن نتسلم مهام عملنا داخل مصنع اللانشون من مسؤول الأمن الذي يشير لنا بأصابعه إلى مكان تسلم العمل.

طابقان يفصلان بين غرفة الملابس ومكان تحضير اللانشون، والوصول إليها ليس صعباً فيمكن استخدام السلم أو مصعد نقل اللحوم المجمدة الذي يتقاسمه العمال مع «حلل العجين»، نقف في انتظار هبوط المصعد لكي نصل من خلاله إلى تلك الغرفة، لكنه لا يأتي فتضطر إلى المصعود على السلم الذي من خلاله نمر بشكل عابر على طابق صناعة البسطرمة الذي تختلط فيه رائحة الثوم برائحة العفن، فنمر بعد أن نحبس أنفاسنا خشية أن تظهر علينا علامات الاشعثزاز من تلك الرائحة، المفروض علينا أن نعتادها بسرعة حتى نتمكن من الاستمرار في العمل.

في الطابق الأول تختلط أصوات ماكينات الفرم الضخمة وآلات العجن برائحة عفنة - لا يمكن تحديد مصدرها - بدرجة يستحيل معها استنشاق هواء نقي في أرجاء المكان، فما بين رائحة مساحيق من النشا والمواد الحافظة والألوان ونكهات الطعم وبين رائحة المواد العفنة يختفي الأكسجين النقي. تنقسم صالة العمل الكبرى إلى أربعة أماكن في الجانب الأيمن منها تتم أولى خطوات تكوين اللانشون، إذ تظل فتيات صغيرات السن وقليلات الخبرة يعملن في تفتيح أكياس المجمدات بأنواعها المختلفة.

سعيدات الحظ هن من يقفن على تفتيح اكياس الحواشى البقرية وهى المهمة التى كُلفنا بها طوال فترة عملنا ، وقاميلات الحظ من يطلب منهن تفتيح اكياس جلود الدجاج المجمدة ، فالأخيرة ينبغي تفرغها على الأرض لتبدأ مرة أخرى فى حمل كل الكميات التى تم تفتيحها ونقلها إلى ماكينات الفرغ ، المشهد لا يخلو من «كذلك» - حذاء بلاستيك برقبة طويلة - فتاة فى الخامسة عشرة من عمرها ، وآخر لشاب فى ربيع الثانى يتجولان وسط أكوام جلود الدجاج الملقاة على الأرض والتى ينبغي نقلها إلى ماكينات الفرغ مباشرة دون غسلها ، أو وضعها فى مكان بعيد عن حركة الأقدام التى كثيرا ما تخطئ طريقها فتدوس على الجلود مرتين أو ثلاث على الأقل.

بجهد يفوق حجمها مرتين تدفع إحدى العاملات بيديها الصغيرتين «حلة» معدنية كبيرة مغطاة بكميات الحواشى المجمدة وجلود الدجاج ، تقرب نحو ماكينات الفرغ ، يتسلمها عامل آخر ، بقوة اعتاد عليها منذ ما يقرب من 8 أعوام هى فترة عمله بالمكان ، يدفع عربة الخليط داخل المفرمة لتنتهى بذلك أولى خطوات صناعة اللانشون.. لا يقف دور عم حسن على وضع الخليط داخل الماكينة فعليه مهمة ثانية اكتسبها بمرور الوقت.. حيث يتناول بيده قليلاً من المفروم الناتج من الماكينة بين الحين والآخر ويقربه من أنفه ليشم رائحته ، فإذا ما بدت له عفنة أخبر من حوله بما توصل إليه فى الخلطة ، فتبدأ الاحتياطات المعروفة فى تلك الحالة وهى إضافة مواد حافظة ونكهات بكميات أكبر لتضيق تلك الرائحة.

المرحلة التالية لعملية الفرغ هى «العجن» والتى تضاف فيها مساحيق تيدو للعاملين بالمكان هى سر الصنعة فعلى حد قول عم حسن: «لولا مادة الفريش سيل.. ممكنش بقى فيه حاجة اسمها لانشون»، واصفا إياها بـ«المادة الغريبة التى لا يمكن لأحد أن ينكر مدى أهميتها فى إكساب المنتج طعما ورائحة تخفيان مكونات الخليط الأساسية».

بعضوية شديدة تحرض «عصاف» يوميا مع بداية وقوفها على آلة «العجن» أن ترتدى نظارة طبية محكمة الغلق على العينين أثناء فترة عملها.. لعلها تحميها من رذاذ المساحيق المستخدمة لإتمام عمل اللانشون والتى توضع بشكل عشوائى بعيدا عن أى معايير مطلوبة ، فيكفى أن يتراكم على قرنية العينين ما يتطلب من كميات النشا الكبيرة المستخدمة والتى تتسبب فى احمرارهما طوال الوقت وإصابتهما بأمراض

الحساسية المختلفة، إلى جانب ما يسببها من تشققات فى يديها بسبب إضافة كميات كبيرة من مكسبات الطعم أثناء العجن لإزالة رائحة العفن.

تظل الروائح الكريهة منتشرة بأرجاء المكان طيلة فترات العمل خاصة مع استخدام اللانثون المنتهى الصلاحية أثناء عملية التصنيع، حيث يهرب العمال بعيداً عنها تاركين تلك المهمة لـ«محمد» ذو التسع سنوات إذ يقتصر دوره على تجهيز اللانثون الفاسد وإزالة غلاف المصنع المحيط به ووضع القوالب العفنة فى حلل الحواشى لإعادة تصنيعها من جديد داخل ماكينات الضرم، «محمد» لا يشكو الرائحة ولا يجد فيها أزمة قدر ما يجد فى الكميات الكبيرة المرتجعة والتي ترهق جسده النحيل، فيقول «الواحد بيزهق من كتر ما بيشتيل أغلفة من على اللانثون وده سلوك عام فى المكان هما ما بيرموش أى حاجة خالص.. مهما كان شكلها، كله بيتصنع»، تلك الكلمات تتردد كثيراً بين العمال، ولكنهم فى نفس الوقت لا يجدون حرجاً فى تناول اللانثون كطعام يومية على الإفطار أو العشاء، خاصة أنهم يتناولون نوعاً آخر يخرج من نفس المكان، يلقبونه باللانثون الصحى، يعنون بذلك العبوات التى ينتجها المصنع مطابقة للمواصفات، ليتسلمها مندوبو وزارة الصحة كعينات للتأكد من صلاحية منتجات المصنع، وهى العينات التى تصف «نادية» - إحدى العاملات، طريقة تصنيعه بقولها «المواد المستخدمة فى اللانثون الصحى، تختلف كثيراً عن تلك الأنواع التى ينتجها المصنع ويعرضها للبيع، فهى عبارة عن لحوم نظيفة تُغسل بالمياه جيداً وتصنع بطرق نظيفة، لتنتج فى النهاية لانثون مطابقاً للمواصفات يذهب لوزارة الصحة».

فى منتصف يوم العمل تمر مفتشة الصحة، تنظر إلينا وهى تتابع مراحل العمل فى صمت، تكفى بلغت نظر إحدى العاملات لرفع الحواشى المجمدة الملقاة على الأرض، تستمر جولتها بالمكان لبضع دقائق تخرج بعدها حاملة فى يدها المنتج الصحى، المطابق للمواصفات.

آخر مراحل صناعة اللانثون هى التدبيرس وهى يتم تغليف اللانثون باسم المصنع آلياً مدوناً عليه تاريخ الإنتاج والصلاحية. يسدل ستار اليوم على عمال المصنع وهم ينقلون ما يقرب من 30 ألفاً كيلو هو إنتاج المصنع يومياً ليصل الإنتاج السنوى إلى 10 ملايين كيلو من اللانثون، وتقل الكميات عبر عربات نقل مفتوحة إلى منافذ البيع المنتشرة فى جميع محافظات مصر.

ما تم رصد من مخالفات بيئية وصحية أثناء عملية التصنيع يعلق عليه الدكتور محمد عبد الله رئيس الإدارة العامة للرقابة على الأغذية التابعة لوزارة الصحة قائلاً: «إن عدم وجود الشهادات الصحية للعاملين بمصانع الأغذية تعتبر جنحة يعاقب عليها القانون للعامل ولصاحب المصنع، ومثل هذه المخالفات يتم التعامل معها أولاً بالتوجيه للعاملين وصاحب المصنع وإذا لم يستجب فإننا نوقع عليه غرامة مالية».

وحول القانون الذي يحكم الرقابة على مصانع اللحوم المصنعة ومنها «اللانشون» قال «عبدالله» القانون رقم 10 لسنة 66، يحدد العقوبة على المنتجات غير المطابقة للمواصفات والتي تصل إلى سنة سجناً، و10 آلاف جنيه غرامة كحد أدنى أو غرامة 100 ألف جنيه كحد أقصى، معتبراً أن دور وزارة الصحة في مراقبة مصانع الأغذية هو التفيش الروتيني من خلال الإدارة الصحية لكل منطقة ويقومون بزيارات قد تصل إلى مرة أو مرتين شهرياً، مع سحب عينات بصفة دورية من المنتج والمادة الخام، ويتم تحليلها لمعرفة مدى صلاحيتها للاستخدام الآدمي.

وانتقد «عبدالله» استخدام المصانع أى مواد خارج المواصفة القياسية مثل «الحواشى البقرية»، و«جلود الدجاج»، معتبراً إياها مخالفة قد تجعل المنتج ضاراً بالصحة وأحياناً تصل لدرجة عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، مؤكداً أن دور وزارة الصحة التأكد من تطبيق المواصفة القياسية المصرية، والتي تدون على أغلفة اللانشون، وأضاف أن هناك عيوباً في التصنيع خطرة منها وجود بكتيريا «إي.كولاي» أو «بكتيريا عنقودية» وهى أنواع من البكتيريا عادة ترتبط بالتصنيع وليس التخزين ووجودها يعنى شيئاً واحداً ألا وهو «المنتج غير صالح للاستخدام الآدمي».

وقال عبد الله إن صلاحية اللانشون لا تتجاوز بأى حال من الأحوال ثلاثة أشهر من تاريخ الإنتاج، لذلك فلا يجوز بأى شكل إعادة تدوير المرتجع لأنها تعتبر كارثة.

توجهنها إلى معامل وزارة الصحة لمعرفة تأثير مكونات صناعة اللانشون على المستهلك، وبمجرد طلبنا إجراء تحاليل للمنتج، بدأ المسؤولون سرد أسماء مصانع اللانشون، المعروفة وغير المعروفة، فى انتظار أن يحصلوا منا على اسم هذا المكان، لينتهى الحوار على رفض المسؤولين بالوزارة إجراء التحاليل باعتبارنا لسنا جهات متخصصة.

قررنا البحث عن معامل معتمدة أخرى نستطيع من خلالها الحصول على نتائج تحاليل موثوق بها ، وانتهى الأمر بالحصول على موافقة «المركز الإقليمي لسلامة وجودة الغذاء» ومعمل آخر طلب عدم ذكر اسمه وكلاهما معتمدان تابعان لجامعة القاهرة.

باستشارة الدكتور محمد عباس ، كبير أخصائي تحاليل دقيقة والذي رأفقتنا أثناء أخذ وتسليم العينات ، قمنا بشراء ثلاث عينات مختلفة من اللانثون (بيف وزيتون وسادة) ، وهو ما حصلنا عليه من أحد منافذ بيع المصنع المعروفة في «العتبة».

كشفت تحاليل الميكروبيولوجي التي استغرقت 6 أسابيع كاملة عن احتواء العينات الثلاث على سم فطري مسرطن وهو «الأفلاتوكسين» ، الناتج من فطر «الإسبيراجيليس» و«الإسبيراجيليس فلافس» ، و«الإسبيراجيليس فيوميچاتس» ، وتجاوزت المستعمرات الفطرية بالعينات الحد الأدنى المسموح به طبقا للمواصفة القياسية المصرية لتصل نسبتها في كل جرام 120 مستعمرة بدلا من 5 مستعمرات كحد أقصى.

وأسفرت التحاليل عن وجود بكتيريا بنسب مختلفة في العينات الثلاث، ففي لانشون «البيف والزيتون» كانت نسبتها 9 مستعمرات بكتيرية لكل جرام ، وبلغت نسبته في «السادة» 40 مستعمرة وهو ما اعتبره التحليل نسبة كبيرة خاصة أن المواصفة القياسية تحذر من وجود أى بكتيريا بالمنتج.

وذكرت التحاليل أسماء البكتيريا الموجودة باللانثون ، كان «الكوليفورم» أكثرها خطورة لأنه ناتج عن وجود فضلات برازية ، وهو ما نص عليه التقرير ، كما كشفت النتائج عن وجود بكتيريا «إي كولاى» الممرضة والتي تسبب التسمم الغذائي ، بالإضافة إلى توفر البكتيريا العنقودية التي يدل وجودها على احتواء المنتج على أحشاء لحوم بدرجة تجعله غير مطابق للمواصفة.

وجاءت نتائج التحليل الكيمياءى للعينات لتكشف عن المكونات الداخلة في صناعة اللانثون بملاحظات عدة أهمها أن العينات الثلاث احتوت على رائحة غير مستحبة وغير مقبولة ، على حد وصف التقرير ، وأشارت النسب التي وردت به إلى انخفاض نسبة البروتين عن النسبة المسموح بها إذ ظهرت نسبته 8% في حين أن

المواصفة القياسية المصرية لصناعة اللانشون تشترط وجوده بنسبة 15% أى أنه أقل من المعدل المطلوب بما يعادل النصف، فيما أثبتت أن نسبة الدهن الموجودة بالعينات الثلاثة بلغت فى المتوسط 7% فى حين أن المواصفة خصصت نسبته بالأقل 35%، ومن بين المواد التى يتم البحث عنها كيميائياً هى نسبة «الرماد» والتى تدل نتيجتها على نسبة المواد الداخلة فى الصناعة وكانت نسبته متدنية لتصل إلى 2.9% مقارنة بالنسبة المطلوبة والبالغة نحو 3.5%.

الدكتور عاطف حسين السيد، استشارى صحة الطعام بالمركز القومى للتغذية، وصف النتائج التى توصلت إليها التحاليل ومدى تأثيرها على صحة المستهلك بـ«الخطيرة»، وأشار إلى أن توفر هذا العدد من المستعمرات الفطرية تحديداً يجعل العينة «ساقطة» أى غير صالحة للاستهلاك الآدمى، معللاً ذلك بأن نسبتها تفوق المواصفة القياسية المصرية لتصنيع اللانشون بأكثر من 5 أضعاف النسب المطلوبة، وكشف عن أن تناول المواطنين لـ«الانشون» يحتوى على فطر «الإمبيراجيليس» الذى ينتج السم الفطرى «أفلاتوكسين» يؤدى مباشرة لحدوث أورام سرطانية على الكبد، ويتسبب فى تشيكل خلاياه بدرجة مرضية، فى حين أن بكتيريا «كوليفورم» تؤدى لحدوث أعراض الإسهال والقىء المسببين مباشرة للتسمم الغذائى، وذكر أن «الإشيريشياكولاى» والتى وجدت بنسب متفاوتة فى اللانشون تتسبب فى إصابة المستهلكيه بألم شديد فى البطن يصاحبه إسهال حاد قد يؤدى إلى جفاف فى بعض الحالات.

وكشف السيد عن أسباب وجود البكتيريا العنقودية والموجودة بنسبة كبيرة فى عينات اللانشون إلى آثار بكتيريا دمال بشرية أو جروح، موضحاً أن العاملين بالمكان لا يتمتعون بالنظافة المطلوبة أثناء العمل، وهو ما يجعل مثل هذه الأنواع من البكتيريا فى الأغذية التى نتناولها، والخطورة هنا، على حد تعبيره، أن اللانشون منتج يؤكل بارداً ولا يتم تسخينه، مما يعنى وصول كل أنواع الفطريات والبكتيريا إلى المستهلك بطريقة مباشرة دون أن يشعر بأن جسده يستقبل بكتيريا ضارة وفطريات بالغة الخطورة.

وفى محاولة لمواجهة أصحاب المصنع بنتائج التحاليل، فى البداية رفض مسؤولو المصنع التعليق على الموضوع برمته، وبعد إلحاح شديد قاموا باختيار «تأ» سكرتير

صاحب المصنع الذي جاء رده قائلاً «لا يوجد شيء مما تدعونه حول منتجنا وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي، نحن نشق في منتجاتنا وطالما أنه لا يوجد أي محضر رسمي ضدنا فكل ما يقال مجرد كلام لن نرد عليه إلا إذا اتهمنا رسمياً من قبل النيابة».

عدة أشهر استغرقها إتمام هذا التحقيق، لم نتوقف خلالها منافذ بيع لانشون (ص.ع) عن العمل، لتتسلل إلى الأسواق الشعبية في جميع محافظات مصر، يقبل عليها الفقراء والأغنياء معاً، تتناولها «هاجر» في سندوتشاتها الصباحية، لا يشعر الجميع بها فيها من مكونات مسرطنة، يعتبرونها وجبة إفطار شهية يجلبونها يومياً إلى صغارهم، بعضهم يعتبرها بديلاً عن اللحوم فثمنها في متناول اليد إذ لا يتعدى ثمن الكيلو 13 جنيهاً في حين أن هناك من يستطيع شراء كميات قليلة منها بجنيه أو أقل ليصبح ذلك المنتج الأكثر انتشاراً.

السوري اليوم

بالفيديو.. من ورش للخراطة إلى مصانع للسلاح (تحقيق استقصائي)
الكاتب: وائل ممدوح



صورتان يحملهما أينما حل، الأولى تعود إلى حفل زفاف ابنته الصغرى الذي أقيم قبل عدة أشهر، ويظهر فيها باسم الوجه، مهندم الملابس.. والأخرى حديثة التقطت له عقب الحادث الذي كاد يؤدي بحياته تاركاً على وجهه أثراً لن يفارقه أبداً، إنه طارق طلعت أمين، أو «عم طارق» كما كان زبائن المخبز البلدي الذي يعمل به ينادونه، ليحصلوا على حصتهم اليومية من الخبز، قبل أن يصاب بطلقة الخرطوش التي أقعدته

عن العمل، وحولته إلى متردد شبه دائم على عيادات ومستشفيات العيون والتجميل، بعد أن نجا من الموت بأعجوبة.

ابتسامة «عم طارق» التي تغطي وجهه الوقور في الصورة الأولى، تحولت إلى إصابة كبيرة تلتهم نصف وجهه وإحدى عينيه في الصورة الثانية، حيث أصيب بجرح تهتكى في الخد الأيسر، مع فقدان تام للعين اليسرى والأنف، بالإضافة لإصابته بكسر في عظام الوجنة اليسرى، وهو ما تسبب في تشويه وجهه بالكامل، بحسب تقريره الطبي، كل هذا بسبب عدد من «بلى الرصاص» أو «الرش الخفيف» أطلق عليه من سلاح «مخلى الصنع» حمله ثلاثة مسلحين خطر حاولوا مرقته ونجّله بالإكراه، تحت تهديد أسلحة الخرطوش. أوضح تجسيد لمأساة مصابي الأسلحة النارية «مخلى الصنع» يظهر بوضوح على أبواب مستشفى المنيرة العام، حيث يستقبل المستشفى القريب من مناطق وسط القاهرة الشعبية أكثر من 100 حالة إصابة بخرطوش أسلحة محلية الصنع شهريا، من بعد الثورة. لا تبدأ حكايتهم مع الزناد الذي يضرب الخرطوشة لتخرج من ماسورة تحولت على أيدي أسطى ماهر في ورشة خراطة عادية إلى سلاح يقتل، ولمكن تبدأ من هناك، من الورشة، أو الورش التي انتشرت بشكل غير مسبوق، بحسب ما وصلت إليه «المصري اليوم» في تحقيق استقصائي استغرق ثلاثة أشهر، اخترقت خلاله الجريدة العالم السرى لتصنيع الأسلحة النارية، وكشفت تحول عدد من ورش «الخراطة» و«الحداثة» بمناطق مختلفة في القاهرة الكبرى إلى مصانع لإنتاج هذا النوع من الأسلحة.

كما كشف التحقيق عن شبكة توزيع إنتاج هذه الورش، فضلاً عن كشفه عن أنواع جديدة من الأسلحة المصنعة محلياً - بعضها يدوي الصنع - بحوزة أطفال لا تتجاوز أعمارهم الرابعة عشرة، بجانب انتشارها بين شريحة كبيرة من شباب المناطق الشعبية والعشوائية التي أصبحت تشهد مشاجرات عنيفة تستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة النارية، وتستمر لأيام عديدة مخافة عشرات الضحايا. «أول مرة أشتري سلاح كان بعد 28 يناير». بهذه العبارة بدأ «أيمن هـ» كلامه وهو يشير إلى «فرد» الخرطوش الخاص به (الفرد هو مسدس يطلق طلقة واحدة). وأكد «أيمن» أن ظروف الحياة في المنطقة الشعبية التي يعيش بها فرضت عليه حيازة السلاح ليتمكن من الدفاع عن نفسه وأهله في ظل غياب الشرطة التام منذ بداية الثورة، ما أدى إلى انتشار

ظاهرة البلطجة بمنطقة سكنه، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على ترخيص سلاح رسمي، «محتاج سجل تجارى وبطاقة ضريبية، أو حيازة أرض، وقبلها واسطة كبيرة فى الداخلية، غير إن أسعار الأسلحة المسموح بحيازتها بالتراخيص ارتفعت بعد الثورة بسبب زيادة الطلب عليها».

تبعنا خط سير قطع السلاح محلية الصنع بمنطقة بولاق أبو العلاء الشعبية بوسط القاهرة، وصولاً إلى مصدرها، بعد رصدنا انتشار هذا النوع من الأسلحة بالمنطقة، خاصة فى السوق التى تتوسطها «وكالة البلح»، التى أصبحت ميداناً للمشاجرات التى تستخدم فيها مختلف الأسلحة النارية، خاصة محلية الصنع منها، بشكل شبه يومي. وكانت محطة البداية مع شاب لم يتجاوز العشرين من عمره، لكن خبرته بالأسلحة النارية وبأنواع طلقات الخرطوش وعباراتها تفوق تلك السنوات كثيراً، والسبب كما يؤكد الشاب الذى يمكن أن نطلق عليه اسم «عماد» هنا، كان إصابته فى إحدى المشاجرات بشظايا، طلقات خرطوش فى مختلف أجزاء جسده، خاصة منطقتى الصدر والكتف، بالإضافة لإصابات رقبته التى لم يتمكن من إخراج الشظايا المنتشرة فيها، حتى لا تترك ندوباً تشوّهه. «لو مقدرتش أحمل نفسى وأرد على أى حد يفكر يتعرضلى مش هيبقى ليا مكان فى السوق».. بهذه الكلمات يبرر «عماد» حرصه على حمل السلاح «غير المرخص»، إضافة إلى صغر سنه، الذى يمنعه من الحصول على ترخيص سلاح بشكل رسمي، فضلاً عن ارتفاع سعر الأسلحة الرسمية، بينما سعر الفرد المصنوع داخل الورشة يتراوح بين 400 و1600 فقط، ولتعقيد إجراءات الترخيص - على حد قوله - لهذه الأسباب مجتمعة أقدم على شراء أول قطعة سلاح «فرد خرطوش 16»، فى إشارة لمقاس الطلقة، ثم تبعها بعدة قطع من مقاسى «16» و«12»، بالإضافة إلى «فرد روسى» مصنع محلياً أيضاً، ويطلق رصاصات من النوع المخصص للبنادق الآلية عيار 9 مم، وسبب تعدد القطع التى يملكها قيامه ببيع بعضها للأصدقاء والمعارف، بعد أن كان يعيرها لهم فى البداية لاستخدامها فى «قضاء الواجب» الذى يمكن أن يكون «فرحاً شعبياً»، أو مشاجرة، أو حتى مجرد استعراض يتطلب دعماً بالأسلحة النارية.

هكذا تحول «عماد» إلى واحد من أشهر حائزى وتجار الأسلحة النارية بمنطقة بولاق أبو العلاء، خاصة الأنواع المصنعة محلياً، الراقصة بسبب رخص أسعارها، وانتشار

ذخائرها «طلقات الخرطوش»، فضلاً عن خروجها من دائرة التجريم الجنائي التي تقع فيها الأسلحة «المشخنة» التي تصنف حيازتها كجنايات لا تقل عقوبتها عن السجن المشدد خمس سنوات، وقد تصل إلى السجن المؤبد في بعض الحالات - المشخنة عبارة عن حلقات حلزونية دائرية تفرغ داخل ماسورة السلاح لتعطي قوة دفع أكبر للمقذوف الناري فتزيد خطورته - في حين تقل عقوبة حيازة فرد الخرطوش عن السجن والغرامة كونه من الأسلحة «غير المشخنة»، بحسب قانون العقوبات المصري رقم 394 لسنة 54 المعدل بعدة قوانين آخرها القانون رقم 97 لسنة 1992. من بولاق إلى إمبابة حيث يعيش «كريم»، الذي ساعدنا في التعرف على أنواع مختلفة من الأسلحة محلية الصنع، قبل أن يخبرنا بأنه قام بتصنيع «كباس» - وهو نوع بسيط من الأسلحة التي تطلق الخرطوش، بنفسه وأنه احتاج فقط إلى لحام بعض الأجزاء في النهاية، فاجأ إلى صاحب ورشة حدادة قريبة من منزله، لينتج قطعة السلاح بدائية الصنع التي انتشرت على نطاق واسع بين شباب منطقته في الفترة الأخيرة. فكرة «الكباس» بسيطة وتشبه إلى حد كبير «النبلة» التقليدية، فهو يتكون من ماسورة حديدية مناسبة لحجم طلقة الخرطوش، بالإضافة لجزء متحرك يضم «سوستة» و«إبرة حديدية» يتم تركيبها فوق الطلقة عقب تثبيتها. ولا يتطلب إطلاق «الكباس» أكثر من سحب الإبرة الحديدية للخلف، ثم تركها لترتد إلى مؤخرة طلقة الخرطوش بفعل «السوستة»، وهو الدور التي تقوم به «إبرة ضرب النار» في المسدس أو البندقية، لتطلق طلقة الخرطوش عبر الماسورة التي يتم تدعيمها بذراع حديدية لضمان التحكم فيها وقت خروج طلقة الخرطوش. ولا تختلف فكرة «فرد الخرطوش» كثيراً عن «الكباس»، وإن كانت أكثر تعقيداً، ما يتطلب وقتاً أطول، ودراية بآلية عمل الأسلحة بشكل عام. عن طريق «كريم» التقينا «م» صاحب ورشة الحدادة الذي قام بإحضار قطع «الكباس» الخاص به، في إحدى المناطق القريبة من أرض المطار بإمبابة.

استقبلنا «م» في ورشته الصغيرة بترحاب تبدد عندما أخبرناه أننا أتينا لشراء «فرد خرطوش عمولة»، أي مصنع بمواصفات معينة داخل ورشته، فرفض مؤكداً أنه لا يعمل في «الشمال»، إشارة إلى الأعمال غير المشروعة، وأخبرنا بأنه سيبحث عن من يقوم بذلك العمل بين معارضة من أصحاب «الورش»، أو يملك قطعة سلاح «مخدومة»، أي جيدة الخامات والصناعة، واتفقنا على أن يبلغنا بالرد عن طريق «كريم». وبالفعل تلقينا اتصالاً من كريم، أخبرنا فيه أن «القطعة» التي طلبناها جاهزة ويمكننا

معابقتها ، فاتجهنا إلى منزله ، ومنه إلى منزل شخص آخر «أبوعلام» الذى قدم نفسه إلينا باعتباره صديقاً مشتركاً بين «كريم» و«م» صاحب ورشة الحدادة ، وبعد حديث قصير عرض علينا أبوعلام «فردى خرطوش» ، مؤكداً أنهما «عمولة» تم تصنيعهما من أجله خصيصاً ، وأخذ يشرح لنا أهمية الماسورة فى «فرد» الخرطوش ، وضرورة أن تكون «محملة» ومصنوعة من قطعة واحدة بلا لحامات ، حتى لا تنفجر بسبب السخونة. ثم عرض علينا قطعة ثالثة غير مكتملة التصنيع ، يؤكد على متانة وقوة أجزاء القطعتين كاملتي التصنيع. سألنا «أبوعلام» عن كيفية اكتسابه كل هذه الخبرات ، فأكد أنه مهتم بالسلاح بشكل عام ، فضلاً عن تلقيه «فرقة صيانة أسلحة» أثناء فضاءه فترة التجنيد بالقوات المسلحة ، ما أكسبه معرفة تفاصيل عمل وتركيب معظم الأسلحة. أعادنا اتصال هاتفى إلى منطقة بولاق أبوعلام ، حيث أحد المصادر الذى رتب لنا مقابلة مع أحد بائعى أسلحة الخرطوش بالمنطقة ، على أن يبدو اللقاء عفويًا ودون ترتيب مسبق ، وهو ما كان. فالتقينا بدر» الذى يعد حلقة الوصل بين بعض ورش الأسلحة وبولاق أبوعلام ، وفاجأنا بالصراحة التى يتحدث بها عن الأسلحة التى يبيعها ، والمشاجرات التى استخدمت فيها. خرجنا من هذه المقابلة باتفاق على زيارة «ورشة سلاح» بإحدى المناطق الشعبية لنشاهد مراحل تصنيعه ، فى مقابل التزامنا بعدم الكشف عن أى تفاصيل خاصة بموقع الورشة أو هوية أصحابها. وبعد أسبوع تقريباً توجهنا بصحبة «ر» إلى إحدى المناطق الشعبية بضواحي القاهرة ، وبين شوارع ضيقة وأزقة متداخلة وصلنا إلى وجهتنا التى كانت ورشة حدادة بسيطة ، استقبلنا صاحبها ودعانا للدخول ، وهو يوضح لنا أن نشاطه الأساسى هو تشكيل المعادن «باب وشباك» ، قبل أن يشير إلى أنه بدأ فى تصنيع الأسلحة بعد الثورة ، بناء على طلب بعض معارفه بسبب «وقف الحال» الذى عانى منه لفترة عقب أحداث الثورة وبحثاً عن لقمة العيش ، ما دفعه للموافقة على تصنيع أول «فرد» بمعاونة صناعى له خبرة سابقة فى ذلك ، لكنه لا يملك «عدة التقطيع واللحام لإتمام العمل وحده ، لكنه أكد فى حزم: «لا تعامل مع البلطجية».

وأضاف صاحب الورشة ، الذى يمكن أن نرمل له باسم «عيد» ، أن تصنيع الفرد الأول لم يستغرق أكثر من يومين ، تعرف خلالهما على الآلية التى يعمل بها ، وأفضل الخامات ملائمة لتصنيعه ، «أهم حاجة الماسورة وسوستة الزناد ، لو الماسورة محملة وسوستة الزناد صلب متين يبقى الفرد فى الأمان ، ومفيش منه خوف».. هكذا أكد

وهو يشير إلى قطع حديدية متفرقة، قبل أن يضيض: «في البداية يشتغل على أكثر من فرد في وقت واحد، بظبط المواسير مع بعض، ويعدين باقى جسم السلاح، وفي الوقت دا محدش ممكن يعرف إن الشغل دا يخص سلاح، وقت التركيب بتبان ملامح الفرد، علشان كده لازم أقفل على نفس الورشة وقتها لحد ما أخلص الشغل وأصرفه». تركنا ورشة «عيد» إلى منطقة توزيع إنتاجها من أسلحة الخرطوش المختلفة، لنتبع مسار قطع السلاح التى تخرج من ورشته والورش المجاورة بنفس المنطقة، عن طريق الوسيط الذى يتولى توزيع قطع الأسلحة بمنطقة بولاق أبو العلا، وبخاصة سوق وكالة البلج، لتفاجأ بأن الشريحة الأكبر من زبائن الوسيط «ح» من «صبيان» الوكالة الذين يفتشون أرصفتها ببيضائع يبيعونها لحساب بعض أصحاب المحال، وتتنوع الأسلحة التى يحملها هؤلاء الصبية الذين لا تزيد أعمارهم على 15 عاماً بين الأسلحة البيضاء وصولاً إلى أسلحة الخرطوش المصنعة محلياً، بدءاً من «الكباس» وحتى الفرد و«المجوز»، وهو قطعة سلاح لها ماسورتان متجاورتان، ومن هنا جاءت تسميتها، إضافة إلى بعض الأسلحة «المقلوبة»، وهى عبارة عن طينجات صوت يتم تعديلها لتطلق رصاص 8.5 مللى، أو يتم تعديل طلقاتها بإضافة قطع حديدية صغيرة إلى مقدمتها «رولمان بلى»، لتطلق عبر ماسورتها بعد تعديلها وتوسيع فتحتها، وجميع هذه الأنواع يتم تصنيعها وتعديلها يدوياً داخل ورش المعادن بأدوات بسيطة كالتي رأيناها داخل ورشة «ح». وهى الورشة التى تعتبر قضية متكاملة يعاقب عليها قانون الأسلحة والنخائر بعقوبات تتراوح بين الغرامة والأشغال الشاقة المؤبدة، المادة 28 من القانون «يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من تاجر أو استورد أو صنع أو أصلح بغير ترخيص سلاحاً نارياً من الأسلحة غير المشخنة والأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح مسدسات فردية الإطلاق، أو الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان السلاح بندق مشخنة ذات التعمير اليدوى والتي تطلق طلقة طلقة.

أو البنادق المشخنة نصف الآلية والآلية سريعة الطلقات أو المسدسات سريعة الطلقات». يأتى ذلك فى الوقت الذى تشير فيه أرقام وزارة الداخلية الرسمية إلى ارتفاع حوادث العنف خلال عام 2011، والأشهر الأولى من عام 2012 بدرجة كبيرة، قبل أن تتراجع نسبياً فى الأشهر الأخيرة مع بدء عودة الأمن للشارع، حيث وصل عدد حوادث السرقة بالإكراه المسجلة إلى نحو 2622 حادثاً فى عام 2011، مقابل 733 حادثاً فقط فى عام 2010، فيما بلغت حالات الخطف التى سجلها عام 2011، 258 حالة

فى مقابل 107 حالات فى عام 2010، بحسب تأكيد اللواء عبدالفتاح عثمان، مساعد رئيس قطاع مصلحة الأمن بوزارة الداخلية، خلال اجتماع لجنة الشؤون العربية والأجنبية والأمن القومى بمجلس الشورى مطلع شهر سبتمبر 2012. من جانبه، أكد الدكتور محمود سعيد، مدير الطوارئ بمستشفى المنيرة العام، ارتفاع نسب الإصابة بطلقات الخرطوش خلال العام السابق بدرجة كبيرة، مشيراً إلى أنه كان من النادر أن يستقبل قسم الطوارئ حالة إصابة بطلق خرطوش قبل الثورة «مرة أو مرتين فى الشهر بالكثير»، قبل أن يشير إلى أن الأمر تطور كثيراً بعد الثورة كماً ونوعاً، نتيجة لانتشار أسلحة الخرطوش بشكل كبير، الأمر الذى أصبح قسم الطوارئ يستقبل فيه حالات إصابة بطلقات الخرطوش يومياً على الأقل، بخلاف الإصابات الجماعية التى تصله فى حالة المشاجرات الكبيرة، والتى يمكن أن تتخطى 20 حالة إصابة فى المرة الواحدة، وقدّر عدد الإصابات التى يستقبلها مستشفى المنيرة شهرياً بنحو 100 حالة إصابة.

ولفت مدير طوارئ المنيرة إلى التعديلات التى يقوم بعض مصنعى أسلحة الخرطوش بإجرائها على الطلقات، ليضيفون إليها قطعاً من الزجاج الصغير، أو المسامير، والقطع المعدنية الصلبة، ما يضاعف من خطورة الإصابة، ويتسبب فى تلوث الجروح، وقال إن معظم الإصابات التى يستقبلها المستشفى الآن تحدث خلال مشاجرات على عكس إصابات ما قبل الانفلات الأمنى التى كان معظمها يحدث عن طريق الخطأ، نتيجة لخروج طلق نارى بشكل غير مقصود أو عن طريق الخطأ، مشيراً إلى أن معظم الإصابات الحالية تحدث بشكل متعمد خلال مشاجرات. من جانبه، ألقى العقيد محمد الألفى، الخبير الأمنى، مسؤولية انتشار الأسلحة النارية على عاتق الجهاز الأمنى، مشيراً إلى أن ذلك نتيجة طبيعية لحالة الانفلات التى عاشت فيها البلاد أكثر من عام ونصف، وأشار إلى أن تعامل «الداخلية» مع الوضع الأمنى بنفس الأسلوب القديم هو السبب الرئيسى فى عدم عودة الاستقرار للشارع، وقال إن الأمر يتطلب تغييرات جذرية فى بنية وفكر الجهاز الأمنى، تبدأ بهيكلة حقيقية للشرطة تقوم على استبعاد القيادات الفاسدة، ووضع الأمن العام على رأس أولويات وزارة الداخلية. وأكد «الألفى» أن معادلة انتشار الأسلحة مركبة، فالشارع يعانى انفلاتاً كبيراً بسبب غياب الأمن، بالإضافة إلى حالة فقدان الثقة فى الجهاز الأمنى نفسه بسبب أحداث الثورة وإفلات معظم المسؤولين عن قتل المتظاهرين من العقاب، فضلاً عن عدم إحساس

المواطنين بالأمن، وعدم خوفهم من العقاب، لأن خوفهم على أمنهم الشخصى وحياتهم أكبر من خوفهم من أى شىء آخر. وحاولت «المصرى اليوم» الحصول على رد وزارة الداخلية باعتبارها الجهة المسؤولة عن الأمن وتطبيق القانون، فضلاً عن كونها طرفاً متهماً بالتقصير ومسؤولاً عن تطور الوضع إلى الصورة الحالية، وذلك منذ بداية العمل على التحقيق قبل ما يزيد على ثلاثة أشهر، وبالطريق الرسمى عن طريق إدارة العلاقات العامة والإعلام بالوزارة، ومكتب العلاقات العامة بإدارة الأمن العام، لكن محاولاتها قوبلت بالمماطلة بدعاوى عديدة، بدأت بالاستعداد لانتخابات الرئاسة التى لم تكن قد أجريت وقتها، وانتهاءً بإنشغال جميع ضباط الوزارة فى العمل على استعادة الأمن بالشارع.

«التهرب» ومخازن «الداخلية» ومحال بيع الأسلحة الذخائر مصادر

طلقات الخرطوش المتداولة فى الشارع

طلقات الخرطوش هى المحرك الأساسى لصناعة وتجارة الأسلحة المحلية، ودونها لن تصبح لهذا النوع من الأسلحة قيمة، خاصة أن النشاط الخاص بتداول طلقات الخرطوش محدد بأسلحة الصيد المرخصة، التى ينظم القانون أعمال تداول ذخائرها بحيث لا يتم دون ترخيص رسمى من وزارة الداخلية، لكن الواقع يؤكد تداول طلقات الخرطوش بشكل غير رسمى وعلى نطاق واسع، وفى جميع أنحاء الجمهورية..

رحلة شراء طلقات الخرطوش من إحدى المناطق الشعبية

«المصرى اليوم» خاضت تجربة شراء طلقات الخرطوش من منطقة مختلفة عن المناطق التى حققت فيها، للوقوف على الوقت اللازم لحصول الشخص العادى على الطلقات. ووقع الاختيار على منطقة الطابية التابعة لحى العمرانية بمحافظة الجيزة، وبدأت الرحلة من مقهى بلدى بأحد الشوارع الموازية لشارع الهرم، حيث جلسنا بأحد جوانبه غير المكشوفة للشارع، وتعرفنا على أحد العاملين فيه «قهوجى»، ثم أخبرنا برغبته فى شراء «بلح» لإطلاقه فى فرج أحد أقاربنا، فطلب عامل المقهى إمهالنا دقائق «علشان يشوف الجو» كما أخبرنا، بعد أن سأل عن الكمى المطلوبة..

«الطابية».. مهندسو صناعة الأسلحة النارية «المحلية»

بداية تصنيع الأسلحة المحلية تعود إلى هتئى مصانع الأسلحة التى أنشأها محمد

على، بحسب اللواء رفعت عبد الحميد، خبير العلوم الجنائية، الذي أكد أن هذا النشاط الذي أصبح أقرب لـ«الصناعة» بدأ كحرفة، كان يطلق على العاملين بها اسم «الطفشجي»، هو الشخص الذي يعمل في خراطة الأجزاء الدقيقة للأسلحة، مثل إبرة ضرب النار، ودائرة الزناد؛ «الزناد، وقنطرة التتلك، والسوستة الموصلة بينهما»، وهي الأجزاء التي لم يكن من الممكن لغير المتخصصين صناعتها أو معرفة آلية عملها، لولا «الطفشجية» الذين احترف بعضهم إصلاح الأسلحة، فيما اتجه البعض الآخر إلى العمل في ورش «الخراطة» وتشكيل المعادن مع تراجع صناعة الأسلحة، وعن طريق هؤلاء خرجت أسرار تصنيع الأجزاء الدقيقة في الأسلحة، ما سهل تصنيعها خارج المصانع المخصصة لذلك، حتى أصبح الأمر أقرب لحرفة مرتبطة بأعمال الحدادة وتشكيل المعادن....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اليوم السابع
ملف خاص

وحدات الغسيل الكلوي بوابة العدوى بفيلولس ((لسي))



الضروس الكلوي تشغل برضى فصل الكلوي من الماكينات
و80% من المستشفيات لا تتبع المواصفات الطبية

بفيلولس
بفيلولس

اليوم السابع» تكشف في أول تحقيق استقصائي.. تفاصيل سرقة أعضاء الأفارقة
المتسللين إلى إسرائيل عبر سيناء.. عصابات من البدو تحتجز المتسللين في مغارات
بسيناء وتساقطهم على حياتهم وسرقة أعضائهم

الإثنين، 31 أكتوبر 2011 - 11:20

تحقيق - أمل صالح



في الحياة كانوا هاربون يُسمى التحقيق حياة أفضل لنا ولأطفالنا، منا من يهرب
لبناء وطن ومنا من يهرب من وطنه سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، بحثا عن لقمة
خبز في أرض مجهولة هزم كلمات شاب سوداني يدعى «ياسر إبراهيم هارون» يبلغ من
العمر 22 سنة، جاء من إقليم دارفور قاصدا التسلل لإسرائيل، حسده الضئيل بحمل
حروقا خطيرة وتقيحات لا يزال يعالج من أثارها داخل مستشفى العريش العام، «ياسر»
نجا من موت محقق بعد تعرضه للتعذيب والتهديد بسرقة أعضائه وهو ما يكشف عنه
هذا التحقيق الاستقصائي الذي يخترق عالم عصابات تهريب الأفارقة وقتلهم ونزع
أعضائهم بهدف الاتجار داخل وخارج مصر وبيعها بالآلاف الجنيهات، وإلقاء الجثث في
الصحراء لتلقى مصيرها أما بتجاليها أو نهش الحيوانات المفترسة لها، أو العثور عليها
ووضعها داخل مشرحة مستشفى العريش العام لتُدفن بها والتعرف على سبب الوفاة.

يخول مشرحة مستشفى العريش العام يتطلب النزول عبر أربع درجات من السلم،
لنرى بداخلها ثلاث الجثث بوجد بكل منها درحين أو ثلاثة أدرج، والتي تضم حاليا

خمسة حثث لأفارقة منهم الحثث الثلاثة التي تم العثور عليها منذ عدة أيام، مما يتسبب في رائحة العفن تدل على استقبال قريب الحثث متحللة .

ووفقا لشهادة عامل بالمشرفة طالب عدم ذكر اسمه - أكد أن المستشفى أحيانا كثيرة تستقبل حالات من الافارقة لا تقوى المشرفة على تحمل عيدهم، لذا تضطر الى وضع أكثر من ثلاثة حثث في درج ثلاثة واحد، وتتنوع الاصابات ما بين حثث مقتولة برصاص الحيلود أو ممزقة الجسد قبل التشريح الاستكشافي، وهو ما يعني أن تلك الحثث تعرضت لفتح وسرقه أعضاء .. أحيانا يصل عدد الحثث الى 10 حالات كما قال لنا «عيسى» أحد الأطباء بمستشفى العريش العام، مؤكدا أن طليقة المشرفة أحيانا لا تتسع لعدد الحثث التي تستقبلها .

و نظرا لعدم وجود هذا العدد الضخم من الحثث وقت دخولنا المشرفة، استطعنا الحصول على صور لحثث أفارقة منزوعة الأعضاء والأغشية، داخل المشرفة، وبعضها بدون أعين و بعض الحثث تحمل جروح عميقة في منطقة الكلى تدل على سرققتها، بالإضافة إلى وجود حثث بلا قرنية وبعضها الآخر بلا قلب.. أخرى مشوهة لدرجة لا تتضح معها هل تم سرقة أعضائها أم لا.

نساء ورجال تلقى جثثهم ممزقة في صحراء شمال سيناء بدون بعض الأعضاء وذلك اثر حقنهم بالبئج حتى لا يفسد العضو، ثم تحمل أعضائهم في ثلاجات صغيرة ويتم تهريبها عبر الحدود هذه هي شهادة الطبيب «عجب»، مشيرا إلى ان معظم الأطباء يتجاهلون كتابة تقارير طبية عن حالة الحثث الممزقة هربا من المسؤولية، ويكتفون بوصف سبب الوفاة في تقارير الدفن بأنه «لازال قيد البحث»، وهو ما يعد مخالفة صريحة للقوانين والقوانين المنظمة لعمل الأطباء.

بالعودة إلى قصة ياسر الشاب السوداني، نتعرف أكثر على تفاصيل رحلته من السودان حتى وصوله إلى قسم الحروق والجراحة في الدور الثالث بمستشفى العريش، قبل ان يبدأ ياسر كلامه ظلت عيناه المنكسرتين معلقا على باب الحجيرة في توتر كأنه يخشى دخول شخص ما، فخرجت كلماته مرتعشة من الخوف الذي انتابه من جراء التعذيب الذي تعرض له على يد عصابات تهريب الأفارقة من سيناء إلى إسرائيل، مما جعل جسده الضئيل ملئ بالتقيحات والحروق، حالته الصحية الرثة أعجزتنا عن فهم ما يقول لدرجه أجبرتنا على أعاده التسجيل معه ثلاث مرات... تذكر ياسر

تفاصيل رحلة تهريبه من السودان إلى الحدود المصرية ، قائلا « أحد الأشخاص يدهن ياسين وعدنى بالسفر إلى لبنان على أن يكون السفر مجانا وان يدفع لى نفقات السفر بمجرد وصولي إلى سيناء... فوجئت فور وصولي مصر انه سيتم ترحيلي إلى إسرائيل ورغم هذا استسلمت لقدرة دون اعتراض فإسرائيل أهون ألف مرة من رصاص الهرب»

تعذيب ياسر بدأ عندما فوجئ بطلب من « جماعات التهريب المسلحة من البدو» بمضاعفة المبلغ الذي اتفق على دفعه من 8 آلاف دولار إلى 16 ألف دولار، وهو أمر كان خارج الاتفاق الذي أبرمه في السودان مع الجماعات التي تسهل هروبه من هناك، حيث كان الاتفاق ينص على أن الانتقال سيكون مجانا على أن يدفع 8 آلاف دولار عند الوصول للحدود المصرية ، في رحلة تستغرق ثلاثة ليالى ويتقلون خلالها من ثلاث إلى أربع عربات «لاندكروزر» ، مظلة بخيم لا تسرب شعاع شمس ولا نسمة هواء على حد تعبيره، وأحيانا يستقلون مركب صغير عن طريق قناة السويس ، الا ان ياسر عندما اكدهم انه لا يستطيع دفع كل هذا المبلغ تعرض للتعذيب عن طريق رش جسده التحيل بماء النار وكية بالجمر وكسر ضلوعه ..

وقال ياسر محاولا إلتقاط أنفاسه خائفا نظرة سريعة على باب الغرفة « البدو قالولي لازم تدفع فلوس كثير... قتلهم ماعندي ، جابوللي تليفون وقالولي كلم اهلك يدفعولك ولا ستقتلك وتأخذ أعضائك...، أحد أفراد الأمن وصف لنا وضع ياسر قائلا «بينام كالمولود في بطن أمه منكمش في آخر السرير وجسمه كله بيترعش» ليقامعنا ياسر قائلا « أنا أصعب كان نفسي اخلق حياة جميلة لي ولأطفالي »... ياسر تمكن من الهرب من البدو بعدما القوه في الصحراء لأسباب لايعلمها إلى الله حتى عثرت عليه قوات حرس الحدود لتسلمه لمستشفى العريش العام.. قصة ياسر تتشابه مع قصص الكثيرين من الأفارقة النازحين بقصد الهرب إلى إسرائيل في رحلة هجرة غير شرعية عبر الحدود المصرية.

رياب عبد الغنى سليم ناشطة حقوقية تعمل تطوعا في غسل وتكفين جثث الأفارقة أكدت أن 50% من الجثث التي تأتي تكون منزوعة الأعضاء ، خاصة « الكبد والكلى والقرنية وأحيانا القلب » يتم وضع تلك الاعضاء في ثلاجات صغيرة بعد استخراجها في غرفة مجهزة لانتزاع الأعضاء أو في عربة صغيرة أشبه بعربات الإسعاف وتقل عبر الحدود أو إلى بعض المستشفيات الاستثمارية التي سحب منها الترخيص أكثر من مرة.

و تضيف رباب «الافارقة يعتمدوا أن إسرائيل هي أرض النعيم ما يعرفون أن الفتيات يقتصبن من عصابات اليدو وإذا نجحوا في العبور لإسرائيل يمتحن الدعاية والرجال يعملون في الجيش الإسرائيلي وأغلبهم يصبح «جواسيس».

حادث سيارة وقع منذ عدة أيام في طريق «المهدية»، ككشف النقاب عن استمرار تجارة الأعضاء بشمال سيناء رغم نفى جميع السلطات الأمنية، حيث فوجئ أهالي قبائل «الشيخ زويد» وفقا لرواياتهم إن السيارة التي توفي فيها طبيب يدعى «س.ع»، كانت تحمل ثلاثة صغيرة تحوي مجموعة من الأعضاء.

تهريب الأعضاء أو الأغشية المفتزعة من جسد الأفارقة عبر الحدود إلى إسرائيل أمر سهل حيث يتعاون ضباط الجيش الإسرائيلي مع بدو من سيناء من منطقتي القسيمة ووداي الجمر، ووفقا لتقرير مركز الدراسات السودانية فإن ثمن الكلية في مصر يصل إلى «30 ألف دولار» و«40 ألف دولار للخصية الواحدة» و«40 ألف دولار ثمن الرحم» ويبلغ طاقم الأسنان السوداني «15 ألف دولار» وكذلك تعرض العيون والأجهزة الداخلية حتى القلب للبيع.

اللافت أن كل هذه الممارسات تحدث على الرغم من أن المادة السادسة من قانون مكافحه الاتجار بالبشر رقم 64 لعام 2010، تنص على معاقبة كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المؤبد والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه.

المفاجأة الأخرى تكمن فيما كشفه الشيخ محمد رشيد شيخ قبيلة النياها - الذي أكد أن أشهر الأشخاص المتاجرين بالأفارقة والمتعاملين مع إسرائيل هو شخص يدعى (س.ن)، هارب من حكم المؤبد ويعرف نفسه «بالسلطان» يعرف بأنه مقتدر يملك كثير من المال والسلاح، ويضيف الشيخ أن (س.ن) يقوم بتخبة الأفارقة في كهف سرى يبعد 40 كم تقريبا عن مدينة «نخل» طريق نفق «نوبيج» ويبعد عن العريش 155 كيلو متر مشيرا إلى أنه مكان نائي لا يوجد به أحد، يقول الشيخ «كنا نرى لديه أحيانا سيارة بيضاء كبيرة أشبه بعربة الإسعاف تأتي له عند منزله» وفي إحدى المرات وجد بعض الشباب لديه طبيب تقريبا في الخامسة والثلاثون من عمره، اعتقدنا وقتها أنه مريض، إلا أننا عرفنا فيما بعد أنه طبيب ثم فوجئنا بوجود عدد كبير من الأفارقة عنده، وفي إحدى الجلسات العرفية أقر أنه يتاجر في الرقيق فقط كوسيلة للمعيشة

على اعتبار انه كغفيرة من أهل سيناء بلا عمل، إلا أن خوف أهل القرية من احتمال تحويل الأمر لمافيا جعلنا نجبره على الرحيل وبالفعل هاجمناه منذ شهرين إلا انه هرب، وبعدها اكتشفنا مقبرة جماعية على بعد 500 متر من منزله، بها العديد من الجثث الممزقة وكثير من الهياكل العظمية.

وهنا التقط طرف الحديث ضيف الله من قبيلة التياها أحد الشباب الذي شارك في عملية اقتحام منزل (س.ن) الرجل الذي يعرف عنه انه من اكبر المشتغلين بتجارة الأعضاء المنتشرة في شمال سيناء، ليقول «عندما اقتحمنا منزلة منذ 30 يوم تقريبا وجدنا ورق يدل على تحويل أموال للرجل من اسرائيل، مشيرا انهم عثروا على المغارة السرية التي يخبئ بها الافارقة بعد تتبع دليل إطار العربية على الرمال، ليؤكد أنهم حينما اكتشفوا المكان وجودوا بقايا جثث وما يقرب من 80 شخص لا يزالون على قيد الحياة، وقاموا بعدها بتسليمهم لقسم شرطة نخل .

كان من الضروري التحقق من المعلومات التي أدلى بها أفراد قبيلة التياها، وهو ما دفعنا إلى زيارة المنطقة التي يوجد بها منزل «س.ن»، وهو عبارة عن منزل بسيط كغيره من المنازل المتفرقة في شمال سيناء، يقع في منطقة خالية تماما من البشر، يتكون من 4 حجرات، وبالفعل على بعد ما يقرب من 500 متر، يوجد كهف ومغارة تبلغ مساحتها تقريبا 1000 متر، هي أرضية المغارة تُلقي على الأرض بعض علب الطعام واشولة من البصل وعلب العصير وبقايا هياكل عظمية وجثث مضروبة العنق وأخرى في تحلل كامل الشيخ رشيد أوضح أن معظم تلك الجثث يؤخذ منها كل شيء حتى دماغها، ليشير بقوله لا ينجو من هؤلاء الأفارقة إلا من رحم ربي... وحاولنا كثيرا التصدي لهذا المجرم، إلا انه هرب بمعاونه أتباعه من أهل عشيرته والى الآن لانعرف مكانه.

في اتصال تليفوني مع شاب اريتري يدعى «وليد داوود» من داخل «سجن رمانة» قرب العريش تحدث «اليوم السابع» مع الشاب ابن الثلاث وعشرون عاما، والذي وصف رحلته النازحين من اريتريا إلى السودان ثم إلى سيناء، مؤكدا ان البداية كانت مع أحد المنظمات الدولية في السودان المختصة بشئون دارفور، والتي تحصلت على أموال منه ومن أصدقائه تتراوح بين «1000 - 2000 دولار»، مشيرا ان بعض الهاربين لا يلجأون إلى هذه المنظمات ويكتفون بعلاقاتهم مع بعض السماسرة، ممن هم على علاقة ببندو

فى شمال سيناء، يقول داوود « فى مدينة «كسلا» اتفقت مع احدى الاشخاص على الهرب لإسرائيل على أن يكون النقل مجانا وان ادفع 10 آلاف دولار عند الوصول لسيناء عن طريق عربات لاند كروزر تحمل ما بين 15 - 17 شخص، ولو حاول احدا التحرك من السيارة يطلق عليه الرصاص مباشرة.. نحن لم نكن نعرف أين نحن أو إلى أين سنستقر حتى نذهب لإسرائيل ككل مانعرفه هو أننا سنذهب إلى سيناء، داوود أشار إلى أنهم أثناء احتجازهم لدى البدو فوجئوا بمضاعفة المبلغ، ومن لا يدفع يعطوهم تليفونات اهله للتواصل معهم بعد تلقيهم لجرعة تعذيب بوسائل متنوعة كالمضرب بالسوط والخرطوم وإلقاء المياه الساخنة على جسداهم... وبعد صمت دام لفترة حاول داوود أن يصف مشهد قتل صديقة أمام عينه بيدى البدو قائلا «قتلوا زميلى «روزانى برهاتى» أمامنا واخذوا جثته وألقوها بالصعراء ليؤكدوا على تنفيذ تهديداتهم فى حالة عدم دفعنا للفلوس».

حمدي العزازي رئيس جمعية الجيل الجديد لحقوق الإنسان بشمال سيناء، أكد أن عدد القتل الأفارقة زاد بعد ثورة يناير نظرا لزيادة معدل الانقلاط الأمنى فى المنطقة، وهو ما يتفق بالفعل مع التقرير الصادر من مركز دراسات السودان والذي يؤكد الأحداث السياسية فى مصر عقب انشغال العالم بمجريات ثورة 25 يناير، أدت إلى ممارسة المهربون أعمالا أكثر خطورة إذ يتم حبس المتسولين كرهائن فى الشقق فى سيناء أو المزارع ولا يطلقون سراح أحدهم إلا عقب قيام ذويه بدفع فدية تصل إلى 10 آلاف دولار .

ويؤكد عزازي أن المقابل الذى تحصل عليه عصابات البدو هو إما شحنة من الأسلحة أو أموال، فى حين تقوم إسرائيل ببيع تلك الأعضاء المهربة بثلاث أضعاف المبلغ للحالات الحرجة لجميع أنحاء العالم، مشيرا إلى أن بعض المنظمات السودانية المهتمة بملف دارفور تحصد أموالا من الأفارقة الراغبين فى الهرب مقابل حصولها على مبلغ يتراوح من «1000 - 2000 دولار» لتساعداهم على الهرب من السودان لإسرائيل على أن يتم تجنيدهم فى الجيش الإسرائيلى .

وعن تلك العصابات أكد عزازي بأنها متعددة الإجرام قائلا « تلك العصابات ليس لها اختصاص محدد، فهى جماعات مسلحة تتاجر بالمخدرات والسلاح، وأحيانا يستغلون الأفارقة لزراعة الحشيش، ناهيك عن الاستغلال الجنسى لبعض النازحات

الأفريقيات فكثير من الفتيات يتعرضن للاغتصاب والحمل سفاحا من العصابات بعد عجزهن عن دفع الفدية».

تقرير الاتجار بالبشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية العام الماضي، جاء فيه أن مصر تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم في الاتجار بالبشر، كما أن مصر تعد محطة انتقالية هامة فيما يخص الاتجار في النساء بين أوروبا الشرقية وإسرائيل بشكل أساسي، كما أشار التقرير إلى تراوح أسعار الأعضاء المباعة والتي تم سرقتها من الأفارقة بعد قتلهم، لتباع داخل إسرائيل بمبالغ تتراوح من 100 - 150 ألف دولار.

سعيد العتيق ناشط سياسي بشمال سيناء يؤكد أن عملية تسهيل هرب الأفارقة من القرن الأفريقي تتم من طريق كوبري السلام أو نفق الشهيد أحمد حمدي ويكون في ساعات متأخرة من الليل، تحديدًا في آخر ساعتين من خدمة الضباط أو المجندين بتلك المناطق حتى لا يكتشف أمر من يقوم بتسهيل تلك العملية المحرمة دوليًا.

بينما يؤكد الدكتور عماد الدين الشحات رئيس مصلحة الطب الشرعي فرع بورسعيد والمسئول الأول عن تشريح الجثث بشمال سيناء، يؤكد أن هناك بعض الجثث لا يتم تشريحها لأسباب غير معروفة، يقول الطبيب «أحيانًا لا نرى جثث معينة وعندما نسأل عن السبب نسمع عن صدور قرارات بمنع تشريح بعض تلك الجثث، وأحيانًا يقال لنا أن السفارة التي تتبع لها الجثة تأبى تشريحها وتطلب إيفاده لهم فوراً، مؤكداً أن من أفضل الأعضاء التي يمكن تهريبها، هي قرنية العين حيث حفظها في ثلاجات معينة، ويمكن استخدامها خلال 24 ساعة من يوم استخراجها بالإضافة إلى أنها ليست من العمليات المعقدة ولا تحتاج لمعدات كثيرة».

معلومات التي ككشفنا عنها عبر رحلة طويلة لا تزال لها تفاصيل وأبعاد أخرى سنكشفها في الفقرة القادمة، بهدف التخلص من تلك العصابات التي تبث مشاعر الخوف على هذا البلد من داخلها وخارجها.

اليوم السابع» تكشف في تحقيق استقصائي عابر للحدود مافيا دولية لتهرب المبيدات،
المحرمة لمصر.. المبيدات تدخل البلاد بأسماء مزورة ويعاد تعبئتها بماركات محلية

وعائية في مصانع بير السلم

الأحد، 25 ديسمبر 2011 - 11:46

تحقيق استقصائي اجراه - كمال مراد



يكشف هذا التحقيق الاستقصائي خفايا مافيا دولية تستغل ضعف الرقابة على المنافذ الجمركية لإدخال مواد محظورة من الصين ودول جنوب شرق آسيا عن طريق وزارة الصحة، استمر العمل في التحقيق عامًا كاملاً حتى يرى النور، تتبع خلالها كاتب التحقيق شركة مصرية تدخل مواد خامًا من الصين عن طريق وزارة الصحة المصرية؛ ثم تستخدمها في تصنيع مبيدات زراعية مقلدة، مغشوشة ومحرمة دوليًا.. في الجزء الأول يضيء كاتب التحقيق مسارات البضائع المحرمة من بلد المنشأ وصولاً إلى مقصدها النهائي في مصر.. وهكذا تتبع الشركة الصينية المصدرة للمواد الخام وأوهمها برغبته في عقد صفقة معها لإدخال شحنة مبيدات لمصر. كشفت هذه المراسلات الأساليب التي تتبعها الشركة الصينية في إدخال المبيدات المحرمة والمحظورة إلى مصر، ووجدت أن هذه الشركة لا تمتلك شهادات تسجيل لإنتاج هذه المبيدات داخل الصين. حصل كاتب التحقيق في نهاية هذه المراسلات على دعوة لحضور المعرض الدولي للمبيدات بالصين الذي يقام في مدينة شنغهاي، خلال أكتوبر في الجزء الثاني يتتبع كاتب التحقيق خيوط الشركة المحلية داخل مصر ويتمكن من

الحصول على محاضر قضائية وأوراق رسمية تثبت قيام الشركة بإنتاج مبيدات مقلدة ومغشوشة ومحركة دولياً تستخدم فى الزراعة داخل مصانعها ، وذلك عن طريق وزارة الصحة المصرية التى تمنح الشركة موافقات استيراد لإدخال المواد الخام المستخدمة فى تصنيع المبيدات بعيداً عن وزارة الزراعة. وهذا يؤدى لإصابة مصريين بأمراض خطيرة ويؤثر على البيئة بكل عناصرها.

عندما تدوى صافرات السفن العملاقة معلنة وصولها إلى الموانئ المصرية تكون حمولتها «المحرمة دولياً» من المبيدات والمواد الخام القادمة من الصين والهند قد أنهت رحلتها البحرية فى ظروف غامضة يشوبها تحايل فى بيانات أوراق التصدير ومأنفست البضائع ، على ما سيكشف هذا التحقيق الميدانى.

بعد ذلك تبدأ المواد الخام - التى تدخل خطوط إنتاج محلية تحت مسميات غير محظورة - رحلة أخرى داخل مصانع سرية تنتج مبيدات مقلدة ومغشوشة يتم توزيعها فى الخفاء على الفلاحين المصريين ككاتب هذا التحقيق تتبع رحلة المبيدات المحركة من الموانئ الصينية حتى وصولها إلى الموانئ المصرية ، ورصد عمليات غش وتقليد تقوم بها «مصانع بيراسلسم» التى تعمل فى سرية تامة بعيداً عن الجهات الرقابية يتتبع هذا الجزء من التحقيق مسارات رحلة استيراد المواد المحركة دولياً من الصين ، التى تتهم شركاتها - إلى جانب الهند - بتصدير هذا النوع من المواد الخام بعيداً عن رقابة السلطات المحلية فى مصر ودول أخرى ، وأحياناً بالتواطؤ مع مسؤولين فى هذه الدول بداية الخيط فى مصر كانت بداية تتبع الشركة المصرية وعلاقتها بالشركة الصينية من معرض «صهارى للزراعة والغذاء» السنوى ، الذى أقيم من 25 إلى 28 سبتمبر 2010 خصص ذلك المعرض عدة أجنحة لشركات تجارة المبيدات ، من ضمنها إحدى شركات مجموعة «icm» وهى من كبريات الشركات المصرية العاملة فى مجال تصنيع مبيدات «الصحة العامة». كانت هذه الشركة قد واجهت اتهامات بالاتجار غير الشرعى فى المبيدات الزراعية المقلدة والمحظورة ، وذلك بعد أن ضبط بأحد مصانعها كميات ضخمة من هذه المبيدات ، وفق محضر الدهم رقم 686 لسنة 2007 ، الذى ألبت فيه قيام الشركة بتقليد وتصنيع مبيدات محركة دولياً بمصنعها فى مدينة بدر الصناعية ، ولا تزال القضية متداولة أمام القضاء المصرى رغم قرار المحكمة استمرت الشركة فى نشاطها. فطبقاً لأوراق القضية رقم 3913 لسنة 2009

جنح وادى النطرون وجهت لمدير الشركة تهمة ضبط مبيدات محرمة بمخزن فى طريق مصر إسكندرية الصحراوى عثر بداخله على مبيد «التيملك» المحرم دولياً بالإضافة لمبيدات مقلدة ومغشوشة ومواد مجهولة المصدر وفى عام 2010، قدمت الشركة نفسها بصفتها إحدى شركات مجموعة «i.C.M» المتعددة المجالات فى مصر فضلاً على دورها فى بعض الدول العربية، بحسب المعلومات المدرجة فى دليل المعرض وعلى موقع الشركة الإلكترونية، أنشئت شركة «i.C.M» عام 1991، وهى تنشط فى مجالات مختلفة مثل تصنيع المبيدات الحشرية والفطرية والأسمدة الزراعية ومبيدات الصحة العامة وتيسيق الحدائق والرشاشات الزراعية وماكينات الضباب الحرارى والرذاذ. وتعد الشركة وكيلاً لكبريات الشركات العالمية التى تعمل فى هذه المجالات وتدرج الشركة فى منشور المعرض وموقعها الإلكتروني قائمة منتجاتها من المبيدات الزراعية ومبيدات الصحة العامة، وتذيل اللائحة بأسماء عدد سبع شركات أجنبية تؤكد الشركة المصرية أنها وكيل حصري وموزعة لمنتجات هذه الشركات من المبيدات. من خلال تصفح مواقع هذه الشركات «الأجنبية» المتعاملة مع الشركة المصرية تبين أنها شركات «صينية وهندية».

كانت هذه الشركات ومواقعها الإلكترونية بداية الخيط الذى تتبعه كاتب التحقيق لتتقصى خط سير المواد الخام المحظورة والمقلدة - بدءاً من خروجها من مصانع هذه الشركات وحتى دخولها مصر. وكذلك الكشف عن الوسائل التى تتبعها الشركات المصرية، لتزوير هذه المواد المحظورة عبر الموانئ بعيداً عن الجهات الأمنية والرقابية داخل مصر؛ مصلحة الجمارك والضرائب المصرية والمعمل المركزى للمبيدات التابع لوزارة الزراعة وشرطة الممتلكات المائية والتموين التابعة لوزارة الداخلية، والجهات الرقابية فى وزارات الصحة والبيئة والتجارة والصناعة وحماية المستهلك عجزت هذه الجهات مجتمعة عن التصدي لماقيا تجارة المبيدات المهربة، ومصانع «بير السلام» التى تنتشر فى محافظات مصر، وتقوم بغش وتقليد المبيدات ثم توزعها فى الخفاء على الفلاحين المصريين الذين يستخدمونها فى الزراعة، مما ينتج أضراراً بيئية وصحية خطيرة تصيب المواطن المصرى وقع الاختيار على شركة «nanjing»

«essence-fine chemical» وتعنى بالعربية «الزهرة الجميلة»؛ إحدى الشركات التى ورد اسمها فى المنشور الدعائى لشركة «i.C.M» وعلى موقعها الإلكتروني يقع مصنع الشركة الصينية فى مدينة «نانجينغ»، عاصمة مقاطعة «جيانغسو» شرق

الصين، وهي من أكبر المدن المتخصصة في صناعة المبيدات بالصين. يضم المصنع مجموعة مخازن ومبنى إداريًا، وقسمًا للأبحاث والتطوير، بالإضافة للمصنع الذي يقع على مساحة 16 ألف متر مربع، بطاقة إنتاجية 10 آلاف طن مبيدات سنويًا، واستثمارات تبلغ 137000000 يوان أي ما يساوي 21 مليونًا و750 ألف دولار، تصدر الشركة مبيدات لعدة دول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، ومنها دول عربية كالسعودية والأردن واليمن ومصر. رحلة المخاطبات: خاطب كاتب التحقيق الشركة الصينية على بريدها الإلكتروني بتاريخ 31 / 3 / 2011 على أساس أنه ممثل لشركة مصرية تحت اسم «الزهرام للصناعة والتجارة» تعمل في مجال تعبئة وتصنيع المبيدات المستخدمة في مجال الزراعة. وطلب من الشركة الصينية أسماء منتجاتها من المبيدات وعرض أسعارها في اليوم التالي وصلت رسالة على بريد «شركة الزهرام» من موظف التسويق بالشركة الصينية ويدعى «Michael Shu» تحتوي على قائمة بها ما يزيد على 150 نوعًا من المبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الأعشاب والنباتات، طلب موظف التسويق تحديد أنواع المبيدات التي نحتاج إليها ثم تحديد تسعة أنواع من المبيدات «سيبرميثرين، ديكوفول، دايميثويت، الأترازين» وهي مبيدات يحظر استخدامها في مصر بموجب القرار رقم 719 لسنة 2005، وأيضًا أنواع مبيدات أخرى موضح باستخدامها في مصر «الملاثيون، دلتامثرين، امدا - سيبالوثر، الكلوربيريفوس، ديازينون» أرسل قائمة بهذه المبيدات للشركة الصينية وطلب في هذه الرسالة عروض وتفاصيل عملية الدفع والتسليم في اليوم التالي وصلت رسالة الجانب الصيني، طلب فيها موظف الشركة تحديد الكميات المطلوبة لوضع السعر النهائي وحجم العينات المطلوب إرسالها ثم تحديد حجم الكميات بـ 500 كيلو من كل نوع و2 كيلو أو لتر لكل عينة من المبيدات، وطلب في هذه الرسالة أن ترسل الشركة جميع الشهادات والتراخيص الخاصة بهذه المبيدات.

بعد يومين جاء رد موظف الشركة الصينية في رسالة مختصرة، جاء فيها أن إرسال العينات عن طريق شركات النقل «دي إتش إل أو فيديكس أو يو بي إس» سيكون بأسماء مواد كيميائية أخرى غير المبيدات، حتى يسمح لهذه المواد بالعبور من الجمارك دون مشاكل. كشفت هذه الرسالة عن الطريقة التي تستخدمها الشركة الصينية في إدخال المبيدات إلى مصر، وذلك عن طريق أسماء مواد كيميائية أخرى جاء الرد على ذلك بأنه لا توجد أي مشكلة في دخول المبيدات بأسماء مواد كيميائية

أخرى مادام هذا يضمن دخولها لمصر دون مشاكل ، وهو ما أكسبنا ثقة الجانب الصيني وفي رسالة أخرى من موظف الشركة الصينية ، أخبرنا بمعلومة غاية في الأهمية ، وهي أن الشركة الصينية لا تمتلك شهادات التسجيل في «ICAMA» وهي اختصار «معهد مراقبة المواد الكيميائية الزراعية» التابع لوزارة الزراعة الصينية والمنوط به مراقبة وتسجيل منتجات الشركات الصينية. وهو ما يعنى أن الشركة الصينية لا تمتلك شهادات تسجيل لمنتجاتها داخل الصين ، وتقوم بتصديرها لدول العالم ، ومن ضمنها مصر ، وهي مبيدات محرمة دوليًا ومحظور تداولها كما ورد بقائمة الشركة حاول كاتب التحقيق معرفة تفاصيل أكثر عن طريقة دخول المبيدات المحرمة دوليًا والممنوعة عبر الموانئ المصرية. فطلب من موظف الشركة الصينية المساعدة في إدخال المبيدات غير المصرح بها لمصر ، وأخبره في نهاية الرسالة بأن صاحب الشركة المصرية «الزهران» سيزور الشركة الصينية في أقرب فرصة للاتفاق على التفاصيل.

رد موظف التسويق بالشركة الصينية على هذه الرسالة بمجموعة من الأسئلة حاول من خلالها استكشاف وضع شركة الزهران القانوني والتجاري مثل خطة التسجيل؟ وهل سبق أن قمنا بتسجيل مبيدات قبل ذلك أم لا؟

وكان رد كاتب التحقيق على هذه الأسئلة بأن هناك شركة أخرى لديها بعض شهادات التسجيل داخل مصر ستساعدنا في إدخال المبيدات بسهولة وفي نهاية هذه الرسالة سألنا موظف الشركة الصينية عن المعرض السنوي للمبيدات الذي يقام في الصين للشركات الصينية العاملة في مجال تصنيع المبيدات؟ وطلبنا منه مرة أخرى معرفة السعر النهائي للكميات المطلوبة من المبيدات وتكلفة إرسال العينات من الصين إلى مصر.

بعد يومين أرسل موظف التسويق بالشركة الصينية تكلفة إرسال العينات: 1025 دولارًا أمريكيًا ، وقال في رسالته إن معرض المبيدات في الصين يقام مرتين كل عام في شهر مارس في مدينة «كالك» والثاني في شهر أكتوبر في «شنغهاي» القريبة من مدينة نانجينج ، مقر مصنع الشركة. وبمنتهى الود وجه لنا دعوة للسفر للصين لحضور المعرض ومشاهدة مصنع الشركة الصينية.

طلب كاتب التحقيق من الجانب الصيني أن يرسل رقم حساب الشركة الصينية

لتحويل ثمن العينات وتحديد ثمن شحنة المبيدات المطلوبة في حال الاتفاق حسب الكميات التي تم تحديدها مسبقاً ، وفي ذات الرسالة حاول كاتب التحقيق معرفة تفاصيل دخول «المبيدات المحرمة والممنوعة» إلى مصر عبر الجمارك المصرية بعيداً عن الجهات الرقابية. فأخبر موظف التسويق بالشركة الصينية أن الشركة المصرية «الزهرام» كانت تحصل على هذه المبيدات من بعض الشركات المصرية التي تستورد من الصين في عبوات بدون أى بيانات. وطلبنا منه مساعدتنا في هذه العملية بعد مرور أربعة أيام رد موظف التسويق بالشركة الصينية برسالة جديدة ورد بها رقم حساب الشركة كما يلي:

«ESSENCEFINE-CHEMICA (U.K) LIMITED» على بنك (SHENZHEN DEVELOPMENT BANK CO., LTD. NANJING BRANCH» وعنوانه شارع نيودور، كارديف، جانب النهر، ويلز طلب موظف الشركة الصينية في هذه الرسالة تحويل المبلغ المتفق عليه 1025 دولاراً ، وقال «إذا كنت في حاجة لتأشيرة لزيارة الصين أخبرنا بذلك، عندما تحضر إلى الصين ستشاهد مصنعنا» ورداً على استئنا حول دخول المبيدات بأسماء أخرى قال: «لا توجد مشكلة في تغيير الأسماء لمساعدتك في استيراد سهل، نحن نعرف أن مصر تعتبر سوقاً كبيرة، لدينا خطة جيدة وسيكون تعاوناً آمناً وسلساً». وفي نهاية الرسالة أرفق موظف الشركة الصينية قائمة بالأسعار النهائية ، للمبيدات التي طلبناها على أساس 500 كيلو أو لتر، من كل نوع فوب من ميناء شنغهاي بالصين. الملاحظ في رسالة موظف الشركة الصينية أنه أخبرنا عن خطة لدخول المبيدات بأسماء أخرى، ولكنه لم يفصح عن تفاصيل أكثر عن هذه الخطة.

قرر كاتب التحقيق إرسال الرسالة الأخيرة وسؤال الجانب الصينى بطريقة مباشرة عن آلية دخول المبيدات إلى مصر والأسماء الكيميائية التي ستدخل بها والمنافذ الجمركية الآمنة لتنفيذ هذه العملية؟

جاء رد موظف التسويق بالشركة الصينية على هذه الرسالة بمجموعة أسئلة تكشف عن مدى قلقه من إبداء أى تفاصيل أخرى. فسأل كيف توصلنا لشركته؟ هل يوجد لدينا موظف صينى بالشركة «المصرية»؟ وفي النهاية أخبرنا بأن العينات ستصل خلال 4 - 5 أيام، وسيخبرنا بالأسماء التي ستدخل بها قبل إرسالها لمصر

وكان رد كاتب التحقيق على هذه الرسالة بأننا لن نجازف بأموالنا ويجب أن نعرف كل التفاصيل قبل بداية أى تعامل.

وبعد مرور أربعة أيام جاءت رسالة من موظف التسويق بالشركة الصينية يخبرنا فيها بأن العينات جاهزة وسترسل لمصر عن طريق شركة «هيدبيكس» للنقل السريع وستصل بعد 3 أو 4 أيام من تاريخ تحويل المبلغ المالى المحدد للعينات وهو 1025 دولاراً عند هذا الحد قرر كاتب التحقيق التوقف عن مراسلة الشركة الصينية حتى لا يتورط فى عملية استيراد المبيدات محرمة دولياً وممنوعة من الدخول لمصر الغريب أن كاتب التحقيق تلقى دعوة لاحقاً من الشركة الصينية بتاريخ 12 سبتمبر لحضور المعرض الدولى للمبيدات الذى يقام سنوياً فى أرض المعارض بشفهاى خلال الفترة من 20 إلى 22 أكتوبر 2011.

من خلال هذه المراسلات نبش كاتب التحقيق مسارات رحلة خامات المبيدات المحرمة من بلد المنشأ إلى مصانع «ببر السلم»، قفزاً فوق حواجز الجمارك ومعايير الدولة المصرية.

فى الجزء الثانى غداً، يتتبع الكاتب مراحل تصنيع وتوزيع المبيدات المغشوشة والمقلدة، وصلاً إلى الفلاح البسيط، ومنه إلى المستهلك المصرى فى ورشة عمل بحضور ممثلين عن الجمعيات الرقابية والحكومية وإلى أن تصل غداً لتتبع مراحل وتصنيع وتوزيع المبيدات المغشوشة فى مصر نقوه إلى أنه نظراً لخطورة هذه المبيدات عقدت أواخر 2010 ورشة مغلقة بنادى شرطة المسطحات المائية بعنوان «مكافحة الاتجار غير الشرعى والغش فى المبيدات»، بحضور ممثلين من جهات حكومية. وقد نشرت حوارات الورشة على موقع المعمل المركزى للمبيدات التابع لوزارة الزراعة المصرية، كما نقلت الصحف القومية تصريحات المسؤولين تثبت وجود مبيدات مغشوشة ومقلدة فى السوق المصرية تصنع فى مصانع «ببر السلم» وتوزع فى سرية على الفلاحين.

وأثناء المناقشات التى دارت خلال الورشة كشف الدكتور منير محمد الماخذ مدير المعمل المركزى للمبيدات بوزارة الزراعة أن المعمل رصد خلال عام 2009 مبيدات مهربة ومغشوشة فى عدة محافظات، وتصل نسبة هذه المبيدات فى محافظة الإسكندرية 19% وفى الإسماعيلية 10.9% وفى ائنيا 63.2% وفى الدقهلية 19%، وهو

ما يدل على تفاوت نسبة المبيدات المغشوشة والمهرية من محافظة لأخرى ويرى سعيد ناصر مدير عام التهريب الجمركي أن للمهربين طرقاً متعددة في إدخال المبيدات المغشوشة، حدد منها استخدامهم لوثائق مزورة تحمل شهادات جمركية لمواد غذائية توضح أن ما بداخل الحاويات عبارة عن بضائع للاستهلاك الأدمي.. ويوضح ناصر أن هناك مهربين يستخدمون وثائق جمركية وإجراءات سليمة، لكن غرض الاستخدام يتغير في السوق المحلية مثل مركبات الصحة العامة أو الكيمياءات الصناعية وتستخدم في تحضير المبيدات، وهي عبارة عن مذيبيات ومواد استحلاب غير مسموح بها للاستخدام الزراعي. بعض المهربين يدخلون براميل للمبيدات مغلقة ويكتب على إطنارها مواد دباغة للجلود ومسود كيميائية، على ما يضيف ومن خلال فاعليات الورشة أرجع د. نبيل صابر مسؤول الوحدة الرقابية بالعمل المركزي للمبيدات زيادة عمليات غش وتهريب المبيدات إلى ضعف الرقابة على بعض المنافذ الجمركية، والبيع في محلات غير مرخصة وأيضاً من خلال باعة جائلين على عربات أو دراجات لا تخضع للرقابة، بالإضافة إلى ضعف المستوى التقني لطباعة البطاقات الاستدلالية للمبيدات الأصلية مما يسهل غشها. وقال: «الحملات التي نفذها المعمل كشفت وجود مصانع الكارتون الخاص بالمبيدات والشركات التي تجمع عبوات المبيدات الفارغة وتعيد تعبئتها».

وأثناء انعقاد الورشة أعلن عن ضبط مصانع للمبيدات المغشوشة داخل عمارات سكنية في محافظة ذي القعدة، بالإضافة إلى انتشار مطابع غير مرخصة في تلك المناطق تطبع بونات المبيدات ذات الماركات العالمية على أنها استيراد دولة السعودية أو تونس، أو إنتاج شركة النصر، وتسجل عليها أرقام تليفونات مجهولة يصعب الوصول إليها.

وبعد انتهاء الورشة أعلن العقيد عادل سامي مدير إدارة المسطحات المائية بالدقهلية عن تورط المدير السابق للرقابة على المبيدات بمحافظة الدقهلية في «الاتجار غير الشرعي للمبيدات المغشوشة وعن ضبط ست شركات وهمية» متخصصة في إنتاج وتجارة المبيدات المغشوشة والمهرية، منها شركة «بغداد الدولية» وحرر لها المحضر 1311 جفج لسنة 2010 و«جرين ستار» وحرر لها المحضر رقم 1276 لسنة 2010 و«الوطنية الوسيطة» وحرر لها المحضر رقم 1635 لسنة 2010 وفي محافظة الدقهلية أيضاً تم ضبط 15 طن مبيدات مغشوشة في تسعة مخازن على

طريق المنصورة - دكرنس وحرر المحضر رقم 13096 لسنة 2010 تخص نائباً برلمانياً. وهي محافظة طنطا تم ضبط 3518 عبوة مبيدات مغشوشة، وحرر المحضر رقم 7351 قسم أول طنطا لسنة 2010.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها الجهات الرقابية والأمنية لمحاربة مصانع «ببر السلم» ووقف تجارة المبيدات المقلدة والمغشوشة، أعلنت وزارة الداخلية على موقعها الإلكتروني في نشرة إعلامية صدرت في 24 / 9 / 2011 عن قيام إدارة المسطحات المائية والبيئية برفقة لجنة فنية من وزارة الزراعة بضبط سبعة أطنان من المبيدات المغشوشة داخل مصنعين في محافظة الشرقية بكامل خطوط إنتاجهما - معدات الخلط والتعبئة وتغليف المبيدات الزراعية المغشوشة والمقلدة، وكان المصنعان ينتجان مبيدات ويغلفانها باسم شركات وهمية عالمية ومحلية.

تكشف هذه القضايا وكميات المبيدات المقلدة والمغشوشة المضبوطة عن حجم انتشار مصانع المبيدات السرية في محافظة مصر مؤسسة دولية ترصد تهريب المبيدات من الصين لدول العالم، وعلى الصعيد العالمي نبهت مؤسسة «كروب لايف» الدولية، وهي اتحاد عالمي يهتم بصناعة علوم النبات، وتدعم شبكة من الجمعيات الإقليمية والوطنية في 91 دولة، إلى خطورة استخدام المبيدات المغشوشة والمقلدة في الزراعة، ورصدت عملية تهريب المبيدات مقلدة من الصين إلى عدة دول: إسبانيا وأوكرانيا والبرازيل وباراغواي وروسيا وبولندا.

تتم عملية التهريب عن طريق وثائق مزورة وشركات وهمية، ففي عام 2006 تضررت زراعة الذرة والبطاطس والطماطم، في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا بسبب استخدام مبيدات الأعشاب المقلدة، وفي نهاية نفس العام منى محصول الفلفل بخسائر فادحة بسبب استخدام مبيدات مقلدة أيضاً وفرض الاتحاد الأوروبي حظراً على تصدير الفلفل الإسباني لدول الاتحاد، وفي عام 2007 تمكنت السلطات في إسبانيا من إلقاء القبض على شبكة إجرامية لتهريب المبيدات المقلدة والمغشوشة إلى إسبانيا قامت كروب لايف برصد ضبط الشرطة في باراغواي بأمريكا اللاتينية، مخزن ضخيم يحتوي على كميات كبيرة من المبيدات المقلدة، وقد أكدت التحقيقات أن هذه المبيدات دخلت البلاد بطريقة غير شرعية، عن طريق وثائق مزورة وباسماء شركات وهمية، وقد كانت الكميات أكبر من حجم استهلاك باراغواي من المبيدات بـ 50

مرة تقريباً ، وقد كشفت التحقيقات أن هذه المبيدات المقلدة كانت تعد للتهريب للدول المجاورة، ومنها البرازيل، والتي اتخذت إجراءات حماية صارمة لمنع دخول هذه المبيدات إلى أراضيها.

وفي أوكرانيا تم ضبط مخزن ضخم للمبيدات عام 2007، احتوى على 560 طناً من المبيدات المقلدة والمفسوشة قادمة من الصين، وكانت العصابات التي جلبت هذه المبيدات تستعد لتهريبها لدول الاتحاد الأوروبي، ولم تستطع حكومة أوكرانيا تدمير هذه المضبوطات لأنها لا تمتلك الميزانية لذلك تحاول كروب لايف الدولية منع عمليات تهريب المبيدات المقلدة بالتعاون مع «ICAMA» معهد مراقبة المواد الكيميائية الزراعية التابع لوزارة الزراعة الصينية، عن طريق إرشاد مستوردي المبيدات من الصين، إلى ضرورة التأكد من أن الشركات الصينية التي يتم الاستيراد منها معتمدة لدى «ICAMA» ومصرح لها بإنتاج المبيدات في الصين، ونبه المسؤولين في كروب لايف إلى ضرورة التعاون الدولي بين سلطات الجمارك في البلدان المختلفة، والتأكد من أن وثائق الشحن سليمة.

المراجع

- 1-Rosemary.Armaeo: **public perceptions of investigative reporting**, in M. Greenwald and J. Brent (eds) **the big chill: investigative reporting in the current media environment** (Iowa: Iowa state university press, 2000).
- 2-Rebort.Miraldi: **the Muckrakers-evangelical crusaders** (Westport, Connecticut, London: praeger publishers, 2000).
- 3-K.Brady: Remembering Ida Tarbell, the IRE Journal, 31, 2008.
- 4 – James L. Aucoin: **IRE and The evolution of Modern American Investigative Journalism 1960 – 1990, unpublished Dissertation Doctoral**, University of Missouri, Columbia , 1993.
- 5-Marilyn, Greenwald and Joseph .Bernt:**Enterprise and investigative reporting In metropolitan newspapers :1980 and 1995 compared**, in **the big chill: investigative reporting in the current media environment** (Iowa: Iowa state university press, 2000).
- 6- David. Protess , et al : **the journalism of outrage : Investigative Reporting and agenda a building in America** (new York : Guilford press , 1991).
- 7- Andrew D. Kaplan: **Investigating the Investigators Examining the Attitudes, perceptions, and Experiences of Investigative journalists, in the Internet age, unpublished Dissertation Doctoral**, university of Maryland, college park, 2008.
- 8-Martin, Linsky: **Impact-How the press affects federal policymaking** (New York:w.w. Norton company, 1986).
- 9-Russell A.Mann: **investigative journalism in the gilded age: A study of the detective journalism of Melville E. Stone and the Chicago morning news, 1881-1888, unpublished Dissertation Doctoral**, university of Southern Illinois University, 1977.
- 10- Laura McCreery: **Queen of Muckrakers: Jessica Minford's contributions to American journalism, unpublished Master these**, Faculty of journalism and Mass Communication, San Jose state university, 1995.
- 11-42-James.S.Ettema, Theodore.L.Glasser: **Custodians of conscience: investigative journalism and public virtue** (New York: Columbia university press, 1998).
- 12- J. Altschull. Herbert: **from Milton to McLuhan : the ideas behind American journalism** (new York: Longman, 1990).

- 13-Frank.E.Fee.Jr: Reconnecting with the body politic: toward disconnecting Muckrakers and public journalists, **American Journalism**, vol, 22, no, 3,2005.
- 14- Louis Filler: the muckrakers (Stanford ,CA :Stanford university press,1993).
- 15-See:
 - Justin Kaplan: **Lincoln stiffens: A Biography** (New York: Simon and Schuster, 1974).
 - Patrick E.Palermo: **Lincoln stiffens** (Boston: Wayne publishers, 1978).
- 16- William David .Sloan: **Perspective on mass communication history** (hillsdale,NJ: Lawrence Erlbaum associates,1991).
- 17- B. Shapiro: **Shaking the Foundations: 200years of investigative journalism in America** (New York: thunder's mouth press, 2003).
- 18-James W.Carey: the problem of journalism history, **journallsm history**, spring1974
- 19- Michael G. Powell: The emergence and Institutionalization of regimes of Transparency and Ant – Corruption in Poland, **unpublished Dissertation Doctoral**, Rice University, Houston Texas, 2006.
- 20-See:
 - Michael. Schudson: **Watergate in American memory: how we remember, forget ,and reconstruct the past** (New York: basic books, 1992). □
 - Michael. Schudson: notes on scandal and the Watergate legacy, **American behavioral scientist**, vol,(11)47,no,9,2004.
- 21- Edward Jay. Epstein:" **Did the press uncover Watergate?** " **Commentary**, 58, 1974.
- 22- William E. Leuchtenburg:" **All the president's men** (new York: Holt,1995).
- 23-Peter Benjaminson and David Anderson: **investigative reporting – second edition** (Ames, Iowa: Iowa state university press, 1990).
- 24- Hugo De Burgh: **Investigative Journalism** (London: routledge, 2008).
- 25- James L. Aucoin: **The evolution of American investigative journalism** (Columbia, mo: university of Missouri press, 2005).
- 26- SS:
 - Margaret .Defleur, Hanus: The Development and Methodology of computer – Assisted Investigative reporting, **unpublished Dissertations Doctoral**, Syracuse University, 1994.
 - Margaret .Defleur, Hanus: **computer- Assisted Investigative reporting: Development and Methodology** (New jersey: Lawrence Erlbaum associates, 1997).
- 27- Leonard Downie and Robert Kaiser: **The news about the News: American journalism in peril** (New York: Alfred A.Knopf, 2002).

- 28- Paul. Williams: **Investigative reporting and editing** (Englewood, N.J: Prentice-Hall, 1978).
- 29- Clark R .Mollenhoff: **Investigative reporting: from court house to white house** (New York: Macmillan publishing Co,Inc, 1981).
- 30- David. Protess , et al : **the journalism of outrage : Investigative Reporting and agenda a building in America** (new York : Guilford press , 1991).
- 31-Charles H.Raphael: **investigated reporting: political –economic, representational and regulatory struggles over television documentary, 1960-1975, unpublished Dissertation Doctoral**, northwestern university, 1997.
- 32-Gladys Lang and Kurt Lang: **the Battle for public opinion** (New York: Columbia university press, 1983).
- 33-Robert W.Green: **foreword in investigative reporters and editors, the reporters' handbook** (New York: martin press, 1983).
- 34- Bill. Kovach, T, Rosenstiel: **The elements of journalism** (New York: Three Reverses Press, 2007).
- 35- V.D. Fielder and D. H, Weaver: **public opinion and investigative reporting, newspaper research Journal**, vol, 3, 1982.
- 36- عيسى عبد الباقي موسى : **معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد - دراسة تحليلية ميدانية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة جنوب الوادي بفنا 2004.**
- 37- Judith Bloch, Kay Miller: **investigative and Depth reporting** (New York: Hosting house publishers, 1978).
- 38- William L .Reveres, **the other government power: the Washington media** (New York: universe books, 1982).
- 38- D. Spark: **Investigative reporting: A study in technique** (oxford: focal press, 1999).
- 39-Gwen .Ansell,et al: **investigative journalism in Africa" walking through a minefield " reporters without borders,(C P J)2002.**
- 40- Michael. Schudson: **discovering the news: A social history of American newspapers** (New York: basic books, 1978).
- 41- John Hohenberg; **new patterns in public service, Columbia journalism review, summer 1992.**
- 42-James H.Dygert, **the investigative journalist: folk heroes of a new era** (Englewood cliffs, N.J: Prentice-HALL, 1976)
- 43- John C.Behrens : **the type writer Guerrillas: close-ups of 20 Top Investigative reporters** (Chicago: nelson-hall).
- 44- Leonard Downle, Jr: **the new muckrakers** (New York: mentor, 1976).

- 45- Clark.Mollenhoff" investigative reporting : the precarious profession", **nieman reports**,summer,1976.
- 46-Carey McWilliams: its muckraking coming back ?, **Columbia journalism review**, fall, 1970.
- 47-Bruce. Itule andDouglas. Anderson:**news writing and reporting for today,s media** (new york:McGraw Hill ,2007).
- 48- Nwabueze.Chinenye: **Reporting: Principles, Approaches , Special Beats** (Owerri ,Imo: Top shelve publishers,2006).
- 49- Jenieferwhitten- Woodring: watchdog or lapdog? Media freedom ,regime type,and government respect for human rights,**International studies Quartely** ,vol,53,2009,p.595-625.
- 50- Douglas M, Mcleod: watching the watchdog:antecedents of media perceptions,**paper presented at the annual meeting of the association for education in journalism and mass communication** ,washington ,dc,agust 10-13,1989,p-1-39.
- 51- Marsha A.Ducey:newspaper journalism a time of industry change : an evaluation the current state of the watchdog role of print journalists, , **unpublished Dissertation Doctoral**,the university at buffalo-state university of new york ,2011.
- 52- Stephen Holmes: "**liberal constraints on private power? Reflections on the origins and Rationale of access regulation**" In **mass media and democracy**, ed. Judith Lichtenberg (New York: Cambridge university press, 1990).
- 53-Patrick Lee Pleasance and Elizabeth A.SKewes: personal and professional dimensions of news work: exploring, values and roles, **Journalism and Mass communication Quarterly**, vol, 80, No, 4, winter 2003.
- 54 – Julianne. Schultz: **Reviving the fourth estate .Democracy, Accountability and the media** (Cambridge: Cambridge universitypress, 1998).
- 55- Greta K .Weiderman: **The watchdog role of newspapers: newspaper coverage of Sinclair broadcasting's announcement to air a one –sided documentary right before the 2004 presidential election**, **unpublshed Master these**, southern Illinois university Carbondale,2009 .
- 56- G.A, Donohue,P.J,Tichenor and C.N,Olien : A guard dog perspective on the role of media ,**journal of communication** ,vol,45,no,2,1995.
- 57- Gerald c stone Mary K O'Donnell , Stephen Banning : public perceptions of newspaper's watchdog role , **Newspaper research Journal** , vol , 18 , No , 1-2 , 1997.

- 58- C. Glowaki ,T.J,Johnson and K.E. Kranenburg : use of newspaper political ad watches from 1988-2000, **newspaper research journal** ,vol,25,no,4,2004.
- 59-D. McQuail : **Mass communication theory** (thousand oaks, a: sage publication ,2000).
- 60-L. Levy: **The emergence of a free press** (new York: oxford university press, 1985).
- 61 -Garcia- Dicken ,H: **Journalistic standers in nineteenth –Century America** .Madison ,Wis: the university of Wisconsin press,1989.
- 62- JR.Powe,L: **The Fourth Estate and the constitution: freedom of the press in America** .Berkeley, a: university of California press,1991.
- 63- Rem. Rieder: Toothess watchdogs: the news Media, WMD and Abu-ghraib, **American journalism review**, 2004.
- 64 - W. Francke : the evolving watchdog : the media's role in government ethics , **annals of the American academy of political and social science** ,vol,537,1995.
- 65- Bob Giles: reporting clashes with government policies, **Nleman reports**, 55(4), 2001.
- 66-J.kinsella: **Covering the plague: AIDS and the American media** (New Brunswick: Rutgers university press, 1989).
- 67-K.F, Kurtz: **the Reagan years A to Z** .Lowell, MA: Lowell house books, 1996.
- 68-L. Flee son: Were the watchdogs? **American journalism review**, vol, 23, no,6 ,2001 .
- 69-Maxwell E.McCombs and Donald Shaw: the agenda setting function of mass media, **public opinion qqrterly**, vol,36,1977.
- 70- David. proress , etal : **the journalism of outrage : Investigative Reporting and agenda a bulding in America** (new York : Guilford press ,1991).
- 71- Chad Raphael. et al: who is The Real target ? Media Response to controversial Investigative repotting on corporations, **journalism studies**, vol , 5 , No , 2 , 2004.
- 72- Mark Feldstein: Dummies and Ventriloquists- models of how sources set the investigative agenda, **Journallism**, vol, 8, no,5,2007 .
- 73 - Gladys Lang and Kurt Lang: **the Battle for public opinion** (New York: Columbia university press, 1983).
- 74- S.J. Barren and D.K .Davis: **Mass Communication theory: found Tim, ferment and future** (California: wads wrath publishing company 2000).
- 75- James w. tankard, Werner Joseph sever in: theories, origins method uses in the mass media (network: Wesley Longman, 1997).

- 76 - Norma Owens: press responsibility and public opinion transition, **Africa media review**, vol 8 ,No,1, 1994.
- 78 -أميرة العباسي ، رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع : أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق ، (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، الجزء الأول ، مايو 2003) .
- 79 - عادل عبد الغفار : أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة : دراسة تطبيقية على برامج الراي المقدمة بقناة دريم ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع : أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ، الجزء الأول ، مايو 2003) .
- 80- Dennis Elliott: Social Responsibility representation and reality, "Responsible journalism: Beverly Hills, 1986", PP. 101 – 106.
- 81- Voakes P.S,Right and responsibilities : Law and ethics in newsroom, **Journal of mass media ethics** ,vol,15,issue,1,2000.
- 82- J.H. Altschull, Agents of Power: The Role of the News Media in Human Affairs,(New York: Longman,1984).
- 83- Xinkun Wang: media Ownership and objectivity, **unpublished Master these**, faculty of the Louisiana state university, 2003.
- 84- Mark St. John: **Investigative journalism techniques**. Evaluation guide number 6, northwest regional educational lab, research on evaluation program, Washington, dc,1985 .
- 85-Curtis D. MacDougall and Robert D.Reid: **Interpretative reporting** (new York: Macmillan publishing company, 1978).
- 86- Judith Blotch and Kay Miller: **investigative and in-depth reporting** (new York: hosting house, publishers,1978).
- 87- Frank.E.Fee.Jr: Reconnecting with the body politic: toward disconnecting Muckrakers and public Journalists, **American Journalism**, vol,22,no,3,2005.
- 88-Justin Kaplan, Lincoln Stiffens: **A Biography** (new York: Simon and Schuster,1974).
- 89- William David Sloan: **perspectives on mass communication history** (Hillsdale, N.J: Lawrence Erlbaum associates, 1991).
- 90- Thomas Leonard: **did the Muckrakers muck up progress?** In Miraldi, the Muckrakers: evangelical crusaders (Westport, ct: praeger, 2000).
- 91-Will Irwin: **the American newspaper**, reprinted in the **American newspaper** (Ames: iowa state university press, 1969).

- 92-James.S.Ettema, Theodore.L.Glasser: **Custodians of conscience: investigative journalism and public virtue** (New York: Columbia university press,1998).
- 93- Silvio ,Waisbord: **watchdog journalism in south America ,news, accountability and democracy**(new York: Columbia university,2000).
- 94-Carl Bernstein and Bob Woodward: **all the presidents' men** (new York: Simon and schuster, 1974).
- 95- Bill. Kovach, T, Rosenstiel: **The elements of journalism** (New York, Crown, 2001).
- 96-Derek.Forbes: **Watchdog's guide to investigative reporting** ,a simple introduction to principles and practice in investigative reporting (Johannesburg: konrad A denauer stiftung media programme,2005).
- 97-D.Weaver,L.Daniels: public opinion on investigative reporting in the 1980s,**journalism Quarterly**,vol,69,no,1,spring 1992.
- 98- J.Boylan: punishing the press, **Columbia journalism review**, vol, 35, no, 6, march /April, 1997.
- 99- Susan k. opt and timothy A. Delaney : Investigative reporting : Reconsidering the public view , **The New Jersey Journal of communication** , vol , 9 , No , 1 , spring 2001.
- 100- V.D.Fielder and D.H,Weaver: public opinion and Investigative reporting , **newspaper research journal** ,vol,3,1982.
- 101-L. Willnat,D. Weaver: : public opinion on investigative reporting in the1990s: has anything changed? **Journalism and mass communication Quarterly**, vol,75 ,no,3,1998.
- 102- S.Opt,T.Delaney: **public perceptions of investigative reporting** ,in.M. Greenwald and J. Bernt (eds) the big chill: investigative reporting in the current media environment (Ames , IA: Iowa state university press,2000).
- 103 - David L. protess and et al : The Impact of Investigative Reporting on public opinion and policy Making targeting taxis waste , **The public opinion quarterly** , vol , 51 , No , 2 , summer 1987 .
- 104- Fay lomox , cook and et al" Media and agenda setting : effects on the public , Interest group leaders , policy Makers , and policy, **public opinion quarterly** , vol , 47 , 1983 .
- 105- David L. protess and et al : The Impact of Investigative Reporting on public opinion and policy Making targeting toxic waste , **The public opinion quarterly** , vol , 51 , No , 2 , summer 1987.
- 106 –Jack. Walker: **setting the agenda in U.S, senate: A Theory of problem selection**"4.7", 1977.
- 107- James Curran:" **Mass media and democracy: A reappraisal** "in **mass media and society**, (ed) James Curran and Michael Gurevitch (London: Edward Arnold, 1991).

- 108- Dirk C. Gibson and Mariposa E. Padilla: "Litigation Public Relation Problems AND Limits", **public Relations review**, vol, 25, 1999.
- 109-J.C. Busterna: Competitive effects of newspaper chain deep pockets, **newspaper research journal**, vol, 31,1988 .
- 110-C.N. Olien .P.J.Tichenor and G.A. Donohue: Relation between corporate ownership and editor attitudes about business, **journalism quarterly**, vol, 65,1988 .
- 111- D.C. Coulson: Impact of Ownership on newspaper quality, **journalism quarterly**, vol, 71, 1994.
- 112- D.C,Coulson: impact of owenership on newspaper quality, **journalism quarterly**,vol,71,1994.
- 113- Rebert.McChesney:**rich media,poor democracy**(new york: the new press,1999).
- 114- Ben.Bagdikian:**the new media monopoly** (Boston: Boston press,2004).
- 115- Jane.Kirtley: **Is it a crime? An overview of recent legal actions stemming from investigative reports** ,in : marilyn,greenwald and Joseph ,bernt (eds) **the big chill: investigative reporting In the current media environment** (Ames , IA: Iowa state university press,2000).
- 116- Eileen Wirth : Impact of state shield laws on Investigative Reporting , **News paper research Journal** , vol , 16 , No , 3 , 1995 .
- 117- SilvioR. Waisbord,"Why Democracy Needs Investigative Journalism" **Global Issues, Media and Ethics**, vol,6, no,1, April 2001.
- 118- Bettina Peters: The media's Role: Covering or Covering up Corruption? **The Global corruption report, 2003**, Available At: http://www.Transparency.Org/publications/Gcr/download/Gcr/download/gcr_2003.
- 119- جين سيتون، العام والخاص ووسائل الإعلام، ترجمة صفاء رومانى، مجلة الثقافة العالمية، العدد، 125، الكويت، يوليو - أغسطس، 2004.
- 120-J.K. Burgoon, J.M Bernstein and M.Burgoon: public and journalist perceptions of newspaper functions, **newspaper research journal**, 1983.
- 121- P.M,Poindexter,D.Heider and M.McCombs: watchdog or good neighbor?: the public,s expectalons of local news,the **harvard international journal of press/ pollitics**,vol,11,no,1,2006.
- 122- D.H,Weaver,R,A,Beam,B.J,Brownlee,P.S,Voakesa nd G.C.Wilhoit: **the american journalist in the 21st century,u.s.news people at the dawn of a new millenium** (new jersey: lawrence erlbaum associates,2007).
- 123-Walter. Lippmann: **public opinion** (newYork:free press,1997).
- 124-Bernard C. Cohen : **The press and foreign policy** (princeton: princeton university press,1963).

- 125-Everett. Rogers, and James. Dearing; agenda setting research : where has it been ,where is it going ?,**communication yearbook**,vol,11,1988.
- 126-Roger. Cobb,Charles D.Elder: **Participation in american politics: the dynamics of agenda -building** (boston: allyn and bacon,1972).
- 127- Jon Marshall: The transformation of Investigative journalism in The Digital Age, paper presented To the Newspaper Division of the **Association for Education In journalism and Mass communication**, August 2010.
- 128- David. Glenn: The (Josh) Marshall Plan, **Columbia journalism review**, 2007.
- 129 - Charles Lewis: Nonprofit news, **Columbia journalism review**, 2007.
- 130- Justin. Mayo, Gleen. Ieshner; Assessing the Credibility of computer. Assisted Reporting, **Newspaper research Journal**, vol, 21, No, 4, 2000.
- 131- Jin grong tong and Colin sparks: Investigative journalism in china today, **journalism studies**, vole, 10, No, 3, 2009.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة
	الفصل الأول: الصحافة الإستقصائية مدخل تاريخي
17	مقدمة
19	الجنور التاريخية للصحافة الإستقصائية
27	العصر الذهبي للصحافة الإستقصائية
31	أهم رواد العصر الذهبي للصحافة الإستقصائية
36	فترة الهدوء النسبي
39	فترة الإزدهار والتقنيات الحديثة
47	الصحافة الإستقصائية بين الماضي والحاضر
49	الصحافة الإستقصائية في العصر الرقمي
	الفصل الثاني: الصحافة الإستقصائية المفهوم والخصائص
59	مقدمة
61	تعريف الصحافة الإستقصائية
70	عناصر الصحافة الإستقصائية
72	ملامح وخصائص الصحافة الإستقصائية
88	أهمية التقارير الإستقصائية في المجتمع
	الفصل الثالث: المداخل النظرية المفسرة للصحافة الإستقصائية
93	المدخل الرقابي لوسائل الإعلام
104	نقد المدخل الرقابي للصحافة
108	نظرية وضع الأجندة
109	نموذج الحشد والتحرير
110	نموذج الصناديق الثلاثة والسهمين
111	نموذج العامل المحفز
112	نموذج الدمية
114	نموذج الصدى البعيد
116	نظرية بناء الأجندة
119	نظرية المسؤولية الاجتماعية
125	نظرية الملكية

الفصل الرابع: الصحافة الإستقصائية الأسس والمبادئ	
131	مقدمة
133	مستلزمات الصحافة الإستقصائية
133	المبادئ الرئيسية للصحافة الإستقصائية
137	الصحافة الإستقصائية والصحافة العامة
145	مهارات المحقق الإستقصائي
157	الصحافة الإستقصائية ، والصحافة التفسيرية
168	أخلاقيات الصحافة الإستقصائية
170	تكنيكات العمل الإستقصائي
الفصل الخامس: الصحافة الإستقصائية وصناعة الرأي العام	
177	مقدمة
178	دعم الرأي العام الأمريكي للصحافة الإستقصائية
184	تأثير الصحافة الإستقصائية على الرأي العام وصانع القرار
193	الصحافة الإستقصائية والمؤسسات ذات النفوذ الساحق
199	الصحافة الإستقصائية والشركات الكبرى
202	العوامل التي تعرقل أداء الصحافة الإستقصائية
الفصل السادس: تقنيات الصحافة الإستقصائية	
211	مراحل وخطوات الصحافة الإستقصائية
224	بعض كلمات التحذير
225	الاعتبارات الأخلاقية والقانونية
228	خطوات العمل الإستقصائي
229	مكونات عملية التقارير الإستقصائية
الفصل السابع	
235	نماذج للصحافة الإستقصائية
293	المراجع

يعتمد النجاح المستمر للصحف بدرجة كبيرة على قدرتها وعزمها في ممارسة دورها الرقابي والنقدي على مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة، والعمل على مساعدة الجهات الرقابية في التعرف على أوجه الخلل والقصور لدعم عملية الإصلاح والتغيير في المجتمع، كما تعمل على دفع القادة السياسيين إلى التجاوب السريع مع أية مشاكل اجتماعية، وإتاحة الفرصة للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم، ومن ثم المساهمة في بناء نظام اجتماعي أكثر انفتاحا وشفافية وإدراكا للمسئولية، وتعزيز حكم القانون.

ويؤكد العديد من الباحثين في حقل علوم الإعلام والاتصال أن استمرار صناعة الصحافة المطبوعة حتى الآن بالرغم من المنافسة الشرسة مع البدائل الإلكترونية المستحدثة... يرجع في الأساس إلى قدرتها على توسيع هامش دورها الرقابي والنقدي وقيامها بالتعبير عن احتياجات الجماهير وهمومها في مواجهة السلطة السياسية، وأن زيادة توجه الصحف نحو توسيع هذا الدور وتحول الصحف من نمط تيار الصحف السائدة maertsniaM إلى نمط صحافة المواطن msilanruoJ nezitiC يعد الضمانة الأساسية للحفاظ على صناعة الصحافة التقليدية، وتطويرها وتعميق قدرتها على المنافسة في مواجهة البدائل المستحدثة.

ويأتى هذا الكتاب ليقدّم دراسة شاملة لهذا التوجه في أدوار ووظائف الصحافة. ويجيب على مجموعة من التساؤلات، تتعلق بمفهوم الصحافة الاستقصائية، وكيف تختلف عن الأشكال الأخرى من الصحافة، وتقنيات الصحافة الاستقصائية، والبيئة المهنية الملائمة لنموها وتطورها، وخصائص الكتابة الاستقصائية القائمة على الأسلوب السردى، حيث يقدم الكتاب دراسة شاملة لهذا الموضوع من كافة جوانبه، الأمر الذي يضيف جديداً إلى مكتبة الدراسات الإعلامية المتخصصة.

الناشر

